

العنوان:	شيخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلم في سماعه منهم : دراسة تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	شراب، أحمد زهير
مؤلفين آخرين:	حفظه الله، نافذ حسين حماد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2011
موقع:	غزة
الصفحات:	1 - 538
رقم MD:	541699
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	الجامعة الإسلامية (غزة)
الكلية:	كلية اصول الدين
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	رجال الحديث، علوم الحديث، قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، 61-118 هـ، الجرح والتعديل، السماع
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/541699">http://search.mandumah.com/Record/541699</a>

# الفصلُ الثَّانِي

## الدراسةُ التَّطْبِيقِيَّةُ

## [1] إسحاق بن عبد الله بن الحارث الهاشمي<sup>(1)</sup>

قال أحمد بن حنبل: «قتادة لم يسمع من عبد الله بن الحارث الهاشمي شيئاً؛ لأنه قديم، سَمِعَ منه عوفُ [بن أبي جَمِيلَةَ، المعروف بـ: الأعرابي]». قلت له: ثابت [بن أسلم البُناني] وحُميد [بن أبي حميد الطويل] يرويان عن ابنه. قال: «نعم». قال أبو عبد الله: «وقتادة يروي عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث».<sup>(2)</sup>

وفي هذا النُّقل عن أحمد بن حنبل أمران:

الأمر الأول: نفى أحمد سماع قتادة من عبد الله بن الحارث الهاشمي، والد إسحاق، لأنه قديم، فلا يمكن لقاءه، وذلك أن عبد الله بن الحارث ولد في عهد النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم تحوّل إلى البصرة، ولما خرج عنها عبّيد الله بن زياد بايعه أهلها، وذلك في سنة (64هـ)، وأقرّه عبد الله بن الزبير عليها، ثم عزله بعد سنة، وذلك في سنة (65هـ)، فخرج

---

(1) ذكره محمّد بن سعد في الطبقة الثالثة من أهل المدينة من التابعين، وقال أبو زرعة: يُعَدُّ في المدنيّين، وكذا قال العجليّ، بينما ذكره خليفة بن خياط في الطبقة الرابعة من أهل البصرة، وقال ابنُ عساکر: «وهو بصريّ قديمٌ دمشق»، وتعقب ابنُ عساکر قولَ أبي زُرعة، فقال: «قوله: (يُعدُّ في المدنيّين) فيه نظرٌ، فإنّه كان بالبصرة». والذي يظهر - والله أعلم - أنّه كان بالمدينة ثمّ سكن البصرة، ويؤيّد ذلك أنّ والده عبد الله بن الحارث كان بالمدينة ثمّ سكن البصرة، ولم تذكر المصادر تاريخ ولادة إسحاق، ولا وفاته، ولكنّ والده توفّي عام (79هـ)، وقيل: (84هـ)، فلا شكّ أنّه كان معاصراً لقتادة بن دعامة.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/317)، والطبقات، لخليفة، ص: 211، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/227)، ومعرفة الثقات، للعجليّ، (1/219)، وتاريخ دمشق، لابن عساکر، (8/234)، (242)، وأسد الغابة، لابن الأثير الجزريّ، (3/202).

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 170.

إلى عُمان فمات بها<sup>(3)</sup>، ومولد قتادة كان في سنة (60هـ) كما تقدّم في ترجمته<sup>(4)</sup>، فلا يمكن له إدراكه.

وفي روايةٍ أخرى لابن سعدٍ، أخرجها ابن عساکر في «تاريخ دمشق»<sup>(5)</sup>: خرج عبد الله بن الحارث إلى عُمان هارباً من الحجاج بن يوسف الثقفيّ، ومات بها سنة (84هـ)<sup>(6)</sup>، عند انقضاء فتنة عبد الرحمن بن الأشعث.<sup>(7)</sup>

وعلى هذه الرواية يمكن لقتادة إدراك عبد الله بن الحارث والسّماع منه، وذلك أنّ إمرة البصرة أضيفت إلى الحجاج بن يوسف سنة (78هـ) تقريباً<sup>(8)</sup>، فأقدم ما يكون خروج عبد الله بن الحارث في تلك السنّة، وكان عمّر قتادة إذ ذاك (18) سنّةً.

ومّا يدلُّ على عدم سماع قتادة من عبد الله بن الحارث غير ما ذُكِرَ، روايته عنه بواسطة، فإنّ غالب حديثه عنه بواسطة صالح بن أبي مريم أبي الخليل.<sup>(9)</sup>

الأمر الثاني: ذكّر أحمد بن حنبل أنّ قتادة يروي عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، دون أن يبيّن هل سمع منه أم لا؟ وبقيّ الأمر محتملاً للسّماع وعدمه، ولم أجد من نفى سماع قتادة من إسحاق بن عبد الله بن الحارث أو أثبته، ولكنّ الذي يترجّح هو عدم سماع قتادة من إسحاق بن عبد الله بن الحارث من وجهين:

---

(3) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/25-27) (7/100-101)، وتاريخ دمشق، لابن عساکر، (27/320)،  
والبداية والنهاية، لابن كثير، (11/664، 717).

(4) ص: 12.

(5) (27/318)، ولم أفد عليها في المطبوع من كتاب «الطبقات الكبرى».

(6) وذكر ابن كثير أنّه كان من رؤساء أصحاب ابن الأشعث الذين قتلهم الحجاج.

انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/351).

(7) في أيام عبد الملك خرج عبد الرحمن بن الأشعث، وتبعه خلقٌ عظيمٌ من القرّاء وغيرهم، وقاتلوا الحجاج بن يوسف الثقفيّ، وجرت بينهم وقائع عظيمة، فغلب الحجاج حتى قتل ابن الأشعث، وقتل معه خلقٌ عظيمٌ.

انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/305).

(8) المصدر السابق، (12/280).

(9) فرواياته في الكتب السنّة ومسنديّ أحمد والدارمي بواسطة أبي الخليل صالح، انظر مثلاً: صحيح البخاري، (2/732، 733، 743،

744)، ح (1973، 1976، 2002، 2004، 2008)، وصحيح مسلم، (2/1074، 1164)، ح (1451، 1532).

الوجه الأول: أن قتادة روى مباشرةً عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث حديثين، لم يُصرِّح في أيٍّ من طُرُق هذين الحديثين بالسَّماع ولو مرَّةً واحدةً، وقتادة مُكثِرٌ من الإرسال عمَّن عاصره ولم يلقه، فلا بدَّ لقبول عننته من ثبوت سماعٍ له مطلق ممَّن روى عنه، وهذا حكم من أكثر الرواية عمَّن عاصره ولم يلقه<sup>(10)</sup>.

الوجه الثاني: أن قتادة روى حديثاً ثالثاً بواسطة علي بن زيد بن جُدعان عن إسحاق ابن عبد الله بن الحارث<sup>(11)</sup>، وذكُر الواسطة يُشعرُ بأنَّ قتادة لم يسمعه ممَّن أرسل عنه، وإنَّما سمَّعه من الواسطة، وهذه قرينةٌ تدلُّ على عدم السَّماع، لا أنَّها نصُّ في عدم السَّماع. ولقتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث حديثٌ واحدٌ:

(1) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدثنا عبد الصَّمَد وعفَّان، قالوا: حدَّثنا هَمَّام بن يحيى العَوْذِيّ، حدَّثنا قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن جدِّته أمِّ حكيم، عن أختها ضباعة بنت الزُّبير: «أَمَّا دَفَعَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَحْمًا، فَانْتَهَسَ<sup>(12)</sup> مِنْهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»<sup>(13)</sup>.

[1] أخرجه أحمد، المسند، (6/419)، ح(27396)، والطَّبراني، المعجم الكبير، (25/85) ح(215)، من طريق محمَّد بن المثني، كلاهما (أحمد بن حنبل ومحمَّد بن المثني) عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشام بن عبد الله الدَّستوائي، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن أمِّ حكيم بنت الزُّبير بنحوه مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، (5/467)، ح(3162)، عن محمَّد بن المثني، والحاكم، المستدرک، (4/73)، ح(6922)، من طريق عبد الرَّحمن بن الحارث،

(10) انظر تقريراً مفصلاً لهذه المسألة: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للشَّريف حاتم العُوني، ص: 217-230.

(11) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (1/461)، والكفاية، للخطيب البغدادي، (2/49).

(12) التَّهَسُّ: أخذُ اللَّحْمِ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ، وَالتَّهَسُّ: الْأَخْذُ بِجَمِيعِهَا.

النَّهْيَةُ، لابن الأثير، ص: 950.

(13) المسند، (6/419)، ح(27397).

وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/237)، من طريق علي بن المديني، ثلاثتهم عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشام الدستوائي به، بنحوه مرفوعاً، ولكن قالوا: (أم الحكم بنت الزبير) بدل (أم حكيم بنت الزبير).

وخالف محمد بن بشير معاذ بن هشام، فرواه عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن إسحاق، عن جدته أم الحكم، عن ضباعة بنت الزبير، فجعله من مسند (ضباعة).

وهذه الرواية لم أقف عليها مسندة، وإنما أوردتها الدارقطني في «العلل» (411/15)، ومحمد بن بشير هذا لم يتبين للباحث من هو!، ولم يذكر الدارقطني أنه اختلف في هذا الحديث على هشام الدستوائي، فلعل هناك تحريفاً في اسمه، والله اعلم.

وبهذا يعلم أن الرّاجح في رواية هشام الدستوائي الوجه الأول، وهو ما رواه معاذ ابن هشام، عن أبيه هشام الدستوائي، بجعله من مسند (أم الحكم) أو (أم حكيم)، وعلى هذا غالب الرواة، وهم: علي بن المديني، ومحمد بن المثني، وعبد الرحمن بن الحارث، عن معاذ بن هشام.

[2] ووافق هشاماً سعيد بن أبي عروبة في روايته عن قتادة، في جعله من مسند (أم الحكم بنت الزبير) أو (أم حكيم بنت الزبير)، واتفق الرواة عن سعيد على ذلك القدر، ثم اختلفوا على سعيد فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه إسحاق بن راهويه، المسند، (5/64)، ح (2170)، عن عبدة ابن سليمان، وأخرجه أحمد، المسند، (6/371، 419)، ح (27136، 27395)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/238)، عن رُوح بن عبادة، وأخرج أحمد أيضاً، المسند، (6/419)، ح (27394)، ومن طريقه أبو نعيم، معرفة الصحابة، (6/3482)، ح (7896)، وكذا ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8/238)، وابن أبي شيبة، المصنف، (1/405)، ح (545)، والطبراني، المعجم الكبير، (25/84)، ح (214)، عن يزيد بن هارون، وأخرجه البخاري، التاريخ الكبير، (1/394)، والطبراني، المعجم الكبير، (25/84)، ح (214)، من طريق محمد بن أبي عدي، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير،

(84 / 25)، من طريق خالد بن الحارث، خمستهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن أم حكيم بنحوه مرفوعاً.  
فزادوا صالحاً أبا الخليل، وجعلوه من رواية عبد الله بن الحارث، لا من رواية ابنه إسحاق.

وَيُنَبِّهُ الْبَاحِثُ هُنَا أَنَّ الدَّارِقُطَنِيَّ ذَكَرَ فِي «العلل» (411 / 15) رواية هؤلاء الأربعة (رُوح بن عبادة، ويزيد بن هارون، ومحمد بن أبي عدي، وخالد بن الحارث)، عن سعيد ابن أبي عروبة، وجعلها من مسند (ضباعة بنت الزبير) لا (أم حكيم)، وهو مخالف للمصادر المُنَدَّة التي ذَكَرَتْهَا، ولعله اُخْتَلَفَ عَلَى هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ الأربعة.

الوجه الثاني: أخرجه البخاري، التاريخ الكبير، (394 / 1)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، (238 / 8)، من طريق عبدة بن سليمان، وأخرجه ابن عساكر، تاريخ دمشق، (238 / 8)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الله بن الحارث، عن أم الحكم.

ووافقهما خالد بن عبد الله الواسطي، ذكرها الدارقطني في «العلل» (410 / 15).

فجعله الثلاثة (عبدة بن سليمان، وعبد الوهاب بن عطاء، وخالد بن عبد الله الواسطي) من رواية قتادة، عن عبد الله بن الحارث مباشرة، وأسقطوا الواسطة (صالحاً أبا الخليل)، وسبق تقرير رواية قتادة عن عبد الله بن الحارث، وأنها منقطعة، وأن قتادة إنما يروي عن عبد الله بن الحارث بواسطة صالح أبي الخليل.

ومال الدارقطني إلى ترجيح الوجه الأول فقال: «ويُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ حَفِظَهُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ». <sup>(14)</sup> وهذا الوجه الذي رجحه الدارقطني تكرر به أحاديث في الكتب الستة وغيرها، فهذا الوجه فيه سلوكٌ للجادة، أي: للطريق المشهورة، لسهولتها على الألسن وتكررها.

وسواءً ترجح الوجه الأول (الرواية المتصلة)، أم ترجح الوجه الثاني (الرواية المنقطعة)، فقد تفرّد سعيد بن أبي عروبة من بين أصحاب قتادة بذكر عبد الله بن الحارث في سند الحديث، وأن المشهور من رواية أصحاب قتادة في هذا الحديث إنما هي عن إسحاق

(14) العلل، للدارقطني، (412 / 15).

بن عبد الله بن الحارث، كرواية هشام الدستوائي السالفة الذكر، ورواية همام بن يحيى الآتي تخريجها.

الوجه الثالث: رواية محمد بن عبد الله بن نُمير، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الله بن الحارث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مراسلاً.<sup>(15)</sup>  
ذكرها الدارقطني في «العلل» (410 / 15)، وهذا الوجه تفرّد به ابن نُمير من بين أصحاب سعيد، فهو شاذٌ والله أعلم.

فتلخص مما سبق أن هشاماً الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة - على الرَّاجح عنهما - رويَا الحديث عن قتادة وجعله من مسند: (أمّ الحكم) وخالفهما في قتادة: همام بن يحيى العوذلي، وموسى بن خلف العمّي، فجعله من مسند (ضباغة).

[3] أمّا روايه همام بن يحيى: أخرجها البخاري، التاريخ الكبير، (394 / 1)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8 / 236)، وابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، (5 / 461)، ح (3154)، من طريقين عن بشر بن عمر، وأخرجها أحمد، المسند، (6 / 419)، ح (27397)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8 / 235)، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، وعفان بن مسلم الصّفار مقرونين، وأخرجها الحاكم، المستدرک، (4 / 73)، ح (6920)، من طريق عبد الصّمد بن عبد الوارث، وأخرجها ابن عساكر، تاريخ دمشق، (8 / 235)، من طريق عفان بن مسلم، وأخرجها أبو نعيم، معرفة الصحابة، (6 / 3387) ح (7746)، وأبو يعلى، المسند، ح (7151)، (13 / 60)، والطبراني، المعجم الكبير، (24 / 336)، ح (839)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8 / 235)، من طُرُقٍ عن هُدبَةَ بن خالد، وأخرجها ابن عساكر، تاريخ دمشق،

---

(15) وُلِدَ عبد الله بن الحارث زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحَنَكَه ودعاه له، ثم تحوّل إلى البصرة، فله رؤيةٌ لا رواية، ولا صحبة له، قال العلائي: «وحدیثه مرسلٌ قطعاً»، أي: عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

جامع التحصيل، للعلائي، ص: 208.



(8 / 235)، من طريق محمد بن كثير العبدي، خمستهم عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله، عن جدته أم الحكم، عن أختها ضباعة، بنحوه مرفوعاً.

إلا أنه في رواية المسند التي من طريق عبد الصمد وعفان مقرونين، وفي رواية هذبة عند أبي نعيم والطبراني: (جدته أم حكيم) بدل (جدته أم الحكم).

[4] وأما رواية موسى بن خلف: أخرجها البخاري، التاريخ الكبير، (1 / 394)، وابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، (5 / 461)، ح (3155)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (6 / 3386)، ح (7745)، والطبراني، المعجم الكبير، (24 / 335)، ح (838)، والمعجم الأوسط، (4 / 116)، ح (3755)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8 / 237)، من طريق عن خلف بن موسى بن خلف، عن أبيه موسى بن خلف، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن أم عطية، عن أختها ضباعة بنحوه مرفوعاً. وموسى بن خلف العمي البصري مختلف فيه: وثقه يعقوب بن شيبة<sup>(16)</sup>، والعجلي<sup>(17)</sup>.

وقال ابن معين: «ليس به بأس»<sup>(18)</sup>، وقال مرة: «ضعيف»<sup>(19)</sup>، وقال أبو داود: «ليس به بأس»، ليس بذلك القوي<sup>(20)</sup>، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»<sup>(21)</sup>، وقال ابن عدي: «لا أرى بروايته بأساً»<sup>(22)</sup>، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي، يُعتبر به»<sup>(23)</sup>، وقال ابن حجر: «صدوق عابد له أو هام»<sup>(24)</sup>.

(16) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (10 / 304).

(17) انظر: معرفة الثقات، للعجلي، (2 / 303).

(18) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8 / 141).

(19) المجروحين، لابن حبان، (2 / 240).

(20) سؤالات الأجرى لأبي داود، ص: 225.

(21) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8 / 141).

(22) الكامل، لابن عدي، (6 / 345).

(23) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص: 67.

(24) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 550.

وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، يروي عن قتادة أشياء مناكير، وعن يحيى بن أبي كثير، ما لا يُشبه حديثه، فلما كثر صرَبُ هذا في روايته، استحق ترك الاحتجاج به فيما خالف الأثبات وانفرد جميعاً».<sup>(25)</sup>

قال الباحث: والذي يظهر أنه ممن يُكتَبُ حديثه، وتعتبر روايته برواية الثقات، فإن خالفهم أو انفرد ترك حديثه، وقد ثبت عنه وقوعه في بعض الأوهام في روايته عن قتادة ويحيى بن أبي كثير<sup>(26)</sup>، وهذا الوجه مما لم يتابع عليه في قوله: (أُمَّ عَطِيَّةَ)، فهذا من أوهامه.

ولذا قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا موسى بن خلف، تفرد به ابنه خلف بن موسى».<sup>(27)</sup> وقال الدارقطني بعد ذكره لهذا الوجه: «وَهُمَ (أي: موسى بن خلف) في قوله: (أُمَّ عَطِيَّةَ)، وإِنَّمَا هِيَ (أُمَّ الْحَكَمَ)».<sup>(28)</sup>

[5] وذكر الدارقطني في «العلل» (411 / 15)، رواية لقتادة، عن أبي المليلح بن

أسامة الهذلي، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، وقال: «لا يصح فيه أبو المليلح».

[6] وبقي هنا الإشارة إلى رواية أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (236 / 8)،

من طريق أبي حامد أحمد بن الشرقي، عن أحمد بن يوسف، وأحمد بن حفص، وعبد الله بن محمد الفراء، وقطن بن إبراهيم، قالوا: أخبرنا حفص بن عبد الله، حدّثني إبراهيم بن طهمان، عن الحجّاج، عن قتادة، أنه سُئِلَ عن الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَأْكُلُ خُبْزاً وَحَمّاً، أَيْعِيدُ الوُضُوءَ؟. فقال: حدّثني إسحاق بن عبد الله، عن أُمِّ الْحَكَمِ، عن أختها ضباعة بنت الزبير بنحوه مرفوعاً.

وفيه تصريح قتادة بالسَّماع من إسحاق بن عبد الله، وهو يُشكَلُ على ما سبق تقريره

من عدم سماع قتادة من إسحاق بن عبد الله، وجوابه ما قال ابن عساكر مُعقِّباً على هذه الرواية: «لم يرفع ابن الشرقي في نسب إسحاق بن عبد الله، وأظنّه ترك ذلك عمداً؛ لأنّ

(25) المجروحين، لابن حبان، (240 / 2).

(26) وانظر أمثلة لأوهامه: العلل، لابن أبي حاتم، (327 / 2)، والعلل، للدّارقطني، (254 / 6).

(27) المعجم الأوسط، (4 / 116)، ح (3755).

(28) العلل، للدّارقطني، (411 / 15).

البخاريّ قال في تاريخه<sup>(29)</sup>... عن قتادة حدّثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة... وقال البخاريّ: "لا أرى يصحُّ ابن أبي طلحة"<sup>(30)</sup>.

فإنَّ إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة تُوفِّي بعد قتادة، عام (132 هـ)، وقيل: (134 هـ)<sup>(31)</sup>، ولم يُذكر من شيوخ قتادة، ولم أقف على رواية لقتادة عنه غير هذه، فهذا الوجه شاذٌّ ممَّا انفرد به حجّاج، وهو ابن حجّاج الأحمول<sup>(32)</sup> من بين أصحاب قتادة عنه.

فتحصل لنا ممَّا سبق أنَّ الحديث اختلّف فيه على قتادة، فاتفق هشامُ الدّستوائيّ وسعيد بن أبي عروبة - على الرَّاجح عنهما - في روايتهما عن قتادة بجعله من مسند (أمِّ الحُكَم) أو (أمِّ حَكِيم)، على خلافٍ سبق تقريره في رواية سعيد بن أبي عروبة، وخالفهما همّام بن يحيى وخلف بن موسى، فجعله من مسند (ضبّاعة)، والرّاجح رواية هشامِ الدّستوائيّ وسعيد بن أبي عروبة؛ إذ هما من أوثق أصحاب قتادة، إضافةً إلى أنَّ موسى تُكلّم فيه، وله أوهامٌ، وهذا من أوهامه، وهذا التّرجيح هو الوجه الآخر الذي رجّحه الدّارقطنيّ، فقال: «ويُشبهه أن يكون قتادة حَفِظَه عن أبي الخليل، وعن إسحاق بن عبد الله»<sup>(33)</sup>.

وبقي أن يشير الباحثُ إلى ألفاظ الحديث على هذا الوجه الذي ترجّح:

فلفظ حديث هشامِ الدّستوائيّ: عن أمِّ الحُكَم بنت الزبير: «أمّها ناولت النَّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كَتِفًا، فأكل مِنْهُ ولم يتوصّأ». ففيه أن المناول هي (أمِّ الحُكَم) نفسها.

(29) ذكره معلقاً، (394 / 1).

(30) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (236 / 8).

(31) انظر: الثقات، لابن حبان، (23 / 4).

(32) وثقه ابن معين وأبو حاتم، وقال أحمد: «ليس به بأس».

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (158 / 3).

(33) العلل، للدّارقطني، (412 / 15).

ولفظ حديث سعيد بن أبي عَرُوبَةَ: عن أُمِّ حَكِيمِ بنتِ الزُّبَيْرِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعَةَ بنتِ الزُّبَيْرِ، فَنهَشَ مِنْ كَتِفِ عِنْدَهَا، ثُمَّ صَلَّى، وَمَا تَوَضَّأَ مِنْ ذَلِكَ».

وفيه أَنَّ ذلك كان في بيتِ أختِها (ضُبَاعَةَ)، ويُجمع بين الروايتين أَنَّ تلك القِصَّة كانت في بيت (ضُبَاعَةَ) وَأَنَّ التي ناولته هي أختُها (أُمُّ الحَكَمِ).  
إذَا: فالحديث من مُسند (أُمِّ الحَكَمِ) وهي (أُمُّ حَكِيمِ)، وَإِنَّمَا جاء ذِكْرُ أختِها (ضُبَاعَةَ) في متن الحديث لا في السَّنَدِ. والله أعلم.

وتابع قتادة - على الوجه الرَّاجح عنه - داوُد بن أبي هند: أخرجه إسحاق بن راهوييه، المسند، (64 / 5)، ح (2169)، عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (85 / 25)، ح (217)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (8 / 239)، من طريق مُحَمَّد ابن الحسن مَجْبُوب، كلاهما عن داود بن أبي هند، عن إسحاق بن عبد الله، عن أُمِّ حَكِيمِ بنتِ الزُّبَيْرِ.

إلا أَنَّهُ عند الطَّبْرَانِيِّ: (مَجْبُوب بن الحسن) بدلاً من (مُحَمَّد بن الحسن مَجْبُوب)، وهما واحدٌ.<sup>(34)</sup>

وتابع عبد الأعلى ومُحَمَّد بن الحسن في الرواية عن داود بن أبي هند علي بن عاصم، ذكره الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (411 / 15).

ولإسحاق بن عبد الله بن الحارث متابعٌ، وهو عَمَّار بن أبي عَمَّار: أخرجه الحارث، في المسند، كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، (1 / 228)، ح (95)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (5 / 465)، ح (3158)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (84 / 25)، ح (213)، والطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (1 / 65)، ح (385)، من طُرُقٍ عن حمَّاد بن سلمة، عن عَمَّار بن أبي عَمَّار، عن أُمِّ حَكِيمِ بنتِ الزُّبَيْرِ بن عبد المطلب بلفظ:

(34) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (47 / 10).

«دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلَ فِي بَيْتِي كَتِفًا، ثُمَّ جَاءَهُ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، فَذَهَبَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ».

فوافق عمّارُ إسحاقَ في جعلِهِ من مسند (أُمِّ حَكِيمٍ)، وخالفه في متن الحديث، حيث جعل قِصَّةَ الأكلِ في بيت (أُمِّ حَكِيمٍ) لا في بيت (ضُبَاعَةَ)، مخالفًا بذلك ما سبق ترجيحُهُ من أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكل في بيت (ضُبَاعَةَ).

وعَمَّارُ بنُ أَبِي عَمَّارٍ، هو المكيُّ، مولى بني هاشم، فهو وإن كان ثقةً لا بأس به<sup>(35)</sup>، إلا أن ابن حبان قال: «وكان يهْمُ في الشيء بعد الشيء»<sup>(36)</sup>، وقال أيضاً: «وكان يُخْطِيءُ»<sup>(37)</sup>، ولعلَّ هذا من أوهامِهِ، والله أعلم.

هذا، وللحديث شاهدٌ من حديث عبد الله بن عباس، وميمونة زوج النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعمرو بن أمية الضمري.

أمَّا حديث ابن عباس: أخرجه البخاري، الصحيح، (86 / 1)، ح (204)، من طريق عطاء بن يسار، و(2064 / 5)، ح (5089)، من طريق محمد بن سيرين، كلاهما عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.

وأمَّا حديث ميمونة: أخرجه البخاري، الصحيح، (86 / 1)، ح (207)، ومسلم، الصحيح، (274 / 1)، ح (356) من طريق كُريب بن أبي مسلم مولى ابن عباس، عن ميمونة مرفوعاً بنحوه.

وأمَّا حديث عمرو بن أمية: أخرجه البخاري، الصحيح، (239 / 1)، ح (643)، و(1069 / 3)، ح (2765)، ومسلم، الصحيح، (273 / 1)، ح (92 / 355، 93) من طريق جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه مرفوعاً بنحوه.

والخلاصة: أن الحديث ثابتٌ من رواية هشام الدستوائي، عن قتادة، عن إسحاق ابن عبد الله بن الحارث، عن أمِّ الحَكَمِ أو أمِّ حَكِيمٍ مرفوعاً.

(35) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (389 / 6).

(36) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 86.

(37) الثقات، لابن حبان، (268 / 5).

ولكنَّ إسنادهُ ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وإسحاق بن عبد الله.  
والحديث أصله ثابتٌ في الصحيحين من حديث ابن عباس، وميمونة، وعمرو بن

أمية.

## [2] بِشْرُ بنِ الْمُحْتَفِزِ البَصْرِيِّ<sup>(38)</sup>

قال البخاريُّ: «ويُقال: إنَّ بِشْرًا قديمُ الموتِ، لا يُشبهُهُ أنَّ قتادة أدركه»<sup>(39)</sup>. وهو كما قال؛ فإنَّ قتادة لم يدرك بِشْرَ بنَ الْمُحْتَفِزِ، فَبِشْرُ بنَ الْمُحْتَفِزِ «دَخَلَ خُرَاسَانَ غازياً، ومات في بعض المشاهدِ بها»<sup>(40)</sup>، وكانت بداية فتح بلاد خُرَاسَانَ زمنَ عُمَرَ، واستتمَّ المسلمونَ فتح بلاد خُرَاسَانَ زمنَ عثمان بن عفَّان عام (31 هـ)<sup>(41)</sup>، وكان والدُه الْمُحْتَفِزِ أيضاً بهذا الفتح لخُرَاسَانَ في جيش عبد الرَّحْمَنِ بنِ سَمُرَةَ<sup>(42)</sup>، واستمرَّ عبد الرَّحْمَنِ بنِ سَمُرَةَ والياً لخُرَاسَانَ إلى زمن معاوية<sup>(43)</sup>، فلعلَّ بِشْرًا ووالده كانا معاً في هذه الفتوح.

(38) ابن أوس، وقع في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/365): «في عداد المصريين»، وفي التاريخ الكبير (2/78): «يُعدُّ في البصريين»، وهو الصَّواب، ولم أرَ من ذكَّره في المصريين، والمشهور أنَّه بصريٌّ، ولعلَّها تحرَّفت من (البصريين).

وذكره البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (2/78) في ترجمة بِشْرِ بنِ عائذ، وظاهر صنيعة أنَّهما واحد؛ إذ أورد له حديثاً - سيأتي تخرجه - مرَّةً من طريق بِشْرِ بنِ الْمُحْتَفِزِ، وأخرى من طريق بِشْرِ بنِ عائذ؛ لذا قال عبد الرَّحْمَنِ المُعَلَّمي في تعليقه على «الجرح والتعديل» (2/365): «يقال: إنَّ هذا وبِشْرِ بنِ عائذِ المِنَقَرِيُّ واحدٌ في بابه»، وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (1/397): «فيحتمل أن يكونا واحداً؛ فقد رأيتُ من نَسَبِهِ بِشْرُ بنِ عائذِ بنِ الْمُحْتَفِزِ».

وفرقَّها ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (2/365، 362)، وابنُ حبان في «الثقات» (4/66، 67). وقال أبو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ كما في «الجرح والتعديل» (2/365): «لا أعرفُه إلا في هذا الحديث». وذكره مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص: 153) ممَّا انفرد قتادة بالرواية عنه.

(39) التاريخ الكبير، للبخاري، (2/78).

(40) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 92.

(41) انظر: تاريخ خليفة بن خيَّاط، ص: 167، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي العباس النَّاصِرِيِّ، (1/18).

(42) انظر: تهذيب الكمال، للمزِّي، (4/144).

(43) انظر: تاريخ يعقوبي، ص: 258.

فإن كان بشر مات في هذه الفتوح زمن معاوية على أبعد تقدير، فلا شك أنه قديم الموت، وأن قتادة لم يدركه قطعاً؛ فقتادة ولد في العام الذي توفي فيه معاوية وبُوع ليزيد بن معاوية عام (60هـ)، والله أعلم.

### ولقتادة عن بشر بن المُحتَفِز حديثٌ واحدٌ:

(2) قال الإمام النَّسَائِيُّ رحمه الله: "أخبرنا سُليمان بن سَلَم، قال: أنبأنا النَّضْر [بن شَمِيل]، قال حَدَّثنا شعبةٌ، عن قتادة، عن بكر بن عبد الله وبشر بن المُحتَفِز، عن ابن عمر: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ»<sup>(44)</sup>".<sup>(45)</sup>

وأخرجه أحمد، المسند، ح(51/2)، ح(5125)، عن محمد بن جَعْفَر غُنْدَر، وحجاج بن محمد المِصْبِي<sup>(46)</sup>، وأخرجه البخاري، التاريخ الكبير، (78/2)، عن آدم بن أبي إياس، ثلاثتهم عن شعبة، عن قتادة، عن بشر بن المُحتَفِز مقروناً ببكر بن عبد الله المُزَنِي، عن ابن عمر به مرفوعاً. وأخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 262)، ح(1937)، ومن طريقه أبو نُعَيْم، الحلية، (231/2)، وأخرجه أحمد، المسند، (68/2، 127)، ح(5346، 6105)، عن عفان بن مسلم الصَّفَّار، والبخاري تعليقاً، التاريخ الكبير، (78/2)، والنسائي، السنن الكبرى، (5/466)، ح(9591)، عن عبد الرحمن بن مهدي، ثلاثتهم (أبو داود الطيالسي، وعفان، وابن مهدي) عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن بشر بن عائذ الهذلي مقروناً ببكر بن عبد الله المُزَنِي، به مرفوعاً بنحوه.

ويلاحظ من تخريج الحديث أن شعبة قال: (بشر بن المُحتَفِز)، وخالفه همام فقال: (بشر بن عائذ)، وعدّه النَّسَائِيُّ اختلافاً في الحديث فقال بعد أن أورده من طريق همام السالف ذكرها: «خالفه شعبة، رواه عن قتادة، عن بشر بن المُحتَفِز».<sup>(47)</sup>

(44) أي: لا حظ ولا نصيب له في الآخرة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 282.

(45) السنن الصغرى، للنسائي، (201/8)، ح(5307).

(46) نسبة إلى بلدة كبيرة على ساحل بحر الشام يقال لها: «المصيصة».

الأنساب، للسمعاني، (315/5).

(47) السنن الكبرى، للنسائي، (5/466).



وسبقه إلى تعليل الحديث بهذا الاختلاف أبو زُرعة وأبو حاتم الرّازيّين، إذ أورد ابنُ أبي حاتم الحديث من كلا الطّريقين ثمّ قال سائلاً أبا زُرعة وأباه: «فقلتُ لهما: أيُّهما أصحُّ». فقال أبو زُرعة مرّجحاً رواية شعبة: «شعبةٌ أحفظ». أي: من همّام، وقال أبو حاتم مرّجحاً رواية همّام: «همّام أعلم بحديث قتادة من شعبة».<sup>(48)</sup>

وهذا مصيرٌ منهم إلى أنّهما اثنان لا واحد، ولكنّ أبا حاتم استدرك قائلاً: «يحتمل أن يكون<sup>(49)</sup> أصابا جميعاً، لأنّ المحتفِز لقبٌ، وعائذُ اسم، فيحتمل أن يكونَ كذا».<sup>(50)</sup> وكانّ أبا حاتم - أخيراً - يميلُ إلى أنّهما واحدٌ، وهو الرّاجح، وهو ظاهرُ صنيع الإمام البخاريّ.<sup>(51)</sup>

هذا ووقع عند أحمد في «المسند» (2/ 68، 127) ح (5364، 6105) من طريق همّام، ثنا قتادة، حدّثني بكر بن عبد الله المزنيّ وبشر بن عائذ.

ففيه تصريح قتادة بالسّماع من بكر بن عبد الله وبشر بن المحتفِز، وهذا من تدليس العطف<sup>(52)</sup>، لأنّ قتادة إنّما سمّعه من بكر بن عبد الله المزنيّ وحده، ولم يسمعه من بشر بن المحتفِز، لذا استغرب الإمام أبو نُعيم رواية قتادة هذه المقرونة ببكر بن عبد الله، فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث بكرٍ وحديثِ بشر، لم يجمعهما إلا قتادة».<sup>(53)</sup>

---

(48) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 312).

(49) قال محقق «العلل»: «كذا في جميع النسخ، والحادثة: (أن يكونا أصابا...)؛ لكنّ ما في النسخ صحيحٌ أيضاً في العربية، وفيه وجهان...».

(50) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 312).

(51) انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (2/ 78).

(52) وتعريفه كما قال ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصّلاح» (2/ 97، 98): «أن يروي عن الشّيخين من شيوخه ما سمّعه من شيخٍ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصّر عن الأوّل بالسّماع ويعطف الثّاني عليه، فيؤهم أنّه حدّث عنه بالسّماع أيضاً، وإنّما حدّث بالسّماع عن الأوّل، ثمّ نوى القطع، فقال: فلانٌ، أي: حدّث فلانٌ».

(53) حلية الأولياء، لأبي نُعيم، (2/ 231).

ثمَّ وقفتُ على طريقِ للحديث عن قتادة، عن بكر بن عبد الله المزني غير مقرون  
ببِشْرٍ: أخرجها، ابن الجعد، المسند، (ص: 153)، ح(974)، عن شعبة، عن قتادة به  
مرفوعاً.

وإسناده صحيح، إلا أنه تقدّم في تخريج الحديث أن أصحاب شعبة (غندر،  
وحجاج بن محمد المصيصي، وآدم بن أبي إياس، والنضر بن شميل) رَوَوْه عن شعبة، عن  
قتادة، عن بكر بن عبد الله المزني مقروناً ببشراً بن الجعد، وخالفهم علي بن الجعد في روايته  
عن شعبة، فجعله عن بكر بن عبد الله المزني غير مقرون ببشراً بن الجعد، والأشبه  
بالصواب ما رواه الكثرة من أصحاب شعبة.

وتابع قتادة على هذا الوجه حميد الطويل: أخرجه الطحاوي، شرح معاني الآثار،  
(4/245)، ح(6175)، من طريق حميد، عن بكر بن عبد الله المزني به مرفوعاً.

هذا، وللحديث شاهدٌ صحيحٌ من حديث عمر بن الخطاب: أخرجه البخاري، الصحيح،  
(1/302، 323)، ح(846، 906)، و(2/921)، ح(2470)، و(3/111)، ح(2889)،  
و(5/2194، 2258)، ح(5497، 5731)، ومسلم، الصحيح، (3/1638)، ح(2068/6-9)،  
و(3/1641)، ح(2069/10)، من طريق عن عبد الله بن عمر، عن عمر مرفوعاً، وفيه قصة.

والخلاصة: أن الحديث إسناده ضعيفٌ من جهة قتادة عن بشراً بن الجعد  
لانقطاعه بين قتادة وبشراً بن الجعد، ولكنه متصلٌ صحيحٌ من جهة رواية قتادة، عن  
بكر بن عبد الله المزني.

وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث عمر بن الخطاب عند البخاري ومسلم.

### [3] بِشِيرِ بْنِ نَهَيْكِ الْبَصْرِيِّ<sup>(54)</sup>

قال البخاريُّ: «قتادة لا أرى له سماعاً من بشير بن نهيك»<sup>(55)</sup>.  
ونقلها العلائيُّ عن البخاريِّ بلفظ: «ولا نَعْرِفُ له سماعاً من زَهْدَمَ الجَرْمِيِّ، ولا من  
بشير بن نهيك»<sup>(56)</sup>.

ومراد البخاريُّ نفي سماع قتادة من بشير بن نهيك مطلقاً، لا سماعاً ولا مكاتبةً ولا  
إجازةً، ولا بأيِّ نوعٍ من أنواع التحمل المعتمدة، والدليل عليه أمران:  
الأمر الأوَّل: أنَّ رواية قتادة في صحيح البخاريِّ عن بشير نهيك بواسطة النَّضْرِ بن  
أنس<sup>(57)</sup>، وهي كذلك - في الغالب - في باقي دواوين السُّنَنِ كالكتب الستة وغيرها.  
الأمر الثاني: أعلَّ كثيرٌ من النُّقاد بعض الأحاديث برواية قتادة عن بشير بن نهيك،  
كالطُّبريِّ<sup>(58)</sup>، والطُّبرانيِّ<sup>(59)</sup>، والدَّارِقُطِيِّ<sup>(60)</sup>، والبيهقيِّ<sup>(61)</sup>، وذلك عند ذِكْرِهِم الاختلاف على

---

(54) أبو الشعثاء، السَّدُوسِيُّ، وثَّقَه: ابن سعد في الطبقات الكبرى، (223 / 7)، وأحمد بن حنبل والنسائي كما في  
«تهذيب التهذيب» (412 / 1)، والعجليُّ في «معرفة الثقات» (249 / 1)، والدَّارِقُطِيُّ كما في سؤالات  
البرقانيِّ له، (ص: 18)، وابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 125)، والذهبيُّ في «الكاشف» (272)  
وذكره ابن حبان في التابعين من «الثقات» (70 / 4)، واحتجَّ به البخاريُّ ومسلم في صحيحيهما.  
وانفرد أبو حاتم فقال في «الجرح والتعديل» (379 / 2): «لا يُجْتَمَعُ بحديثه».

(55) العلل الكبير، للترمذي، ص: 207.

(56) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 633.

(57) وهي ثلاثة أحاديث، انظر الأوَّل: (893، 885، 882 / 2)، ح (2360، 2370، 2390)، والثاني:  
(925 / 2)، ح (2483)، والثالث: (2202 / 5)، ح (5526).

(58) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، (83 / 18).

(59) انظر: مسند الشاميين، للطبراني، (47 / 4).

(60) انظر: العلل، للدَّارِقُطِيِّ، (172 / 11)، والسُّنَنِ، للدَّارِقُطِيِّ، (220 / 5).

(61) السنن الكبرى، للبيهقي، (281، 276 / 10).

قتادة بعدم ذكر بعض الرواة للنضر بن أنس بين قتادة وبشير بن نهيك، وهي الوسطة التي سمع منها قتادة - في الغالب - أحاديث بشير، فيقولون: «ولم يذكر النضر بن أنس» و«لم يذكر بين قتادة وبشير أحداً» و«ليس فيه ذكر النضر بن أنس»، ونحوها من العبارات المشعرة بإعلال الحديث بعدم ذكر النضر بن أنس، وذلك مصيرٌ منهم إلى عدم سماع قتادة من بشير، والله أعلم.

### ولقتادة عن بشير بن نهيك حديثان:

#### الحديث الأول:

(3) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدثنا أبو كريب [محمد بن العلاء]، قال: حدثنا وكيع، عن المثني بن سعيد الضُّبَعي<sup>(62)</sup>، عن قتادة، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجعلوا الطريق سبعة أذرع<sup>(63)</sup>»".<sup>(64)</sup> وإسناده ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وبشير بن نهيك.

وتكلم البخاري أيضاً في سماع بشير بن نهيك من أبي هريرة، فقال: «وبشير بن نهيك لا أرى له سماعاً من أبي هريرة».<sup>(65)</sup> والتحقق: صحه سماع بشير من أبي هريرة، وبيانه: أن الإمام البخاري هو من نفى سماع بشير من أبي هريرة، ومع ذلك أخرج رواية بشير عن أبي هريرة في صحيحه<sup>(66)</sup>، بل وأثبت سماعه صراحةً، فقال في «التاريخ الكبير»<sup>(67)</sup>: «بشير بن نهيك، أبو الشعثاء، سمع أبا هريرة».

(62) نسبة إلى ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب، نزل أكثرهم البصرة.

الأنساب، للسماعي، (8/4).

(63) الذراع: هو الساعد.

النهاية، لابن الأثير، ص: 326.

(64) الجامع، للترمذي، (3/637)، ح(1355).

(65) العلل الكبير، للترمذي، ص: 207.

(66) انظر: صحيح البخاري، (2/882، 885، 893، 925)، ح(2360، 2370، 893، 925)، و(5/2202)،

ح(5526).

(67) (2/105).

فلعلّه تراجع، وأثبت السماع أخيراً.<sup>(68)</sup>

والحديث أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، المُصَنَّف، (4/ 548)، ح (23033)، وعنه ابن ماجه، السُّنَن، (2/ 784)، ح (2338)، وأحمد، المسند، (2/ 466)، ح (10013)، وابن الجارود، المتقى، (1/ 254)، ح (1018)، عن محمود بن آدم، وابن الأعرابي، المعجم، (1/ 278)، ح (519)، عن مُحَمَّد بن سُلَيْمان اليَشْكُريّ، أربعتهم (ابن أبي شَيْبَةَ، وأحمد بن حنبل، ومحمود بن آدم، ومُحَمَّد بن سُلَيْمان) عن وكيع بن الجَرَّاح، عن المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن بَشِير بن كعب العَدَوِيّ، عن أبي هُرَيْرَةَ بنحوه مرفوعاً، سوى ابن أبي شَيْبَةَ وابن ماجه فعندهما بمثله.

فخالف فيه هؤلاء الأربعة أبا كُرَيْب في رواية الحديث عن وكيع، فجعلوه عن قتادة عن بَشِير بن كَعْب.

قال الترمذي بعد تخريجه لهذه الطّريق: «وهذا أصحُّ من حديث وكيع... حديثُ بَشِير بن كعب العَدَوِيّ، عن أبي هُرَيْرَةَ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ». ثمَّ علَّل الطّريق التي صدرنا بها البحث فقال: «... وروى بعضهم هذا، عن قتادة، عن بَشِير بن نَهَيْك، عن أبي هُرَيْرَةَ، وهو غيرُ محفوظٍ».<sup>(69)</sup>

وهو كما قال، فالحديث اختلف فيه على وكيع: فرواه أبو كُرَيْب عنه، وجعله من رواية (قتادة، عن بَشِير بن نَهَيْك)، وخالفه أربعة من أصحاب وكيع، وهم: أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ، وأحمد بن حنبل، ومحمود بن آدم، ومُحَمَّد بن سُلَيْمان، فجعلوه من رواية (قتادة، عن بَشِير بن كعب).

والمحفوظ الرّواية المتصلة (قتادة، عن بَشِير بن كعب)، وأمّا الرّواية المنقطعة (قتادة، عن بَشِير بن نَهَيْك)، فهي شاذّة، تفرد بها أبو كُرَيْب من بين أصحاب وكيع بن الجَرَّاح.

(68) انظر تحقيق القول في سماع بَشِير بن نَهَيْك من أبي هُرَيْرَةَ محرراً دراسة: نفي النّقاد سماع الرّواة من الشُّيوخ، دراسة تطبيقية على أسانيد في صحيح الإمام البخاري، ضمن مجلة الجامعة الإسلامية - غزّة، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص: 7-9، لنافذ حُسَيْن حمّاد.

(69) الجامع، للترمذي، (3/ 637)، ح (1356).

وتُوبِعُ وَكَيْعٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْمَحْفُوظِ: فَقَدْ أَخْرَجَ الطَّيَالِسِيُّ، الْمُسْنَدُ، (ص: 333)،  
 ح(2555)، وَأَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (2/429، 474)، ح(9533، 10139)، وَالتِّرْمِذِيُّ،  
 الْجَامِعُ، (3/637)، ح(1356)، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ، غَرِيبُ الْحَدِيثِ، (1/276)، وَأَبُو  
 عَوَانَةَ، الْمُسْنَدُ، (3/419)، ح(5547)، وَالطَّحَاوِيُّ، شَرْحُ مَشْكَلِ الْأَثَارِ، (3/227)،  
 ح(1192) مِنْ طُرُقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ، السُّنَنِ، (2/338)،  
 ح(3633)، وَالطَّحَاوِيُّ، شَرْحُ مَشْكَلِ الْأَثَارِ، (3/226)، ح(1191)، وَالْبَيْهَقِيُّ، مَعْرِفَةُ  
 السُّنَنِ وَالْأَثَارِ، (9/30)، ح(12250)، مِنْ طُرُقٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثَلَاثَتُهُمْ (أَبُو  
 دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ  
 بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ بِهِ مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحُ، (2/874)،  
 ح(2341)، مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، الصَّحِيحُ، (3/1232)، ح(1613) مِنْ  
 طَرِيقِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 بِنَحْوِهِ مَرْفُوعًا.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَتَّصِلَةِ: قَتَادَةَ عَنْ بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ، وَأَمَّا  
 الطَّرِيقُ الْمُنْقَطِعَةُ: قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهَيْكٍ فَشَاذَةٌ.  
 وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

## الحديث الثاني:

(4) قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: "حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ  
 قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهَيْكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ  
 نَصِيبًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ، عُتِقَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ».<sup>(70)</sup>

(70) الْمُسْنَدُ، لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، (2/531)، ح(10885).

أخرجه من هذه الطريق: أحمد، المسند، (531 / 2)، ح(10885)، من طريق أزهر ابن القاسم، وأخرجه إسحاق، المسند، (163 / 1)، ح(105)، وأبو داود، السنن، (417 / 2)، ح(3936)، ومن طريقه أبو عوانة، المسند، (221 / 3)، ح(4735)، والنسائي، السنن الكبرى، (186 / 3)، ح(4968)، من طريق معاذ بن هشام، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (186 / 3)، ح(4967)، من طريق أبي عامر العقدي عبد الملك ابن عمرو، ثلاثتهم عن هشام الدستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وتابع هشاماً في قتادة على هذا الوجه:

[1] مَعْمَر بن راشد: أخرجه عبد الرزاق، المصنف، (151 / 9)، ح(16717)، ومن طريقه إسحاق، المسند، (162 / 1)، ح(103)، عن مَعْمَر بن راشد، عن قتادة به مرفوعاً مختصراً.

[2] سعيد بن بشير: أشار إليها البيهقي في «السنن الكبرى» (476 / 10).

وأخرجه أبو داود، السنن، (417 / 2)، ح(3936)، ومن طريقه أبو عوانة، المسند، (221 / 3)، ح(4735)، عن رَوْح بن عُبَّادة، وأخرجه الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (435 / 13)، ح(5393)، من طريق أبي عامر العقدي، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (276 / 10)، ح(21123)، من طريق معاذ بن هشام، ثلاثتهم عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن النضر، عن بشير بن مَهيك، عن أبي هريرة مرفوعاً، بذكر الوساطة بين قتادة وبشير، وهي النضر بن أنس، مختصراً دون ذكر أمر السعاية.

وتابع هشاماً في قتادة على هذا الوجه:

[1] شعبة بن الحجَّاج: أخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 321)، ح(2451)، ومن طريقه أبو عوانة، المسند، (220 / 3)، ح(4732)، وأخرجه أحمد، المسند، (468 / 2)، ح(10052)، ومن طريقه ابن الجعد، المسند، (ص: 152)، ح(971)، ومسلم، الصحيح، (1140 / 2)، ح(1502)، وأبو داود، السنن، (417 / 2)، ح(3935)، والنسائي، السنن الكبرى، (186 / 3)، ح(4966)، والطحاوي، شرح مشكل الآثار،

(434 / 13)، ح (5392)، وأبو عوانة، المسند، (221 / 3)، ح (4734)، من طُرُقٍ عن  
محمَّد بن جَعْفَر، وأخرجه أبو داود، السُّنن، (417 / 2)، ح (3936)، ومن طريقه أبو  
عوانة، المسند، (220 / 3)، ح (4733)، عن رَوْح بن عُبَّادة، وأخرجه الدَّارِقُطْنِيُّ، السُّنن،  
(220 / 5)، ح (3697)، من طريق النَّضْر بن شُمَيْل، وأخرجه البيهقي، السُّنن،  
(276 / 10)، ح (21121)، من طريق يزيد بن زُرَيْع، خمستهم عن شعبة، عن قتادة به  
مرفوعاً مختصراً.

[2] هَمَّام بن يحيى: أخرجه أبو داود، السُّنن، (417 / 2)، ح (3934)، ومن طريقه  
أبو عَوَانة، المسند، (227 / 3)، ح (4761)، عن محمَّد بن كثير، وأخرجه أحمد، المسند،  
(347 / 2)، ح (8546)، عن عَفَّان بن مسلم، وأخرجه أبو عوانة، المسند، (227 / 3)،  
ح (4761)، من طريق أبي الوليد الطَّيَالِسِيُّ، وأخرجه البيهقي، السُّنن الكبرى،  
(276 / 10)، ح (21124)، من طريق أبي سَلَمَةَ موسى بن إِسْمَاعِيل التَّبَوذَكِيُّ، أربعتهم  
عن هَمَّام، عن قتادة به مرفوعاً مختصراً.

وخالف هؤلاء الأربعة عبدُ الله بنُ يزيد المقرئ: فقد أخرجه الدَّارِقُطْنِيُّ، السُّنن،  
(223 / 5)، ح (3698)، والطَّحَاوِيُّ، شرح مُشْكِلِ الآثَارِ، (436 / 13)، ح (5394)،  
والحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص: 84)، والبيهقي، السُّنن الكبرى، (282 / 10)،  
ح (21163، 21164)، ومعرفة السُّنن والآثار، (394 / 14)، ح (6220)، من طُرُقٍ عن  
عبد الله بن يزيد المقرئ، عن هَمَّام، عن قتادة، عن النَّضْر به مرفوعاً، وذكر هَمَّام الاستسعاء،  
وجعله موقوفاً على قتادة، قال هَمَّامُ: «فكان قتادة يقول: إن لم يكن له مالٌ استسعى».

وأخرجه ابن المبارك، المسند، (ص: 132)، ح (217)، والحَمِيدِيُّ، المسند، (467 / 2)،  
ح (1093)، وابن الجَعْد، المسند، (ص: 152)، ح (971)، وابن أبي شَيْبَةَ، المُصَنَّف، (422 / 4)،  
ح (21726)، وإسحاق، المسند، (60 / 1)، ح (101)، وأحمد، المسند، (255 / 2، 426، 472)،  
ح (7462، 9498، 10111)، والبخاري، الصحيح، (2 / 882، 893)، ح (2360، 2390)،  
ومسلم، الصحيح، (2 / 1140)، ح (1503)، وأبو داود، السُّنن، (417 / 2)، ح (3938)، وابن  
ماجه، السُّنن، (2 / 844)، ح (2527)، والترمذي، الجامع، (3 / 630)، ح (1348)، والنسائي،



السُّنن الكبرى، (3/185)، ح(4962، 4963، 4964)، والطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (3/107)، ح(4328، 4332)، وشرح مُشكِـل الآثار، (13/431، 432)، ح(5385، 5386، 5387، 5388)، وابن حبان، الصَّحِيح، (10/156، 157)، ح(4318، 4319)، والدَّارِقُطْنِيُّ، السنن، (5/226)، ح(3700)، والحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص: 84)، من طُرُقٍ عن سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن النَّضْرِ به مرفوعاً بلفظ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصاً<sup>(71)</sup> لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسَعَى الْعَبْدُ<sup>(72)</sup> غَيْرُ مُشَقَّقٍ<sup>(73)</sup> عَلَيْهِ». واللفظ لمسلم.

فجعل الاستسعاء مرفوعاً من قول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وتابع سعيداً في قتادة على هذا الوجه:

[1] أَبَانُ بْنُ يَزِيدِ الْعَطَّارِ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، السُّنن، (2/417)، ح(3937)، ومن طريقه أَبُو عَوَانَةَ، الْمُسْنَد، (3/228)، ح(4767)، وَالنَّسَائِيُّ، السُّنن الكبرى، (3/185)، ح(4965)، وَالطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (3/107)، ح(4329)، وشرح مُشكِـل الآثار، (13/433)، ح(5390)، من طُرُقٍ عن أَبَانِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ مَرْفُوعاً.

[2] جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيح، (2/885، 893)، ح(2370)، (2390)، وَالطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (3/107)، ح(4330)، وشرح مُشكِـل الآثار، (13/433)، ح(5389)، والدَّارِقُطْنِيُّ، السُّنن، (5/224)، ح(3699)، وَأَبُو عَوَانَةَ، الْمُسْنَد، (3/226)، ح(4759، 4760)، من طُرُقٍ عن جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ بِهِ مَرْفُوعاً.

(71) الشَّقْصُ: النَّصِيبُ فِي الْعَيْنِ الْمَشْرُوكَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

النَّهْيَةُ، لابن الأثير، ص: 487.

(72) استسعاءُ العبد: إِذَا عُتِقَ بَعْضُهُ وَرَقَّ بَعْضُهُ: هُوَ أَنْ يَسْعَى فِي فِكَائِكَ مَا بَقِيَ مِنْ رِقِّهِ، فَيَعْمَلُ وَيَكْسِبُ، وَيَصْرِفُ ثَمَنَهُ إِلَى مَوْلَاهُ، فَسُمِّيَ تَصْرِفُهُ فِي كَسْبِهِ سِعَايَةً.

النَّهْيَةُ، لابن الأثير، ص: 431.

(73) من المشقة، وهي الشدَّة.

انظر: النَّهْيَةُ، لابن الأثير، ص: 487.

[3] يحيى بن صبيح: أخرجه الحميدي، المسند، (2/467)، ح(1093)، ومن طريقه الطحاوي، شرح معاني الآثار، (3/107)، ح(4333)، وشرح مشكل الآثار، (13/432)، ح(5388)، وأخرجه أحمد، المسند، (2/472)، ح(10111)، وابن حبان، الصحيح، (10/156)، ح(4318)، من طرُق عن يحيى بن صبيح به مرفوعاً.

[4] حجاج بن أظطة: أخرجه الطحاوي، شرح معاني الآثار، (3/107)، ح(4331)، وشرح مشكل الآثار، (13/433)، ح(5391)، من طريق حجاج بن أظطة به مرفوعاً.

[5، 6] حجاج بن حجاج وموسى بن خلف العمي: ذكرهما البخاري في الصحيح تعليقاً (2/893).

وأخرجه أبو داود، السنن، (2/416)، ح(3933)، والبيهقي، السنن الكبرى، (10/273)، ح(21105)، من طريق أبي الوليد الطيالسي، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (1/191)، ح(507)، من طريق أبي عمير الحوضي حفص بن عمر، وهاني بن يحيى، ثلاثتهم عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي المليح بن أسامة الهذلي، عن أبيه مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وتابع هماماً على هذا الوجه شعبة بن الحجاج: أخرجه الحارث، المسند، كما في بغية الباحث، للهيثمي (2/531)، ح(473)، من طريق شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وأخرجه أبو داود، السنن، (2/416)، ح(3933)، والبيهقي، السنن الكبرى، (10/273)، ح(21105)، من طريق محمد بن كثير، عن همام، عن قتادة، عن أبي المليح مرفوعاً بنحوه مختصراً دون ذكر (أبيه) مرسلًا.

وتابع هماماً على هذا الوجه:

[1] سعيد بن أبي عروبة: أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (10/274)، ح(21106)، من طريق عباد بن العوام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

[2] هشامٌ الدّستوائيُّ: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكُبرى، (3 / 186)، ح(4972)، من طريق أبي عامر العَقَدِيِّ، عن هشامٍ الدّستوائيِّ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وذكر الدّارقطني في «العلل» (10 / 316) أن حجّاج بن أرطاة رواه عن قتادة، عن موسى بن أنس بدلاً من: النَّضر بن أنس.

وحاصل ما تقدّم أن الحديثَ اختلّف فيه على قتادة في إسناده ومتمنه:

أمّا الاختلاف في سنده: فعلى أوجهٍ ثلاثة:

الوجه الأوّل: ذُكر النَّضر بن أنس بين قتادة وبشير بن مَهيك، وهو ما عليه عامّة أصحاب قتادة، وهم: شعبة، وسعيد بن أبي عَرُوبَة، وهشامٌ الدّستوائيُّ - على خلافٍ عليه - وهَمّام بن يحيى، وأبان بن يزيد العَطَّار، وجَرِير بن حازم، ويحيى بن صَبيح، والحجّاج بن أرطاة، وحجّاج بن حجّاج، وموسى بن خَلَف.

الوجه الثّاني: إسقاط النَّضر بن أنس، وجعل رواية قتادة عن بشير بن مَهيك مباشرةً، رواه على هذا الوجه ثلاثةٌ من أصحاب قتادة، وهم: هشامٌ الدّستوائيُّ - على خلافٍ عليه - ومَعْمَر بن راشد، وسعيد بن بشير.

وهذا الوجه معلٌّ بأمورٍ، وهي:

[1] مَعْمَر بن راشد تُكَلِّم في حديثه عن أهل البصرة خاصّةً<sup>(74)</sup>، وروايته هنا عن قتادة وهو بصريٌّ.

[2] سعيد بن بشير: يروي عن قتادة المنكرات.<sup>(75)</sup>

[3] انقطاعه؛ لعدم سماع قتادة من بشير بن مَهيك.

الوجه الثّالث: ما رواه حجّاج بن أرطاة - فيما ذكره الدّارقطني - عن قتادة، عن موسى بن أنس، مكان النَّضر بن أنس، وهما ابنان لأنس بن مالك.

(74) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8 / 256)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (59 / 416)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (2 / 508، 612).

(75) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4 / 6).

وحجاج بن أرطاة ضعفه غير واحد من العلماء، وتكلم فيه لاضطرابه وكثرة خطئه، خاصة فيما تفرّد به.<sup>(76)</sup>

وتفرّد حجاج هنا بقوله (موسى بن أنس)، ولم يتابع عليه، فهذا من أوهامه. فبان بذلك رجحان الوجه الأوّل، وهو ما عليه عامّة أصحاب قتادة، والله أعلم. وأمّا الاختلاف في متنه: فاختلف على قتادة في (ذكر السّعاية) على ثلاثة أوجه: الوجه الأوّل: منهم من لم يذكره أصلاً، وهم: شعبة، وهشام الدّستوائي. الوجه الثّاني: منهم من ذكره، وجعله مرفوعاً من قول النّبيّ صلى الله عليه وسلّم، وهم: سعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد العطار، ومعمّر بن راشد، ويحيى بن صبيح، وجريير بن حازم، وحجاج بن أرطاة، وهمام بن يحيى - على خلافٍ عليه -، وحجاج بن حجاج، وموسى بن خلف.

ورجحه البخاري<sup>(77)</sup>، ومسلم<sup>(78)</sup>، والترمذي<sup>(79)</sup>، وابن حبان<sup>(80)</sup>، والطحاوي<sup>(81)</sup>.

الوجه الثّالث: منهم من ذكره، وجعله موقوفاً من قول قتادة، وهو همام بن يحيى في رواية عبد الله بن يزيد المقرئ عنه.

---

(76) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/155)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (9/138)،

(140)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/173).

(77) حيث قال بعد تخريجه للحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة وفيه ذكر الاستسعاء مرفوعاً: «تابعه حجاج

ابن حجاج، وأبان، وموسى بن خلف، عن قتادة، اختصره شعبة»، أراد الردّ على من ضعف ذكر الاستسعاء.

صحيح البخاري، (2/893)، وانظر: فتح الباري، لابن حجر، (5/157).

(78) تقدّم عند تخريج الحديث روايته للحديث في صحيحه من طريق سعيد بن أبي عروبة وفيه ذكر الاستسعاء مرفوعاً.

(79) انظر: الجامع، للترمذي، (3/630).

(80) تقدّم عند تخريج الحديث روايته للحديث في كتابه «التّقاسيم» المسمّى بـ (الصحيح) من طريق سعيد بن أبي

عروبة، وفيه ذكر الاستسعاء مرفوعاً.

(81) انظر: شرح مشكل الآثار، للطحاوي، (13/435).

ورجّحه الشافعي<sup>(82)</sup>، (وأحمد بن حنبل، وابن المنذر، وسليمان بن حرب)<sup>(83)</sup>، وأبو بكر النيسابوري<sup>(84)</sup>، والإسماعيلي<sup>(85)</sup>، والحاكم<sup>(86)</sup>، والدارقطني<sup>(87)</sup>، وغيرهم.

هذا ولا معارضة بين من لم يذكر السّعاية مطلقاً، وبين من ذكرها؛ وذلك أنّ عدم ذكر السّعاية لا يدلُّ على نفيه، ثمَّ إنّ سعيداً من أحفظ النَّاسِ في قتادة<sup>(88)</sup>، فهو حجّةٌ إذا انفرد، فكيف ولم ينفرد، بل تابعه جمعٌ من الرُّواة على روايته قد تقدّم ذكرهم، قال الطّحاوي: «الذي في هذين الحديثين ليس بخلاف لما في الأحاديث الأولى المرويّة عن قتادة، ولكنّه على التقصير من شعبة وهشام عن حفظ ما حفظه سعيد ومن ذكرناه معه عن قتادة، ولما حفظوه عنه في هذا الحديث، ومن حفّظ شيئاً كان أولى ممّن قصّر عنه، وسعيدٌ أولى النَّاسِ بقتادة وأحفظهم لحديثه...»<sup>(89)</sup>.

وأما من روى السّعاية موقوفاً على قتادة، فهو عبد الله بن يزيد المقرئ، عن همّام، فخالف عامّة أصحاب همّام، وهم: أبو الوليد الطيالسي، ومحمد بن كثير، وعفان بن مسلم، وأبو سلمة، حيث روّوه عن همّام، بذكر السّعاية مرفوعاً. قال ابن حجر: «وهمّام هو الذي انفرد بالتّفصيل، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه...»<sup>(90)</sup>.

---

(82) انظر: الأم، للشافعي، (46 / 8)، والسُّنن الكبرى، للبيهقي، (281 / 10)، ومعرفة السُّنن والآثار، (109 / 16).

(83) ذكره عنهم: ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته»، مطبوع مع كتاب عون المعبود، (450 / 10).

(84) انظر: السُّنن، للدارقطني، (223 / 5).

(85) انظر: فتح الباري، لابن حجر، (157 / 5).

(86) انظر: معرفة علوم الحديث، ص: 84.

(87) انظر: السُّنن، للدارقطني، (220 / 5)، والعلل، (317 / 10).

(88) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (694 / 2).

(89) شرح مشكل الآثار، للطّحاوي، (435 / 13)، وانظر مناقشة حُجَج من ضعّف ذكر (السّعاية مرفوعاً):

تهذيب السُّنن، لابن القيم، (451 / 10)، ونصب الرّاية، للزيلعي، (283 / 3)، وفتح الباري، لابن حجر،

(158 / 5).

(90) فتح الباري، لابن حجر، (158 / 5).

وبه يتبين أن رواية همّام هذه شاذة جداً؛ لمخالفتها ما رواه أصحاب قتادة، سواءً من ذكر منهم السّعاية مرفوعةً، أو لم يذكرها أصلاً.

أمّا التفصيل الذي أتى به همّام فلا أصل له، فالاستدلال به ضعيفٌ، والاعتماد عليه أضعف، خصوصاً مع الاختلاف عليه في ذكرها، وتفرد عبد الله بن يزيد المقرئ بزيادة السّعاية من بين أصحاب همّام بن يحيى، فدلّ على اضطراب همّام فيها.

والخلاصة: أن الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن النّضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، وأن الحديث صحيحٌ بذكر السّعاية فيه مرفوعاً، وهو ما رجّحه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما، ومن ضعفها ففي تضعيفه نظر، والله أعلم.

## [ 4 ] حَبِيبُ بْنُ سَالِمِ الْكُوفِيِّ<sup>(91)</sup>

قال يحيى بن معين: «قد روى قتادة عن حبيب بن سالم، ولا أحسبه لقيه»<sup>(92)</sup>.  
ففي هذا النص عن ابن معين نفي اللقاء بين قتادة وحبيب بن سالم، لا على سبيل  
الجرم، وإنما على سبيل الظنِّ الرَّاجح، وهو ما يدلُّ عليه كلمة: (لا أحسبه).  
وهو كما قال؛ فقتادة بصريٌّ، وحبيب بن سالم كوفيٌّ، إلا أنَّه ورد ما يدلُّ على أنَّ  
حبيب بن سالم كتب إلى قتادة شيئاً من حديثه، قال قتادة: «كُتِبْتُ إلى حبيب بن سالم، فكَتَبَ  
إليَّ بهذا»<sup>(93)</sup>. أي: بهذا الحديث الآتي تخريجُه، لذا قال الذهبيُّ في ترجمة حبيب وهو يُعدُّ  
تلاميذه: «وقتادة، فيما كتَبَ إليه»<sup>(94)</sup>.

والذي يظهر أنَّ الأصل هو عدم سماع قتادة من حبيب إلا حديث الرَّجل الذي وقع  
على جارية امرأته المشار إليه آنفاً، فقد صرَّح قتادة بأنَّ حبيباً كتب بهذا الحديث إليه،

(91) مولى النُّعمان بن بشير الأنصاريِّ وكتبه، وثقَّه أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (102/3) وأبو داود في  
«سُؤالات الأجرِّي» (ص: 107)، والذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (47/7)، وذكره ابن حبان في «الثقات»  
(138/4)، وذكره ابن خَلْفُون في جملة الثقات، كما في «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، (367/3)، وقال  
البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (318/2): «فيه نظَّر»، وقال أبو الفتح الأزدي كما في الموضوع السابق من «إكمال  
تهذيب الكمال» (367/3): «في حديثه نظَّر»، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (283/1)، وقال ابن عدي في  
«الكامل» (405/2) بعد أن أورد جملةً من أحاديثه: «قد حُوِّلَف في أسانيدِها، وليس في متون أحاديثه حديثٌ  
منكَّرٌ، بل قد اضْطَرَب في أسانيد ما يُروى عنه»، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 151): «لا بأس  
به». وروى له الجماعة سوى البخاريِّ.

قال الباحث: والذي يظهر - والله أعلم - أنَّه ثقةٌ، إلا أنَّ في بعض حديثه نوع اضْطَراب.

(92) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريِّ، (140/4).

(93) أخرج هذا القول: أبو داود، السنن، (268/4)، وابن عدي، الكامل، (405/2)، والبيهقي، السنن  
الكبرى، (239/8)، من طُرُقٍ عن أبان بن يزيد العطار، عن قتادة.

(94) ميزان الاعتدال، للذهبيِّ، (455/1).

والمكاتبُ نوع من أنواع التَّحْمُلِ المعْتَبِرة، وهي معدودةٌ عند المحقِّقين من العلماء في المسند المتصل.<sup>(95)</sup>

### ولقتادة عن حبيب بن سالم حديثٌ واحدٌ:

(5) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدَّثنا عليُّ بن حُجْر، حدَّثنا هُشَيْم، عن سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ، و أَيُّوب بن مَسْكِين، عن قتادة، عن حبيب بن سالم قال: رُفِعَ إلى النُّعْمَان بن بَشِيرٍ رَجُلٌ وقع على جاريةِ امرأته، فقال: «لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَئِنْ كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَهُ لِأَجَلِ دَنِّهِ مِائَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ رَجْمُهُ»".<sup>(96)</sup>

[1] وأخرجه أحمد، المسند، (272 / 4)، ح (18421)، عن يزيد بن هارون، عن

سعيد بن أبي عَرُوبَةَ وأبي العلاء أَيُّوب بن مسكين به مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه أعلاه البخاريُّ والخطابيُّ بالانقطاع بين قتادة وحبيب بن سالم، قال الترمذي: «سمعتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: "لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث، إنَّما رواه عن خالد بن عُرْفُطَةَ».<sup>(97)</sup> وزاد في «العلل الكبير»<sup>(98)</sup> عن البخاريِّ قوله: «أنا أتقي هذا الحديث، إنَّما رواه قتادة، عن خالد بن عُرْفُطَةَ، عن حبيب بن سالم، عن النُّعْمَان بن بَشِيرٍ... ويُروى عن قتادة أنَّه قال: كتب به إليَّ حبيب بن سالم».

وقال الخطابيُّ: «هذا الحديث غيرُ مُتَّصِل، وليس العملُ عليه».<sup>(99)</sup>

قال الباحث: والذي يبدو للباحث أنَّ فيما قاله نَظَرٌ؛ فقد تقدَّم تحقيقُ أنَّ قتادة لم يسمع من حبيب بن سالم سوى هذا الحديث، على ما ذكر أبان بن يزيد العطار عن قتادة أنَّ حبيب بن سالم كتب بهذا الحديث إليه، وكانَّ البخاريُّ يرى عدم صحَّة سماع قتادة من حبيب بن سالم

(95) انظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص: 285.

(96) الجامع، للترمذي، (54 / 4)، ح (1451).

(97) الجامع، للترمذي، (54 / 4).

(98) ص: 234.

(99) معالم السنن، للخطابي، (330 / 3).



مطلقاً، وبدلً عليه قوله السَّابِق: (وَيُرَوَى عَنْ قَتَادَةَ...) بصيغة التمريض الدَّالة على عدم ثُبُوت كتابة حَبِيب بن سالم إلى قتادة بهذا الحديث عند البخاريّ، والله أعلم.

ونقل الترمذيُّ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ ذَكَرَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهُويَةَ أَنَّهَا قَالَا بِحَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النَّعْمَانِ<sup>(100)</sup>، وَهَذَا مُصَيِّرٌ مِنْهُمَا إِلَى تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ. وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ سِيَّاتِي تَخْرِيجُهَا.

[2] وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (4/ 275)، ح (18448)، عَنْ بَهْزِ بْنِ أَسَدٍ، وَأَخْرَجَهُ (4/ 276)، ح (18449)، عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، السُّنَنِ، (2/ 563)، ح (4458)، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، السُّنَنِ الصَّغْرَى، (6/ 124)، ح (3361)، مِنْ طَرِيقِ حَبَّانَ بْنِ هَلَالٍ، أَرْبَعَتُهُمْ عَنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ بِهِ مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ، وَفِي آخِرِهِ قَالَ أَبَانَ: أَخْبَرْنَا قَتَادَةَ: أَنَّ حَبِيبَ بْنَ سَالِمٍ كَتَبَ إِلَيَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَخَالَفَهُمْ يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ فَرَوَاهُ مَوْقُوفاً: أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ، الْمُسْنَدُ، (2/ 237)، ح (2329)، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ خَالِدُ بْنُ عُرْفُطَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النَّعْمَانِ مَوْقُوفاً بِنَحْوِهِ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ عَقِبَ الْحَدِيثِ: «هُوَ مَرْفُوعٌ». أَي: الْمَحْفُوظُ رَفَعَهُ عَنْ أَبَانَ؛ فَرِوَايَةُ الرَّفْعِ رِوَايَاتُ الْكَثْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ، وَهِيَ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ رِوَايَةِ الْوَاحِدِ لِلْكَثْرَةِ وَالْحِفْظِ.

وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لِهَيْلَةِ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «وَكَذَلِكَ خَالِدُ بْنُ عُرْفُطَةَ مُجْهولٌ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا يُقَالُ لَهُ: خَالِدُ بْنُ عُرْفُطَةَ إِلَّا وَاحِدًا، الَّذِي لَهُ صِحْبَةٌ». <sup>(101)</sup> وَقَالَ الْبَزَّازُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يُثْبِتُ؛ لِأَنَّ خَالِدَ بْنَ عُرْفُطَةَ مُجْهولٌ، لَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ قَتَادَةَ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ». <sup>(102)</sup>

(100) العلل الكبير، للترمذي، ص: 234.

(101) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 177). وانظر: الجرح والتعديل، (3/ 340).

(102) البحر الرُّخَّار، المعروف بـ: «مسند البزَّار»، (8/ 202).

وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(103)</sup>، لذا قال الذهبي: «وثق»<sup>(104)</sup> وقال ابن حجر: «مقبول»<sup>(105)</sup>.

[3] وأخرجه النَّسَائِيُّ، السُّنَنُ الكُبْرَى، (3/329)، ح(5553)، و(4/297)، ح(7229)، من طريق حَبَّان بن هلال، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (8/239)، ح(16848)، من طريق هُدْبَةَ بن خالد، كلاهما عن هَمَّام بن يحيى، عن قتادة، عن حَبَّاب بن سالم، عن حَبَّاب بن يَسَاف، عن النُّعْمَان مرفوعاً بنحوه.

وتفرد هَمَّام بن يحيى من بين أصحاب قتادة في ذكر حَبَّاب بن يَسَاف، قال الدَّارِقُطِيُّ: «تفرد به هَمَّام بن يحيى، عن قتادة، عن حَبَّاب بن سالم، عن حَبَّاب»<sup>(106)</sup>.

وخالف حَبَّان وهُدْبَةَ حَفْصُ بن عمر الحَوْضِيُّ<sup>(107)</sup> فقلَّبَ الإسنادَ: فقد أخرجه الطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (3/145)، ح(4508)، والبيهقي، السنن الكبرى، (8/239)، ح(3/145)، من طريق حفص بن عمر الحَوْضِيِّ، عن هَمَّام بن يحيى، عن قتادة، عن حَبَّاب بن يَسَاف، عن حَبَّاب بن سالم، عن النُّعْمَان مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيفٌ لجهالة حَبَّاب بن يَسَاف، قال أبو حاتم: «وحَبَّاب بن يَسَافٍ مجهولٌ، لا أعلم أحداً روى عنه غيرُ قتادة هذا الحديث الواحد»<sup>(108)</sup>. ووافقه الذهبي<sup>(109)</sup>، وابن حجر<sup>(110)</sup>.

(103) (6/258).

(104) الكاشف، للذهبي، (1/366).

(105) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 189.

(106) أطراف الغرائب والأفراد للدَّارِقُطِيِّ، لابن طاهر المقدسي، (4/324).

(107) وهو ثقةٌ بُتِّت كما في «التقريب» لابن حجر، ص: 172.

(108) العلل، لابن أبي حاتم، (4/177).

(109) الكاشف، للذهبي، (1/310).

(110) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 152.

إلا أن هذا الوجه رجّحه أبو حاتمٍ على رواية أبان بن يزيد، فقال بعد أن ذكر رواية أبان بن يزيد وهمّام بن يحيى: «حديث همّامٍ أشبهه». <sup>(111)</sup> أي: أشبهه بالصّواب من حديث أبان بن يزيد العطار، ولا يعني ذلك أنه الصّواب مطلقاً عن قتادة.

[6] وذكر الدّارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد»، لابن طاهر المقدسي (4 / 325)، أن هشاماً الدّستوائي رواه عن قتادة، عن سعيدٍ غير منسوبٍ، وقال: «والمحفوظ، عن قتادة، عن حبيب بن سالم».

[7] وذكر ابن مأكولاً في «الإكمال» (2 / 28) أن الضّحّاك بن حمّرة رواه عن قتادة، عن عبد الرّحمن بن حنين، عن النّعمان، وقال: «هذا على ما أرى وهمّ، والله أعلم بالصّواب».

وهو كما قال؛ فقد تفرّد به الضّحّاك بن حمّرة، وهو الأملوكي الواسطي، ضعيفٌ، قاله غير واحدٍ من أهل العلم. <sup>(112)</sup>

فحاصل ما تقدّم أن الحديث اختلّف فيه على قتادة على وجهٍ كثيرة، أقواها ما رواه سعيد بن أبي عروبة وأيوب بن مسكين، عن قتادة، عن حبيب بن سالم، عن النّعمان مرفوعاً، إلا أن الترمذي والنسائي أعلاه بالاضطراب لأجل هذا الاختلاف، قال الترمذي: «حديث النّعمان في إسناده اضطراب» <sup>(113)</sup> وقال النسائي: «أحاديث النّعمان هذه

---

(111) العلل، لابن أبي حاتم، (4 / 177).

(112) كالبخاري، وابن معين، والجوزجاني، والنسائي، وابن عدي، والدّارقطني، والعقيلي، وابن الجوزي.

انظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدّوري، (4 / 379)، وأحوال الرّجال، للجوزجاني، ص: 171، والضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 59، وسؤالات البرقاني للدّارقطني، ص: 38، والكامل، لابن عدي، (4 / 98)، والضعفاء، للعقيلي، (2 / 220)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، (2 / 59)، وميزان الاعتدال، للذهبي، (2 / 322).

(113) الجامع، للترمذي، (4 / 54).

مُضْطَرَبَةٌ». (114) وقال ابن عَدِي في ترجمة حَيِّب بن سالم: «قد اضْطَرَبَ في أسانيد ما يُروى عنه». (115)

وكذا ضَعَّفَهُ الألبانيُّ. (116)

ومَّا يؤكد الاضطراب في إسناده أَنَّ الحديث اختلف فيه على أوجهٍ أخرى على حَيِّب بن سالم، وهي:

[1] ما أخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 107)، ح (796)، وابن أبي شَيْبَةَ، المُصَنَّف، (5/ 515)، ح (28534)، وأحمد، المسند، (4/ 277)، ح (18469)، والنسائي، السنن الكبرى، (3/ 329)، ح (5552)، و(4/ 296)، ح (7226)، من طُرُقٍ عن هُشَيْم بن بَشِير، عن أبي بَشِيرٍ جعفر بن إِيَّاس، عن حَيِّب بن سالم، عن النُّعْمَان مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه أعلَّه الترمذيُّ بالانقطاع بين أبي بَشِيرٍ وحَيِّب، حيث قال: «وأبو بَشِيرٍ لم يسمع من حَيِّب بن سالم هذا أيضاً، إنما رواه عن خالد بن عُرْفُطَةَ». (117) وسبقه شعبةٌ إلى نفي السَّماع (118)، وقال يحيى بن سعيد القطان: "كان شعبةٌ يُضَعِّفُ أحاديثَ أبي بَشِيرٍ عن حَيِّب بن سالم". (119)

ورواية أبي بَشِيرٍ عن خالد بن عُرْفُطَةَ: أخرجهَا أبو داود، السنن، (2/ 563)، ح (4459)، والحاكم، المستدرک، (4/ 406)، ح (8090)، من طريقين عن شعبة بن الحجاج، عن أبي بَشِيرٍ، عن خالد بن عُرْفُطَةَ، عن حَيِّب بن سالم، عن النُّعْمَان مرفوعاً بنحوه.

---

(114) تحفة الأشراف، للمزني، (9/ 17-18).

(115) الكامل، لابن عدي، (2/ 405).

(116) ضعيف الترمذي، للألباني، ص: 135.

(117) الجامع، للترمذي، (4/ 54).

(118) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 26.

(119) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/ 71).

قال الحاكم عَقِبَهُ: «حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُجَرِّجْهُ».

وفيه نَظَرٌ؛ لجهالة خالد بن عُرْفُطَةَ كما تقدّم، مع قول الذهبيّ فيه: «لا يُعَرَفُ».<sup>(120)</sup>

[2] وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 273)، ح(18429)، من طريق خالدِ الحذاء، عن

حبيب بن سالم، عن النُّعْمَانِ مرفوعاً بنحوه.

ومع ما تقدّم ذكره عن الأئمة الأعلام في تعليل الحديث وتضعيفه، فقد خالف ابن

قيّم الجوزيّة ذاهباً إلى تحسين الحديث، وأجاب عن علّة جهالة خالد بن عُرْفُطَةَ، فقال:

«وخالد بن عُرْفُطَةَ قد روى عنه ثقتان: قتادة، وأبو بشر، ولم يُعَرَفْ فيه قَدْحٌ، والجهالة

ترتفع عنه برواية ثقتين».<sup>(121)</sup>

وفيه نَظَرٌ من وجهين:

الوجه الأوّل: أنّ قوله (والجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين) غيرُ مُسَلَّم؛ لأنّه وإن

ارتفعت عنه جهالة العَيْنِ برواية أكثر من واحدٍ، فإنّه يبقى مجهولُ الحال؛ لأنّه لم يُوثِّقْهُ

أحدٌ<sup>(122)</sup>، فالحكم على هذا الإسنادِ صحّةً مُتوقِّفٌ على العلم بحال خالدٍ هذا، نعم وثقّه ابن

حبان، ولكنّه عورض بتجهيل مثل أبي حاتم، والبزار له.

الوجه الثاني: أنّه لو سلّم أنّ جهالة خالد بن عُرْفُطَةَ ارتفعت، فإن ابن القيّم لم

يتعرّض للإجابة إلا على هذه العلّة، وبقي عليه أن يجيب - مع اطلاعه على كلام العلماء في

تعليل الحديث - عن أقوى علّله وهي الاضطراب في إسناده على أوجه كثيرة تقدّم ذكرها،

والله أعلم.

والخلاصة: أنّ الحديث اختلّف فيه على قتادة على أوجه كثيرة، لا يخلو وجهٌ منها

من انقطاع في سَنَدٍ أو جهالة راوٍ، ولأجل ذلك حكم الأئمة النُّقَاد على الحديث

بالاضطراب، وخالف ابن القيّم فقال بتحسين الحديث، والله أعلم.

(120) ميزان الاعتدال، للذهبي، (1/ 635).

(121) زاد المعاد، لابن القيّم، (5/ 35).

(122) انظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص: 224.

## [5] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ<sup>(123)</sup>

قال يحيى بن معين: «قتادة لم يسمع من محمد بن عبد الرحمن».<sup>(124)</sup>  
وهو الحميري، كما جاء مصرحاً به في رواية أخرى عن ابن معين أنه قال: «ولم يسمع  
قتادة من محمد بن عبد الرحمن الحميري».<sup>(125)</sup>  
وقال شعبة: «لم يسمع قتادة من محمد بن عبد الرحمن».<sup>(126)</sup>  
وقال يحيى بن سعيد: قال شعبة أو غيره: «قتادة لم يسمع من محمد بن عبد الرحمن،  
ومات قبل مسلم، ولم أسمعه ذكر في الفتنة».<sup>(127)</sup>  
ومسلم الذي أشار إليه شعبة هو مسلم بن يسار البصري الكوفي، يأتي ذكره في  
شيوخ قتادة المتكلم في سماعه منهم<sup>(128)</sup>، توفي سنة (100 أو 101 هـ)<sup>(129)</sup>، ذكر في فتنة

---

(123) البصري، ذكره ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (7/ 147)، في الطبقة الثانية من أهل البصرة، ممن روى  
عن عثمان وعلي وطلحة والزبير وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري، وقال: «ثقة»، ونقل عن ابن سيرين  
قوله: كان محمد بن عبد الرحمن أفقه أهل البصرة قبل موته بعشر سنين، والذي في «التاريخ الكبير»  
(2/ 346): «قبل أن يموت بعشرين سنة»، قال ابن حبان في «الثقات» (4/ 147): «كان فقيهاً عالماً».

والحميري: نسبة إلى حمير، وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن، وحمير من سبأ.  
انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 351، والأنساب، للسمعاني، (2/ 270).

(124) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171.

(125) المصدر السابق، ص: 172.

(126) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(127) العلل، لأحمد، (3/ 226)، والمراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 170.

(128) ص: 347.

(129) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 187).

عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث في خروجه على الحجاج بالبصرة سنة (81 هـ) أو (82 هـ)<sup>(130)</sup>، وكان مسلم بن يسار ممن خرج معه فَوَضَعَهُ ذلك عند الناس<sup>(131)</sup>.

وشعبة يُشير بقوله: «ولم أسمعهُ ذُكِرَ في الفتنة»، إلى أن حميداً لو عاش إلى سنة (81 هـ) على الأقل لَذُكِرَ في فتنة ابن الأشعث، التي دخل فيها مَنْ في البصرة من الفقهاء، والقُرَّاء، والشُّيوخ، والشباب<sup>(132)</sup>، فدلَّ عدم ذُكْرِهِ في هذه الفتنة إلى أَنَّهُ تُوِّفِيَ قبل عام (81 هـ) أو في عام (81 هـ) على أبعد تقدير، على القول بأن فتنة ابن الأشعث كانت (82 هـ).

وممن ذُكِرَ أَنَّهُ تُوِّفِيَ في سنة (81 هـ) الذَّهَبِيُّ<sup>(133)</sup>، وقيل: مات بعد الثمانين<sup>(134)</sup>، وذكر الصَّفديُّ أَنَّهُ تُوِّفِيَ سنة (90 هـ)، أو (100 هـ)، أو في حدودها.<sup>(135)</sup>

وأيّاً كان تاريخ وفاته - فهو دائراً ما بين (80 - 100 هـ) - فإنَّ ذلك كلُّه يدلُّ على أنَّ قتادة كان معاصراً له، ورواية قتادة عن حميد بن عبد الرحمن الحميري في كتب السُّنة قليلة<sup>(136)</sup>، ليس في واحدٍ منها تصريحٌ بقتادة بالسَّاع من حميد، وتقدّم أنَّ قتادة كثير الإرسال عمّن عاصروهم.

هذا، وليس فيما ذكره الفسويُّ في ترجمة حميد الحميريِّ دليلٌ على سماع قتادة من حميد، فعن قتادة قال: «كان حميد بن عبد الرحمن عند الحسن [البصريِّ]، فسئِلَ الحسن عن

---

(130) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (305/12).

(131) انظر: التاريخ، لخليفة بن خياط، ص: 286، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/187)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (58/128).

(132) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (310/12).

(133) انظر: السِّير، (4/293)، للذهبيِّ، وتاريخ الإسلام، له أيضاً، (6/53)، إلا أَنَّهُ ذَكَرَهُ في موضعٍ آخر من التاريخ (6/338) في الطبقة العاشرة، أي: في وفيات (91-100 هـ).

(134) انظر: الطبقات، لخليفة بن خياط، ص: 351.

(135) انظر: الوافي بالوفيات، للصفدي، (13/118).

(136) لا تتجاوز الخمسة أحاديث، فيها المرفوع والموقوف.

قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحَنُّكَ سِرِّيًّا﴾ قال: فقال الحسن: ﴿سِرِّيًّا﴾ نبيًّا. فقال حميد: يا أبا سعيد إنما هو الجدول [أي: جدول النهر].<sup>(137)</sup>

فهذه واقعةٌ حكاها قتادةٌ عن شيخه الحسن البصري، وليس فيها ذكْرٌ للسَّماع، وغاية ما تدلُّ عليه هذه الرواية أن قتادة أدرك حميداً، وقد يكون رآه والتقى به عند شيخه الحسن البصري، ولكن ليس فيها أن قتادة سَمِعَ حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حميد، والله أعلم.

### ولقتادة عن حميد بن عبد الرحمن الحميري حديث واحد:

(6) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدثنا بهز بن أسد، حدثنا سليم بن حيّان، قال سمعت قتادة يُحدِّث عن حميد بن عبد الرحمن: أن عمر قال: إن أبا بكرٍ خطبنا، فقال: إن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قام فينا عام أول، فقال: «أَلَا إِنَّهُ لَمْ يُقَسِّمْ بَيْنَ النَّاسِ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنَ الْمَعَاوَةِ بَعْدَ الْيَقِينِ، أَلَا إِنَّ الصُّدُقَ وَالْبِرَّ فِي الْجَنَّةِ، أَلَا إِنَّ الكَذِبَ وَالْفُجُورَ فِي النَّارِ»<sup>(138)</sup>.

ومن طريق أحمد أخرجه النسائي، السنن الكبرى، (6/221)، ح(10721)، وكذا ضياء الدين، الأحاديث المختارة، (1/74)، ح(2)، عن بهز بن أسد، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (1/20)، ح(8)، ومن طريقه الضياء، الأحاديث المختارة، (1/73)، ح(1)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وأخرجه الطبراني، المعجم الأوسط، (7/11)، ح(6704)، من طريق حبان بن هلال، ثلاثتهم عن سليم بن حيّان، عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عمر، عن أبي بكرٍ مرفوعاً.

ونسب أبو يعلى حميد بن عبد الرحمن بـ: (الحميري)، وتبعه في هذه النسبة

الدارقطني<sup>(139)</sup>، والضياء المقدسي<sup>(140)</sup> ..

(137) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِي، (2/67).

(138) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/9)، ح(49).

(139) انظر: العلل، للدارقطني، (1/166).

(140) انظر: الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، (1/73).



وابنُ حجر. <sup>(141)</sup>

وورد في «المسند» لأحمد بن حنبل (حميد بن عبد الرحمن) مُهملاً غير منسوب،  
وعلق عليه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد من محققي «المسند» بقولهم: «حميد بن عبد  
الرحمن - وهو ابنُ عوفِ الزُّهري - لم يُدرك عمر بن الخطَّاب». <sup>(142)</sup>  
وَوَهَمَا فِي جَعْلِهِ (ابنُ عوفِ الزُّهري) بل هو (الحميريُّ) كما جاء مصرَّحاً بذلك في  
طُرُق الحديث المُشار إليها آنفاً.

وحميد بن عبد الرحمن الحميريُّ ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة،  
الذين يروون عن عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وأبي بن كعب، وأبي موسى الأشعري،  
وقال في ترجمته: «وقد روى عن علي عليه السلام». <sup>(143)</sup>

وكأن ابن سعد يشير بذلك إلى عدم سماعه من طبقة أعلى من هذه الطبقة، كطبقة  
أبي بكرٍ وعمر بن الخطاب؛ لذا تردّد في سماع حميد من عمر ضياء الدين المقدسي، فقال بعد  
ذكره لكلام للدارقطني في تعليل الحديث: «ولا أدري، هل سمع حميد بن عبد الرحمن  
الحميريُّ من عمر بن الخطاب، أم لا؟ ولم يذكر الدارقطني في ذلك شيئاً». <sup>(144)</sup>

فالذي يظهر - والله وأعلم - عدم سماع حميد الحميري من عمر بن الخطاب.  
وتقدّم أنّ قتادة لم يسمع حميداً الحميري، فالسند ضعيفٌ لانقطاعه.  
وأخرجه الدارقطني، العليل، (167 / 1)، من طريق الأصمعي، عن سليم بن حيّان،  
عن قتادة، عن حميد الحميري، عن ابن عباس، عن عمر، عن أبي بكر.  
وفيه تفرّد الأصمعي من بين تلاميذ سليم بن حيّان فجعله من رواية (حميد بن عبد  
الرحمن، عن ابن عباس)، فزاد ابن عباس.

(141) إتخاف المهرة، لابن حجر، (8 / 230).

(142) حاشية مسند أحمد بن حنبل، (1 / 219).

(143) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7 / 147).

(144) الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، (1 / 74).

وخالف الأصمعيَّ بهزُّ بن أسد، وعبد الرَّحمن بن مهدي، وحَبَّان بن هلال فجعلوه  
من رواية: مُحمَّد بن عبد الرَّحمن، عن عمر.

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (450 / 5)، والدَّارقطنيُّ في «العلل» (167 / 1)،  
أنَّ أبا التَّيَّاح (يزيد بن مُحمَّد الضُّبَّعي) رواه عن مُحمَّد بن عبد الرَّحمن، عن أبي بكرٍ.  
لم يذكر فيه عمر ولا ابن عبَّاس.

ورواية مُحمَّد عن أبي بكرٍ منقطعةٌ، قال أبو زُرعة: «هذا حديثٌ وَهْمٌ عندنا، ومُحمَّد بن  
عبد الرَّحمن لم يلقَ أبا بكرٍ، ولم يُقاربِ لقاءً»<sup>(145)</sup>.  
وقال أبو حاتم عن هذا الوجه: «هذا خطأ، إنما هو مُحمَّد، عن ابن عبَّاس، قال:  
سمعتُ أبا بكرٍ»<sup>(146)</sup>.

فأبو حاتمٍ يُرجِّح أنَّ الحديث من رواية: مُحمَّد، عن ابن عبَّاس، قال: سمعتُ أبا بكرٍ.  
هذا، والحديثُ صحَّح من طُرُقٍ أخرى، من أشهرها: ما أخرجه الحُمَيْديُّ، المسند، (3 / 1)،  
ح(2)، و(5 / 1)، ح(7)، والطَّيَّالسيُّ، المسند، (ص: 3)، ح(5)، وابن الجُعد، المسند، (ص: 256)،  
ح(1702)، وأحمد، المسند، (3 / 1، 5، 7، 8)، ح(5، 17، 34، 44)، والبخاريُّ، التاريخ الكبير،  
(4 / 146)، والأدب المفرد، (ص: 252)، ح(724)، وابن ماجه، السُّنن، (2 / 1265)،  
ح(3849)، والبزَّار، المسند، (1 / 146)، ح(75)، والنَّسائي، السُّنن الكبرى، (6 / 220)،  
ح(10716، 10717، 10718)، وأبو يعلى، المسند، (1 / 112)، ح(121، 122، 124)، وابن  
حبَّان، الصَّحيح، (3 / 232)، ح(952)، و(43 / 13)، ح(5734)، والحاكم، المستدرک،  
(1 / 711)، ح(1938)، والبيهقي، شعب الإيمان، (4 / 199)، ح(4783)، ومسند الشَّاميِّين،  
(1 / 329)، ح(579)، و(3 / 150)، ح(1972)، وغيرهم من طُرُقٍ عن سُليمان بن عامر، عن  
أوسط بن عامر، عن أبي بكرٍ مرفوعاً بألفاظٍ متقاربةٍ، وعند أحمد وغيره زيادة: «وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا  
تَبَاغَضُوا، وَلَا تَقَاطَعُوا، وَلَا تَدَابَّرُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا، كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى».

(145) علل الحديث، لابن أبي حاتم، (450 / 5)، ح(2104).

(146) المصدر السابق، (450 / 5)، ح(2104).

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ»<sup>(147)</sup>.

وهو كما قال.

والخلاصة: أنَّ سَنَدَ الحديثِ ضعيفٌ لانقطاعه، ولكنَّه صحَّ من طُرُقٍ أخرى كثيرة

جدًّا عن أبي بكرٍ، أشهرها: ما رواه سُليمان بن عامر، عن أوسط بن عامر، عن أبي بكرٍ مرفوعاً.

---

(147) المستدرک، للحاکم، (711/1).

## [ 6 ] حَنْظَلَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الْكُوفِيُّ<sup>(148)</sup>

ذكر المزيُّ أن قتادة روى عن حَنْظَلَةَ الْكَاتِبِ، ولم يُدْرِكْهُ.<sup>(149)</sup>  
وهو كما قال؛ فإن ابن حَبَّانَ ذكر أنه «مات في أيام معاوية»<sup>(150)</sup>، وتقدّم أن قتادة وُلِدَ في العام الذي تُوفِّي فيه معاوية، فلا يمكن لقتادة أن يُدْرِكْهُ.

### ولقتادة عن حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّبِيعِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ:

(7) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدّثنا عبد الصمد [بن عبد الوارث] و عَفَّان [بن مسلم الصَّفَّار] قالاً: حدّثنا هَمَّام [بن يحيى]، حدّثنا قتادة، عن حَنْظَلَةَ الْكَاتِبِ قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «مَنْ حَافَظَ عَلَيَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ؛ رُكُوعِهِنَّ، وَسُجُودِهِنَّ، وَوُضُوءِهِنَّ، وَمَوَاقِيَتِهِنَّ، وَعَلِمَ أَنَّهُنَّ حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ». أَوْ قَالَ: «وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».<sup>(151)</sup>

أخرجه أبو نُعَيْمٍ، معرفة الصَّحَابَةِ، (2/ 856)، ح (2233)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (4/ 12)، ح (3494)، والبيهقيُّ، شُعب الإيمان، (3/ 46)، ح (2824)، من طُرُقِ عَن مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرٍ، وأخرجه أحمد، المسند، (4/ 267)، ح (18372)، ومن طريقه أبو نُعَيْمٍ، معرفة الصَّحَابَةِ،

(148) ابن صَيْفِي، أبو رَبِيعِي، التَّمِيمِي، الأُسَيْدِي، المعروف بـ: حَنْظَلَةَ الْكَاتِبِ، صحابيٌّ كَتَبَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً كِتَابًا، وكانت الكتابة في العرب قليلةً، فسُمِّيَ لذلك الْكَاتِبِ، وكذا كَتَبَ الْوَحْيَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أرسله النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أهل الطَّائِفِ، نزل الكوفة، وتخلَّف عن عليٍّ يوم الجمل، ولما سُتِمَ عِثْمَانُ بِالْكَوْفَةِ تَحَوَّلَ إِلَى قَرْيَسِيَاءَ، بلدًا على الْفُرَاتِ، وقال: «لَا أُقِيمُ بِلَدِي يُسْتَمَ فِيهِ عِثْمَانُ». وكان معتزلاً للفتنة حتى مات في خلافة معاوية.

انظر: التاريخ، لخليفة بن خياط، ص: 99، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/ 55)، والثقات، لابن حبان، (3/ 92)، وتاريخ دمشق، لابن عساکر، (15/ 325، 328).

(149) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، (7/ 439).

(150) الثقات، لابن حبان، (3/ 92).

(151) المسند، لأحمد بن حنبل، (4/ 267)، ح (18371).

(2/ 856)، ح(2233)، من طريق محمد بن جعفر، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (4/ 12)،  
ح(3495)، من طريق إبراهيم بن طهمان، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً.  
وأخرجه ابن أبي شيبة، المسند، (2/ 335)، ح(832)، عن محمد بن بشر، عن  
شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وذكر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (2/ 856) أن أبان بن يزيد العطار رواه عن  
قتادة، عن أبي العالية، عن حنظلة به مرفوعاً.

فأدخل أبان أبا العالية بين قتادة وحنظلة، وهو بذلك يخالف ثلاثة من أصحاب  
قتادة الثقات المتقنين، وهم: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام، فالمحفوظ ما رواه عامة  
أصحاب قتادة.

والحديث أخرجه أبو نعيم، معرفة الصحابة، (2/ 857)، ح(2234)، عن خيثمة،  
أي: ابن سليمان الطرابلسي إجازةً، عن أبي قلابة الرقاشي، عن جعفر بن جسر بن فرقد،  
عن أبيه، عن الحسن البصري، عن حنظلة به مرفوعاً.

وإسناده ضعيفٌ جداً: فأبو قلابة الرقاشي، عبد الملك بن محمد بن عبد الله تكلم  
الدارقطني في حفظه، فهو كثير الخطأ، خاصة فيما تفرد به.<sup>(152)</sup>

وجعفر بن جسر ضعيفٌ جداً، في حفظه اضطرابٌ، وعامة ما يرويه منكرٌ، فكان  
ذلك سبباً في اتهامه بالوضع<sup>(153)</sup>، وقال ابن حبان: «يُعتبر بحديثه إذا روى عن غير أبيه».<sup>(154)</sup>  
وروايته هنا عن أبيه.

وأبوه جسر بن فرقد ضعيفٌ أيضاً.<sup>(155)</sup>

---

(152) انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني، ص: 131، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (6/ 371).

(153) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 476)، والضعفاء، للعقيلي، (1/ 187)، والكامل، لابن  
عدي، (2/ 150)، والكشف الحثيث، لسبط ابن العجمي، (1/ 85).

(154) الثقات، لابن حبان، (8/ 160).

(155) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 538)، والمجروحين، لابن حبان، (1/ 217)، والضعفاء،  
للعقيلي، (1/ 202)، والكامل، لابن عدي، (2/ 168).

والخلاصة: أنّ الحديثَ ضعيفٌ بكلا الطّريقين؛ فالطّريق الأولى: قتادة عن حنظلة  
ضعيفةً للانقطاع بين قتادة وحنظلة، والطّريق الثانية: أبو قلابة الرّقاشي، عن جعفر بن  
جسر بن فرقد، عن أبيه، مسلسلةً بالضعفاء، والله أعلم.

## [7] خِلاَسُ بِنِ عَمْرٍو الْبَصْرِيِّ<sup>(156)</sup>

قال أحمد بن حنبل: «كان يحيى بن سعيد [القَطَّان] لا يُحدِّث عن قتادة عن خِلاَس ابن عمرو شيئاً، يعني كأنه لم يسمع منه».<sup>(157)</sup>

ظاهر هذا النَّقل يدلُّ على أنَّ يحيى بن سعيد القَطَّان كان لا يُحدِّث عن قتادة عن خِلاَس شيئاً مُطلقاً، وعلَّل ذلك بقوله: «كأنه لم يسمع منه» أي: لكون قتادة لم يسمع من خِلاَس.

إلا أنَّ هذا الظاهر غيرُ مرادٍ من هذه العبارة، وإنَّما مقصود الإمام أحمد أمرٌ آخر جاء مقيِّداً في رواياتٍ أخرى عنه، فمن ذلك:

(156) الهَجْرِيُّ، ذكره الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (347 / 6) في وفيات (91-100 هـ)، وثقَّه أحمد بن حنبل في «العلل»، (343 / 3)، وابن معين كما في «الجرح والتعديل»، (402 / 3)، وأبو داود، في «سؤالات أبي بكر الأَجْرِيِّ»، ص: 345، والعَجَلِيَّ في «معرفة الثقات» (338 / 1)، والذَّهَبِيُّ في «السِّير» (491 / 4)، وابن حجر في «تقريب التهذيب» ص: 197، وذكره ابن شاهين في كتاب «تاريخ أسماء الثقات» ص: 78، وحديثه في صحيح البخاريِّ مقروناً بغيره.

وقال ابن عدي في «الكامل» (67 / 3): «ولخِلاَس بن عمرو هذا أحاديثٌ صالحة... وبعض من يروي خِلاَس عنهم عندي يُرسِّله عنه، إلا أنَّني لم أر بعامة حديثه بأساً».

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (402 / 3): «ليس هو بقوي».

وقال مغيرة بن مقسَّم الضَّبِّي كما في «الضعفاء» للعُقَيْلِيَّ، (28 / 2): «ما أحبُّ أن لي كُتِبَ خِلاَس بشيء».

وقال جرير كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (402 / 3): «كان مُغيرة لا يعبأ بحديث خِلاَس».

وقال أيُّوب في المصدر السَّابق أيضاً: «لا تروى عن خِلاَس؛ فإنَّه صُحُفِيٌّ، ثُمَّ قال لي بعد ذلك: فإنِّي أراه صُحُفِيًّا».

وتشدَّد ابنُ جِبَّان فقال في «المجروحين» (285 / 1): «منكَّر الحديث فيما يرويه».

قال الباحث: والذي يظهر - والله أعلم - أنَّ خِلاَساً لا ينزل عن درجة الصَّدوق، وإلى الثِّقة أقرب، ومن تكلم فيه فإنَّها تكلم فيه لكونه كان يحدِّث من الصُّحُف، وكثرة إرساله.

(157) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 169.

قال أحمد بن حنبل: «كان يحيى لا يُحدِّث عن قتادة، عن خِلاَس، عن عليٍّ شيئاً، وكان يُحدِّث عن قتادة، عن خِلاَس، عن غير عليٍّ، كأنه يتوقَّى حديث خِلاَس عن عليٍّ وحده، يعني يقول: ليس هي صحاحٌ، أو لم يسمع منه».<sup>(158)</sup>

وفي روايةٍ أخرى عنه: «كان يحيى بن سعيد يتوقَّى أن يُحدِّث عن خِلاَس عن عليٍّ خاصَّةً».<sup>(159)</sup>

فظهر من هاتين الروايتين أنَّ يحيى بن سعيد لم يترك رواية قتادة عن خِلاَس مطلقاً، وإنَّما ترك ما كان من رواية قتادة، عن خِلاَس، عن عليٍّ بن أبي طالبٍ خاصَّةً، لعلَّة عدم سماع قتادة من خِلاَس، بل لعلَّةٍ أخرى صرَّح بها يحيى بن سعيد نفسه، وإلَّا لما كان هناك فائدة من تقييد الأمر برواية خِلاَس عن عليٍّ.

فقد سُئِلَ أبو زُرْعَةَ عن خِلاَس بن عَمْرٍو، سَمِعَ من عليٍّ؟. فقال: كان يحيى بن سعيد القَطَّان يقول: «هو كتابٌ عن عليٍّ».<sup>(160)</sup>

فبان بهذه الرواية جلياً أنَّ يحيى بن سعيد القَطَّان إنَّما تَرَكَ رواية قتادة، عن خِلاَس، عن عليٍّ، وذلك لأنَّ خِلاَساً لم يسمع من عليٍّ بن أبي طالب، وإنَّما روى عنه صُحُفًا وكتُبًا وقعت له.<sup>(161)</sup>

---

(158) العليل، لأحمد، (531/1)، وانظر منه أيضاً: (80/3)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (402/3)، والضعفاء، للعُقَيْلِي، (28/2).

(159) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (402/3).

(160) المصدر السابق، (402/3).

(161) وتقدَّم (ص: 87) أنَّ خِلاَساً كان صُحُفِيًّا، كثير الإرسال.

وتكلَّم في رواية خِلاَس عن عليٍّ بن أبي طالب، وأنها صُحُفٌ وقعت له عن عليٍّ: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (227/3)، وأحمد بن حنبل كما في «أحوال الرجال» للجوزجاني، ص: 116، والعلل، رواية المروزي وغيره، ص: 59، و«الجرح والتعديل» (402/3)، و«الضعفاء»، للعُقَيْلِي، (28/2)، وأبو حاتم في «الجرح والعديل» (402/3)، وأبو داود في «سؤالات أبي بكرٍ الأجرِّي» ص: 345، والدارقطني في «سؤالات الحاكم»، ص: 203.



وأما ما روى عن محمد بن سواء أنه قال: «جاء شعبة إلى عوف [بن أبي جميلة]، فجعل يسأله، رأيت قتادة عند خلاس؟»<sup>(162)</sup>.

ففيه أن شعبة أراد التثبت من سماع قتادة من خلاس، فقد كان شعبة يستثبت من سماعات قتادة كما تقدم في ترجمة قتادة<sup>(163)</sup>، وبيانه: أن الشك وقع عند شعبة في سماع قتادة من خلاس، فأراد أن يتأكد لما رأى قتادة يروي عن خلاس، وقتادة عند شعبة مشهور بالرواية عمن عاصروهم وأدركهم ولم يسمع منهم، فلأجل ذلك سأل عوف بن أبي جميلة، ومفاد هذا السؤال: هل رأى قتادة عند خلاس؟ فإن رآه عنده فقد ثبت لقاؤه به، وإلا فلا، ولو كان شعبة جازماً بنفي السماع، لم كان في سؤال عوف بن أبي جميلة أي فائدة، فظهر بذلك أن هذه الرواية عن شعبة لا تدل على نفي سماع قتادة من خلاس، ويبقى الأمر محتملاً لكُل من السماع وعدمه.

وقريب من هذا الاحتمال، ما روي عن ابن معين أنه سُئل: روى قتادة عن خلاس؟.

قال: «قد روى». قال أبو خالد الدقاق: «ولم يذكر يحيى فيه سماع أم لا؟»<sup>(164)</sup>.

ولكن يزول هذا الاحتمال في كلام شعبة ويحيى بن معين، بثبوت سماع قتادة من خلاس صراحةً، وذلك بما نُقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: «وقد سمع قتادة من خلاس»<sup>(165)</sup>، وسأله ابنه عبد الله وتلميذه أحمد بن محمد المرؤذي: سمع قتادة من خلاس؟ فأجاب: «نعم»<sup>(166)</sup>.

---

(162) العليل، لأحمد، (270 / 1)، وانظر منه: (153 / 3).

(163) ص: 31.

(164) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق، ص: 32.

(165) العليل، لأحمد، (528 / 1).

(166) انظر: العليل، لأحمد، رواية عبد الله (343 / 2)، ورواية المرؤذي وغيره، ص: 59.

واستدلَّ الإمام أحمد لثبوت سماع قتادة من خِلاَس بتصریح قتادة نفسه بالسماع من خِلاَس في أسانيدَ لبعض الأحاديث، قال أحمد: «قال شعبة، عن قتادة، سمعتُ خِلاَساً. وقال أبان، عن قتادة، حدَّثنا خِلاَس. وهمام، عن قتادة، قال: حدَّثني خِلاَس».<sup>(167)</sup>

فأثبت الإمام أحمد سماع قتادة من خِلاَس مستدلاً لصحة ذلك بما ثبت في بعض الروايات من تصریح قتادة بالسماع، فدلَّ ذلك على أن معَه زيادة علمٍ على من تردَّد في سماعه كشعبة ويحيى بن معين، ومن عَلِم حجة على من لم يعلم، والمُثَبِّت مقدَّم على النَّاقِي، وذلك على فرض وجود نفي السماع، فكيف إذا لم يكن هناك نفي للسماع؟!.

ومن تلك الأحاديث التي صرَّح فيها قتادة بالسماع من خِلاَس<sup>(168)</sup>: ما أخرجه إسحاق بن راهويه، المسند، (111 / 1)، ح(22)، قال: "أخبرنا محمد بن بكر، أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: حدَّثني خِلاَس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، في رَجُلَيْنِ تَدَارَعَا<sup>(169)</sup> في بيع، وليس لواحدٍ منهما بينة. قال: «أمرهما رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَهْمَا<sup>(170)</sup> على اليمين، أحبَّ ذلك أم كَرِهَا».<sup>(171)</sup>

وإسناده صحيح، ومحمد بن بكر هو البرساني، ثقة<sup>(172)</sup>، وروايته عن سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط.<sup>(173)</sup>

---

(167) العلل، لأحمد، (528 / 1).

(168) وهي أربعة أحاديث: هذا أحدها.

والثاني: أخرجه عبد الرزاق، المصنَّف، (17 / 5)، ح(8831).

والثالث: أخرجه الطحاوي، شرح معاني الآثار، (343 / 1).

والرابع: أخرجه أحمد، المسند، (490 / 2)، ح(10364)، وسيأتي تحريجه مفصلاً في أصل البحث.

(169) من الدَّرء، أي: تدافعا، وتغالبا في الخُصومة.

لسان العرب، لابن منظور، (1347 / 2).

(170) أي: يفتَرعا، يعني: ليظهرَ سَهْمُ كُلِّ واحدٍ منكما.

النَّهائية، لابن الأثير، ص: 457.

(171) والحديث أخرجه أبو داود دون تصریح قتادة بالسماع، وسيأتي تحريجه.

(172) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (212 / 7).

(173) انظر: العلل، لأحمد، (148 / 3)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (743 / 2).

## ولقتادة عن خِلاص عَشْرَةَ أَحَادِيثَ:

### الحديث الأول:

(8) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "حدَّثنا إبراهيم بن دينار، ومحمد بن حرب الواسطيُّ، قالا: حدَّثنا عمرو بن الهيثم أبو قَطَن، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن خِلاص، عن أبي رافع، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَوْ تَعَلَّمُونَ (أَوْ يَعْلَمُونَ) مَا فِي الصِّفِّ الْمَقْدَمِ لَكَانَتْ قُرْعَةٌ». وَقَالَ ابْنُ حَرْبٍ: «الصِّفُّ الْأَوَّلُ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً»<sup>(174)</sup>.

والحديث أخرجه من هذه الطَّرِيق أيضاً: ابن ماجه، السُّنن، (319 / 1)، ح (998)، وأبو يعلى، المسند، (362 / 11)، ح (6475)، وابن خُزَيْمَةَ، الصَّحِيح، (25 / 3)، ح (1555)، والخطيب، تاريخ بغداد، (6 / 56-66) و(200 / 12)، وغيرهم من طُرُقٍ عن عمرو بن الهيثم أبي قَطَن، عن شعبة به مرفوعاً بنحوه.

فَجَعَلَهُ مَرْفُوعاً، وَذَكَرَ فِيهِ خِلاصاً.

وتابع شعبة في قتادة هَمَّامُ بن يحيى: أخرجه الخطيب، تاريخ بغداد، (354 / 14)، من طريق يعلى بن عبَّاد، عن هَمَّام، عن قتادة به مرفوعاً.

إلا أنَّ الخطيب البغداديَّ في «تاريخ بغداد» (354 / 14) والدارقطنيَّ في «العلل» (12 / 155)، ذَكَرَا أنَّ غير يعلى بن عبَّاد رَوَاهُ عن هَمَّام عن قتادة، عن أبي رافع، دون ذِكرِ خِلاصاً. ولم يقف الباحثُ عليه مسنداً، ولعلَّه اختلِفَ فيه على هَمَّام.

وأشار الخطيب البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (354 / 14)، إلى أنَّ سعيد بن أبي عَرُوبَةَ وَأَبَانَ بن يزيد رَوَوْهُ عن قتادة، عن أبي رافعٍ موقوفاً، ليس فيه خِلاص.

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختلِفَ في ذكر خِلاصٍ، وفي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ: فرواه شعبة وهَمَّام بن يحيى - على خلافٍ عليه - مرفوعاً، وَذَكَرَا خِلاصاً.

وخالفها سعيد بن أبي عَرُوبَةَ وَأَبَانَ بن يزيد فَرَوِيَاهُ موقوفاً على أبي هُرَيْرَةَ، وأسقطا خِلاصاً.

(174) الصَّحِيح، لمسلم، (326 / 1)، ح (131 / 439).

ورجّح الدّار قطني وَقَفَ الحديث، فقال: «تفرّد به أبو قَطْنٍ»<sup>(175)</sup>، عن شُعبة، وغير شعبة لا يُسْنِدُهُ»<sup>(176)</sup>. وقال عن رواية سعيد وأبان: «هذا أشبه»<sup>(177)</sup>، وفي الوقت ذاته رجّح ذَكَرَ خِلاَسٍ، فقال: «وحدِيث شعبة أشبهها بالصّواب»<sup>(178)</sup> أي: في ذِكْر خِلاَسٍ. وسبقه في ذلك الحافظ صالح بن محمّد جَزْرَةَ فقال: «هذا حديثٌ خطأ، حدّثنا به أبو ثور، ويحيى بن معين، عن أبي قَطْنٍ، ولم يرفعه إلا أبو قَطْنٍ». فقيل له: ما الصّحيح؟. فقال: «عن أبي هريرة نفسه»<sup>(179)</sup>.

والذي يترجّح هو رواية (سعيد وأبان)؛ وذلك أنّ من خالفها هما: شعبة وهمام. أمّا رواية شعبة فقد تفرّد بها أبو قَطْنٍ عمرو بن الهيثم عن شعبة، ولم يروها أحدٌ من أصحاب شعبة المشهورين أصحاب الطبقة الأولى والثانية، وأبو قَطْنٍ ليس بالمشهور بالرواية عن شعبة، وقد ذكره مسلم في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة<sup>(180)</sup>، وذكره عليّ بن المديني في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة<sup>(181)</sup>، فمثله لا يُحتمل تفرّده من بين أصحاب شعبة المشهورين.

وأما رواية همام، ففيها ضعفٌ، فيعلّى بن عبّاد، ضعّفه الدّار قطني<sup>(182)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(183)</sup>، وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(184)</sup> وقال: «يُخطئ».

(175) وهو ثقةٌ، ورمي بالقدر. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب، (12/199).

(176) العلل، للدّار قطني، (12/155).

(177) المصدر السابق، (9/61).

(178) المصدر السابق، (12/156).

(179) تاريخ بغداد، للخطيب، (12/199).

(180) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/100).

(181) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/268).

(182) انظر: العلل، للدّار قطني، (12/155).

(183) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب، (14/354).

(184) (9/291).

وأما إخراج مسلم هذه الرواية التي أعلاها الدارقطني وغيره، فإن مسلماً ذكرها متابعاً، فقد أوردتها بعد رواية أخرى عن أبي هريرة، وهي ما أخرجه في الصحيح، (325 / 1)، ح (437)، من طريق أبي صالح السمان ذكوان، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه. وهذه الرواية أخرجهما أيضاً أحمد، المسند، (2 / 236، 278، 303، 374)، ح (7225، 7724، 8009، 8859)، والبخاري، الصحيح، (1 / 222)، ح (590)، و(2 / 955)، ح (2543)، والترمذي، الجامع، (1 / 437)، ح (225)، والنسائي، السنن الصغرى، (1 / 269)، ح (540)، و(2 / 23)، ح (671)، وغيرهم، كلهم من طريق عن أبي صالح السمان ذكوان به مرفوعاً بنحوه. ويُنبه الباحث إلى أن الحديث أخرجه ابن عدي، الكامل، (2 / 98)، من طريق ثابت ابن حماد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس به مرفوعاً. فجعله من مسند أنس.

وثابت بن حماد ضعيف جداً<sup>(185)</sup>، أتهم بالوضع<sup>(186)</sup>، وقال فيه ابن عدي: «له غير هذه الأحاديث، أحاديث يُخالف فيها، وفي أسانيدھا الثقات، وأحاديثه مناكير ومقلوبات»<sup>(187)</sup>. وهذا الحديث سلك فيه ثابت الجادة؛ لأن رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة كثيرة ومشهورة، فوهم ثابت في الحديث، فهو من منكراته، قال ابن عدي: «وهذا الحديث وهم فيه ثابت بن حماد، وإنما يرويه قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة»<sup>(188)</sup>.

**والخلاصة:** أن الحديث اختلّف فيه على قتادة في وقف الحديث ورفع، والراجح وقفه على أبي هريرة، كما ذهب إليه الحافظ صالح جزرة والدارقطني، ولكنه صح مرفوعاً من طريق أخرى عن أبي هريرة أخرجه مسلم وغيره، فالعلة إسناده فقط، والله أعلم.

(185) انظر: الضعفاء، للعقيلي، (1 / 176)، ولسان الميزان، لابن حجر، (2 / 384).

(186) انظر: الكشف الحثيث، لسبط ابن العجمي، ص: 81.

(187) الكامل، لابن عدي، (2 / 98).

(188) المصدر السابق، (2 / 98)، وانظر: العلل، للدارقطني، (12 / 155).

## الحديثُ الثاني:

(9) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدّثنا محمد بن موسى الحرشي البصري، حدّثنا أبو داود الطيالسي، حدّثنا همام، عن قتادة، عن خِلاص بن عمرو، عن عليّ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا»<sup>(189)</sup>. وأخرجه من هذه الطّريق أيضاً: النَّسائي، السنن الصّغرى، (8 / 130)، ح (5049)، والمحاملي، الأمالي، (ص: 158)، ح (128)، وتمّام، الفوائد، (2 / 256)، ح (1411).

وإسناده ضعيفٌ، للانقطاع بين خِلاص بن عمرو وعليّ بن أبي طالب. والحديث أخرجه الترمذي، الجامع، (3 / 257)، ح (915)، من طريق أبي داود الطيالسي، عن همام، عن خِلاص مرسلًا، ولم يذكر فيه (عليًا). وأشار الترمذي في «الجامع» (3 / 257) بعد تخريجه للسند السابق أنّ حماد بن سلمة رواه عن قتادة، عن عائشة مرفوعاً.

وقتادة قد تكلم في سماعه من عائشة رضي الله عنها، قال أبو حاتم: «وقتادة عن عائشة مرسلٌ»<sup>(190)</sup>.

ولا شك في عدم سماع قتادة من عائشة، بل لم يدركها، وذلك أنّ عائشة توفيت عام (58 هـ)، وقيل: (57 هـ).<sup>(191)</sup> وتقدّم في ترجمة قتادة أنّه ولد عام (60 هـ).<sup>(192)</sup>

إلا أنّ الدّارقطني أشار في «العلل» (3 / 195)، أنّ هشاماً الدّستوائي وحماد بن سلمة روياه عن قتادة مرسلًا، دون ذكر عائشة.

فحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على قتادة وصلًا وإرسالًا:

---

(189) الجامع، للترمذي، (3 / 257)، ح (915).

(190) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 175.

(191) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (8 / 80)، والثقات، لابن حبان، (3 / 323)، والإصابة، لابن حجر، (8 / 20).

(192) ص: 12.

فهشام الدّستوائي وحمّاد بن سلمة - علي وجهٍ عنده - رَوِيَاهُ مرسلًا.

ورواه حمّاد بن سلمة، فجعله من مسند عائشة.

وخالف هشاماً الدّستوائي، وحمّاد بن سَلَمَةَ همّام بن يحيى، فرواه مرّةً عن خِلاص

عن عليّ بن أبي طالب، وأخرى عن خِلاص مرفوعاً مرسلًا.

ورواية همّام معلولةٌ، لا اضطرابه، قال الترمذي - بعد ذكره للاختلاف في سنده على

همّام -: «حديث عليّ فيه اضطراب»<sup>(193)</sup>، وكذا لمخالفته اثنين من أصحاب قتادة، وهم:

هشامُ الدّستوائي<sup>(194)</sup>، وحمّاد بن سَلَمَةَ، لذا رجّح الدّارقطني روايتها فقال: «المرسل

أصحّ»<sup>(195)</sup>.

وللحديث شاهدٌ من حديث عائشة وعثمان وابن عبّاس:

أما حديث عائشة: أخرجه البزار، المسند، كما في كشف الأستار، (2/ 32)،

ح(1137)، وابن عدي، الكامل، (6/ 373)، من طريق مُعلّى بن عبد الرحمن الواسطيّ،

عن عبد الحميد بن جَعْفَر، عن هشام بن عُروّة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وسنده ضعيفٌ جداً فيه المُعلّى بن عبد الرّحمن، ضعيفٌ جداً، اتّهم بوضع

الحديث.<sup>(196)</sup>

وقال فيه البزار: «روى عن عبد الحميد بأحاديث لم يتابع عليها، ولا نعلمُ أحداً

تابعه على هذا الحديث»<sup>(197)</sup>.

---

(193) الجامع، للترمذي، (3/ 257).

(194) وهو من أثبت أصحاب قتادة.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 59).

(195) العلل، للدّارقطني، (3/ 195).

(196) بالغ في تضعيفه واتّهامه بالكذب: عليّ بن المدني، وأبو زُرعة الرّازي، كما في «تاريخ بغداد» للخطيب

(13/ 186)، وكذا أبو حاتم الرّازي في «العلل» لابنه (6/ 425)، وابن حبان في «المجروحين» (3/ 17)،

والدّارقطني في «العلل» (8/ 275).

وانفرد ابن عدي في «الكامل» (6/ 373) فقال: «وأرجو أنّه لا بأس به».

(197) انظر: نصب الرّاية، للزّيلعي، (3/ 95).

وأما حديث عثمان: أخرجه البزار، المسند، (2 / 92)، ح (447)، عن عبد الله بن يوسف الثَّقفي، عن رَوْح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه، عن وَهْب بن عُمير، عن عثمان مرفوعاً بنحوه.

قال البزار عَقِبَ الحديث: «وَهْب بن عُمير، لا نَعْلَمُ روى إلا هذا الحديث، ولا نَعْلَمُ حَدَّثَ عنه إلا عطاء بن أبي ميمونة، ورَوْح ليس بالقوي».

فسنَّدهُ ضعيفٌ جداً، انفرد به رَوْح بن عطاء، قال فيه أحمد: «منكرُ الحديث». وقال ابن معين: «ضعيفُ الحديث». وقال أبو حاتم: «ليِّن الحديث».<sup>(198)</sup>

وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(199)</sup>، وقال: «وكان رَوْحٌ يُحْطِئُ»، وقال في «المجروحين»<sup>(200)</sup>: «كان يُحْطِئُ وَيَهْمُ كثيراً، حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يُعْجِبُنِي الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد». وانفرد ابن عَدِيّ بقوله: «وما أرى برواياته بأساً».<sup>(201)</sup>

وأما حديث ابن عباس: أخرجه الدَّارمي، المسند، (2 / 89)، ح (1905)، وأبو داود، السنن، (1 / 607)، ح (1985)، والطَّبْراني، المعجم الكبير، (12 / 250)، ح (13018)، والبيهقي، السنن الكبرى، (5 / 104)، ح (9187، 9189)، من طريق صفية بنت شيبه، عن أمِّ عثمان بنت أبي سُفيان، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «لَيْسَ عَلَيَّ النَّسَاءِ الْحَلْقُ، إِنَّا عَلَيَّ النَّسَاءِ التَّقْصِيرُ». وإسناده صحيحٌ.

وأخرجه أبو داود، السنن، (1 / 607)، ح (1984)، من طريق عبد الملك بن جُرَيْج قال: بلغني عن صفية بنت شيبه به مرفوعاً. وسنَّدهُ ضعيفٌ للانقطاع، وهو صحيحٌ لغيره بما قبله.

---

(198) انظر هذه الأقوال: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3 / 497).

(199) (305 / 6).

(200) (300 / 1).

(201) الكامل، لابن عدي، (3 / 142).



والخلاصة: أَنَّ الحديث ضعيفٌ من طريق قتادة للانقطاع بين خِلاص بن عمرو وعليّ بن أبي طالب، ولا ضطرّابه، وله شاهدٌ من حديث عائشة وعثمان، وهما ضعيفان جداً، لا يصلحان لتقوية الحديث، وله شاهدٌ من حديث ابن عباس بإسنادٍ صحيح، وعليه فالحديثُ ثابتٌ من حديث ابن عباس باللفظ المذكور، والله أعلم.

### الحديث الثالث:

(9) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدثنا الحسن بن قزعة البصريُّ، حدثنا سُفيان ابن حبيب، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن خِلاص بن عمرو، عن عمّار بن ياسر قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُنزِلَتْ الْمَائِدَةُ مِنَ السَّمَاءِ حُبْزاً وَلَحْماً، وَأُمِرُوا أَنْ لَا يَجُونُوا، وَلَا يَدْخَرُوا لِغَدٍ، فَحَانُوا، وَادَّخَرُوا وَرَفَعُوا لِغَدٍ، فَمَسَّخُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ»<sup>(202)</sup>. وأخرجه من هذه الطريق أيضاً: الحريُّ، غريب الحديث، (2/535)، والبزار، المسند، (4/250)، ح(1419)، وأبو يعلى، المسند، (3/212)، ح(1651)، وابن أبي حاتم، التفسير، (4/1245)، ح(7022)، وابن عدي، الكامل، (3/67)، وغيرهم من طُرُقٍ عن الحسن بن قزعة به مرفوعاً. وأخرجه الترمذي، الجامع، (5/260)، ح(3061)، عن حميد بن مسعدة، عن سُفيان بن حبيب، وأخرجه ابن أبي حاتم، التفسير، (4/1245)، ح(7023)، من طريق أبي عاصم النبيل الضحّاك بن مخلّد، وأخرجه الطّبري، جامع البيان، (9/128)، من طريق محمّد بن أبي عدي، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن خِلاص، عن عمّار موقوفاً. وإسناده صحيح.

فالحديث اختلف فيه على سُفيان بن حبيب، فرواه حميد بن مسعدة عنه عن سعيد بن أبي عروبة موقوفاً على عمّار.

(202) الجامع، للترمذي، (5/260)، ح(3061).

وتابع سُفْيَانُ بنَ حَبِيبٍ على هذا الوجه مُحَمَّدُ بنُ أَبِي عَدِيٍّ، وأبو عاصمِ النَّبِيلِ.  
ورواه الحسن بن قَزَعَةَ، عن سُفْيَانِ بنِ حَبِيبٍ، عن سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ مرفوعاً.  
وهذا الوجه مرجوحٌ، لتفرد الحسن بن قَزَعَةَ<sup>(203)</sup> بروايته موقوفاً، ولم يُتَابِعْ، بل خالف  
من هم أكثرُ منه عدداً، وأتقنُ حفظاً، حيث خالف ثلاثةً من الرواة، وهم: سُفْيَانُ بن  
حبيب<sup>(204)</sup>، ومحمد بن أبي عَدِيٍّ<sup>(205)</sup>، وأبو عاصمِ النَّبِيلِ<sup>(206)</sup>.

والحديثُ أعلُّه غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ بالتفردِ والمخالفة:

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمِّارٍ مرفوعاً إلا من هذا الوجه»<sup>(207)</sup>.  
وقال أبو عيسى الترمذي - بعد تخريجه لرواية الرِّفْعِ -: «هذا حديثٌ غريبٌ... ولا  
نعرفُه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قَزَعَةَ» ثم قال - بعد تخريجه لرواية الوَقْفِ -: «وهذا  
أصحُّ من حديث الحسن بن قَزَعَةَ، ولا نعلمُ للحديث المرفوع أصلاً»<sup>(208)</sup>.  
وقال ابن عَدِيٍّ: «وهذا الحديث لا أعرفُه إلا من هذا الوجه من أول الإسناد إلى  
آخره، لا يرويه عن قتادة غير سعيد، ولا عن سعيد غير سُفْيَانِ بنِ حَبِيبٍ، ولا أعلم يرويه  
عن ابن حَبِيبٍ إلا ابنُ قَزَعَةَ، ومن قال في هذا: عن ابن قَزَعَةَ، عن ابن حَبِيبٍ، عن شعبة،  
عن قتادة، فقد أخطأ وصحَّفَ، وإِنَّها هو سعيد»<sup>(209)</sup>.

(203) قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (329 / 1): «صدوقٌ»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (8 / 176).

(204) ثقةٌ، وقال يحيى بن سعيد القطان: «علماً بحديث شعبة وابن أبي عَرُوبَةَ».

انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (4 / 90)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4 / 228).

(205) ويقال: محمد بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ، ثقةٌ.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7 / 186)، والثقات، لابن حبان، (7 / 440).

(206) وثقة ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (7 / 295). وابن معين كما في «الجرح والتعديل» (4 / 463).

وقال أبو حاتم: «صدوقٌ»، وقال أخرى: «أبو عاصم أحبُّ إليَّ من رُوِّح (أي: ابن عبادة)».

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4 / 463).

(207) المسند، للبزار، (4 / 250).

(208) الجامع، للترمذي، (5 / 260)، ح (3061).

(209) الكامل، لابن عدي، (3 / 67)، وقال نحوه ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (1 / 221).

قال الباحثُ: ولم أقف على الرواية التي أشار إليها ابن عدي من طريق ابن حبيب،  
عن شعبة مسنداً.

ولعلَّ منشأ التصحيف الذي ذكره ابن عدي هو سلوك الجادة، فسُفِيان بن حبيب له  
عدَّة روايات عن شعبة.

والخلاصة: أنَّ الحديث لا يصحُّ فيه الرَّفْع، والصَّواب وقْفُه على عمَّار بن ياسر،  
ولكن قد يكون له حكم الرَّفْع، لأنَّه ممَّا لا يقال بالرَّأي، والله أعلم

### الحديثُ الرَّابِعُ:

(11) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا معاذ بن  
هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن خِلاَس، عن أبي رافع، عن أبي هُرَيْرَةَ:  
أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ  
مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَّ بِالْتُّرَابِ»<sup>(210)</sup>.

وإسحاق بن إبراهيم، هو ابنُ راهوَيِّه، وهو مخرَّجٌ في مسنده (1/ 121)، ح (39)،  
والحديثُ أخرجه النَّسائيُّ السُّنن الكُبرى، (1/ 78)، ح (69)، والدارقطنيُّ، السُّنن،  
(1/ 65)، ح (10)، والبيهقيُّ، السُّنن الكُبرى، (1/ 241)، ح (1082)، من طريق معاذ  
ابن هشام، عن أبيه هشامِ الدَّستوائيِّ، عن قتادة به مرفوعاً، ولكن عند إسحاق في المسند،  
والنَّسائيِّ في الكُبرى بلفظ: «إحداهنَّ بالْتُّرَابِ».

قال الدَّارقطنيُّ: «هذا صحيح»<sup>(211)</sup>.

وخالفه البيهقيُّ فقال: «هذا الحديثُ غريبٌ، إن كان حَفِظَهُ معاذٌ فهو حَسَنٌ»<sup>(212)</sup>.

(210) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيِّ، (1/ 177)، ح (338).

(211) السُّنن، للدارقطنيِّ، (1/ 65).

(212) السُّنن الكُبرى، للبيهقيِّ، (1/ 241).

ولعلَّ استغراب البيهقيّ جاء من تفرّد معاذ بن هشام به، حيث جعله من رواية  
خِلاَسٍ عن أبي رافعٍ، ومعاذٌ وإن كان ثقةً<sup>(213)</sup>، فإنَّ ابنَ عَدِي قال فيه: «وهو ربّما يَغْلَطُ في  
السُّنَنِ بعد السُّنَنِ، وأرجو أنَّه صدوقٌ»<sup>(214)</sup>.

وهشامٌ - مع كونه من أثبت أصحاب قتادة<sup>(215)</sup> - فقد خالفه من هو أوثق منه في قتادة  
وهو: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ<sup>(216)</sup>.

واختلَفَ فيه على سعيد بن أبي عروبة على وجهين:

[1] قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة: أخرجهُ النَّسَائِيُّ، السُّنَنِ الصَّغْرَى،  
(1/ 177)، ح(339)، من طريق عُبْدَةَ بنِ سُلَيْمَانَ، وأخرجهُ الطَّحَاوِيُّ، شرح معاني  
الآثار، (1/ 21)، ح(63)، من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء الخفَّاف، كلاهما عن سعيد بن  
أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة به مرفوعاً.

قال عُبْدَةُ: «أُولَاهُنَّ بِالْثُّرَابِ». وقال عبد الوهَّاب: «أُولَاهَا أَوِ السَّابِعَةُ بِالْثُّرَابِ»،  
والشُّكُّ من سعيد بن أبي عَرُوبَةَ كما قال الطَّحَاوِيُّ.

وتابع عُبْدَةَ بنِ سُلَيْمَانَ متابعاً قاصرةً سعيدُ بن بَشِيرٍ، أخرجها الدَّارِقُطِيُّ، السُّنَنِ،  
(1/ 106)، ح(160)، والبيهقيّ، السُّنَنِ الكُبْرَى، (1/ 241)، ح(1082)، من طريق  
سعيد بن بَشِيرٍ، عن قتادة به مرفوعاً.

---

(213) قاله ابن معين، كما في «الجرح والتعديل» (8/ 249)، ولكنَّه قال أيضاً: «ليس بذاك القويّ» كما في  
التعديل والتجريح للبايجيّ (2/ 713)، وقال في رواية الدُّورِيِّ (4/ 263): «صدوقٌ ليس بحجَّة»، وقال في  
رواية ابن محرز (1/ 118): «فلم يكن بالثقة، إنَّما رَغِبَ فيه أصحابُ الحديث؛ للإسناد ليس عند الثقات  
الذين حدَّثوا عن هشام هذه الأحاديث».

(214) الكامل، لابن عدي، (6/ 434).

(215) انظر نصوص الأئمة النَّقَّاد في منزلته من بين أصحاب قتادة: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 59).

(216) قال أبو داود الطيالسيّ: «كان أحفظُ أصحاب قتادة»، وقال أبو حاتم: «كان أعلمُ النَّاس بحديث قتادة»،  
كما في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 654).

وقال ابن عدي في «الكامل» (3/ 396): «هو متقدِّم في أصحاب قتادة، ومن أثبت النَّاس روايةً عنه».

وقال ابن معين كما في الجرح والتعديل (4/ 65): «أثبت النَّاس في قتادة: ابنُ أبي عَرُوبَةَ، وهشامٌ، وشعبة».

قال الدَّارِقُطِيُّ عن رواية سعيد بن بَشِيرٍ: «إلا أَنَّهُ قال: (الأولى بالترابِ)، هَذَا صحیحٌ».

ولعلَّ مقصودَ الدَّارِقُطِيِّ بالصَّحَّة لفظ الحديث وامتِنه دون إسناده، كما يدلُّ عليه سياق كلامه، وإلا فكيف يَصِحُّ فيه سعيد بن بَشِيرٍ، وهو يروي عن قتادة المنكرات كما تقدّم.<sup>(217)</sup>

ثمَّ تبين للباحث وجه تصحيح الدَّارِقُطِيِّ لرواية سعيد بن بَشِيرٍ، وهو أَنَّ الدَّارِقُطِيَّ يوثق سعيد بن بشير، أو يُحسِّن حاله.<sup>(218)</sup>

ورواية عبدة بن سليمان أرجح، لأمور:

1- لأنَّ عبدة من أثبت النَّاس في سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، قال ابن معين: «وأثبت النَّاس سماعاً منه [أي: من سعيد] عبدة بن سليمان».<sup>(219)</sup>

2- جَزَمَ عبدة في لفظ الحديث، بخلاف رواية عطاء بن عبد الوهَّاب فهي على الشكِّ.

3- أنَّ عبدة تُوبِعَ على هذا اللفظ، تابعه سعيد بن بَشِيرٍ، ورواه عن قتادة بهذا اللفظ أيضاً هشامُ الدَّستوائيِّ.

وأخرجه الدَّارِقُطِيُّ، السنن، (1/ 64)، ح(4)، وابن عَدِي، الكامل، (2/ 212)، من طريق الحَكَم بن عبد الملك، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هُرَيْرَةَ بلفظ: «السَّابِعَةُ بالترابِ».

والحَكَم بن عبد الملك مُضْطَرَبُ الحديث<sup>(220)</sup> ..

(217) ص: 67.

(218) انظر: السنن، للدَّارِقُطِيِّ، (1/ 301)، و(3/ 188)، والعلل، (2/ 27).

(219) الكامل، لابن عدي، (3/ 394).

(220) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/ 123)، وسيأتي ص: 194، مزيد ترجمة له.

وضعيفٌ في قتادة خاصةً، قال عثمان بن سعيد الدارمي: قلتُ ليحيى بن معين،  
فالحكم بن عبد الملك، ما حاله في قتادة؟ قال: «ضعيفٌ». (221)

وأشار ابن عدي إلى تفردّه، فقال: «لا أعلم يرويه عن قتادة غيرُ الحكم». (222)  
وحكم الشيخ الألباني بشذوذ لفظة: (السابعة بالتراب) فقال: «لكن قوله: (السابعة  
بالتراب) شاذٌ». (223)

ولكن الحكم مع كونه ضعيفاً لم يتفرد بهذه اللفظة، بل تابعه أبان بن يزيد العطار،  
وهو من أصحاب قتادة الأثبات (224)، أخرجها أبو داود، السنن، (1/66)، ح(73)، ومن  
طريقه البيهقي، السنن الكبرى، (1/241)، ح(1080)، والدارقطني، السنن،  
(1/106)، ح(160)، من طريق موسى بن إسماعيل، عن أبان به مرفوعاً.  
وقال الدارقطني: «هذا صحيح».

[2] قتادة، عن الحسن البصري، عن أبي هريرة: أخرج الدارقطني، السنن،  
(1/106)، ح(105/1)، من طريق خالد بن يحيى الهلالي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن  
قتادة به مرفوعاً بلفظ: «الأولى بالتراب».

وخالد بن يحيى الهلالي قال فيه ابن عدي: «ولخالد هذا غير ما ذكرت من الحديث،  
إفراءات وغرائب عمّن يحدث عنه، وليس بالكثير، وأرجو أنه لا بأس به، لأنني لم أرفي  
حديثه متناً منكرًا». (225)

وفي هذا الوجه علتان:

(221) التاريخ، لابن معين، رواية الدارمي، ص: 100.

(222) الكامل، لابن عدي، (2/212).

(223) صحيح سنن أبي داود، للألباني، (1/127).

(224) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/299).

(225) الكامل، لابن عدي، (3/9).

العِلَّة الأولى: تفرَّد خالد بن يحيى به من بين أصحاب سعيد بن أبي عرُوبة، وعلى رأسهم: عبدة بن سليمان وهو أوثق من روى عن سعيد بن أبي عرُوبة.

العِلَّة الثانية: الحسنُ تُكَلِّم في سماعه من أبي هُرَيْرَةَ، فنفى سماعه منه: عليُّ بن المدينيِّ، وأبو حاتمٍ، وأبو زُرْعَةَ، ويونس بن عبيد، وبَهْز بن أسد<sup>(226)</sup>، ورجَّح عدم السَّماع الحافظ ابن حجر<sup>(227)</sup>.

وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (101/8) أنَّ سعيدَ بن بَشِيرٍ رواه عن قتادة، عن ابن المسيَّب مرسلًا.

وقال: «وَوَهَمَ فِيهِ».

وهو كما قال، فقد تفرَّد بروايته على هذا الوجه سعيد بن بَشِيرٍ، وهو ضعيفٌ في قتادة.

فحاصل ما تقدّم أنَّ الحديث اختلف فيه على قتادة في إسناده وامتته:

أمَّا الاختلاف في إسناده، فعلى أربعة أوجه:

[1] قتادة، عن خِلاس، عن أبي رافع، عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: تفرَّد به معاذ بن هشام الدَّستوائي عن أبيه، عن قتادة.

[2] قتادة، عن الحسن البصريِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ: تفرَّد به خالد بن يحيى الهلالي عن قتادة.

[3] قتادة، عن سعيد بن المسيَّب مرسلًا: تفرَّد به سعيد بن بَشِيرٍ عن قتادة.

[4] قتادة، عن محمَّد بن سيرين، عن أبي هُرَيْرَةَ: رواها سعيد بن أبي عرُوبة - على الرَّاجح عنه -، وسعيد بن بَشِيرٍ، والحكَم بن عبد الملك.

وهذا الوجه الأخير هو أولى الأوجه بالصَّواب لمكانة سعيد بن أبي عرُوبة في شيخه قتادة، فهو من أوثق وأحفظ النَّاس في قتادة ..

(226) انظر هذه الأقوال: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (41/3)، وتحفة التحصيل، للعلائي، ص: 164، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (231/2، 233).

(227) التلخيص الحبير، لابن حجر، (150/1).

ورجّح هذه الرواية الدّارقطنيّ في «العلل»<sup>(228)</sup>.

ويليها في القوّة رواية هشام الدّستوائي: قتادة، عن خِلاص، عن أبي رافع، وهي التي صحّحها الدّارقطني أيضاً في «السّنن».

وأما الاختلاف في متنه، فعلى ثلاثة أوجه:

[1] لفظ (السّابعةُ بالتراب): رواها أبان بن يزيد العطار، والحكم بن عبد الملك،

كلاهما عن قتادة.

[2] لفظ (أولاهما أو السّابعةُ بالتراب): على الشكّ، تفرّد بها عبد الوهّاب بن عطاء

عن سعيد بن أبي عروبة.

[3] لفظ (أولاهنّ بالتراب) أو (الأولى بالتراب): رواها هشام الدّستوائي، وسعيد

ابن أبي عروبة من رواية عبدة بن سليمان وخالد بن يحيى الهلاليّ عنه، وسعيد بن بشير، ثلاثتهم عن قتادة.

وهذا الوجه هو الرّاجح، رجّحها ابن حجر فقال: «ورواية (أولاهنّ) أرجح من

حيث الأكثرية والأحفظية، ومن حيث المعنى أيضاً، لأنّ ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياج إلى غسلةٍ أخرى لتنظيفه»<sup>(229)</sup>.

وبيان كلام ابن حجر: أنّ رواية (أولاهنّ بالتراب) من رواية أصحاب الطبقة الأولى

(الثقات الأثبات) من أصحاب قتادة وهم: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدّستوائي،

وخالفهم أبان بن يزيد العطار، فقال: (السّابعةُ بالتراب) وأبان وإن كان ثقةً فإنّ (سعيداً

وهشاماً) مُقدّمان عليه في قتادة، يعلم ذلك الناظر في تراجم هؤلاء الرواة الثلاثة<sup>(230)</sup>، وأمّا

متابعة الحكم بن عبد الملك فهي ضعيفةٌ جداً، وذلك أن الحكم مُضطرب الحديث، ثمّ هو

ضعيفٌ في قتادة، فلا يقوى لمتابعة غيره.

(228) (101/8).

(229) فتح الباري، لابن حجر، (1/276).

(230) انظر ترجمة أبان بن يزيد: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/299)، والكامل، لابن عدي،

(1/390)، وانظر مراتب هؤلاء الثلاثة في قتادة: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/694-698).



وأصل الحديث صحيح: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/75)، ح(170)، من طريق أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، عن الأعرج عبد الرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه، دون ذكر التراب.

وأخرجه مسلم، الصحيح، (1/243)، ح(279)، من طريق الأعمش، عن أبي زرين مسعود بن مالك، وأبي صالح مولى أم هانئ، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه، دون ذكر التراب. (231)

والخلاصة: أن الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة بلفظ: «أولاهن بالتراب»، وهو ما ذهب إليه الدارقطني وابن حجر والألباني. والحديث أصله صحيح عند البخاري ومسلم.

### الحديث الخامس:

(12) قال الإمام النسائي رحمه الله: "أخبرنا محمد بن عيسى بن النقّاش، قال: حدثنا يزيد - يعني: ابن هارون - قال: أنبأنا حماد [بن سلمة]، عن قتادة، عن خِلاس، عن عليّ. وعن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم قال: «المكاتبُ<sup>(232)</sup> يَعْتِقُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى، وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ، وَيَرِثُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ»<sup>(233)</sup>.

وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين خِلاس وعليّ بن أبي طالب.

---

(231) هذا، والحديث اختلف فيه اختلافاً كثيراً على أبي هريرة وتلاميذه وأصحابهم، نجد هذا الاختلاف مفصلاً محرراً في كتاب: بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، لأبي إسحاق الحويني، (2/136 - 185).

(232) الكتابة: أن يكاتب الرجل عبده على مالٍ يؤدّيه إليه منجماً، فإذا أذاه صار حُرّاً، كأنه يكتب على نفسه لمولاه ثمنه، ويكتب مولاه له عليه العتق.

النهاية، لابن الأثير، ص: 791.

(233) السنن الصغرى، للنسائي، (8/46)، ح(4811).

والحديث رواه أيوب السخيتاني ويحيى بن أبي كثير:

أما رواية أيوب السخيتاني:

[1] أخرجهما عبد الرزاق، المصنف، (8/412)، ح (15741)، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن علي موقوفاً.  
[2] وأخرجهما البيهقي، السنن الكبرى، (10/325)، ح (21443)، من طريق وهيب بن خالد بن عجلان، عن أيوب، عن عكرمة، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بنحوه.

[3] وأخرجهما أحمد، المسند، (1/369)، ح (3489)، وأبو داود، السنن، (2/603)، ح (4582)، والترمذي، الجامع، (3/560)، ح (1259)، والنسائي، السنن الكبرى، (4/303)، ح (7266)، والحاكم، المستدرک، (2/238)، ح (2866)، من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً بنحوه.  
[4] وأخرجهما النسائي، السنن الصغرى، (8/46)، ح (4812)، والسنن الكبرى، (3/197)، ح (5024)، من طريقين عن حماد بن زيد، عن أيوب عن عكرمة مرسلًا.

وأما رواية يحيى بن أبي كثير:

أخرجها الطيالسي، المسند، (ص: 350)، ح (2686)، ومن طريقه البيهقي، السنن الكبرى، (10/326)، ح (21444)، وأخرجهما أحمد، المسند، (1/222، 226)، ح (1944، 1984)، وأبو داود، السنن، (2/603)، ح (4581)، من طريق إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ: ابن علية، وأخرجهما أحمد أيضاً، المسند، (1/260)، ح (2356)، عن محمد بن عبد الله بن المثنى، وأخرجهما النسائي، السنن الكبرى، (3/196)، ح (5019)، من طريق النضر بن شميل، وأخرجهما الطبراني، المعجم الكبير، (11/353)، ح (11993)، من طريق حماد بن زيد، وأخرجهما البيهقي، السنن الكبرى، (10/326)، ح (21444)، من طريق يزيد بن هارون، كلهم عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها الطبراني، الأوسط، (1/ 243)، ح (397)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام، عن قتادة، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.

فزاد معاذ قتادة بين هشام ويحيى بن أبي كثير، وهذا الوجه تفرد به معاذ بن هشام عن أبيه، وعامة أصحاب هشام يروونه دون ذكر قتادة وهم: حماد بن زيد، ويزيد بن هارون، و إسماعيل بن إبراهيم بن علية، ومحمد بن عبد الله بن المثني، والنضر بن شميل، فجميعهم رواه عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، دون ذكر قتادة، لذا قال الطبراني بعد تخريجه للحديث: «لم يروه عن قتادة عن يحيى إلا هشام، تفرد به معاذ، ورواه مسلم بن إبراهيم وغيره، عن هشام الدستوائي، عن يحيى، ولم يذكروا قتادة».<sup>(234)</sup>

ومسلم بن إبراهيم هو الأزدي، ولم يقف الباحث على روايته عن هشام مسنداً.

وتُوبع هشام في يحيى بن أبي كثير على الوجه الذي رواه عامة أصحاب هشام:

فأخرج أبو داود، السنن، (2/ 603)، ح (4581)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، وأخرج أحمد، المسند، (1/ 292)، ح (2660)، والطبراني، المعجم الكبير، (11/ 353)، ح (11994)، والحاكم المستدرک، (2/ 237)، ح (2865)، من طريق أبان ابن يزيد العطار، وأخرج الطبراني، الكبير، (11/ 353)، ح (11991)، من طريق معمر ابن راشد، وأخرج أحمد، المسند، (1/ 363)، ح (3423)، وأبو داود، السنن، (2/ 603)، ح (4581)، والنسائي، السنن الصغرى، (8/ 46)، ح (4810)، من طريق حجاج بن أبي عثمان الصواف، وأخرج النسائي، السنن الصغرى، (8/ 45)، ح (4808)، وابن الجارود، المنتقى، (ص: 982)، ح (246)، والبيهقي، السنن الكبرى، (10/ 326)، ح (21446)، من طريق علي بن المبارك، وأخرج النسائي، السنن الصغرى، (8/ 45)، ح (4809)، والطبراني، المعجم الكبير، (11/ 353)، ح (11992)، من طريق معاوية بن سلام، سننهم عن يحيى بن أبي كثير به مرفوعاً بنحوه.

---

(234) المعجم الأوسط، للطبراني، (1/ 243).

فحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على عكرمة، فرواه عنه أيوب السخيتاني

ويحيى بن أبي كثير:

أما رواية أيوب السخيتاني، فاختلّف فيها على أربعة أوجه:

[1] أيوب، عن عكرمة، عن عليّ موقوفاً: رواه معمر بن راشد عن أيوب، وهو ضعيفٌ، للانقطاع بين عكرمة و عليّ<sup>(235)</sup>، كما أنّ أيوب السخيتاني بصريٌّ، ورواية معمر عن البصريين ضعيفةٌ، كما تقدّم<sup>(236)</sup>.

[2] أيوب، عن عكرمة، عن عليّ بن أبي طالب مرفوعاً: رواه وهيب بن خالد بن عجلان، عن أيوب، وهو ضعيفٌ للانقطاع بين عكرمة وعليّ أيضاً، وتفرّد به وهيب بن خالد عن أيوب السخيتاني.

ومع هذا الاختلاف رجّح البيهقيّ وقفّ الحديث على عليّ بن أبي طالب فقال: «وهذا المذهب إنّما يروى عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو أنّه يُعتَقَق بقدر ما أدّى، وفي ثبوته عن النبيّ صلّى الله عليه وسلم نظراً، والله أعلم». <sup>(237)</sup> أي: في ثبوت حديث عليّ بن أبي طالب، وإلا فقد ثبت من حديث ابن عباس مرفوعاً كما سيأتي.

[3] أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: رواه حماد بن سلمة عن أيوب.

والبخاريّ أشار إلى تعليقه من رواية عليّ بن أبي طالب، قال الترمذيّ بعد أن أورد الحديث من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: «سألتُ محمّداً عن هذا الحديث. فقال: روى بعضهم هذا الحديث عن عليّ». <sup>(238)</sup>

(235) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 158.

(236) ص: 67.

(237) السنن الكبرى، للبيهقي، (10/326).

(238) العلل الكبير، للترمذيّ، ص: 186.

ونقله البيهقيّ في «السنن الكبرى» (10/325) عن الترمذي عن البخاري بلفظ: «رَوَى بعضهم هذا الحديث عن أيوب، عن عكرمة، عن عليّ رضي الله عنه».

وقال النسائي بعد أن أورده من هذا الطريق: «هذا لا يصح، وهو مختلف فيه»<sup>(239)</sup>.

وقال البيهقي أيضاً: «هو من أفراد حماد»<sup>(240)</sup>.

ولعل مراد النسائي بقوله: «لا يصح» أي: من هذا الطريق؛ للاختلاف فيه على حماد ابن سلمة: فقد رواه حماد بن سلمة أيضاً، عن قتادة، عن خلاس، عن علي بن أبي طالب، ولكن الرّاجح روايته عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، لأمرين:

الأمر الأول: رواية حماد بن سلمة عن قتادة، تفرد بها من بين أصحاب قتادة المشهورين.

الأمر الثاني: أن رواية حماد بن سلمة عن قتادة رواها عنه يزيد بن هارون، وأمّا رواية حماد عن أيوب، فقد رواها عنه موسى بن إسماعيل ويزيد بن هارون على الوجه الآخر عنه.

أو يحتمل أن المراد من قول النسائي: (لا يصح) أي: لا يصح فيه الاقتصار على إقامة الحد على المكاتب دون ذكر أمر الدية، وهذا الاحتمال أظهر، يدل عليه الاختلاف الوارد في بعض ألفاظ الحديث<sup>(241)</sup>.

وتُوبع حماد بن سلمة على هذا الوجه متابعه قاصرة، وذلك أن الحديث ثبت من طريق يحيى بن أبي كثير عن عكرمة به مرفوعاً.

فرواه عامة أصحاب هشام الدستوائي، وهم كما تقدّم ذكرهم: حماد بن زيد، ويزيد ابن هارون، وإسماعيل بن علية، ومحمد بن عبد الله بن المثنى، والنضر بن شميل، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة به مرفوعاً بنحوه.

وتفرد معاذ بن هشام فرواه، عن أبيه، عن قتادة، عن يحيى، فزاد قتادة، وهو خطأ.

ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبان بن يزيد العطار، ومعمّر بن راشد، وحجاج ابن أبي عثمان الصّوّاف، وعلي بن المبارك، ومعاوية بن سلام، كلهم عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة به مرفوعاً بنحوه.

(239) السنن الكبرى، للنسائي، (4/303).

(240) السنن الكبرى، للبيهقي، (4/235).

(241) انظر: تحفة الأشراف، للمزني، (5/111).

إلا أن البيهقي ذكر في «السنن الكبرى» (10 / 326) أن علي بن المبارك رواه أيضاً عن يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً عليه بلفظ: «يُقام عليه حدُّ المملوك». فجعله من قول ابن عباس، بذكر إقامة الحد فقط، وهو يخالف ما رواه علي بن المبارك نفسه عن يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، بالاختصار على الدية دون ذكر إقامة الحد، ولا شك في رجحان رواية الرفع لأنها الموافقة لرواية الجماعة الذين رووه عن يحيى.

[4] أيوب، عن عكرمة مرسلًا: تفرد به حماد بن زيد عن أيوب.

ولأجل هذا الاختلاف في هذا الحديث في وقفه ورفعته من جهة، وفي وصله وإرساله من جهة أخرى توقّف البيهقي فيه فقال: «حديث عكرمة إذا وقع فيه الاختلاف وجب التوقّف فيه».<sup>(242)</sup>

إلا أنه يمكن ترجيح رواية يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، وذلك للعدد والأفضلية.

والحديث حسنه الإمام الترمذي من حديث ابن عباس مرفوعاً، فقال: «حديث ابن عباس حديث حسن». <sup>(243)</sup> وصححه الحاكم النيسابوري فقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يُخرّجاه». <sup>(244)</sup> وصححه الألباني. <sup>(245)</sup>

والخلاصة: أن الحديث ضعيف من حديث علي بن أبي طالب، لانقطاعه بين عكرمة وعلي بن أبي طالب، وللإختلاف في وقفه ورفعته، ولا مرجح بينها، مما يدل على اضطرابه.

ولكنه ثابت من حديث ابن عباس مرفوعاً. والله أعلم.

(242) السنن الكبرى، للبيهقي، (10 / 326).

(243) الجامع، للترمذي، (3 / 560).

(244) المستدرک، للحاكم، (2 / 237).

(245) انظر: صحيح سنن النسائي، للألباني، (3 / 300).

## الحديث السادس:

(13) قال الإمام أبو داود: "حدثنا عبيد الله بن عمر، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن خِلاس وأبي حَسَّان [مسلم بن عبد الله الأَعْرَج]، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أنَّ عبد الله بن مسعود أُتِيَ فِي رَجُلٍ بهذا الخبر [في قصة امرأة مات عنها زوجها ولم يدخل بها، ولم يفرض لها الصِّدَاق].

قال: فاختلفوا إليه شهراً، أو قال: مرَّات. قال: فَإِنِّي أَقول فِيها إِنَّ لها صَدَاقاً كَصَدَاقِ نِساءِها لا وَكَسَ ولا شَطَطاً<sup>(246)</sup>، وَإِنَّ لها المِراثَ، وعليها العِدَّةُ، فَإِن يَكُ صواباً فَمِنَ اللهِ، وَإِن يَكُن خطأ فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيطانِ، واللهُ ورسولُهُ بريئان.

فقام ناسٌ من أَشْجَع فِيهم الجِراحَ وأبو سِنان، فقالوا: يا ابنَ مسعودٍ نحن نَشْهَدُ «أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قَضَها فِينا فِي بَرِوعِ بنتِ وَاشِقِ<sup>(247)</sup>». وَإِنَّ زوجها هالِلاً بنَ مُرَّةِ الأَشْجَعِيِّ<sup>(248)</sup>، كما قَضَيْتَ. قال: فَفَرِحَ عبدُ اللهِ بنَ مسعودٍ فرحاً شديداً حينَ وافقَ قضاؤُهُ قضاءَ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ".<sup>(249)</sup>

أخرجه من هذا الوجه أيضاً: أحمد، المسند، (1/447)، ح(4276)، عن محمد بن جعفر غنَّدر، وح(4277)، عن عبد الله بن بكر السَّهْمِيِّ مختصراً، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (7/246)، ح(14195)، من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء الخفاف، ثلاثتهم، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً.

---

(246) الوَكْسُ: النَّقْصُ، والشَّطَطُ: الجَوْرُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 986.

(247) الرُّؤاسِيَّةُ الكُلَّابِيَّةُ، أو الأَشْجَعِيَّةُ.

انظر: الثقات، لابن حبان، (3/38)، ومعرفة الصحابة، لأبي نعيم، (6/3278)، والاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 879، وأسد الغابة، لابن الأثير، (7/35).

(248) وقيل: هلال بن مروان.

انظر: الأسماء المبهمة، للخطيب البغدادي، ص: 474، وغوامض الأسماء المبهمة، لابن بشكَّوَال، (1/441)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي، (2/184)، وأسد الغابة، لابن الأثير، (5/385).

(249) السنن، لأبي داود، (1/643)، ح(2116).

وذكره الدارقطني في «العلل» (51 / 14) عن عمرو بن حمران، وشعيب بن إسحاق ابن عبد الرحمن، عن سعيد بن أبي عروبة به مرفوعاً.  
وجميعهم قال: (فقام ناسٌ من أشجع، فيهم: الجراح وأبو سنان) أو نحوه، فجعلوه من رواية الجراح وأبي سنان، عن النبي صلى الله عليه وسلم.  
إلا أن الدارقطني ذكر في «العلل» (51 / 14) رواية محمد بن جعفر، وفيها: (أبو الجراح وأبو سنان).

وأخرجه أحمد، المسند، (447 / 1)، ح (4278)، عن بهز بن أسد وعفان بن مسلم الصفار، عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن خلاس وأبي حسان به.  
وفيه: (فقام الجراح وأبو سنان).

وأخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 179)، ح (1273)، ومن طريقه أحمد، المسند، (4 / 279)، ح (18483)، وكذا أبو نعيم، معرفة الصحابة، (2 / 600)، ح (1635)، و(5 / 3912)، ح (6827)، وأخرجه أحمد، المسند، (447 / 1)، ح (4277) عن يحيى بن سعيد القطان مختصراً، و(1 / 431)، ح (4100)، عن عبد الملك بن عمرو المعنى، وأخرجه، المحاملي، الأمالي، (ص: 333)، ح (362)، من طريق سعيد بن الربيع أبي زيد الهروي، أربعتهم عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن خلاس، عن عبد الله بن عتبة به.  
ولم يذكر فيه (أبو حسان).

وفيه: (فقام رجلٌ من أشجع فشهد... فقال: هلمّ شاهديك، فشهد أبو سنان والجراح رجلاً من أشجع).

وأخرجه أحمد، المسند، (430 / 1)، ح (4099)، عن يحيى بن سعيد القطان، عن هشام الدستوائي، عن قتادة به.

وفيه: (فقام رجلٌ من أشجع فشهد... فشهد أبو الجراح بذلك).

إلا أن الدارقطني ذكر في «العلل» (51 / 14) رواية يحيى بن سعيد وفيها: (فشهد ابن الجراح).



فحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على قتادة في موضعين:

الموضع الأوّل: في ذكّر (أبي حسان): حيث ذكر روايته عن قتادة مقروناً بخلاس كل من سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى، وخالفهما: هشام الدستوائي فرواه عن قتادة، عن خلاس فقط، ولم يذكر (أبا حسان)، وذكره أرجح، لأن رواية اثنين مقدّمة على رواية واحد، كما أنّ سعيد بن أبي عروبة من أوثق الناس في قتادة، هذا إذا انفرد، فكيف وقد تابعه همام.

الموضع الثاني: اختلف في راوي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أوجه، هي:

[1] ناس من أشجع، وفيهم: الجراح وأبو سنان.

[2] رجل من أشجع.

[3] الجراح وأبو سنان.

[4] أبو الجراح وأبو سنان.

ولا تعارض بحمد الله بين هذه الأقوال: فمن قال: (أناس من أشجع) دل ذلك على أنّهم كانوا جماعة حضروا القصة، ومن قال: (رجل من أشجع) فغاية ما فيه أنّ واحداً منهم حدّث بالقصة.

ومن قال: (الجراح) لا ينافي من قال: (أبو الجراح)، فالجراح بن أبي الجراح، كنيته أبو الجراح<sup>(250)</sup>، فبعض الرواة ذكره باسمه، وبعضهم ذكره بكنيته.

قال البيهقي: «هذا الاختلاف في تسمية من روى قصة بزوع بنت واشق عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوهن الحديث؛ فإن جميع هذه الروايات أسانيدُها صحاح، وفي بعضها ما دل على أنّ جماعة من أشجع شهدوا بذلك، فكأن بعض الرواة سمى منهم واحداً، وبعضهم سمى اثنين، وبعضهم أطلق ولم يسم، ومثله لا يردّ الحديث، ولولا ثقة

(250) الأشجعي، الكوفي، عداة في الصحابة، لا يعلم أنّه روى غير هذا الحديث.

انظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم، (2/600)، والإصابة، لابن حجر، (1/469)، وتهذيب التهذيب،

(57/2).

من رواه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما كان لِفَرِحَ عبد الله بن مسعود بروايته معنى، والله أعلم<sup>(251)</sup>.

ولكن يبقى الخلافُ محصوراً: هل الحديثُ من رواية (رجلٍ من أشجع)، أم من رواية (أبي سنان والجراح)؟.

وقبل الإجابة على هذا التساؤل، أشير هنا إلى أنَّ الرواة عن ابن مسعود اختلفوا في تحديد هذا (الرجل من أشجع) على أقوالٍ كثيرة، من أشهرها قولين:

[1] أنَّه مَعْقِل بن سنان: أخرجه عبد الرَّزَّاق، المصنَّف، (6/ 294)، ح (10898)، و(6/ 479)، ح (11745)، وأحمد، المسند، (3/ 480)، ح (15985)، و(4/ 280)، ح (18489)، والترمذي، الجامع، (3/ 450)، ح (1145)، وابن ماجه، السنن، (1/ 609)، ح (1891)، والنَّسائي، السنن الصَّغرى، (6/ 121، 122، 198)، ح (3355، 3356، 3524)، والدارمي، المسند، (2/ 207)، ح (2246)، وابن الجارود، المنتقى، (ص: 179)، ح (718)، والطَّبراني، المعجم الكبير، (2/ 231)، ح (543)، والبيهقي، السنن الكبرى، (7/ 245)، ح (14190)، من طُرُقٍ عن علقمة بن قيس التَّخمي، وأخرجه ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، (3/ 10)، ح (1296)، وابن أبي شَيْبَةَ، المصنَّف، (6/ 7)، ح (29046)، وأحمد، المسند، (4/ 280)، ح (18487)، وأبو داود، السنن، (1/ 643)، ح (2114)، وابن ماجه، السنن، (1/ 609)، ح (1891)، والطَّبراني، المعجم الكبير، (20/ 232)، ح (545، 546)، وابن جَبَّان، الصَّحيح، (9/ 407)، ح (4098)، والحاكم، المستدرک، (2/ 197)، ح (2738)، والبيهقي، السنن الكبرى، (7/ 245)، ح (14189)، من طُرُقٍ عن مسروق بن الأجدع، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (7/ 245)، ح (14194)، من طريق الشَّعبي<sup>(252)</sup>، ثلاثتهم عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه.

(251) السنن الكبرى، للبيهقي، (7/ 246).

(252) ورواية الشعبي عن ابن مسعود منقطعة، ولكنه تُويع في هذه الرواية تابعه علقمة ومسروق.

انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 160.

قالوا فيه جميعاً: (فقام مَعْقِلُ بنِ سِنَانِ الأَشْجَعِيِّ) أو نحوه.

[2] أبو سِنَانِ الأَشْجَعِيُّ: أخرجه: أحمد، (4/ 280)، ح (18485)، من طريق

عَلْقَمَةَ، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً بنحوه.

والصوابُ أَنَّهُ مَعْقِلُ بنِ سِنَانِ، وهو ما عليه غالب الرواة، لذا رجّحه أبو زُرْعَةَ<sup>(253)</sup>،

والطَّحَاوِيُّ<sup>(254)</sup>، والخطيب<sup>(255)</sup>، والبيهقي<sup>(256)</sup>، وغيرهم.

وهذا التَّرجيحُ مبنيٌّ على أَنَّ (أبا سِنَانِ الأَشْجَعِيَّ) ليس هو (مَعْقِلُ بنِ سِنَانِ

الأَشْجَعِيِّ)، بل هما شخصان متغايران.<sup>(257)</sup>

وقيل: هما شخصٌ واحدٌ.<sup>(258)</sup>

وبعد هذا، فيمكن طَرْحُ التَّساوُلِ السَّابِقِ بصورةٍ أوضح؛ هل الحديث من رواية

(مَعْقِلُ بنِ سِنَانِ) أم من رواية (أبي سِنَانِ والجَرَّاحِ)؟.

والذي يظهر من روايات الحديث أَنَّهُ من رواية (مَعْقِلُ بنِ سِنَانِ)، وأمَّا (أبو سِنَانِ

والجَرَّاحِ) فقد كانا مع النَّفَرِ الذين حضروا القِصَّةَ، وإنَّما شَهِدَ (أبو سِنَانِ والجَرَّاحِ) على

شهادة (مَعْقِلُ بنِ سِنَانِ).

يدلُّ عليه ما سبق تخريجُه من طريق هشامِ الدَّستوائِيِّ عن قتادة، ففيه: (فقام رَجُلٌ

من أَشْجَعِ، فقال: أَشْهَدُ لَقَضَيْتَ فِيهَا بِقِضَاءِ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَرِوَعِ بِنْتِ

---

(253) انظر: العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 92).

(254) شرح مشكل الآثار، للطحاوي، (13/ 348).

(255) الأسماء المبهمة، للخطيب البغدادي، ص: 474.

(256) السنن الكبرى، للبيهقي، (7/ 245).

(257) فرَّق بينهما أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (5/ 2510)، و(5/ 2912)، وابن حجر في «الإصابة»

(7/ 193)، و«تعجيل المنفعة» (ص: 492).

وانظر أيضاً: أسد الغابة، لابن الأثير، (5/ 224)، و(6/ 154)، وتهذيب الكمال، للمزي، (28/ 273).

(258) انظر: الطبقات، لخليفة بن خياط، ص: 48، والاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 674، وهو ظاهرُ صنيع

الدُّولابِيِّ في «الكنى والأسماء» (1/ 110).

واشق! قال [ابن مسعود]: هَلُمَّ شَاهِدَيْكَ! قال: فَشَهِدَ لَهُ الْجَرَّاحُ وَأَبُو سِنَانِ رَجُلَانِ مِنْ أَشْجَعٍ).

قال الخطيبُ البغداديُّ: «واسم الرَّجُلِ المذكورِ في الحديثِ الذي شَهِدَ لَهُ الْجَرَّاحُ وَأَبُو سِنَانِ شهادته على قضاء رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذه المرأة: مَعْقِلُ بنِ سِنَانِ الْأَشْجَعِيِّ».<sup>(259)</sup>

هذا، والحديث صحَّحه: الترمذيُّ<sup>(260)</sup>، والحاكم<sup>(261)</sup>، والبيهقي<sup>(262)</sup>، والنَّوَوِيُّ<sup>(263)</sup>، وابن دقيق العيد<sup>(264)</sup>، والألبانيُّ<sup>(265)</sup>.

وخالفهم الشافعيُّ فضعَّفَ الحديثَ للاختلافِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ، فقال: «ولم أحفظُهُ بَعْدُ مِنْ وَجْهِ يَثْبُتُ مِثْلَهُ».<sup>(266)</sup>

ونقل الحاكم بسنده عن الشافعيِّ أَنَّهُ قال: «إِنْ صَحَّ حَدِيثُ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ قَلْتُ بِهِ». ثم نقل عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ تعقيباً على مقولة الشافعيِّ هذه، فقال: «وَلَوْ حَضَرْتُ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَقُمْتُ عَلَى رَوْسِ أَصْحَابِهِ، وَقَلْتُ: فَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ، فَقُلْتُ بِهِ».<sup>(267)</sup>

وردَّ البيهقيُّ قولَ الشافعيِّ بثبوتِهِ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ.<sup>(268)</sup>

---

(259) الأسماء المهمة، للخطيب البغدادي، ص: 475.

(260) الجامع، للترمذي، (3/450).

(261) المستدرک، للحاكم، (2/156).

(262) السنن الكبرى، للبيهقي، (7/245).

(263) تهذيب الأسماء واللغات، للنَّوَوِيُّ، (1/105).

(264) الاقتراح، لابن دقيق العيد، ص: 86.

(265) إرواء الغليل، للألباني، (6/357-359).

(266) الأم، للشافعي، (5/68).

(267) المستدرک، للحاكم، (2/196).

(268) انظر: السنن الكبرى، للبيهقي، (7/245).

وقيل: إنَّ الشافعيَّ تراجع عن تضعيفه للحديث بِمِصْرَ، وقال بحديثِ بَرُوعِ بنت

واشِق. (269)

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ وَأَبِي حَسَّانٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، هَكَذَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَهَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ، وَتَفَرَّدَ عَنْهَا هِشَامُ  
الدَّسْتَوَائِي فَقَالَ: (عَنْ خِلَاسٍ) وَحْدَهُ.

وَأَمَّا الصَّحَابِيُّ الَّذِي رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَشْجَعِ

اسمُه: مَعْقِلُ بْنُ سِنَانَ، وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ الرُّوَاةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْحَدِيثُ السَّابِعُ:

(14) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ،

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلَيْنِ  
اخْتَصَمَا فِي مَتَاعٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْتَهْمَا»<sup>(270)</sup> عَلَى الْيَمِينِ مَا كَانَ، أَحَبًّا ذَلِكَ أَوْ كَرِهًا»<sup>(271)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ أَيْضًا: إِسْحَاقُ، الْمُسْنَدُ، (1/ 111)، ح (22)، وَأَحْمَدُ،

الْمُسْنَدُ، (2/ 524)، ح (10797)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ، السُّنَنِ، (5/ 378)، ح (3923)، عَنِ

مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (2/ 489)، ح (10352)، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ،

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، الْمَصْنُوفُ، (4/ 371)، ح (21160)، وَأَبُو دَاوُدَ، السُّنَنِ،

(2/ 355)، ح (3618)، وَابْنُ مَاجَةَ، السُّنَنِ، (2/ 780)، ح (2329)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ،

السُّنَنِ، (5/ 377)، ح (3923)، وَالنَّسَائِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (3/ 487)، ح (5999)،

وَالطَّحَاوِيُّ، شَرْحُ مَشْكِلِ الْأَثَارِ، (7/ 285)، ح (2857)، وَابِيهِقِي، السُّنَنِ الْكُبْرَى،

(10/ 255)، ح (21005)، مِنْ طُرُقٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، السُّنَنِ،

(269) انظر: الجامع، للترمذي، (3/ 450).

(270) أي: اقتربا، وقد مرَّت ص: 90.

(271) السنن، لأبي داود، (2/ 334)، ح (3616).

(786 / 2)، ح (2346)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وأخرجه أبو يعلى، المسند،  
(324 / 11)، ح (6438)، والنسائي، السنن الكبرى، (3 / 487)، ح (6000)، من طريق  
إسحاق بن يوسف الأزرق، خمستهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه،  
دون ذكرٍ للبيئة.

وإسناده صحيحٌ.

وروي من حديث أبي موسى الأشعري، واختلف فيه على قتادة على أوجه، فرواه

عنه:

[1] سعيد بن أبي عروبة: أخرجه أبو داود، السنن، (2 / 334)، ح (3613)، من  
طريق يزيد بن زريع، وأيضاً، (2 / 334)، ح (3614)، من طريق عبد الرحيم بن سليمان،  
وأخرجه ابن ماجه، السنن، (2 / 780)، ح (2330)، من طريق رُوح بن عبادة، وأخرجه  
الترمذي، العلل الكبير، (ص: 212)، ح (378)، من طريق محمد بن بكر، وأخرجه  
النسائي، السنن الصغرى، (8 / 248)، ح (5424)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى،  
وأخرجه الحاكم، المستدرک، (4 / 106)، ح (7031)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء  
الخفاف، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (6 / 67)، ح (11148، 11149)، من طريق  
سعيد بن عامر، سبعتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن  
أبيه أبي بردة بن أبي موسى، عن جدّه أبي موسى مرفوعاً.

قال يزيد بن زريع، وعبد الرحيم بن سليمان، وعبد الوهاب بن عطاء: (فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا)، أو نحوها، دون ذكرٍ للبيئة.

وقال عبد الأعلى وسعيد بن عامر، ورُوح بن عبادة: (فَقَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ)، أو نحوها، دون ذكرٍ للبيئة أيضاً.

قال النسائي بعد أن أورده من طريق عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عروبة: «إسناده

هذا الحديث جيّد»<sup>(272)</sup>.

(272) السنن الصغرى، للنسائي، (8 / 248).

وهذا حكمٌ منه على إسناد الحديث دون متنه، فتأمل.

وقال الحاكم بعد أن أورده من طريق عبد الوهّاب، عن سعيد بن أبي عروبة: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين، ولم يُخرِّجاه»<sup>(273)</sup>.  
وهذا التصحيح من الحاكم متعقّبٌ بأنَّ الحديث اختلف فيه اختلافاً كثيراً كما سيأتي بيانه.

[2] شعبة بن الحجّاج: أخرجه أحمد، المسند، (402/4)، ح (19619)، ومن طريقه البيهقي، السنن الكبرى، (255/10)، ح (21003)، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بريدة، عن أبي بريدة، عن أبيه مرفوعاً بلفظ: (فَجَعَلَهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ)، دون ذِكْرِ اللَّيْنَةِ.

إلا أنَّه سقط عند البيهقي: (أبو بريدة)، فأصبح الحديث من رواية أبي بريدة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مراسلاً.

والظاهر أنَّ الحديث من رواية شعبة موصولاً، ويؤيِّده أنَّ الإمام أحمد أورد الحديث في مسند أبي موسى الأشعري، فالحديث حديث أبي موسى موصولاً لا حديث أبي بريدة مراسلاً.

وكذا يؤيِّد الطريق الموصولة أنَّ محمد بن جعفر تُوبِعَ في شعبة على هذا الوجه الموصول، تابعه سعيد بن عامر: أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (257/10)، ح (21018)، من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بريدة، عن أبيه، عن جدّه أبي موسى الأشعري بلفظ: (فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ، فَقَضَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ).

قال البيهقي: «كذا قال عن شعبة، وقد رُوِيَنَاهُ فِيهَا مَضَى عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ مَوْصُولاً، وَعَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ مَرْسَالاً»<sup>(274)</sup>.

(273) المستدرک، للحاکم، (106/4).

(274) السنن الكبرى، للبيهقي، (257/10).

كذا قال، وهو متعقبٌ بأنَّ الحديث الرَّاجِحُ فيه أنَّه من رواية شعبة بالسَّند المذكور متصلٌ لا مرسلٌ.

[3] هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، الْمَصْنُوفُ، (6/16)، ح (29119)، عَنْ عَفَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، السُّنَنِ، (2/334)، ح (3615)، مِنْ طَرِيقِ حَبَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، الْمَسْنَدُ، (13/164)، ح (7280)، وَالْحَاكِمُ، الْمُسْتَدْرَكُ، (4/107)، ح (7032)، وَالْبَيْهَقِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (10/257، 259)، ح (21017)، (21028)، وَ (13/164)، مِنْ طَرِيقِ هُدْبَةَ بْنِ خَالِدٍ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بِهِ مَرْفُوعاً بَلْفِظٍ: (فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدِينَ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ). وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ.

قال الحاكم: «وهذا الحديث أيضاً صحيحٌ على شرطِ الشَّيْخِينَ، وَ لَمْ يُجَرِّجَاهُ». (275)

وهذا التصحيح من الحاكم مُتَعَقَّبٌ أيضاً؛ وذلك أنَّه صحَّح فيما سبق رواية سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ، وَالتِّي مَفَادُهَا أَنَّ الرَّجُلَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ، مَعَ تَصْحِيحِهِ لِرَوَايَةِ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، وَالتِّي مَفَادُهَا أَنَّ الرَّجُلَيْنِ كَانَا لَهَا بَيِّنَةٌ، وَهُمَا الشَّاهِدَانِ، فَهَذَا خُلْفٌ.

[4] حَمَّادُ بْنُ سَلْمَةَ: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (3/487)، ح (5997)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (10/258)، ح (21021)، مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ عَمْرِو الضَّرِيرِ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلْمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعاً بَلْفِظٍ: «فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدِينَ أَنَّهُمَا دَابَّتُهُ، فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ». وَاللَّفْظُ لِلنَّسَائِيِّ، وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: (فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ لَهُ).

ومحمد بن كثير، هو المصيصي، وهو مع صدقه يأتي بأشياء منكراً، قال فيه النسائي:

«وهو صدوقٌ إلا أنه كثيرُ الخطأ». (276) وقال ابن جبان: «يُخْطِئُ وَيُغْرِبُ». (277)

(275) المستدرک، للحاکم، (4/107).

(276) السُّنَنِ الْكُبْرَى، لِلنَّسَائِيِّ، (3/487).

(277) الثقات، لابن جبان، (9/70).



ولكنَّ مُحَمَّدًا لم يتفرَّد به، تابعه حفصُ بن عمر الضَّرير، وهو صدوقٌ صالح

الحديث. (278)

وأشار البيهقيُّ إلى أنَّ النَّضْرَ بن شَميل تابع مُحَمَّد بن كثير، وحفص بن عمر، فرواه

عن حمَّاد بن سلمة متصلاً. (279)

قال البيهقيُّ: «إلاَّ أنَّه عن قتادة عن النَّضْر بن أنس غريبٌ». (280)

وهو كما قال، لتفرَّد حمَّاد بن سلمة برواية الحديث على هذا الوجه، مخالفاً أصحاب

قتادة المشهورين، حيث رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى، عن

قتادة، عن سعيد بن أبي بُردة، ولم يذكروا النَّضْر بن أنس.

ورواه أبو الوليد الطيالسيُّ، وأبو كامل مُظفَّر بن مُدرك، عن حمَّاد بن سلمة مرسلًا،

فقالا: عن قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن أبي بُردة مرسلًا. (281)

ورجح الدَّارقطنيُّ الإرسال، فقال: «والمحفوظُ حديثُ أبي كامل، عن حمَّاد، عن

قتادة». (282)

وأخرجه إسحاق، المسند، (167 / 1)، ح (114)، ومن طريقه ابن حبان،

الصَّحيح، (457 / 11)، ح (5068)، وكذا البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (258 / 10)،

ح (21020)، من طريق عبد الصمِّد بن عبد الوارث، عن حمَّاد بن سلمة، عن قتادة، عن

النَّضْر بن أنس، عن بَشير بن نَبيك، عن أبي هريرة بنحوه.

ولكنَّه عند إسحاق في المسند دون ذكر (بَشير بن نَبيك)؛ لذا قال البيهقيُّ: «كذا

وجدته في كتابي في موضعين، وقد رأيتُه في مسند إسحاق هكذا، إلاَّ أنَّه ضَرَب على اسم

بَشير بن نَبيك، بعد كَتَبْتَهُ بخطِّ قديم». (283)

(278) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (183 / 3)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (354 / 2).

(279) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقي، (258 / 10).

(280) المصدر السابق، (258 / 10).

(281) انظر: العلل، للدَّارقطني، (204 / 7)، والسُّنن الكبرى، للبيهقي، (258 / 10).

(282) العلل، للدَّارقطني، (204 / 7).

(283) السُّنن الكبرى، للبيهقي، (258 / 10).

[5] الضَّحَّاكُ بنُ مُحَمَّدٍ: أخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الأوسط، (5 / 1)، ح (2)، والبيهقي، السنن الكبرى، (10 / 257)، ح (21019)، من طريق الضَّحَّاكِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن قتادة، عن أَبِي مَجْلَزٍ لاحق بن حُمَيْدٍ، عن أَبِي بُرْدَةَ بنِ أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوسَى مرفوعاً بلفظ: (وَجَاءَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَانِ؛ أَنَّ الْبَعِيرَ لَهُ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ).

وإسناده ضعيفٌ، تفرَّد به الضَّحَّاكُ بنُ مُحَمَّدٍ، وهو ضعيفٌ<sup>(284)</sup>، وقال فيه ابن عدي: «وأحاديثه حسنٌ غرائبٌ». <sup>(285)</sup> فمثله لا يُحتمل تفرُّده، لذا أعلَّه الطَّبْرَانِيُّ<sup>(286)</sup> والدارقطني<sup>(287)</sup> بتفرُّد الضَّحَّاكِ بنِ مُحَمَّدٍ به.

[6] سعيد بن بشير: أشار لروايته الدَّرَقَطْنِيُّ في «العلل» (7 / 204) من رواية سعيد ابن بشير، عن قتادة، عن أَبِي بُرْدَةَ، لم يذكر بينهما أحداً. وإسناده ضعيفٌ، تفرَّد به سعيد بن بشير، وهو ضعيفٌ في قتادة خاصةً، لذا أعلَّه الدَّرَقَطْنِيُّ بتفرُّد سعيد بن بشير به.<sup>(288)</sup>

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختلف فيه على قتادة على أوجه، وهي:

[1] قتادة، عن سعيد بن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوسَى الأشعريِّ مرفوعاً: رواه عنه عامَّةُ أصحاب قتادة المشهورين، وهم: سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ، وشعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى.

ومع اتفاقهم في سند الحديث، فإنَّهم اختلفوا في متنه، فقال سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ، وشعبة بن الحجاج في رواية محمد بن جعفر عنه: (أَنَّ الرَّجُلَيْنِ لَيْسَ لِهَمَا بَيْتَةٌ).

(284) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4 / 389).

(285) الكامل، لابن عدي، (4 / 98).

(286) انظر: المعجم الأوسط، للطبراني، (1 / 5).

(287) انظر: أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر المقدسي، (5 / 147).

(288) انظر: المصدر السابق، (2 / 257)، دار التدمرية.

وخالفها همام بن يحيى، وشعبة في رواية سعيد بن عامر، فقالا: (أَنَّ الرَّجُلَيْنِ جَاءَا بِيئَةً)، حيث جاء كُلُّ واحدٍ منهما بشاهدين.

ومحمد بن جعفر من أوثق النَّاسِ في حديث شعبة، وإذا اختلف النَّاسُ في حديث شعبة، فكتاب عُندَرِ حَكَمٍ فيما بينهم<sup>(289)</sup>، فلا شكَّ في أَنَّ روايته مقدَّمةٌ على رواية سعيد بن عامر.

[2] قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن أبي بُردة، عن أبي موسى الأشعريِّ مرفوعاً.

[3] قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن أبي بُردة مرسلًا.

[4] قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن بشير بن مَهِيك، عن أبي هريرة.

وهذه الأوجه الثلاث، تفرَّد بها حماد بن سَلَمَةَ من بين أصحاب قتادة، وهو مع ثقته فهو من الشُّيوخ من أصحاب قتادة<sup>(290)</sup>، ممَّن تكلَّم في حفظه، وله أوهامٌ، وعنده نوع اضطرابٍ، فلا يحتجُّ بما تفرَّد به، قال البيهقيُّ فيه: «فلا احتياط أن لا يُحتجَّ به فيما يخالف الثَّقَاتِ»<sup>(291)</sup>.

والذي يظهر أنَّ حماد بن سَلَمَةَ اضطرب في إسناد هذا الحديث على هذه الأوجه الثلاث، مع موافقته لهما م بن يحيى في مَثْنِ الحديث حيث قال: (أَنَّ الرَّجُلَيْنِ جَاءَا بِشَاهِدَيْنِ أَوْ بِيئَةً).

[5] قتادة، عن أبي مجلِّز، عن أبي بُردة، عن أبي موسى: تفرَّد به الصَّحَّاحُ بن حُمرة،

وهو ضعيفٌ، ولكنَّه وافق همام بن يحيى في قوله (بالشَّاهدين أو البيئَة).

[6] قتادة، عن أبي بردة: دون ذكر أحدٍ بينهما، تفرَّد به سعيد بن بشير، وهو ضعيفٌ.

---

(289) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (57/1)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/221)، والثقات، للعجلي، (2/234).

(290) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/695).

(291) في الخلافات له، كما في السير، للذهبي، (7/452)، وانظر أقوال أهل العلم فيه تجريحاً وتعديلاً: التاريخ

الكبير، للبخاري، (3/22)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/141)، والثقات، لابن حبان،

(6/216)، والثقات، للعجلي، (1/319)، والكمال، لابن عدي، (2/253)، وشرح علل الترمذي، لابن

رجب، (2/781-784).

ورجَّح الطحاويُّ رواية هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى لِمُوافِقَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ لَهُ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ.<sup>(292)</sup>  
ولكنَّه متعقَّبٌ بأنَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ اضْطَرَبَ فِي رِوَايَةِ سِنْدِ الْحَدِيثِ، فَلَا يَصْلُحُ مَقْوِيًّا  
لِحَدِيثِ هَمَّامٍ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِيما قاله الطحاويُّ نظر.

وعليه فأقوى هذه الوجوه هو ما رواه سعيد بن أبي عروبة وشعبة - على الرَّاجحِ عنه -، عن  
قتادة، عن سعيد بن أبي بريدة، عن أبي بريدة، عن أبي موسى الأشعريِّ مرفوعاً: (أَنَّهُ لَيْسَ لهما بَيِّنَةٌ،  
فَقَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُما نِصْفَيْنِ).

ولكنَّ هذا الوجه أيضاً معلٌ، أعلَّه البخاريُّ، قال الترمذيُّ - بعد أن أخرجَه من  
طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة -: «فسألتُ محمَّداً عن هذا الحديث؟. فقال: يرجعُ هذا  
الحديث إلى حديث سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عن تميم بن طرفة.

قال محمَّد: روى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قال: قال سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ: أنا حدَّثْتُ أبا بُرْدَةَ بهذا

الحديث». <sup>(293)</sup>

ورواية سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ هذه: أخرجها، عبد الرزاق، المُصَنَّفُ، (8 / 276)،  
ح (15202)، عن سفيان الثوريِّ، و (8 / 276)، ح (15203)، عن إسرائيل بن يونس بن  
أبي إسحاق، وابن أبي شَيْبَةَ، (4 / 371)، ح (21157)، من طريق أبي الأحوص سَلَامِ بْنِ  
سُلَيْمٍ، والطحاوي، شرح مشكل الآثار، (12 / 206)، ح (4758)، من طريق حماد بن  
سَلَمَةَ، والبيهقيُّ، السُّننُ الكُبرى، (10 / 258)، ح (26022)، من طريق أبي عَوَانَةَ  
الوَضَّاحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، و (10 / 258)، ح (21023)، من طريق محمَّد بن جابر اليماميِّ،  
سَنَنُهُمُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عن تميم بن طرفة مرفوعاً مرسلًا، وفيه ذِكرُ الشَّاهِدَيْنِ أَوْ  
البَيِّنَةِ.

(292) شرح مشكل الآثار، للطحاويِّ، (12 / 206).

(293) العلل الكبير، للترمذيِّ، ص: 212-213.

والحديث إسناده ثقات، ولكنّه مرسلٌ، فتميم بن طرفة لم يُدرِك النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يسمع منه.<sup>(294)</sup>

ولكن أخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (204 / 2)، ح (1835)، من طريق الحجاج ابن أُرْطَاة، عن سِمَاك بن حَرْب، عن تميم بن طرفة، عن جابر بن سَمُرَةَ مرفوعاً. وإسناده ضعيفٌ، ففيه الحجاج بن أُرْطَاة، وتقدّم<sup>(295)</sup> أن غير واحدٍ من العلماء ضعّفه، وتكلم فيه لاضطرابه وكثرة خطئه، خاصةً فيما تفرد به.

ولكنّه تُوبِع، تابعه ياسين الزِّيَّات: أخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (204 / 2)، ح (1835)، من طريق ياسين الزِّيَّات، عن سِمَاك بن حَرْب به مرفوعاً. وياسين بن معاذ الزِّيَّات ضعيفٌ جداً، بل منكر الحديث<sup>(296)</sup>، فلا يُفْرَح بمتابعته. وعليه: فالرَّاجح - في هذا الوجه - أن الحديث من رواية سِمَاك بن حَرْب، عن تميم ابن طرفة مرسلًا.

ونعود إلى تعليل الإمام البخاريّ للحديث، فالبخاريّ يشير إلى أن الحديث معروفٌ من رواية سِمَاك بن حَرْب عن تميم بن طرفة، لا من رواية أبي بُرْدَةَ، فالحديث حديثُ سِمَاك لا حديثُ أبي بُرْدَةَ، ودلّل على ذلك بما أورده عن سِمَاك بن حَرْب أنّه قال: «أنا حدّثتُ أبا بُرْدَةَ بهذا الحديث».<sup>(297)</sup>

وتبع البخاريّ الدَّارِقُطْنِيّ في تعليل الحديث، فقال: «ومدارُ الحديث يرجعُ إلى سِمَاك ابن حَرْب، والصَّحيحُ عن سِمَاك بن حَرْب».<sup>(298)</sup>

---

(294) نصّ عليه الشَّافِعِيُّ كما في «السنن الكبرى» للبيهقيّ، (9 / 111)، وانظر منه: (10 / 258)، والثقات، للعجّليّ، (1 / 257).

(295) ص: 68.

(296) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9 / 312)، والمجروحين، لابن حبان، (3 / 142)، والكامل، لابن عدي، (7 / 184).

(297) وكذا أخرج نحوه الطَّحَاوِيُّ في «شرح مشكل الآثار» (12 / 206-207) عن سِمَاك بن حَرْب.

(298) العلل، للدَّارِقُطْنِيّ، (7 / 204).

ومال إليه البيهقي، فقال: «وإرسال شعبة هذا الحديث عن قتادة، عن سعيد بن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، في رواية غُنْدَرٍ عنه، كالدَّلالة على ذلك [أي: على أن مخرجه سَمَكُ بن حرب]، والله أعلم».<sup>(299)</sup>

وأورد الطَّحاوي - بعد تخريجه للحديث من طريق حماد بن سلمة عن سَمَكِ بن حرب -، قول سَمَكِ: «فأخبرت بذلك أبا بُرْدَةَ، فكتب به إلى الحجَّاج<sup>(300)</sup>، فكتب أن اقضِ به».<sup>(301)</sup>

فقال الطَّحاوي بعدها مجيباً عن هذه العِلَّة: «فكان جوابنا له في ذلك: أنه لا يجب بما ذَكَرَ ما قاله؛ لأنَّه قد يجوز أن يكون أبو بُرْدَةَ كتب إلى الحجَّاج بما كتب به ممَّا حدَّثه إياه تميمُ ابنُ طَرْفَةَ، ليعلم الحجَّاج أن لأبي بُرْدَةَ في هذا الحديث موافقاً غيره في الجملة، فإنَّ سَمَكِ بن حرب عند أهل العلم بالحديث لا يكافئُ قتادة، ولا سعيد بن أبي بُرْدَةَ، ويجب إذا كان ذلك كذلك، أن لا يلتفت إلى روايته هذه...».<sup>(302)</sup>

وهو استدلالٌ عقليٌّ، لا دليل عليه إلا الاحتمال الظنِّي، ولو صحَّ لكان جوابُ الإمام الطَّحاوي قوياً وجيهاً، والله أعلم. ولكن ما قاله الأئمةُ النُّقاد كالبخاريِّ والدارقطنيِّ والبيهقيِّ أولى، فالحديثُ حديثُ سَمَكِ بن حرب، لا حديثُ أبي بُرْدَةَ.

وجمع البيهقيُّ بين روايات الحديث؛ فرواية قتادة عن خِلاس فيها: (نفيُ البينة والشَّاهدين، وأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم أرشدهُما إلى الاستهامِ على اليمينِ)، ورواية

---

(299) السُّنن الكبرى، للبيهقيِّ، (10 / 258).

(300) هو الحجَّاج بن يوسف النَّقفيُّ، وذلك أنَّ أبا بُرْدَةَ ولي قضاء الكوفة، ثمَّ عزله الحجَّاج بن يوسف، وولَّى أخاه أبا بكر بن أبي موسى مكانه.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6 / 325).

(301) شرح مشكل الآثار، للطَّحاويِّ، (12 / 206-207).

(302) المصدر السَّابق، (12 / 207-208).

قتادة عن سعيد بن أبي بُرْدَة في بعض طُرُقِهَا: (أَنَّ الرَّجُلِينَ جَاءَا بَيِّنَةً أَوْ شَاهِدَيْنِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بَيْنَهُمَا بِالنَّصْفَيْنِ).

قال البيهقيُّ: «فَكَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ بِحُكْمِ الْيَدِ، فَطَلَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمِينَ صَاحِبِهِ فِي النَّصْفِ الَّذِي حَصَلَ لَهُ، فَجَعَلَ عَلَيْهَا الْيَمِينَ، فَتَنَازَعَا فِي الْبَدَايَةِ بِأَحَدِهِمَا، فَأَمَرَهُمَا أَنْ يَقْتَرِعَا عَلَى الْيَمِينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».<sup>(303)</sup>

وقال أيضاً: «وَيُحْتَمَلُ — عَلَى الْبُعْدِ — أَنْ تَكُونَ قَضِيَّتَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ قِصَّةً وَاحِدَةً، وَالْبَيَّتَانِ حِينَ تَعَارَضْتَا سَقَطْنَا، فَقِيلَ: لَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، وَقَسَمَ الشَّيْءَ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ بِحُكْمِ الْيَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».<sup>(304)</sup>

وهذا الجُمُوعُ عَلَى الْقَوْلِ بِثُبُوتِ الرَّأْيَةِ الْآخَرَى (قتادة، عن سعيد بن أبي بُرْدَة)، وَإِلَّا فَهِيَ مَعْلَةٌ، أَعْلَاهَا الْبَخَارِيُّ وَالذَّارِقَطْنِيُّ وَالْبِيهَقِيُّ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَسْتَقِيمُ الْجُمُوعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً، دُونَ ذِكْرِ اللَّيِّنَةِ، مَعَ الْأَمْرِ بِالْإِسْتِهَامِ عَلَى الْيَمِينِ، وَبِنَحْوِهِ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ<sup>(305)</sup> مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسَهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ، أَيُّهُمْ يَحْلِفُ؟».

أَمَّا رِوَايَةُ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَهِيَ مَعْلَةٌ بِالْإِخْتِلَافِ فِي إِسْنَادِهَا وَمَتْنِهَا، وَبِمَا أَعْلَاهُ الْبَخَارِيُّ وَالذَّارِقَطْنِيُّ وَالْبِيهَقِيُّ، بِأَنَّ الْحَدِيثَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ، إِلَّا أَنَّ إِسْنَادَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ ضَعِيفٌ لِإِرْسَالِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(303) السُّنَنِ الْكُبْرَى، لِلْبِيهَقِيِّ، (10/ 255)، وَسَبَقَهُ إِلَى نَحْوِ كَلَامِهِ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَشْكَلِ الْآثَارِ» (7/ 286-287).

(304) السُّنَنِ الْكُبْرَى، لِلْبِيهَقِيِّ، (10/ 257).

(305) الصَّحِيحُ، (2/ 950)، ح (2529).

## الحديث الثامن:

(15) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا مُحَمَّد بن جَعْفَر، حدَّثنا سعيد، عن قتادة، عن خِلاص وعن أَبِي حَسَّان، عن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعود، عن عبد الله بن مسعود: أَنَّ سُبَيْعَةَ بنت الحارث وَضَعَتْ حَمْلَهَا بعد وفاة زوجها<sup>(306)</sup> بخمس عَشْرَةَ لَيْلَةً، فدخل عليها أَبُو السَّنَابِل<sup>(307)</sup>، فقال: كَأَنَّكَ تُحَدِّثِينَ نَفْسَكَ بالبَاءِ<sup>(308)</sup>، مَا لَكَ ذَلِكَ حتى يَنْقُضِي أَبْعَدُ الأَجْلِينَ.

فانطلقتُ إلى رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأخبرته بما قال أَبُو السَّنَابِل، فقال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَبَ<sup>(309)</sup> أَبُو السَّنَابِلِ<sup>(310)</sup>، إِذَا أَتَاكَ أَحَدٌ تَرَضَّيْنَهُ فَأْتِينِي بِهِ، أَوْ قَالَ: فَأْتِينِي، فَأَخْبَرَهَا أَنَّ عِدَّتَهَا قَدْ انْقَضَتْ<sup>(311)</sup>». وإسناده ضعيفٌ ..

(306) هو الصحابيُّ سعد بن خَوْلَةَ.

انظر: الثقات، لابن حبان، (3/185)، والأسماء المبهمة، للخطيب البغدادي، ص: 102.

(307) ابن بَعَكْكَ بن الحارث بن عَمِيلَةَ، اختلف في اسمه على أقوال، مشهورٌ بكنيته، وهو من مسلمة الفتح، تزوج سُبَيْعَةَ بنت الحارث بعد وفاة زوجها، صاحبة هذه القِصَّة.

انظر: الإصابة، لابن حجر، (7/190).

(308) يعني: النِّكَاحَ والتَّزْوُجَ، يقال فيه: البَاءُ والبَاءُ، وقد يُقْصَرُ، وهو مِنَ المَبَاءَةِ: المَنْزِلُ؛ لِأَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَوَّأَهَا مَنْزِلًا. وقيل: لِأَنَّ الرَّجُلَ يَتَبَوَّأُ مِنْ أَهْلِهِ؛ أَي: يَسْتَمَكِّنُ كَمَا يَتَبَوَّأُ مِنْ مَنْزِلِهِ.

النَّهْيَاةُ، لابن الأثير، ص: 92.

(309) أَي: أَخْطَأَ، وَأَخْبَرَ بِمَا هُوَ بَاطِلٌ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ ذَلِكَ، وَهُوَ فِي كَلَامِ أَهْلِ الحِجَازِ كَثِيرٌ.

انظر: فتح الباري، لابن حجر، (1/219) و(9/475).

(310) قال ابن حجر: «وهذا يدلُّ على أَنَّ أبا السَّنَابِلِ كان فقيهاً، وإلا لكان يقع عليه الإنكار في الإفتاء بغير علم، ولكنَّ عُدْرَةَ أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِالْعُمُومِ، وَقَدْ خُصَّتِ الحَامِلُ إِذَا وَضَعَتْ مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومِ».

الإصابة، لابن حجر، (7/190).

(311) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/447)، ح(4273).



فمحمّد بن جعفر غُنْدَر سَمِعَ من سعيد بن أبي عَرُوبَة بعد الاختلاط على الصَّحِيح<sup>(312)</sup>، وُخُولِفَ في إسناد الحديث، فأخرج أحمد، المسند، (1/447)، ح(4274)، عن عبد الله بن بكر، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن خِلاَس، عن عبد الله بن عُتْبَة: (أَنَّ سُبَيْعَةَ...)، دون ذِكْرٍ لعبد الله بن مسعود.

وعبد الله بن بكر هو السَّهْمِيُّ، سَمِعَ من سعيد قبل الاختلاط.<sup>(313)</sup>

وتابع عبد الله بن بكر على هذا الوجه عبد الوهَّاب بن عطاء الخفَّاف: أخرجه أحمد، المسند، (1/447)، ح(4275).

وبه يتبيَّن خطأ محمّد بن جَعْفَر، حيثُ تفرَّد في قوله: (عن عبد الله بن مسعود، عن سُبَيْعَةَ)، والمعروف أنَّه من رواية (عبد الله بن عُتْبَة عن سُبَيْعَةَ بنت الحارث) كذا رواه عبد الله بن بكر وعبد الوهَّاب بن عطاء.

ولكنَّ رواية عبد الله بن عُتْبَة عن سُبَيْعَةَ أعلَّها الإمام أحمد<sup>(314)</sup> والبيهقي<sup>(315)</sup> بالإرسال بينهما، ويشهد لقولهما ما أخرجه البخاري معلقاً، الصَّحِيح، (4/1466)، ح(3770)،

---

(312) قال عمرو بن العباس كما في «الكامل» لابن عدي (1/111) و(3/394): «كُتِبَتْ عن غُنْدَر حديثه كلُّه إلا حديثه عن ابن أبي عَرُوبَة؛ فإنَّ عبد الرَّحْمَن بن مهدي نهاني أن أكتب عنه حديث سعيد، وقال: إنَّ غُنْدَرًا سَمِعَ منه بعد الاختلاط».

وقال علي بن المديني: «كنتُ إذا ذكرتُ غُنْدَرًا ليحيى [بن سعيد القطان] عَوَّجَ فَمَهُ، وكان يُضَعِّفُهُ».

وقال الباجي في «التعديل والتجريح» (2/623) معلقاً: «يريدُ - والله أعلم - أنَّه كان يُضَعِّفُهُ في سعيد بن أبي عَرُوبَة».

(313) قال عبد الله بن بكر كما في «تاريخ بغداد» للخطيب (9/421): «سمعتُ من سعيد سنة إحدى أو اثنتين وأربعين».

وسعيد بن أبي عَرُوبَة اختلط بعد عام (142هـ) قاله يحيى بن معين، وقيل: أواخر سنة (143هـ) قاله يزيد ابن زريع، وقيل: (145هـ) وعليه أكثر الأئمَّة، انظر لزم من اختلاط سعيد: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/57)، وفتح المغيبي، للسخاوي، (4/468).

وأيًّا كان الرَّاجح من هذه الأقوال، فعبدُ الله بن بكر سَمِعَ من سعيد بن أبي عَرُوبَة قبل الاختلاط قطعاً.

(314) انظر: العلل، لأحمد، (3/185)، والمسند، (1/447).

(315) انظر: السُّنن الكبرى، للبيهقي، (7/429).

و(5/2037)، ح(5013)، ومسلم، الصَّحِيح، (2/112)، ح(1484)، من طريق  
يونس بن يزيد، عن ابن شهابِ الزُّهْرِيِّ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعود، عن  
أبيه عبد الله بن عُتْبَةَ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى  
سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ؛ فَيَسْأَلُهَا عَنْ حَدِيثِهَا... وَذَكَرَ الْقِصَّةَ نَحْوَهَا.

ففيه أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُتْبَةَ لَمْ يَسْمَعْ الْحَدِيثَ مِنْ سُبَيْعَةَ، وَإِنَّمَا أَخَذَ الْقِصَّةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ كِتَابَةً، وَلِذَا قَالَ الْمِزِّيُّ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ وَهُوَ يُعَدُّ شَيْوَخَهُ:  
«وَعَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ، كِتَابَةً قِصَّةُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ». (316)

ولكن يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، الْمُصَنِّفُ، (6/473)، ح(11722)،  
ومن طريقه أحمد، المسند، (6/432)، ح(27475)، وكذا الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير،  
(24/296)، ح(750)، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن عُتْبَةَ قال:  
أرسل مروان [بن الحكم] عبد الله بن عُتْبَةَ إِلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، يَسْأَلُهَا عَمَّا أَفْتَاهَا بِهِ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرْتَهُ... الْقِصَّةَ نَحْوَهَا.

ففيه مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُتْبَةَ سَمِعَ الْقِصَّةَ مِنْ سُبَيْعَةَ مَبَاشَرَةً، وَلَكِنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِأَنَّ  
يَكُونُ كَاتِبَهَا أَوْ كَلَّفَ مِنْ يَكَاتِبِهَا كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ السَّابِقَةِ، وَلِأَجْلِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ لَمْ  
يُجْزِمْ ابْنُ حَجْرٍ بِسَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ مِنْهَا فَقَالَ: «فِيحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ لَقِيَ  
سُبَيْعَةَ بَعْدَ أَنْ كَانَ بَلَغَهُ عَنْهَا مِمَّنْ سَيَذْكُرُ مِنَ الْوَسَائِطِ». (317)

ومراد ابن حجر بالوسائط: عمر بن عبد الله بن الأرقم.

وللحديث شاهدٌ من حديث أم سلمة: أخرجه البخاري، الصَّحِيح، (4/1864)،  
ح(4626) و(5/2037)، ح(5012)، ومسلم، الصَّحِيح، (2/1122)، ح(1485).  
ومن حديث المسور بن مخرمة: أخرجه البخاري، الصَّحِيح، (5/2038)،  
ح(5014).

(316) تهذيب الكمال، للمزي، (15/270).

(317) فتح الباري، لابن حجر، (9/471).

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مُوَصُولاً، وَالصَّوَابُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ سُبَيْعَةَ مُرْسَلاً، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامَانِ أَحْمَدُ وَالْبَيْهَقِيُّ.

وَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ مَكَاتِبَةً، عَنْ سُبَيْعَةَ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَالْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

### الْحَدِيثُ التَّاسِعُ:

(16) قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "حَدَّثَنَا بَهْزٌ [بْنُ أَسَدٍ]، وَحَدَّثَنَا عَفَّانٌ [بْنُ مُسْلِمٍ] قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: سُئِلَ قَتَادَةُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ. قَالَ عَفَّانٌ: ثُمَّ طَلَعَ قَرْنُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي خِلَاسٌ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُتِمُّ صَلَاتَهُ»<sup>(318)</sup>. وَأَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ أَيْضاً: النَّسَائِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (1/ 176)، ح (464)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، السُّنَنِ، (2/ 224)، ح (1244)، وَالْحَاكِمُ، الْمُسْتَدْرَكُ، (1/ 408)، ح (1014)، مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانِ الْعَوْقِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ، وَفِيهَا صَرَّحَ قَتَادَةُ بِالسَّمَاعِ مِنْ خِلَاسٍ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَتُوبِعَ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى فِي قَتَادَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، تَابِعَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (2/ 236)، ح (7215)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَأَيْضاً (2/ 489)، ح (10344)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ وَرَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ رَوْحِ الْبَيْهَقِيِّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (1/ 379)، ح (1652)، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، الْأَوْسَطُ، (6/ 375)، ح (6660)،

(318) الْمُسْنَدُ، لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، (2/ 306)، ح (8042).

من طريق المُطعم بن المُقدّام، وأخرجه الطّحاويّ، شرح مشكّل الآثار، (10/140)،  
ح(3976)، وشرح معاني الآثار، (1/399)، ح(2162)، من طريق عبد الوهّاب بن  
عطاء الخفّاف، وأخرجه تّمّام، الفوائد، (1/316)، ح(797)، من طريق سعيد بن بَشِير،  
سَنَنَهُم عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة، عن خِلاّس به مرفوعاً بنحوه.  
إلاّ أنّه وقع في «أطراف المسند» لابن حجر (8/113) ح(10561)، و  
«إتحاف المهرة» له أيضاً (15/642) ح(20053) رواية ابن أبي عَدِي، ومحمّد بن جَعْفَر،  
ورُوح بن عبّادة، ثلاثتهم عن (شعبة) بدلاً من (سعيد بن أبي عَرُوبَة).  
وهو خلاف ما في المطبوع<sup>(319)</sup>، والأمر محتَمَل لكليهما؛ لأنّ سعيد بن أبي عَرُوبَة  
وشعبة بن الحجّاج من طبقةٍ واحدةٍ، ومن أصحاب قتادة المشهورين، والله أعلم.  
وأخرجه أحمد، المسند، (2/306)، ح(8042)، عن بَهْز بن أسد، وأخرجه أيضاً  
(2/347، 521)، ح(8551، 10761)، وابن خُزَيْمَة، الصّحيح، (2/94)، ح(986)،  
وابن حبان، الصّحيح، (4/450)، ح(1581)، من طريق عبد الصّمد بن عبد الوارث،  
وأخرجه الدّارقطنيّ، السُّنن، (2/224)، ح(1245)، والحاكم، المستدرک، (1/408)،  
ح(1013)، من طريق أحمد بن عتيق، عن محمّد بن سنان، ثلاثتهم عن همّام بن يحيى، عن  
قتادة، عن النّضر بن أنس، عن بَشِير بن مَهِيك، عن أبي هُرَيْرَة مرفوعاً بنحوه.  
وأخرجه النّسائيّ، السُّنن الكبرى، (1/176)، ح(463)، والدّارقطنيّ، السُّنن،  
(2/222)، ح(1242)، والبيهقيّ، السُّنن الكبرى، (1/379)، ح(1653)، من طُرُق  
عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عَزْرَة بن تميم، عن أبي هُرَيْرَة مرفوعاً بنحوه.

(319) انظر: المسند، (12/150) ح(7126)، مؤسسة الرّسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مُرشد،

و(2/236) ح(7215)، مؤسسة قرطبة.

ونقل ابن حجر في ترجمة عَزْرَةَ بنِ تَمِيمٍ قول النَّسَائِيِّ: «عَزْرَةَ الذي روى عنه قتادة<sup>(320)</sup>، ليس بذلك القوي<sup>(321)</sup>». وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(322)</sup>، وقال الذهبي: «فيه لين»<sup>(323)</sup>. وقال ابن حجر: «مقبول»<sup>(324)</sup>.

وذكر أحمد بن حنبل<sup>(325)</sup>، ومسلم<sup>(326)</sup> أن قتادة مَنَّ انفرد بالرواية عنه، ووافقهم الخطيب البغدادي<sup>(327)</sup>، وأشار البخاري إلى تفرد قتادة عنه<sup>(328)</sup>. والذي يظهر أنه إلى الضَّعْفِ أقرب، والله أعلم.

وحاصل ما تقدّم أن الحديث اختلف فيه على قتادة على ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** قتادة، عن خِلاَس، عن أبي رافع: رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وهَمَّام بن يحيى من رواية بَهْز بن أسد، وعَفَّان بن مسلم، وأبي الوليد الطيالسي، ومحمد بن سنان عنه، كلاهما عن قتادة به.

**الوجه الثاني:** قتادة، عن النَّضْرِ بن أنس، عن بَشِير بن مَهْيَك: رواه هَمَّام بن يحيى من رواية بَهْز بن أسد، وعبد الصَّمَد بن عبد الوارث، وأحمد بن سنان عنه، عن قتادة به. والذي يظهر أن كلا الوجهين ثابتٌ عن هَمَّام بن يحيى، وصحَّح كلا الوجهين الحاكمُ النَّيسابوري<sup>(329)</sup>.

---

(320) روى عن قتادة أربعة يُسَمَّون عَزْرَةَ، وهم: عَزْرَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ الخَزَاعِي (ثقة)، وعَزْرَةَ بن ثابت (ثقة)، وعَزْرَةَ بن يحيى (مقبولٌ عند ابن حجر)، وعَزْرَةَ بن تميم.

انظر تراجمهم: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/172، 173).

(321) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/172).

(322) (5/279).

(323) الكاشف، للذهبي، (2/20).

(324) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 390.

(325) العلل، لأحمد، (3/295).

(326) المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج، ص: 154.

(327) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/172).

(328) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (7/65)،

(329) انظر: المستدرک، للحاكم، (1/408).

وأما قول الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا همام»<sup>(330)</sup>، فهو مُتَعَقَّبٌ بمتابعة سعيد بن أبي عَرُوبَةَ لَهُمَّامٍ كما تقدَّم.

الوجه الثالث: قتادة، عن عَزْرَةَ بن تميم: رواه هشام الدَّستوائيُّ عن قتادة.

وصحَّح هذا الوجه مع الوجهين السَّابقين الإمام أبو حاتم، فقال: «أَحْسِبُ الثَّلَاثَةَ كُلَّهَا صِحَّاحًا، وِقْتَادَةُ كَانَ وَاسِعَ الْحَدِيثِ، وَأَحْفَظُهُمْ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ، ثُمَّ هِشَامٌ، ثُمَّ هَمَّامٌ»<sup>(331)</sup>.

ولكنَّ في النَّفسِ شيئاً لتصحِّح هذا الوجه الثالث، لتفرَّد هشام الدَّستوائيُّ برواية الحديث عن قتادة مخالفاً سعيد بن أبي عَرُوبَةَ وهَمَّامَ بن يحيى على وجهٍ عنده، وكذا تفرَّد معاذ بن هشام برواية الحديث عن أبيه هشام، ومعاًذٌ وإن كان ثقةً، فهو يَغْلَطُ في الشَّيءِ بعد النَّبِيِّ كما تقدَّم<sup>(332)</sup>.

وفيه عَزْرَةَ بن تميم وهو إلى الضَّعْفِ أقرب، ولكنَّه لم يَتَفَرَّدْ برواية الحديث عن أبي هُرَيْرَةَ، بل تُوْبِعَ، تابعه أبو رافع وبَشِيرُ بن مِهْيك وغيرُهُم. ويحتمل أن يكون هشامٌ حَفِظَهُ عن قتادة؛ فإنَّ هشاماً من أصحاب قتادة المُقَدِّمين فيه، والله أعلم.

والحديث أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (204 / 1)، ح(531)، من طريق أبي سَلَمَةَ ابن عبد الرَّحْمَنِ، وأيضاً (211 / 1)، ح(554)، ومسلم، الصَّحِيح، (424 / 1)، ح(608)، من طريق عطاء بن يَسَارٍ، وبُسر بن سعيد، وعبد الرَّحْمَنِ بن هُرْمِزٍ الأَعْرَجِ، أربعتهم عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً بلفظ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ». وله شاهدٌ من حديث عائشة نحوه: أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (424 / 1)، ح(609).

(330) المعجم الأوسط، للطبراني، (190 / 1).

(331) العلل، لابن أبي حاتم، (81 / 2).

(332) ص: 100.

والخلاصة: أنَّ الحديث ثابتٌ من طريق قتادة عن خِلاص، ومن طريق قتادة عن النَّضْر بن أنس، صحَّحها أبو حاتمِ الرَّازِيّ والحاكم، وكذا من طريق قتادة عن عَزْرَةَ بن تميم، على قول أبي حاتمِ الرَّازِيّ.  
وكذا صحَّح من طُرُقٍ أُخرى عن أبي هُرَيْرَةَ عند البخاريِّ ومسلم.  
وله شاهدٌ صحيح من حديث عائشة عند مسلم.

### الحديثُ العاشر:

(17) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عليُّ بن عبد الله [بن المدينيّ]، قال حدَّثنا معاذ بن هشام، قال حدَّثني أبي، عن قتادة، عن خِلاص بن عمرو، عن أبي رافع - يعني الصَّائغ -، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ نبيَّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لِلْمُؤْمِنِ زَوْجَتَانِ، يُرَى مُنْجُ سَوْقِيهِمَا مِنْ فَوْقِ ثِيَابِهِمَا».<sup>(333)</sup>

وأخرجه من هذا الطَّرِيق أيضاً: أبو يعلى، المسند، (11 / 324)، ح (6437)، عن أبي خَيْثَمَةَ زُهَيْرِ بن حرب، عن معاذ بن هشام به مرفوعاً بنحوه.  
وإسناده صحيحٌ.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3 / 1185)، ح (3073)، ومسلم، الصَّحيح، (4 / 2178)، ح (2834)، من طريق مَعْمَرِ بن راشد، عن هَمَّامِ بن مُنْبَه، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3 / 1186)، ح (3074)، من طريق أبي الزُّنَاد، عن الأَعْرَج، و(3 / 1187)، ح (3081)، من طريق عبد الرَّحْمَنِ بن أبي عَمْرَةَ، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (4 / 2178)، ح (2834)، من طريق أَيُّوبِ السَّخْتِيَّانِي، عن مُحَمَّدِ بن سيرين، أربعتهم عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً مُطَوَّلًا أوَّلُه: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَلِجُ الْجَنَّةَ صُورُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ... وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ، يُرَى مُنْجُ سَاقِيهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْحَسَنِ...».

(333) المسند، لأحمد بن حنبل، (2 / 385)، ح (8984).

## [ 8 ] رجاء بن حيوة الشامي<sup>(334)</sup>

سأل إسحق بن منصور الكوسج<sup>(335)</sup> يحيى بن معين عن سماع قتادة من عددٍ من الشيوخ، وكان ممن سأل عنه رجاء بن حيوة، فقال إسحاق لابن معين: «قلت: رجاء بن حيوة؟! قال ابن معين: لا». <sup>(336)</sup> أي: لم يسمع منه.

وتوفي رجاء بن حيوة عام (112هـ) بالشام<sup>(337)</sup>، وقيل: مات في أوائل خلافة هشام ابن عبد الملك<sup>(338)</sup>، وكانت خلافة هشام بن عبد الملك عام (105هـ) إلى عام (125هـ).<sup>(339)</sup>

وكلا القولين متقاربان.

(334) أبو المقدم أو أبو نصر، وقيل: أبو بكر، الكندي، الشامي، الفلسطيني، ويقال: الأردني، شيخ أهل الشام، وكبير الدولة الأموية، كان ثقةً، عالماً، فاضلاً، كثير العلم، من عبّاد أهل الشام وزهادهم وفقهائهم، كان يُحدّث بالحديث على حرّوفه.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (454 / 7)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (312 / 3)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (501 / 3)، والثقات، لابن حبان، (237 / 4)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (118 / 1).  
(335) أحد الرواة عن ابن معين، وتأتي روايته في المرتبة الثانية بعد رواية الدورّي من حيث كمية السؤالات والمسائل، ولم أقف له على سؤالاتٍ حديثيةٍ لابن معين مطبوعة في كتاب مستقل، وإنما له سؤالات عن ابن معين متناثرة في كتب الرجال، خاصة كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وأمّا كتاب: «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية»، رواية إسحاق بن منصور المروزي، فهي مسائل في الفقه لا في الحديث، والله أعلم.

(336) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(337) انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 310، والثقات، لابن حبان، (237 / 4)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (115 / 18).

(338) قاله الهيثم بن عدي ويحيى بن معين.

انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (114 / 18)، (115).

(339) انظر: البداية والنهاية، (17 / 13) و(150 / 13).



فلا شكَّ في معاصرة قتادة لرجاء بن حيوة، ولعلَّ يحيى بن معين نفى سماع قتادة من رجاء بن حيوة؛ لكون رجاء بن حيوة شاميَّ فلسطينيًّا<sup>(340)</sup>، وقتادة بصريًّا، ولا يُعلم أنَّ أحدهما دخل بلد الآخر أو ارتحل إليها.

ولكنَّ رجاء بن حيوة ثبتَ دخوله الكوفة، قال البخاريُّ: «وقدم الكوفة»<sup>(341)</sup>. بل نصَّ على سماع قتادة منه صراحةً الإمامُ الفسويُّ، فقال: «وكان رجاءُ قدم الكوفة مع بشر ابن مروان، فسمع منه أبو إسحاق الهمدانيُّ وقتادة في هذه القدمة»<sup>(342)</sup>.

لذا ورد عن ابن معينٍ خلاف ما رواه إسحاق الكوسج، فقد نقل عنه الدورِيُّ إثبات سماع قتادة من رجاء بن حيوة، قال الدورِيُّ: سمعتُ يحيى يقول: «وسمع قتادة من رجاء بن حيوة» ثمَّ علَّل هذا السماع بقوله: «وقدم رجاءُ بن حيوة الكوفة مع بشر بن مروان»<sup>(343)</sup>. وروايةُ الدورِيِّ مُقدِّمةٌ على روايةِ إسحاق بن منصور الكوسج.

وكأنَّ يحيى بن معين نفى سماع قتادة من رجاء بن حيوة أولاً؛ لاختلاف البلدان، ثمَّ تبيَّن لابن معينٍ دخول رجاء بن حيوة الكوفة، وكذا قتادة دخلها<sup>(344)</sup>، فلأجل ذلك أثبت السماع منه، والله أعلم.

والذي يظهر - والله أعلم - ثبوت سماع قتادة من رجاء بن حيوة.

**ولقتادة عن رجاء بن حيوة حديثٌ واحدٌ:**

---

(340) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (454 / 7)، والثقات، لابن حبان، (237 / 4)، وتاريخ دمشق، لابن عساکر، (102 / 18).

(341) التاريخ الكبير، للبخاري، (312 / 3).

(342) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (2 / 368-369).

(343) تاريخ ابن معين، رواية الدورِيِّ، (4 / 315). وانظر أيضاً: (3 / 351) و(4 / 140).

(344) قال أحمد بن حنبل في «العلل» (3 / 262): «جاء قتادة إلى الكوفة إلى الشعبيِّ». وانظر: السير، للذهبي، (5 / 272).

(18) قال الإمام أحمد رحمه الله: «حدَّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا سعيد، عن قتادة، عن رجاء بن حيوة، عن قبيصة بن ذؤيب، عن عمرو بن العاص قال: "لَا تَلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا، عِدَّةُ أُمِّ الْوَالِدِ إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا سَيِّدُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".<sup>(345)</sup> وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: ابن ماجه، السنن، (673 / 1)، ح (2083)، وأبو يعلى، المسند، (275 / 13)، ح (7349)، والبيهقي، السنن الكبرى، (447 / 7)، ح (15357)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه. وأخرجه ابن أبي شيبه، المصنّف، (144 / 4)، ح (18746)، ومن طريقه أبو يعلى، المسند، (266 / 13)، ح (7338)، وكذا ابن الجارود، المتقى، (ص: 194)، ح (769)، ومن طريق أبي يعلى ابن حبان، الصحيح، (136 / 10)، ح (4300)، وأخرجه أبو داود، السنن، (705 / 1)، ح (2308)، والدارقطني، السنن، (478 / 4)، ح (3839)، والحاكم، المستدرک، (228 / 2)، ح (2836)، جميعاً من طُرُقٍ عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وأخرجه أبو داود أيضاً، السنن، (705 / 1)، ح (2308)، من طريق محمد بن جعفر غنّدر، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن مطر بن طهّان الوراق، عن رجاء بن حيوة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه الدارقطني، السنن، (477 / 4)، ح (3359)، من طريق يزيد بن زريع، عن قتادة ومطر الوراق، عن رجاء بن حيوة به مرفوعاً بنحوه.

قال ابن حبان: «سمع هذا الخبر ابن أبي عروبة عن قتادة ومطر الوراق، عن رجاء ابن حيوة، فمرة يُحدّث عن هذا، وأخرى عن ذلك». <sup>(346)</sup>

وأخرجه الدارقطني، السنن، (478 / 4)، ح (3840)، من طريق سلام بن أبي خبزة، وهو سلام بن مكيس، عن مطر الوراق، عن رجاء بن حيوة به مرفوعاً بنحوه.

(345) المسند، لأحمد، (203 / 4)، ح (17836).

(346) الصحيح، لابن حبان، (136 / 10).

وأخرجه الدارقطني، السنن، (4/ 478، 479)، ح(3841، 3842، 3843)،  
والبيهقي، السنن الكبرى، (7/ 448)، ح(15358، 15361)، من طريق أبي مُعَيْد  
حفص بن غيلان وسعيد بن عبد العزيز التتوخي، كلاهما عن سُليمان بن موسى القرشي،  
عن رجاء بن حيوة، عن قبيصة بن ذؤيب، عن عمرو بن العاص موقوفاً بلفظ: «عِدَّةُ أُمَّ  
الولدِ عِدَّةُ الحُرَّةِ»، وزاد حفص بن غيلان: «وَإِذَا أُعْتِقَتْ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيَضٍ».

وأخرجه الدارقطني، السنن، (4/ 479)، ح(3844)، والبيهقي، السنن الكبرى،  
(7/ 448)، ح(15359)، من طريق الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن  
قبيصة بن ذؤيب، عن عمرو بن العاص موقوفاً بنحوه.

وأخرجه الدارقطني، السنن، (4/ 477)، ح(3836)، من طريق يحيى بن سعيد  
القطان، عن ثور بن يزيد الكلاعي، عن رجاء بن حيوة، عن عمرو بن العاص موقوفاً  
بلفظ: «لَا تَلْبَسُوا عَلَيْنَا دِينَنَا، إِنْ تَكُنْ أُمَّةً فَإِنْ عِدَّتْهَا عِدَّةُ حُرَّةٍ».  
والحديث أُعِلَّ بأمرين:

الأمر الأول: الاختلاف في رفعه ووقفه:

فرواه قتادة ومطرُ الوراق عن رجاء بن حيوة به مرفوعاً.

ورواه ثور بن يزيد وسليمان بن موسى عن رجاء بن حيوة به موقوفاً، وتابعهم  
الزهري متابعاً قاصراً، فرواه عن قبيصة به موقوفاً.

ورجح الدارقطني<sup>(347)</sup> الموقوف، وتابعه البيهقي<sup>(348)</sup>.

وهو كما قالوا؛ فإن رجاء بن حيوة - على وجه عنده - رواه مرفوعاً، وخالفه الزهري  
فرواه موقوفاً، ولا شك في تقدُّم وجمالة الزهري في هذا الشأن، كما أنه موافق للوجه  
الآخر عن رجاء بن حيوة.

(347) انظر: السنن، للدارقطني، (4/ 477، 478).

(348) انظر: السنن الكبرى، للبيهقي، (7/ 447).

الأمر الثاني: الانقطاع بين قبيصة بن ذؤيب وعمرو بن العاص:

قاله الدارقطني<sup>(349)</sup> وتابعه البيهقي<sup>(350)</sup>.

وهو متعقب بما قاله ابن التُّركمانيِّ بإمكانية سماع قبيصة من عمرو بن العاص، حيث قال: «قد قدمنا مراراً أن هذا على مذهب من يشترط ثبوت السماع، وأن مسلماً أنكر ذلك إنكاراً شديداً، وزعم أن المتفق عليه أنه يكفي للاتصال إمكان اللقاء، وقبيصة وُلد عام الفتح، وسمع عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وأبا الدرداء، فلا شك في إمكان سماعه من عمرو<sup>(351)</sup>».

وقال ابن عبد البر: «وقال آخرون: هو متصل؛ لأن قبيصة بن ذؤيب أدرك أبا بكر الصديق، وله سن لا ينكر معها سماعه<sup>(352)</sup>».

وتابعهما الألباني<sup>(353)</sup>.

والذي يظهر إمكانية سماع قبيصة بن ذؤيب من عمرو بن العاص؛ فالمحفوظ أنه ولد عام فتح مكة، وأُتي به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليدعوه له بالبركة بعد وفاة أبيه، وقيل: وُلد قبل ذلك<sup>(354)</sup>.

ثم إنه سمع ممن هو أقدم من عمرو بن العاص، حيث نُصَّ على سماعه من أبي الدرداء (ت: 32 هـ)<sup>(355)</sup>، فسماعه من عمرو بن العاص (ت: 40، وقيل: 50 هـ)<sup>(356)</sup> أولى، والله أعلم.

(349) انظر: السنن، للدارقطني، (4/ 477، 478).

(350) انظر: السنن الكبرى، للبيهقي، (7/ 447).

(351) الجوهر النقي، لابن التُّركمانيِّ، بذيل السنن الكبرى، للبيهقي، (7/ 448)، الطبعة الهندية. وانظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 311).

(352) التمهيد، لابن عبد البر، (11/ 91).

(353) إرواء الغليل، للألباني، (7/ 216).

(354) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساکر، (49/ 257).

(355) انظر: المصدر السابق، (49/ 253، 255، 256).

(356) انظر: الإصابة، لابن حجر، (4/ 653).

والحديث صححه الحاكم<sup>(357)</sup>، والألباني<sup>(358)</sup>، حيث قال بعد أن نفى علّة الانقطاع: «وأما إعلاله بالوقف، فلم أدر وجهه».

قال الباحث: أمّا علّة الانقطاع فقد تقدّم نفيها، وأنّ الأقرب سماع قبيصة من عمرو ابن العاص، وأمّا إعلاله بالوقف فقد تقدّم بيان وجهه، ففي صحيح الحاكم والألباني نظر، والله أعلم.

ولأجل علّة الوقف ورد عن أحمد بن حنبل تضعيفه للحديث فقال: «هذا حديث منكر»<sup>(359)</sup>. وقال أيضاً: «لا يصح»<sup>(360)</sup>. وقال الميموني: رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا، ثمّ قال: «أين سنة النبي صلى الله عليه وسلم في هذا؟»<sup>(361)</sup>. يشير إلى عدم صحته مرفوعاً.

وكذا ضعفه ابن قدامة، ونقل عن ابن المنذر قوله: «ضعف أحمد وأبو عبيد [القاسم ابن سلام] حديث عمرو بن العاص»<sup>(362)</sup>.

**والخلاصة:** أنّ الحديث ثابت من حديث عمرو بن العاص موقوف، ولا يصح رفعه، وعلى ذلك الأئمة: أحمد بن حنبل، وأبو عبيد، والدارقطني، وابن قدامة، والبيهقي. ولكن قد يكون للحديث حكم الرفع لأنّه ممّا لا مجال للاجتهاد فيه؛ ولأجل ذلك صحّح الحاكم والألباني الحديث مرفوعاً، والله أعلم.

---

(357) المستدرک، للحاکم، (2/ 228).

(358) إرواء الغلیل، للألبانی، (7/ 216).

(359) نقله عنه الدارقطني في «السّنن» (4/ 479)، والبيهقي في «السّنن الكبرى» (7/ 448).

(360) المغني، لابن قدامة، (9/ 148).

(361) المصدر السابق، (9/ 148).

(362) المصدر السابق، (9/ 148).

## [9] زَهْدَمُ بْنُ مُضَرَّبِ الْجَرْمِيِّ<sup>(363)</sup>

قال البخاريُّ: «لا أَعْرِفُ لِقْتَادَةَ سَمَاعاً مِنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ».<sup>(364)</sup>

ولم يقف الباحثُ في ترجمة زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ على تاريخ ميلاده أو وفاته، أو أيِّ قرائنٍ أو معلوماتٍ تعينُ على التحقُّق من معاصرته وسماعه من قتادة.

والإمامُ البخاريُّ إمامٌ في هذا الشأن، ولا يوجد ما يُعارضُ كلامه، فالصير إلى قوله في نفي سماع قتادة من زَهْدَمِ مُتَعَيِّنٌ، إلا إن أراد البخاريُّ نفي نوع من أنواع التحمُّل وهو السَّماع، مع إثباته لأنواع الأخرى كالكتابة والإجازة ونحوها، وهذا ما لا دليل عليه في كلام البخاريِّ، والله أعلم.

### ولقتادة عن زَهْدَمِ حديثٌ واحد:

(19) قال الترمذيُّ رحمه الله: "حدثنا زيد بن أحمز الطائيُّ، حدثنا أبو قتيبة، عن أبي

العوام، عن قتادة، عن زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ قال: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ دَجَاجَةً،

فقال: «إِذْ نَفِئْتُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُهُ».<sup>(365)</sup>

وإسناده ضعيفٌ، للإلتقاط بين قتادة وزَهْدَمِ، وفيه أبو قتيبة وأبو العوام.

أما أبو قتيبة: فهو سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيُّ، وثقَّه أبو زُرْعَةَ<sup>(366)</sup> ..

(363) أبو مسلم، البصريُّ، وثقَّه العجليُّ في «معرفة الثقات» (371/1)، وذكره ابن حبان في «الثقات»

(269/4)، وأخرج له البخاريُّ ومسلم.

وانظر: التاريخ الكبير، للبخاريِّ، (3/448)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/617).

(364) العلل الكبير، للترمذيِّ، ص: 386.

(365) الجامع، للترمذيِّ، (4/271)، ح (1826).

(366) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/266).

وأبو داود<sup>(367)</sup>، وابن قانع<sup>(368)</sup>، والدارقطني<sup>(369)</sup>، والحاكم<sup>(370)</sup>، وزاد: «مأمون»، وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(371)</sup>، واحتج به البخاري<sup>(372)</sup>.

وقال ابن معين: «ليس به بأس»<sup>(373)</sup>. وزاد ابن شاهين عن ابن معين قوله: «ثقة صدوق»<sup>(374)</sup>. وقال أبو حاتم: «ليس به بأس، كثير الوهم، يُكْتَبُ حديثه»<sup>(375)</sup>. وقال يحيى بن سعيد القطان: «ليس أبو فتيبة من الجمال التي تحمل المحامل»<sup>(376)</sup>. وقال الذهبي: «ثقة يهيم»<sup>(377)</sup>. وقال ابن حجر: «صدوق»<sup>(378)</sup>.

والذي يظهر أنه ثقة ربياً وهم.

وأما أبو العوام: فهو عمران بن داور القطان، وثقه عفان بن مسلم<sup>(379)</sup>، والعجلي<sup>(380)</sup>، وقال أحمد بن حنبل: «أرجو أن يكون صالح الحديث»<sup>(381)</sup>..

(367) انظر: سؤالات الأجرى لأبي داود، (44/2).

(368) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/117).

(369) انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني، ص: 222.

(370) انظر: سؤالات السجزي للحاكم النيسابوري، ص: 118.

(371) (420/6).

(372) انظر: السير، للذهبي، (9/309).

(373) التاريخ، لابن معين، رواية الدورى، (4/171).

(374) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص: 103.

(375) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/266).

(376) الضعفاء، للعقيلي، (2/166).

ومراد يحيى القطان بهذه العبارة: أن الراوي ليس بالقوي في حمل الحديث وإبلاغه، كالجمل الذي لا يكون قوياً، فلا يصلح لما تصلح له الجمال القوية، وهي عبارة مشعرة بالضعف الخفيف الذي يُعتبر به.

(377) الكاشف، للذهبي، (1/451).

(378) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 246.

(379) الكامل، لابن عدي، (5/88).

(380) معرفة الثقات، للعجلي، (2/189).

(381) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/297).

وقال الحاكم: «صدوق»<sup>(382)</sup> وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(383)</sup>  
 وضعفه ابن معين<sup>(384)</sup>، وأبو داود<sup>(385)</sup>، والنسائي<sup>(386)</sup>، وتركه يحيى بن سعيد القطان فلم  
 يرو عنه<sup>(387)</sup>، مع ثنائيه عليه<sup>(388)</sup>، وذكر أنه كان بينه وبينه شراكة<sup>(389)</sup>.  
 وقال الدارقطني: «كان كثير المخالفة والوهم»<sup>(390)</sup>. وقال البخاري: «صدوق  
 يهم»<sup>(391)</sup>. وقال ابن عدي: «وهو ممن يكتب حديثه»<sup>(392)</sup>. وقال ابن شاهين: «كان من أخص  
 الناس بقتادة»<sup>(393)</sup>. وقال الذهبي: «صدوق»<sup>(394)</sup>. وقال ابن حجر: «صدوق يهم»<sup>(395)</sup>.

(382) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 116).

(383) (7/ 243).

(384) العلل، لأحمد، (3/ 9، 25)، والكامل، لابن عدي، (5/ 88).

وقال مرة: «ليس بالقوي». وقال أيضاً: «ليس بشيء»، لم يرو عنه يحيى بن سعيد.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 297)، والكامل، لابن عدي، (5/ 88).

(385) سؤالات الأجرى لأبي داود، (1/ 418-419).

(386) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 85.

(387) الكامل، لابن عدي، (5/ 78، 88).

وكذا ذكر أبو داود عن يحيى القطان. انظر: سؤالات الأجرى لأبي داود، (2/ 162).

(388) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/ 297).

(389) الكامل، لابن عدي، (5/ 88).

(390) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص: 260.

(391) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 116).

(392) الكامل، لابن عدي، (5/ 88).

(393) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص: 182.

وفي كلامه نظر؛ فقد نص الأئمة النقاد على من هو أخص منه بكثير من أصحاب قتادة المشهورين، كسعيد بن

أبي عروة وهشام الدستوائي، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم، ولم يذكر من بين أصحابه الملازمين له.

(394) المغني في الضعفاء، للذهبي، (2/ 57).

(395) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 429.



والذي يظهر أنه صدوقٌ له أوهام، ولعلَّ من ضعَّفه أو ترك الرواية عنه لأجل أنه كان يرى رأي الخوارج<sup>(396)</sup>، والله أعلم.

والحديث حسنه الترمذي، فقال: «هذا حديثٌ حسنٌ، وقد روي هذا الحديث من غير وجهٍ عن زهدم، ولا نعرفه إلا من حديث زهدم»<sup>(397)</sup>.

وهو كما قال، بل هو حديثٌ صحيحٌ: أخرجه البخاري، الصحيح، (3/1140)، ح(2964)، و(4/1593)، ح(4124)، و(5/2100)، ح(5198)، و(5/2101)، ح(5199)، و(6/2450، 2471، 2746)، ح(6273، 6342، 7116)، ومسلم، الصحيح، (3/1268)، ح(1649)، من طُرُقٍ عن أيوب السَّخْتِيَّيْنِ، عن أبي قَلَابَةَ والقاسم بن عاصم التَّمِيمِيِّ، وأخرجه مسلم، الصحيح، (3/1268)، ح(1649)، من طُرُقٍ عن مطرِ الوَرَّاقِ، وأبي السَّلِيلِ ضُرَيْبِ بن نُقَيْرِ القَيْسِيِّ، أربعتهم عن زهدم به مرفوعاً بنحوه مطوّلاً، وفيه قصّة.

---

(396) قاله ابن معين وأبو داود.

انظر: سؤالات الأجرى لأبي داود، (1/418-419)، والضعفاء، للعتيلي، (3/300).

(397) الجامع، للترمذي، (4/271).

## [ 10 ] سالم بن أبي الجعد الغطفاني<sup>(398)</sup>

سُئِلَ أحمد بن حنبل عن سماع عدد من الرواة من قتادة، وكان من بينهم سالم بن أبي الجعد، فقال: «لم يسمع منهم».<sup>(399)</sup>

هذه العبارة نقلها ابن أبي حاتم عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وهي تدلُّ في ظاهرها أنَّ الإمام أحمد يرى أنَّ قتادة لم يسمع من سالم بن أبي الجعد مطلقاً.

ولكنَّ هذا غير مرادٍ، يُفسَّرُه ما ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل نفسه أنه قال: "سألتُ أبي: أين سمع قتادة من سالم بن أبي الجعد؟. قال: «بالكوفة أو بمكة». وأنكر أن يكون سمع منه بالشَّام، وقال: «قد جاء قتادة إلى الكوفة إلى الشعبي»".<sup>(400)</sup>

(398) الكوفي، الأشجعي مولا، واسم أبي الجعد: رافع، ثقة، كثير الحديث، أرسل عن كثير من كبار الصحابة، توفي عام: 97، أو 98، أو 99، أو 100 هـ، في ولاية سليمان بن عبد الملك أو عمر بن عبد العزيز.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (291/6)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (4/107)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/182)، والتعديل والتجريح، للباقي، (3/1122).

وينبئ الباحث هنا استطراداً إلى أنَّ الفسوي وصفه في «المعرفة والتاريخ» (3/236) بالتدليس، فقال: «ولم يسمع سالم من ثوبان، إنَّما هو تدليس». وتابعه الذهبي في «السيرة» (5/108) فقال: «ويروي عن عمر، وعن علي، وذلك منقطع... فهو صاحب تدليس»، وكذا ذكره ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص: 31) في المرتبة الثانية.

قال الباحث: ومراد كلِّ من الفسويِّ والذهبيِّ بالتدليس هنا: رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه مطلقاً، وهي صورة المرسل الخفي عند ابن حجر، لا رواية الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمع، يدلُّ عليه سياق كلامهما، فتأمل.

ويؤيِّده أنَّ سالم بن أبي الجعد مشهورٌ بكثرة الإرسال عمَّن عاصره، لا التدليس عمَّن سمع منهم.

وفي هذا دلالة واضحة أنَّ كثيراً من الأئمة المحدثين كانوا يُدخلون صورة المرسل الخفي في التدليس، وينبني عليه أن عننته المرسل تُقبل إذا ثبت سماعه من الراوي الذي أرسل عنه جملةً، ولو مرَّةً واحدة، بخلاف عننته المدلس فإنها لا تُقبل عننته إلا إذا صرح بالسماع في كلِّ حديث بعينه، وقد سبق تقرير ذلك ص: 29-35.

(399) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 173.

(400) العلل، لأحمد، (3/262).

ففي هذا النصِّ دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ الأمام أحمد يُثبِت سماع قتادة من سالم بن أبي الجعد، وأنَّ قتادة إنَّه سَمِعَ سالمًا بالكوفة أو بمكَّة، وبيَّانه: أنَّ قتادة دخل الكوفة مُرتحلاً للشعبيِّ، وسالم بن أبي الجعد كوفيٌّ، فسماع قتادة منه مُحتمَلٌ، ثمَّ بيَّن الإمام أحمد أنَّ قتادة لم يسمع من سالم بن أبي الجعد بالشَّام، وذلك أنَّ سالمًا ذهب إلى الشَّام<sup>(401)</sup>، ولكن لا يُعلم أنَّ قتادة دخل الشَّام، فكيف يكون سَمِعَ منه بالشَّام.

وبه يُعلم أنَّ النصَّ الأوَّل عن الإمام أحمد لا بد أن يفهم في صَوِّه النصَّ الثاني، وأنَّ يُقيَّد بنفي السَّماع في بلدٍ دون أخرى، لأنَّ المراد النفيَّ المطلق، وذلك حتى يستقيم مع النصَّ الثاني جمعاً بين القولين، والله أعلم.

ويؤكِّد صحة سماع قتادة من سالم ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (6/200) بإسنادٍ صحيحٍ من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، عن ابن مسعود: في الرَّجُل يزني بالمرأة ثم يتزوجها؟. قال: «هُما زانِيان ما اجتمعا». قال (أي: قتادة): قلت لسالم: أيُّ رجلٍ كان أبوك؟. قال: كان قارئاً لكتاب الله.<sup>(402)</sup>

وسياقُ أيضاً تصريحُ قتادة بالسماع من سالم بن أبي الجعد عند البخاريِّ في الصَّحيح.

ولقتادة عن سالم تسعةُ أحاديث:

الحديث الأوَّل:

(20) قال البخاريُّ رحمه الله: "حدثنا أبو الوليد [هشام بن عبد الملك الطيالسي]، حدثنا شعبة، عن سُلَيْمان [بن مهران الأعمش]، ومنصور [بن المعتمر]، وقتادة، سمعوا سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: وُلِدَ لرجُلٍ منَّا من الأنصار غلامٌ، فأراد أن يُسمِّيَهُ مُحَمَّدًا. قال شعبة في حديث منصورٍ: إنَّ الأنصاريَّ قال: حَمَلْتُهُ على عُنُقِي، فَأَتَيْتُ به النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وفي حديثِ سُلَيْمان: وُلِدَ له غلامٌ، فأراد أن يُسمِّيَهُ مُحَمَّدًا. قال: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكُنُّوا بِكُنْيَتِي، فَإِنِّي إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِمًا، أَقْسِمُ بَيْنَكُمُ».

(401) انظر: العلل، لأحمد، (2/165).

(402) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/200).

وقال حُصَيْنٌ: «بُعِثْتُ قَاسِمًا، أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

قال عمرو: أخبرنا شعبة، عن قتادة، قال: سَمِعْتُ سَالِمًا، عن جَابِرٍ: أَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ الْقَاسِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي»<sup>(403)</sup>.  
وأخرجه من طريق قتادة أيضاً: مسلم، الصَّحِيح، (3/1682)، ح(2133/6، 7)،  
من طريق شعبة، عن قتادة به بنحوه مرفوعاً.  
والحديث أخرجه من غير طريق قتادة: البخاريُّ (3/1134، 1301)، ح(2947)،  
3345، و(5/2290)، ح(5843)، ومسلم، الصَّحِيح، (3/1682)، ح(2133/3)،  
4، 7)، من طُرُقٍ عن سالم بن أبي الجَعْدِ، وأخرجه البخاريُّ (5/2288)، ح(5835)،  
ومسلم، الصَّحِيح، (3/1682)، ح(2/2133)، من طريق مُحَمَّد بن المُنْكَدِرِ، كلاهما عن  
جابر بن عبد الله به مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي هُرَيْرَةَ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (1/52)،  
ح(110)، من طريق أبي صالحٍ ذَكَوَانَ السَّمَّانِ، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح،  
(3/1301)، ح(3346)، و(5/2288)، ح(5834)، ومسلم، الصَّحِيح،  
(3/1684)، ح(8/2134)، من طريق مُحَمَّد بن سِيرِينَ، كلاهما عن أبي هُرَيْرَةَ بنحوه  
مرفوعاً.

ومن حديث أنس: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (2/746)، ح(2014، 2015)  
و(3/1301)، ح(3344)، من طريق مُحمَّد الطويل، عن أنسٍ بنحوه مرفوعاً.  
وفي الحديث تصريح قتادة بالسَّماع من سالم بن أبي الجَعْدِ.

## الحديث الثاني:

(21) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن المُنْثَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بن سعيد،  
حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ، عن سالم بن أبي الجَعْدِ، عن مَعْدَانَ بن أبي طلحة: أَنَّ عُمَرَ بنَ

---

(403) الصَّحِيح، للبخاريُّ، (3/1133)، ح(2946).

الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبي الله صلى الله عليه وسلم، وذكر أبا بكر، قال: إني رأيت كأن ديكاً نقرني ثلاث نقرات، وإني لا أراه إلا حضوراً أجلي، وإن أقواماً يأمروني أن أستخلف، وإن الله لم يكن ليضيع دينه، ولا خلافته، ولا الذي بعث به نبيه صلى الله عليه وسلم، فإن عجل بي أمر، فالخلافه شورى بين هؤلاء الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ، وإني قد علمت أن أقواماً يطعنون في هذا الأمر، أنا ضربتهم بيدي هذه على الإسلام، فإن فعلوا ذلك فأولئك أعداء الله، الكفرة الضالّ.

ثم إني لا أدعُ بعدي شيئاً أهمّ عندي من الكلالة<sup>(404)</sup>، ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بإصبعه في صدري، فقال: «يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف، التي في آخر سورة النساء<sup>(405)</sup>؟، وإني إن أعش أقض فيها بقضية يقضي بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن».

ثم قال: اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار، وإني إنما بعثتهم عليهم ليعدّلوا عليهم، وليعلموا الناس دينهم، وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، ويقسموا فيهم فيهم، ويرفعوا إلي ما أشكل عليهم من أمرهم.

ثم إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراهما إلا خبيثتين، هذا البصل والثوم، «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد ريحها من الرجل في المسجد، أمر به فأخرج إلى البقيع»، فمن أكلها فليمتها طبخاً<sup>(406)</sup>.

وأخرجه مسلم أيضاً، الصحيح، (1/ 396)، ح (567)، من طريق سعيد بن أبي عروبة وشعبة بن الحجاج، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً مثله.

(404) الكلالة: أن يموت الرجل ولا يدع والد ولا ولداً يرثانه، وأصله من من تكلمه النسب: إذا أحاط به. وقيل: الكلالة: الوارثون الذين ليس فيهم ولد ولا والد، فهو واقع على الميت وعلى الوارث بهذا الشرط.

النهاية، لابن الأثير، ص: 811.

(405) وهي قوله تعالى في الآية (176): ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرُهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتْ أَنْثَىٰ فَلَهَا النِّصْفُ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ إِنَّ اللَّهَ لَكُم لَعَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(406) الصحيح، لمسلم، (1/ 396)، ح (567/ 78).

وفي الحديث ذُكِرَ أمر الخلافة، والكَلالة، وأكل الثوم والبصل، وقد جاءت في أحاديث منفصلة عن بعضها البعض، وهي على النحو التالي:

أما ذُكِرَ نقرات الدِّيك والخلافة: فأخرجه أبو داود الطيالسي، المسند، (ص: 21)، ح(141)، من طريق هشام الدستوائي، وأخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، المصنّف، (6/180)، ح(305011)، وابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، (1/102)، ح(82)، من طريق سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ، وأخرجه الحُمَيْدي، المسند، (1/17)، ح(29)، والحاكم، المستدرک، (3/97)، ح(4511)، من طريق يحيى بن صَبِيح، ثلاثتهم، عن قتادة به مرفوعاً بألفاظٍ متقاربة.

وأما أمر الكَلالة: فأخرجه أحمد، المسند، (1/26)، ح(179)، ومسلم، الصَّحيح، (3/1236)، ح(1617)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/1236)، ح(9/1617)، وابن ماجه، السُّنن، (2/910)، ح(2726)، والنَّسائي، السُّنن الكبرى، (6/332)، ح(11135)، من طريق هشام الدستوائي، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/1236)، ح(1617)، والبيهقي، السُّنن الكبرى، (6/224)، ح(12050)، من طريق شعبة، ثلاثتهم عن قتادة به مرفوعاً بألفاظٍ قريبة بعضها من بعضٍ.

وأما أكل الثوم والبصل: فأخرجه الحُمَيْدي، المسند، (1/7)، ح(10)، من طريق يحيى بن صَبِيح، وأخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، المصنّف، (2/249)، ح(8658) و(5/137)، ح(24488)، وابن ماجه، السُّنن، (1/324)، ح(1014) و(2/1116)، ح(3363)، وابن خُزَيْمَةَ، الصَّحيح، (3/84)، ح(1666)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وأخرجه النَّسائي، السُّنن الصُّغرى، (2/43)، ح(708)، والبيهقي، السُّنن الكبرى، (3/78)، ح(4843)، من طريق هشام الدستوائي، ثلاثتهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وذكر الدارقطني أن حماد بن سلمة رواه عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن عمر مرفوعاً مختصراً، ولم يذكر في الإسناد معدان.<sup>(407)</sup>

وإسناده منقطع، فسالم بن أبي الجعد لم يسمع من عمر بن الخطاب، قاله أبو زرعة<sup>(408)</sup>، والدارقطني<sup>(409)</sup>، والحاكم<sup>(410)</sup>، والذهبي<sup>(411)</sup>.

وهذا الوجه شاذ؛ تفرّد به حماد بن سلمة من بين أصحاب قتادة، «والصحيح قول شعبة، وهشام، وابن أبي عروبة، ومن تابعهم، عن قتادة، والله أعلم».<sup>(412)</sup>

### الحديث الثالث:

(22) قال الإمام مسلم رحمه الله: "وحدّثنا محمد بن المثنى، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثني أبي، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد العطفاني، عن معدان بن أبي طلحة اليعمرى، عن أبي الدرداء: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ»".<sup>(413)</sup>

وأخرجه مسلم أيضاً (555 / 1)، ح (809)، من طريق شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً.

قال مسلم عقب هذه الطريق: «قال شعبة: (من آخر الكهف)، وقال همام: (من أول الكهف) كما قال هشام».

(407) العلل، للدارقطني، (2 / 218).

(408) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 80.

(409) انظر: العلل، للدارقطني، (2 / 218).

(410) انظر: سؤالات السجزي للحاكم، ص: 161.

(411) انظر: السير، للذهبي، (5 / 108).

(412) العلل، للدارقطني، (2 / 220).

(413) الصحيح، لمسلم، (1 / 555)، ح (809 / 257).

وكأنَّ الإمام مسلماً يشير إلى إعلال رواية شعبة بمخالفة اثنين من الرواة، وهم: هشامُ الدَّستوائيِّ وهَمَّام بن يحيى، فقالوا: (من أوَّل الكَهْفِ)، بينما قال شعبة: (من آخر الكَهْفِ).

وتابع هشاماً وهَمَّاماً سعيدُ بن أبي عَرُوبَةَ: أخرجه أحمد، المسند، (6/ 449)، ح(27580) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (مِنْ أوَّلِ سُورَةِ الكَهْفِ).

والحديث اضطرب فيه شعبة في لفظه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد، المسند، (6/ 446)، ح(27556)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (6/ 235)، ح(10784، 10786)، وابن حبان، الصَّحيح، (3/ 66)، ح(786)، من طُرُقٍ عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ الكَهْفِ) أو نحوها.

وهو الوجه الذي أخرجه مسلمٌ آنفاً، وأشار إلى لفظه.

الوجه الثاني: أخرجه الترمذيُّ، الجامع، (5/ 162)، ح(2886)، من طريق محمَّد ابن جَعْفَر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (ثلاث آياتٍ مِنْ أوَّلِ الكَهْفِ).

الوجه الثالث: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 15)، ح(8025) و(6/ 235) ح(10785)، من طريق محمَّد بن جَعْفَر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (مَنْ قرأ عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الكَهْفِ).

والحاصل أنَّ شعبة شدَّ من بين أصحاب قتادة، وهم: سعيدٌ وهشامٌ وهَمَّامٌ، فقال مرَّةً: (مِنْ آخِرِ الكَهْفِ)، وقال أخرى: (ثلاث آياتٍ) وثالثةً أطلق دون أن يذكر (أوَّل) ولا (آخِرَ)، ووافقهم شعبة في ذكر (عَشْرَ آيَاتٍ).

والخلاصة: أنَّ الحديث ثابتٌ بلفظ: (عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أوَّلِ الكَهْفِ)، وهي روايةٌ عامَّةٌ أصحاب قتادة سوى شعبة، والله أعلم.



## الحديث الرابع:

(23) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "وحدَّثني زهير بن حرب، ومحمد بن بشار، قال زهيرٌ: حدَّثنا يحيى بن سعيد [القطَّان]، عن شعبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَيَعْبَزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟». قالوا: وكيف يقرأ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟. قال: «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ»<sup>(414)</sup> تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»<sup>(414)</sup>.

وأخرجه مسلمٌ أيضاً، الصَّحيح، (1/556)، ح(260/811)، من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد العطار، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (إِنَّ اللَّهَ جَزَأَ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَجَعَلَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ الْقُرْآنِ).<sup>(415)</sup> وله شاهدٌ من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه البخاري، الصَّحيح، (4/1915)، ح(4726) و(6/2449)، ح(6267) و(6/2685)، ح(6939) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (4/1916)، ح(4727)، من طريق إبراهيم النخعي والضَّحَّاك بن شراحيل، ثلاثتهم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بنحوه. ومن حديث أبي هريرة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (1/557)، ح(261/812)، (262)، من طريقين عن أبي حازم سلمان الأشجعي، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

(414) الصحيح، لمسلم، (1/556)، ح(259/811).

(415) ومعناه أن القرآن على ثلاثة أنحاء: قَصَصٌ، وأحكامٌ، وصفاتٌ لله تعالى، و﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ مَمَحَّضَةٌ للصفات، فَهِيَ ثُلُثٌ وَجُزْءٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، وقيل: معناه أن ثواب قراءتها يُضَاعَفُ بِقَدْرِ ثَوَابِ قِرَاءَةِ ثُلُثِ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للتووي، (6/94، 95).

## الحديث الخامس:

(24) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: «وحدَّثنا محمد بن بشر، حدَّثنا يحيى - يعني ابن سعيد -، حدَّثنا شعبة، حدَّثني قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة اليمعري، عن ثوبان مولى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فَلَهُ قِيْرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا فَلَهُ قِيْرَاطَانِ، الْقِيْرَاطُ مِثْلُ أُحُدٍ»<sup>(416)</sup>.

وأخرجه أيضاً مسلمٌ، الصحيح، (2/654)، ح(946)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وأبان بن يزيد العطار، ثلاثتهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه. وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/26)، ح(47)، من طريق الحسن البصري ومحمد بن سيرين، و(1/445)، ح(1261)، من طريق سعيد ابن أبي سعيد المقبري، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1/445)، ح(1260)، ومسلم، الصحيح، (2/652)، ح(55/945)، من طريق نافع مولى ابن عمر، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1/445)، ح(1261)، ومسلم، الصحيح، (2/652)، ح(52/945)، من طريق عبد الرحمن بن هُرْمُز، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/652)، ح(53/945)، من طُرُقٍ عن سعيد بن المسيب، وعامر بن سعد بن أبي وقاص، وأبي صالح ذكوان السَّانِ، كلُّهم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

ومن حديث عائشة: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/445)، ح(1260)، ومسلم، الصحيح، (2/652)، ح(56/945)، من طريقين عن نافع وعامر بن سعد، عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

---

(416) الصحيح، لمسلم، (2/654)، ح(57/946).

## الحديث السادس:

(25) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: «حدَّثنا أبو غَسَّانِ الْمِسْمَعِيُّ [مالك بن عبد الواحد]، ومحمد بن المثنى، وابن بشار، وألفاظهم متقاربة، قالوا: حدَّثنا معاذ [بن هشام]، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة اليعمري، عن ثوبان: أن نبيَّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي<sup>(417)</sup> أَذُودُ<sup>(418)</sup> النَّاسِ لِأَهْلِ الْيَمَنِ، أَضْرِبُ بِعَصَايَ حَتَّى يَرْفُضَ<sup>(419)</sup> عَلَيْهِمْ». فسُئِلَ عن عَرْضِهِ؟. فَقَالَ: «مِنْ مَقَامِي إِلَى عَمَّانَ». وَسُئِلَ عن شَرَابِهِ؟. فَقَالَ: «أَشَدُّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، يَغْتُ<sup>(420)</sup> فِيهِ مِيزَابَانِ<sup>(421)</sup> يَمُدَّانِهِ مِنَ الْجَنَّةِ؛ أَحَدُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ، وَالْآخَرُ مِنْ وَرِقٍ<sup>(422)</sup>». (423)

وأخرجه مسلمٌ أيضاً، الصحيح، (4/1799)، ح(2301)، من طُرُقٍ عن شعبة، وأبي عوانة الوضاح، وشيبان بن عبد الرحمن النَّحْوِي، ثلاثتهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

(417) هو موقف الإبل من الحوض إذا وَرَدَتْهُ، وقيل: مُؤَخَّرَه.

المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، (62/15).

(418) معناه: أَطْرُدُ النَّاسَ عَنْهُ، غير أهل اليمن.

المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، (62/15).

(419) أي: يسيئ عليهم.

النهاية، لابن الأثير، ص: 367.

(420) أي: يَدْفُقَانِ فِيهِ الْمَاءَ دَفْقاً مُتتَابِعاً شديداً، وأصله من إِبْشَاعِ الشَّيْءِ الشَّيْءَ، وقيل: يَصْبَبَانِ فِيهِ دَائِماً صَبّاً شديداً.

المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، (63/15).

(421) واحده ميزاب، وقد تُهَمَزُ الْبَاءُ، وهو المِزْرَابُ والمِزْرَابُ، وهو مسيل الماء.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (1/447).

(422) بكسر الرَّاءِ: الْفِضَّةُ، وقد تُسَكَّنُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 968.

(423) الصحيح، لمسلم، (4/1799)، ح(37/2301).

هذا، ومن باب الفائدة فإنَّ حديثَ الحَوْضِ حديثٌ متواترٌ، ثَبَّتَ عن كثيرٍ من الصَّحابة، بلغ عددهم في صحيحَي البخاريِّ ومسلم (16) صحابياً، وهم: أبو هُرَيْرَةَ<sup>(424)</sup>، وعبد الله بن عمر<sup>(425)</sup>، وأنس بن مالك<sup>(426)</sup>، وعبد الله بن مسعود<sup>(427)</sup>، وأبو سعيد الخُدْرِيَّ<sup>(428)</sup>، وعبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(429)</sup>، وجابر بن سَمُرَةَ<sup>(430)</sup>، وحذيفة بن اليمان<sup>(431)</sup>، وأبو ذرٍّ جُنْدَب بن جَنَادَةَ<sup>(432)</sup>، وسَهْل بن سعد<sup>(433)</sup>، وجُنْدُب بن عبد الله البَجَلِيَّ<sup>(434)</sup>، وعقبة بن عامر<sup>(435)</sup> ..

- 
- (424) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2407)، ح(6213، 6215) و(5/2408)، ح(6216)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1800)، ح(38/2302).
- (425) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2405)، ح(6206)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1797)، ح(35، 34/2299).
- (426) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2405)، ح(6209) و(5/2406)، ح(6211)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1800)، ح(39 - 43/2303).
- (427) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2404)، ح(6205) و(5/2587)، ح(6642)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1796)، ح(32/2297).
- (428) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2406)، ح(6212)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1793)، ح(26/2291).
- (429) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2405)، ح(6208)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1793)، ح(27/2292).
- (430) أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/1801)، ح(44/2305).
- (431) أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/1796)، ح(32/2297).
- (432) أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/1798)، ح(36/2300).
- (433) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2406)، ح(6212)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1793)، ح(2290)، ح(26/2291).
- (434) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2408)، ح(6217)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1792)، ح(25/2289).
- (435) أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2408)، ح(6218)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1795)، ح(31، 30/2296).

وحارثة بن وهب<sup>(436)</sup>، وعائشة<sup>(437)</sup>، وأسما بنت أبي بكر الصديق<sup>(438)</sup>، وأم سلمة<sup>(439)</sup>.

## الحديث السابع:

(26) قال الإمام الترمذي رحمه الله: «حدّثني قتيبة [بن سعيد]، حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ: الْكِبْرِ<sup>(440)</sup>، وَالْغُلُولِ<sup>(441)</sup>، وَالذَّيْنِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ». <sup>(442)</sup>

وإسناده ضعيفٌ، للانقطاع بين سالم بن أبي الجعد وثوبان، قال أبو حاتم: «لم يسمع من ثوبان شيئاً، يُدْخَلُ بَيْنَهُمَا مَعْدَانٌ». <sup>(443)</sup> وكذا قال أحمد بن حنبل<sup>(444)</sup>، والبخاري<sup>(445)</sup>، وابن معين<sup>(446)</sup>.

ولكنّه جاء من طُرُقٍ أُخْرَى عن أبي عوانة بذكر مَعْدَانِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ مُتَّصِلًا: أخرجه الحاكم، المستدرک، (31 / 2)، ح (2218)، والبيهقي، السنن الكبرى، (101 / 9)،

---

(436) أخرجه البخاري، الصحيح، (2408 / 5)، ح (6219)، ومسلم، الصحيح، (1797 / 4)، ح (33 / 2298).

(437) أخرجه مسلم، الصحيح، (1794 / 4)، ح (28 / 2294).

(438) أخرجه البخاري، الصحيح، (2409 / 5)، ح (6220) و(2587 / 5)، ح (6641)، ومسلم، الصحيح، (1794 / 4)، ح (27 / 2293).

(439) أخرجه مسلم، الصحيح، (1795 / 4)، ح (29 / 2295).

(440) أي: العظمة، وقيل: الكبر: الإثم، وهو من الكبيرة، ويأتي الكبر أيضاً بمعنى الكفر والشرك.

النهاية، لابن الأثير، ص: 788، 789.

(441) وهو الخيانة في المغنم، والسرقه من الغنيمه قبل القسمة، وكل من خان في شيء خفيّة فقد غلّ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 676.

(442) الجامع، للترمذي، (138 / 4)، ح (1572).

(443) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 80.

(444) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 79، والمنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة، ص: 162.

(445) انظر: العلل الكبير، للترمذي، ص: 386.

(446) التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، (16 / 4).

ح(17987)، وشُعَبُ الإِيمَانِ، (8/441)، ح(5151)، من طريق أبي الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم، كلاهما، عن أبي عوانة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان، عن ثوبان مرفوعاً بنحوه.

قال البيهقي: «في كتابي عن أبي عبد الله: (الكنز) قيّد بالزاي، والصحيح في حديث أبي عوانة بالراء». (447) أي: (الكبر).

وهو كما قال، فإنني لم أقف على لفظ (الكنز) في أيّ من طرق الحديث عن أبي عوانة، والثابت عنه بلفظ (الكبر).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه». (448)

وكذا رواه عن قتادة بذكر معدان بن أبي طلحة كرواية أبي عوانة الأخرى: كل من سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وهمام بن يحيى، وأبان بن يزيد العطار، وروح بن القاسم.

أمّا رواية سعيد بن أبي عروبة: أخرجهما أحمد، المسند، (5/281)، ح(2248)، والحاكم، المستدرک، (2/31)، ح(2217)، ومعرفة الصحابة، لأبي نعيم، (1/501)، ح(1411)، والبيهقي، السنن الكبرى، (5/355)، ح(10746)، من طريق عبد الوهاب ابن عطاء الخفاف، وأخرجهما أحمد، المسند، (5/281)، ح(22480)، عن محمد بن بكر، وأخرجهما الترمذي، الجامع، (4/138)، ح(1573)، والرؤياني، المسند، (1/403)، ح(611)، من طريق ابن أبي عدي، وأخرجهما الدارمي، المسند، (2/341)، ح(2592)، والنسائي، السنن الكبرى، (5/232)، ح(8764)، والرؤياني، المسند، (1/404)، ح(612)، والطبراني، الأوسط، (7/369)، ح(7751)، وابن حبان، الصحيح، (1/427)، ح(198)، من طريق عن يزيد بن زريع، وأخرجهما ابن ماجه، السنن، (2/806)، ح(2412)، من طريق خالد بن الحارث، خمسهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

(447) شعب الإيمان، للبيهقي، (8/442).

(448) المستدرک، للحاكم، (2/31).

وجميعهم قالوا: (الكِبْر) سوى رواية ابن أبي عدي عند الترمذي في «الجامع»، ووجه في رواية يزيد بن زريع عند النسائي في «السُّنن الكبرى»، وما وقع في رواية عبد الوهاب ابن عطاء عند أبي نُعَيْم في «معرفة الصَّحابة»<sup>(449)</sup> قالوا: (الكَنْز).  
 ووقع في مسند الروياني: (الكُفْر) بدلاً من (الكِبْر).  
 والذي يترجَّح رواية (الكِبْر)، وهو ما عليه عامَّة أصحاب سعيد بن أبي عروبة، ولعلَّ رواية (الكَنْز) تصحيفٌ من النَّسَاح أو من بعض الرُّواة.  
 لذا حكم الألبانيُّ بشذوذ لفظة: (الكَنْز).<sup>(450)</sup>  
 وذكر أبو نُعَيْم في «معرفة الصحابة» (1/ 502)، أنَّ أبا إسحاق الفزاريَّ رواه عن سعيد بن أبي عروبة فقال: (مَعْدَان بن طلحة)، وهو قولٌ في اسمه، والأوَّل أشهر.<sup>(451)</sup>  
 وأمَّا رواية شعبة: أخرجها أحمد، المسند، (5/ 281)، ح (22481)، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.  
 وأمَّا رواية هَمَّام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (5/ 176، 277، 281، 282)، ح (22423، 22444، 22481، 22487)، من طُرُقٍ عن هَمَّام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.  
 وأمَّا رواية أبان بن يزيد: أخرجها أحمد، المسند، (5/ 276، 282)، ح (22423، 22487)، عن عَفَّان بن مسلم، عن أبان، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.  
 وأمَّا رواية رُوْح بن القاسم: أخرجها الطَّبْرانيُّ، الأوسط، (7/ 369)، ح (7751)، من طريق زياد بن يحيى، عن يزيد بن زريع، عن رُوْح بن القاسم، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

(449) قال محقِّق الكتاب (1/ 501): «وفي (ش) الكِبْر».

(450) ضعيف سنن الترمذي، للألباني، ص: 155، والصَّحيحة، (6/ 664).

(451) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (8/ 38)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 404)، والثقات،

لابن حبان، (5/ 457)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (59/ 342).

وقال الطَّبْرَانِيُّ عَقِبَ الْحَدِيثِ: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ إِلَّا يَزِيدُ بْنُ زُرَّيْعٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: زِيَادُ بْنُ يَحْيَى».

وزياد بن يحيى: هو أبو الخطاب، الحسَّاني، ثقةٌ. <sup>(452)</sup>

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ مِنْ طُرُقٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ بَلْفِظٍ: (الْكِبْرُ)، وَعَلَى ذَلِكَ عَامَّةُ أَصْحَابِ قَتَادَةَ، وَأَمَّا لَفْظَةُ (الْكَنْزِ) فَشَاذَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الحديث الثامن:

(27) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي نَجِيحٍ السُّلَمِيِّ [عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ عَدْلٌ مُحَرَّرٌ <sup>(453)</sup>». <sup>(454)</sup> وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: الطيالسي، المسند، ص: 157، ح (1154)، ومن طريقه البيهقي، السنن الكبرى، (10/272)، ح (21100)، وشعب الإيمان، (4/68)، ح (4341)، وأخرجه أحمد، المسند، (4/113)، ح (17063) و(4/384)، ح (19447)، وأبو داود، السنن، (2/424)، ح (3965)، والنسائي، السنن الصغرى، (6/26)، ح (3143)، وابن حبان، الصحيح، (10/147، 475)، ح (4309، 4615)،

---

(452) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/549)، والثقات، لابن حبان، (8/249)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (3/335).

(453) والمعنى: مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ بِنِيَّةِ جِهَادِ الْكُفَّارِ، كَانَ لَهُ ثَوَابٌ مِثْلُ ثَوَابِ تَحْرِيرِ رَقِيَّةٍ، أَيْ: عِتْقُهَا. فيض القدير، للمناوي، (6/138).

(454) الجامع، للترمذي، (4/174)، ح (1638).



والحاكم، المستدرک، (2/ 104، 132)، ح(2469، 2560) و(3/ 51)، ح(4371)،  
وغيرهم من طرقٍ عن هشامِ الدَّستوائي، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.

ورواه عن قتادة أيضاً: سعيد بن أبي عروبة، والحجاج بن الحجاج، ومحمد بن يسار،  
وشيبان بن عبد الرحمن النحوي، وسعيد بن بشير.

أما رواية سعيد بن أبي عروبة: أخرجها أحمد، المسند، (4/ 384)، ح(19448)،  
وابن أبي عاصم، الجهاد، (2/ 458)، ح(165)، من طريقين عن سعيد، عن قتادة به  
مرفوعاً بمعناه.

وأما رواية الحجاج بن الحجاج: أخرجها إسحاق القَرَّاب، فضائل الرَّمي،  
(ص: 59)، ح(19)، من طريق الحجاج، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.

وأما رواية محمد بن يسار: أخرجها ابن المبارك، الجهاد، (ص: 183)، ح(219)،  
عن محمد بن يسار، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مطوّلاً.

وأما رواية شيبان بن عبد الرحمن النحوي: أخرجها البيهقي، السنن الكبرى،  
(9/ 161)، ح(18290)، من طريق يونس بن محمد، عن شيبان، عن قتادة به مرفوعاً  
بنحوه مطوّلاً.

وأما رواية سعيد بن بشير: أخرجها الطبراني، مسند الشاميين، (4/ 68)،  
ح(2751)، من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.

والحديث صحيح، صححه الترمذي<sup>(455)</sup>، والحاكم<sup>(456)</sup>، والألباني<sup>(457)</sup>.

## الحديث التاسع:

(28) قال الإمام الدَّارمي رحمه الله: «أخبرنا محمد بن عبد الله الرقاشي، حدَّثنا يزيد

— هو ابن زُرَّيع —، أخبرنا سعيد، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي

(455) الجامع، للترمذي، (4/ 174).

(456) المستدرک، للحاكم، (2/ 104، 132) و(3/ 51).

(457) صحيح سنن الترمذي، للألباني، (2/ 229).

طلحة، عن ثوبان مولى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ مَسْأَلَةً وَهُوَ عَنْهَا غَنِيٌّ، كَانَتْ شَيْنًا<sup>(458)</sup> فِي وَجْهِهِ». <sup>(459)</sup> وإسناده صحيح.

وأخرجه أيضاً من طريق يزيد بن زريع: أحمد، المسند، (281 / 5)، ح (22473)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، (20 / 2)، ح (2788)، والطبراني، المعجم الكبير، (91 / 2)، ح (1407)، وأبو نعيم، حلية الأولياء، (181 / 1)، من طُرُقٍ عن يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة: أخرجه مسلم، الصحيح، (720 / 2)، ح (105 / 1041)، من طريق أبي زُرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْتُرًا<sup>(460)</sup>، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَهْرًا، فَلَيْسَتْ قِلًّا أَوْ لَيْسَتْ كَثْرًا».

ومن حديث عبد الله بن عمر: أخرجه البخاري، الصحيح، (536 / 2)، ح (1405)، ومسلم، الصحيح، (720 / 2)، ح (103 / 1040)، من طريقين عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه مرفوعاً: بلفظ: «لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللهُ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ<sup>(461)</sup> لَحْمٍ». واللفظ لمسلم.

---

(458) الشَّيْنُ: العيبُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 500.

(459) المسند، للذَّارِمِيِّ، (474 / 1)، ح (1645).

(460) أي: لِيَكْثُرَ مَالُهُ، لا للاحتياج.

(461) أي: قطعة، وقيل معناه: يأتي يوم القيامة ذليلاً لا وجه له عند الله، وقيل: هو على ظاهره، فيحشر ووجْهُهُ عَظْمٌ لا لحم فيه، عُقُوبَةٌ لَهُ، وعلامةٌ له بذنبه، حين طَلَبَ وَسَأَلَ بِوَجْهِهِ، وهذا فيمن سأل لغير ضرورة سؤالاً منهيّاً عنه، وأكثر منه.

المنهاج شرح مسلم، للنووي، (130 / 7).

## [ 11 ] سعيد بن المسيّب (462)

قال إسماعيل بن إسحاق القاضي: «سمعتُ عليَّ بن المديني يُضعفُ أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب تضعيفاً شديداً، وقال: أَحْسِبُ أَنَّ أَكْثَرَهَا بَيْنَ قَتَادَةَ وَسَعِيدٍ فِيهَا رِجَالٌ»<sup>(463)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب، ما أدري كيف هي؟! قد أدخل بينه وبين سعيد نحواً من عَشْرَةِ رِجَالٍ لَا يُعْرَفُونَ»<sup>(464)</sup>.

وفي هذين النَّصَّيْنِ عَنِ الْإِمَامَيْنِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ مَا يَشِيرُ إِلَى عَدَمِ سَمَاعِ قَتَادَةَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُدْخِلُ رِجَالاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ، وَهِيَ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ سَمَاعِ الرَّأْيِيِّ عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ بَدُونِ هَذِهِ الْوَاسِطَةِ، إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهَا.

والملاحظ في هذين النَّصَّيْنِ أَنَّ الْإِمَامَيْنِ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ لَمْ يَجْزِ مَا بَعْدَ سَمَاعِ قَتَادَةَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ بِدَلَالَةِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ (دخول الواسطة بينهما)، بل قال عليُّ: (أَحْسِبُ)، وقال أحمد: (ما أدري كيف هي؟!)، ولعلَّ مردَّ ذلك أَنَّ قَتَادَةَ ثَبَتَ لِقَاؤُهُ بِسَعِيدِ

---

(462) سيّدُ التَّابِعِينَ، وأفقه أهل الحجاز، وأَعْبَرُ النَّاسِ لِلرُّؤْيَا، وَمَنْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، كَانَ يُفْتَى وَأَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْيَاءً، ثِقَةٌ تَبَّتْ، وَوَلِدٌ لَسْتَيْنِ خَلَّتَا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَقِيلَ: غَيْرَ ذَلِكَ، تُوفِّيَ عَامَ (93 أو 94 هـ)، وَقِيلَ: (105 هـ).

انظر: الطُّبَقَاتُ الْكُبْرَى، لِابْنِ سَعْدٍ، (5/ 119، 120، 121، 124)، وَالتَّارِيخُ الْكَبِيرُ، لِلْبُخَارِيِّ، (3/ 511)، وَالجَرِحُ وَالتَّعْدِيلُ، لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، (4/ 59)، وَالثَّقَاتُ، لِابْنِ حِبَانَ، (4/ 273).

(463) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، لِابْنِ حَجَرٍ، (8/ 318).

(464) جَامِعُ التَّحْصِيلِ، لِلْعَلَائِيِّ، ص: 255، وَجَاءَ فِي «الْعِلَلِ» لِأَحْمَدَ (3/ 322) ذِكْرُ بَعْضِ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ الَّذِينَ يَدْخُلُهُمْ قَتَادَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ، كَالْقَاسِمِ، قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ: «لَا أَعْرِفُهُ»، وَعَوْنٌ، قَالَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: «لَا يَدْرِي أَبِي مَنْ هُوَ!»، وَيَزِيدُ الرَّشْكَ وَغَيْرُهُمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي رَوَاهَا قَتَادَةُ عَنِ ابْنِ الْمَسِيَّبِ بِالْوَاسِطَةِ فِي «الْعِلَلِ» (3/ 324-335).

ابن المسيّب عندهما<sup>(465)</sup>، فقد ذكر الإمام أحمد عن قتادة أنه قال: قلت لسعيد بن المسيّب: إذا لم أدرك الصلّاة مع الإمام، كيف أصليّ؟ قال: صلّ أربعاً، فإنّي لا أراك على رجُلٍ.<sup>(466)</sup>

والذي يظهر صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب لأمر:

الأمر الأوّل: أن قتادة ذكر عن نفسه أنه لازم سعيد بن المسيّب فأخذ ما عنده من العلم والمسائل والحديث، قال قتادة: «كنت عند ابن المسيّب ثلاثة أيّام، وفي رواية: ثمانية أيّام<sup>(467)</sup>، فقال: ارتحل عني فقد أنزفتني».<sup>(468)</sup>

وقال أيضاً: «عرّضتُ على سعيد بن المسيّب صحيفة جابر، فلم يُنكر».<sup>(469)</sup>

---

(465) ومع ثبوت اللقاء بين قتادة وسعيد، فقد قدّم الإمام أحمد رواية يحيى بن سعيد الأنصاريّ عن سعيد بن المسيّب على رواية قتادة عن سعيد، قال أبو داود في سؤالاته لأحمد (ص: 227): «سمعتُ أحمد، سأله رجُلٌ عن حديث لسعيد [بن المسيّب]، فقال: يحيى [بن سعيد الأنصاريّ] عن سعيدٍ أصحّ من قتادة عن سعيد، أيّ شيء يُصنَعُ بقتادة؟!».

وكان ابن مهدي يقول كما «تهذيب التهذيب» لابن حجر (8/ 318): «مالكٌ عن ابن المسيّب أحبُّ إليّ من قتادة عن ابن المسيّب».

وأما يحيى بن معين؛ فساوى بين رواية الزُّهريّ وفتادة ويحيى بن سعيد الأنصاريّ عن سعيد بن المسيّب، قال الدارميّ في تاريخه عن ابن معين (ص: 43، 44): «والزُّهريّ أحبُّ إليك في سعيد بن المسيّب أو فتادة؟» فقال: كلاهما. قلتُ: فهما أحبُّ إليك أو يحيى بن سعيد؟ فقال: كلُّ ثقة».

وفي كلام ابن معين ما يُشعرُ بصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب؛ إذ لم يُفرّق بين رواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، ورواية كلّ من الزُّهريّ ويحيى بن سعيد الأنصاريّ عن سعيد، والزُّهريّ ويحيى بن سعيد ثابتٌ سماعهما من سعيد، فرواية قتادة كذلك مساوية لروايتها في السماع، وإلا لو كانت رواية قتادة عن سعيد غير ثابتة أصلاً لما كان لكلام ابن معين وجه، والله أعلم.

(466) العلل، لأحمد، (3/ 329). وانظر منه: (2/ 244).

والمراد بقوله (رجُل) أي: ليس على سَفَرٍ؛ لأنّ المسافر قديماً كان يمشي على رجُلَيْه.

انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (2/ 492).

(467) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 230).

(468) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/ 186)، وانظر: الثقات، لابن حبان، (5/ 322).

(469) العلل، لأحمد، (3/ 470).

الأمر الثاني: نصوص الأئمة في إثبات السماع: فقد نصَّ على سماعه من قتادة شعبة، حيث قال: «كنت أتفطن إلى فم قتادة إذا حدَّث، فإذا حدَّث بما قد سمع، قال: حدَّثنا سعيد ابن المسيَّب... وإذا حدَّث بما لم يسمع، قال: حدَّث سُليمان بن يسار...»<sup>(470)</sup>

وقال البرديجي: «سمع قتادة من سعيد بن المسيَّب»<sup>(471)</sup>.

وجاء عن علي بن المدني ما يُشعر بصحة سماع قتادة من سعيد بن المسيَّب، قال علي بن المدني: «نظرنا فإذا يحيى بن سعيد يروي عن سعيد بن المسيَّب ما ليس يروي أحدٌ مثلاً، ونظرنا فإذا الزُّهري يروي عن سعيد بن المسيَّب شيئاً لم يروه أحدٌ، ونظرنا فإذا قتادة يروي عن سعيد بن المسيَّب شيئاً لم يروه أحدٌ»<sup>(472)</sup>.

فإنَّ المتأمل في هذا النصِّ يجد أنَّ علي بن المدني ذكر ثلاثة من الرواة يروون عن سعيد بن المسيَّب، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، والزُّهري، وقتادة، وكلُّ واحدٍ من هؤلاء الثلاثة يروي عن سعيد أشياء لا يرويها الآخر من حديث النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لسعة علم وحفظ سعيد بن المسيَّب، والزُّهري ويحيى بن سعيد لا شكَّ في سماعهما من سعيد بن المسيَّب، فدلَّ ذلك على صحة سماع قتادة من سعيد بن المسيَّب بدلالة الاقتران، وإلا فلو كانت رواية قتادة عن سعيد غير ثابتة لكان ذكره هنا عبثاً لا فائدة منه، والله أعلم.

الأمر الثالث: أنَّ رواية شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب، عن شيوخه قيل فيها: إنَّها من أصحِّ الأسانيد، قاله الإمام الحافظ حجَّاج بن الشَّاعر أو غيره<sup>(473)</sup>. وفي ذلك إثباتٌ صريحٌ لصحة سماع قتادة من سعيد بن المسيَّب، وإلا فلو كان السَّماعُ غير ثابتٍ، لكان في جعل هذه السلسلة من أصحِّ الأسانيد تناقضاً أو تساهلاً على الأقلِّ.

(470) العلل، لأحمد، (242/3). وانظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/229).

(471) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(472) سوالات ابن أبي شيبة لعلي بن المدني، ص: 84.

(473) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (1/110).

وأنبه هنا أن هذه السلسلة: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن شيوخه، ليست من أصح الأسانيد على إطلاقها، بل هي مقيّدة بغير رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، فقد ذكر ابن رجب في «شرح علل الترمذي»<sup>(474)</sup> تحت عنوان: ذكّر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روى بها أكثر من ذلك، سلسلة: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ونقل قول البردنجي: «هذه الأحاديث كلها معلولة، وليس عند شعبة منها شيء، وعند سعيد بن أبي عروبة منها حديث، وعند هشام منها آخر، وفيها نظر».

الأمر الرابع: إخراج البخاري ومسلم<sup>(475)</sup> لرواية قتادة عن سعيد بن المسيب، مصير منها إلى صححة سماع قتادة من سعيد بن المسيب.

ويبقى هنا الجواب عن القرينة التي ضعف من أجلها علي بن المدني وأحمد بن حنبل رواية قتادة عن سعيد بن المسيب، وهي أنه كان يذكر رجالاً بينه وبين سعيد بن المسيب، والجواب عن هذه القرينة من وجهين:

الوجه الأول: أن ذكر الوسائط بين راويين لم يثبت التقاؤهما دليل قوي على عدم السماع عمّن روى عنه دون هذه الوسائط، قال ابن رجب: «فإن كان الثقة يروي عمّن عاصره أحياناً، ولم يثبت لقيته له، ثم يدخل أحياناً بينه وبينه واسطة، فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه»<sup>(476)</sup>.

ولكن يضعف احتمال عدم السماع إذا ثبت لقاؤه، أو قوي احتمال وقوعه، أو ثبت سماعه له في الجملة، وفتادة قد ثبت لقاؤه وسماعه من سعيد بن المسيب، قال ابن القطان الفاسي: «وإذا جاء عنه في رواية إدخال واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث معنعناً، غلب على الظن أن الأول منقطع، من حيث ينبغي أن يكون قد سمعه منه، ثم حدث به عن رجل عنه».

(474) (2/845).

(475) سيأتي ذكر هذه الأحاديث وتخریجها ص: 168، وما بعدها.

(476) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/593).

وأقل ما في هذا سُقُوطُ الثَّقةِ باتصاله، وقيامُ الرَّيبِ في ذلك.  
ويكون هذا أَبَيْنُ في اثنين لم يُعَلِّم سَماعُ أَحَدِهِما مِنَ الآخر، وإن كان الزَّمان قد  
جمعها.

وعلى هذا المُحدِّثون... تَحْجِدُهُم دَائِبِينَ يَقْضُونَ بانقطاع الحديث المعنعن، إذا رُوي  
بزيادة واحدٍ بينها.

بخلاف ما لو قال في الأوَّل: (حدَّثنا، أو أخبرنا، أو سمعتُ)، ثُمَّ نَجِدُهُ عنه بواسطةٍ  
بينهما، فَإِنَّها هنا نقول: سَمِعَهُ منه، وَرَوَاهُ بواسطةٍ عنه، وَإِنَّمَا قلنا: سَمِعَهُ منه، لأنَّه ذكر أنَّه  
سَمِعَهُ منه، أو حدَّثه به»<sup>(477)</sup>.  
وهو كلامٌ متينٌ، وتحقيقٌ نفيسٌ.

الوجه الثاني: أن قتادة حين جالس سعيد بن المسيب ثلاثة أو ثمانية أيام ليأخذ عنه  
العلم، كان هذا العلمُ أغلبُه مسائلٌ في الفقه والسيرة والتاريخ، وأمَّا سماعه لأحاديث النبي  
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مع ثبوت سماعه للحديث جملةً من سعيد - قليلةٌ إذا ما قورنت بتلك  
المسائل، ويدلُّ عليه ما جاء في «الطبقات الكبرى»<sup>(478)</sup> لابن سعد: «قال عمران بن عبد الله:  
لما قدم قتادة على سعيد بن المسيب جعل يُسأله أياماً وأكثر، قال: فقال له سعيد: "أكل ما  
سألتني عنه تحفظه". قال: "نعم، سألتك عن كذا، فقلت فيه: كذا، وسألتك عن كذا،  
فقلت فيه: كذا، وقال فيه الحسن: كذا، قال: حتى ردَّ عليه حديثاً كثيراً". قال: يقول  
سعيد: "ما كنت أظنُّ أن الله خلق مثلك"... قال سلام بن مسكين: "وكانت مسائل قد  
درَسَها قبل ذلك عند الحسن وغيره، فسأله عنها"».

وقال قتادة: «قال لي سعيد بن المسيب: "ما رأيتُ أحداً أسأل عما يُتخلف فيه  
منك". قال: قلتُ: "إنما يسأل مَنْ يَعْقِلُ عَمَّا يُتخلف فيه، فأما ما لا يُتخلف فيه، فلم يسأل  
عنه"»<sup>(479)</sup>.

(477) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي، (2/ 416).

(478) (7/ 230).

(479) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوري، (4/ 219).

وحينئذٍ فلا يُستغرب عدم سماع قتادة لكثيرٍ من الأحاديث من سعيد بن المسيّب<sup>(480)</sup>، وروايته لكثيرٍ من الأحاديث بواسطة، وذكرُ الوساطة حينئذٍ دليلٌ على عدم سماع ذلك الحديث المُعيّن من سعيد بن المسيّب، مع ثبوت سماعه من ابن المسيّب جملةً.

ويبقى النظر في الأحاديث التي رواها قتادة عن سعيد بالعننة، فالذي يظهر أنّها محمولةٌ على السّماع، لثبوت سماع قتادة من سعيد بن المسيّب جملةً، وأمّا رَمِيه بالتدليس فقد تقدّم<sup>(481)</sup> أنّه مُعْتَفَرٌ في كثرة ما روى، وأنّ تدليسه في أغلبه من رواية الرّأوي عمّن عاصره، ولم يسمع منه، الذي يشترط له السّماع الجُمليّ دون السّماع في كلّ حديثٍ بعينه، والله أعلم.

ولقتادة عن سعيد بن المسيّب ستة عشر حديثاً:

### الحديث الأوّل:

(29) قال الإمام البخاريّ رحمه الله: "حدّثنا عبّادان [عبدُ الله بن عثمان بن جبلة]،

قال: أخبرني أبي، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عمّره، عن أبيه رضي

الله عنهما، عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «الميتُ يُعذَّبُ في قبره بما نبحَ عليه».

تابعه عبدُ الأعلى: حدّثنا يزيد بن زُرّيع، حدّثنا سعيد، حدّثنا قتادة<sup>(482)</sup>.

وقال آدم [بن أبي إياس]<sup>(483)</sup>: عن شعبة: «الميتُ يُعذَّبُ بِبِكَاءِ الحيّ عليه»<sup>(484)</sup>.

---

(480) قال قتادة كما في «العلل» لأحمد (3/324): «حدّثني داود بن أبي عاصم خمسةً أحاديث عن سعيد بن

المسيّب لم أسمعها منه - يعني من سعيد - . ثمّ ذكر الأحاديث الخمسة.

ويفيد هذا النّص أنّ ثَمّةً أحاديث سمعها قتادة من سعيد بن المسيّب.

(481) ص: 29-35.

(482) قال ابن حجر في «فتح الباري» (4/45): «وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى بن حمّاد

كذلك».

وهو في مسند أبي يعلى (1/144)، ح (156)، عن عبد الأعلى، عن يزيد بن زُرّيع به، بلفظ: (إنّ الميتَ يُعذَّبُ

في قبره ما نبحَ عليه).

(483) قال ابن حجر في «فتح الباري» (4/45): «يعني: بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ المتن، وهو قوله:

(يُعذَّبُ بِبِكَاءِ الحيّ عليه) تفرد آدم [أي: من بين أصحاب شعبة] بهذا اللفظ».

(484) الصّحيح، للبخاريّ، (1/434)، ح (1230).



وأخرجه من طريق قتادة أيضاً: مسلم، الصَّحيح، (2/638)، ح(17/927)، من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، ومن طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، كلاهما (شعبة وسعيد) عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب، عن ابن عمر مرفوعاً بنحو اللفظ الذي صُدِّر به الحديث.

وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (1/434)، ح(1229)، ومسلم، الصَّحيح، (1/643)، ح(28/933)، من طريقين عن علي بن ربيعة، عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً بنحوه أيضاً.

وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (1/432)، ح(1226)، ومسلم، الصَّحيح، (2/640)، ح(927، 22/928، 23)، من طريق عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُليكة، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/642)، ح(24/930)، من طريق سالم بن عبد الله بن عمر، كلاهما عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ الميِّتَ لِيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» وفيه قِصَّةٌ.

وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (1/433)، ح(1228)، ومسلم، الصَّحيح، (2/638)، ح(19/927، 20)، من طريقين عن أبي بُردة بن أبي موسى، عن أبيه أبي موسى الأشعري، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/638)، ح(16/927، 18، 21)، من طُرُقٍ عن عبد الله بن عمر وأنس بن مالك، ثلاثتهم عن عمر مرفوعاً بألفاظٍ قريبةٍ من اللفظ السَّابق، وفيه قِصَّةٌ أيضاً.

وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (1/433)، ح(1227)، ومسلم، الصَّحيح، (2/643)، ح(27/932)، من طريق عَمْرَةَ بنت عبد الرَّحمن، وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (4/1462)، ح(3759)، ومسلم، الصَّحيح، (2/642، 643)، ح(931، 26/932)، من طريقين عن هشام بن عُرُوة، عن أبيه عُرُوة بن الزُّبير، وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (1/432)، ح(1226)، من طريق عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُليكة، عن ابن عباس، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/641)، ح(929)، من طريق عبد الله بن عُبيد الله

ابن أبي مُلَيْكَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَرَبَعْتَهُمْ عَنْ عَائِشَةَ بَلْفِظَ: (إِنَّهُ لِيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ) وَاللَّفْظُ لِعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ.

وَفِي لَفْظِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ يَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا»).

وَفِي لَفْظِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَ عَائِشَةَ: (رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ لِيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لِيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وَحَسْبُكُمْ الْقُرْآنَ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164، الإسراء: 15، فاطر: 18، الزمر: 7] ... قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: "وَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا).

وظاهر حديث عمر وابن عمر أنه متعارض مع حديث عائشة، وبيانه: أن حديث عمر وابن عمر يدلان على أن الميت يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، وَقَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي يَهُودِيٍّ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ، وَأَهْلُهُ حَوْلَهُ يَبْكُونَ، أَوْ قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَبَانَ زِيَادَةَ تَعَذُّبِ الْكَافِرِ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ.

وَاللَّعَلَّاءُ تَوَجَّهَاتٌ عِدَّةٌ لِلتَّوْفِيقِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهَا، وَمَنْ أَحْسَنَهَا: «أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبُكَاءِ مَا كَانَ مِنَ النَّيَاحَةِ الْمُنْهِيَّةِ عَنْهَا، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَذَابِ الَّذِي يُعَذَّبُ بِهِ الْمَيِّتُ مَا يَنَالُهُ مِنَ الْأَذَى بِمَعْصِيَةِ أَهْلِهِ لِلَّهِ، وَاخْتَارَ هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُمَّةِ، مِنْ آخِرِهِمُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ».<sup>(485)</sup>

وَيَتَأَكَّدُ الْوَعِيدُ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ «إِذَا عَلِمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ مَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَالنَّهْيِ عَنْهَا، وَالتَّشْدِيدِ فِيهَا، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ أَهْلَهُ، وَنِيحَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أُمِرَ بِهِ مِنْ نَهْيِ أَهْلِهِ عَنِ

(485) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (2/321)، وَانظُرْ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ: التَّمْهِيدُ، لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، (17/274)، وَتَهْذِيبُ السُّنَنِ، لِابْنِ الْقَيْمِ، الْمَطْبُوعُ مَعَ كِتَابِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ، (8/400)، وَفَتْحُ الْبَارِيِّ، لِابْنِ حَجَرٍ، (4/31)، وَالِدِّيَابِجُ عَلَى مُسْلِمٍ، لِلْسُّيُوطِيِّ، (3/15)، وَفَيْضُ الْقَدِيرِ، لِلْمُنَاوِيِّ، (6/303).

ذلك، وأمره إياهم بالكف عنه، وإذا كان ذلك كذلك، فإنها يُعذَّب بفعل نفسه وذنبه، لا بذنب غيره، وليس في ذلك ما يُعارض قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (486).

## الحديث الثاني:

(30) قال الإمام البخاري رحمه الله: "حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام وشعبة، قالوا: حدثنا قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»<sup>(487)</sup>. وأخرجه مسلم، الصحيح، (3/1240)، ح(7/1622)، من طريق شعبة ومن طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به مرفوعاً بنحوه. وأخرجه أحمد، المسند، (1/345)، ح(3221)، من طريق وكيع بن الجراح وأبي عامر العقدي عبد الملك بن عمرو، عن هشام الدستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بلفظه. وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (10/290)، ح(10692)، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، وهشام، وأبان، عن قتادة به بلفظه. ولكن قال الطبراني: «وَقَفَهُ هِشَامٌ، ورفعَه الباقر عن النبي صلى الله عليه وسلم... زاد همّام، قال قتادة: لا نَعْلَمُ القِيءَ إِلا حراماً»<sup>(488)</sup>. قال الباحث: الذي يظهر أنّ الحديث اختلف فيه على هشام الدستوائي في وقف الحديث ورفعِهِ، فرواه مرفوعاً: وكيع، وأبو عامر العقدي، ومسلم بن إبراهيم على وجهٍ عنده، عن هشام، عن قتادة به مرفوعاً، ورواه موقوفاً: مسلم بن إبراهيم على الوجه الآخر عنه، عن هشام، عن قتادة به موقوفاً على ابن عباس.

ورواية الرّفْع أُرْجِحُ لِأُمُور:

(486) التمهيد، لابن عبد البر، (17/283).

(487) الصحيح، للبخاري، (2/924)، ح(2478).

(488) المعجم الكبير، للطبراني، (10/290).

الأمر الأول: اتفاق وكيع وأبي عامر العقدي على رواية الرفع، وتفرد مسلم بن إبراهيم برواية الوقف، بل لمسلم بن إبراهيم رواية مرفوعة توافق رواية وكيع وأبي عامر.

الأمر الثاني: اتفاق أصحاب قتادة على رواية الرفع، وهم: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وأبان بن يزيد العطار، فما وافق فيه هشام هؤلاء الرواة أولى بالترجيح مما خالفهم فيه.

الأمر الثالث: أنها رواية البخاري التي صدر بها التخريج.

وأخرجه مسلم أيضاً، الصحيح، (3/ 1240)، ح (1622/ 5، 6)، من طريق عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، وبكير بن عبد الله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (2/ 924)، ح (2479) و(6/ 2558)، ح (6574)، من طريق أيوب السختياني، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن عبد الله بن عباس مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (2/ 915)، ح (2449)، ومسلم، الصحيح، (3/ 1240)، ح (1622/ 8)، من طريق عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس بن كيسان، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.

وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب: أخرجه البخاري، الصحيح، (2/ 542)، ح (1418)، من طريق سالم بن عبد الله بن عمر، و(3/ 1020)، ح (2623)، من طريق نافع مولى ابن عمر، كلاهما عن عبد الله بن عمر، وأخرجه البخاري أيضاً، الصحيح، (2/ 542، 925، 925)، ح (1419، 2480، 2493)، و(3/ 1085، 1093)، ح (2808، 2841)، من طريق مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم القرشي مولى عمر بن الخطاب، كلاهما (ابن عمر، وأسلم) عن عمر مرفوعاً بنحوه، وفيه قصة.

## الحديث الثالث:

(31) قال الإمام مسلم رحمه الله: "وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا عُندَرُ عن شعبة، ح وحدَّثنا ابن المثنى وابن بشار قالوا: حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حدَّثنا شعبة، قال سمعتُ قتادة يُحدِّثُ عن سعيد بن المسيَّب، عن عائشة رضي الله عنها، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ<sup>(489)</sup>، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ<sup>(490)</sup>، وَالْحَدِيَا<sup>(491)</sup>»".<sup>(492)</sup>

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (2/ 650)، ح (1732) و(3/ 1204)، ح (3136)، ومسلم، الصَّحِيح، (2/ 856)، ح (1198/ 69-71)، من طُرُقٍ عن الزُّهْرِيِّ، وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (2/ 856)، ح (1198/ 68)، من طريق هشام بن عُرْوَةَ، كلاهما عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ، عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (2/ 856)، ح (1198/ )، من طريق القاسم بن محمَّد، عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث ابن عمر: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (3/ 1205)، ح (3137)، ومسلم، الصَّحِيح، (2/ 858)، ح (1999/ 79)، من طريق عبد الله بن دينار، وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (2/ 858)، ح (1199/ 72، 76، 77)، من طُرُقٍ عن سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولى ابن عمر، ثلاثتهم عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه.

---

(489) وهو الذي في ظهره أو بطنه بياضٌ.

المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، (8/ 114).

(490) وهو كلُّ سَبْعٍ يَعْقِرُ، أي: يَجْرَحُ وَيُقْتَلُ وَيَفْتَرَسُ، كالأَسَدِ والنَّمْرِ والدَّبِّ، سَمَّاهَا كَلْبًا لاشتراكها في السَّبْعِيَّةِ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 631.

(491) هو نوعٌ من أنواع الطيور الجارحة المعروفة.

(492) الصَّحِيح، لمسلم، (2/ 856)، ح (1198).

ومن حديث حفصة: أخرجه البخاري، الصحيح، (2/649)، ح(1731)،  
ومسلم، الصحيح، (2/858)، ح(1200/73)، من طريق الزهري عن سالم، عن ابن  
عمر، عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً بنحوه.  
وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/858)، ح(1200/74، 75)، من طريق زيد بن  
جبير، عن ابن عمر، عن إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً بنحوه.

### الحديث الرابع:

(32) قال الإمام مسلم رحمه الله: "وحدثني أبو غسان المسمعي ومحمد بن المثنى،  
قالا: أخبرنا معاذ - وهو ابن هشام -، حدثني أبي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب: أن  
معاوية قال ذات يوم: إنكم قد أحدثتم زيَّ سوءٍ، «وإن نبي الله صلى الله عليه وسلم تهى  
عن الزور». قال: وجاء رجلٌ بعصاً على رأسها خرقةٌ، قال معاوية: ألا وهذا الزورُ.

قال قتادة: يعني ما يُكثَرُ به النساءُ أشعارهنَّ من الخرقِ".<sup>(493)</sup>

وأخرجه البخاري، الصحيح، (3/1285)، ح(3299) و(5/2218)،  
ح(5594)، ومسلم، الصحيح، (3/1679)، ح(2127/123)، من طريق شعبة، عن  
عمرو بن مرة، عن سعيد بن المسيب به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (3/1279)، ح(3281) و(5/2216)،  
ح(5588)، ومسلم، الصحيح، (3/1679)، ح(2127/122)، من طريق الزهري،  
عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن معاوية مرفوعاً بمعناه.

والزور: جاء تفسيره في قول قتادة الذي ذكره الإمام مسلم عقب الحديث، وهو  
وَصَالُ الشَّعْرِ كما جاء تفسيره في رواية البخاري من طريق عمرو بن مرة عن سعيد بن  
المسيب، وفيه: "الزور: يعني الواصلة في الشعر".

(493) الصحيح، لمسلم، (3/1679)، ح(2127/124).

وأصل معنى الزور: الكذب والباطل والتُّهمة.<sup>(494)</sup>

والنَّهْيُ عن وَضَل الشَّعْرَ له شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأسما بنتي أبي بكرٍ.

أما حديث عبد الله بن عمر: أخرجه مسلم، الصحيح، (3/1677)، ح(119/2124)، من طُرُقٍ عن نافعٍ عن ابن عمر مرفوعاً.

أما حديث عبد الله بن مسعود: أخرجه مسلم، الصحيح، (3/1678)، ح(120/2125)، من طُرُقٍ عن علقمة بن قيس، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً.

أما حديث جابر بن عبد الله: أخرجه مسلم، الصحيح، (3/1679)، ح(121/2126)، من طريق أبي الزبير محمد بن مسلم المكي، عن جابر مرفوعاً.

أما حديث عائشة: أخرجه مسلم، الصحيح، (3/1677)، ح(117/2123)، من طُرُقٍ عن صفية بنت شيبة، عن عائشة مرفوعاً.

أما حديث أسماء: أخرجه مسلم، الصحيح، (3/1676)، ح(115/2122)، من طريقين عن فاطمة بنت المنذر وشفية بنت شيبة، عن أسماء مرفوعاً.

### الحديث الخامس:

(33) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدَّثنا أبو بكر بن نافع البصريُّ، حدَّثنا

مسعود بن واصل، عن نهاس بن قهم، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، يَعْدُلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَفِيَّامٍ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ».<sup>(495)</sup>

وأخرجه من هذا الطريق أيضاً: ابن ماجه، السنن، (1/551)، ح(1728)، وأبو عوانة، المسند، (2/245)، ح(3021)، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (11/208)،

(494) النهاية، لابن الأثير، ص: 404.

(495) الجامع، للترمذي، (3/131)، ح(758).

والبيهقيُّ، شُعب الإيَّمان، (355 / 3)، ح(3757)، وغيرُهم من طُرُقٍ عن مسعود بن  
واصلٍ به مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيفٌ جداً؛ ففيه النَّهَّاس بن قَهْم: ضعَفَه يحيى بن سعيدِ القَطَّان<sup>(496)</sup>، وابنُ  
معين<sup>(497)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(498)</sup>، وأبو حاتمِ الرَّازيِّ<sup>(499)</sup>، والنَّسائيُّ<sup>(500)</sup>، والدَّارِقُطنيُّ<sup>(501)</sup>،  
والذَّهبيُّ<sup>(502)</sup>، وابن حجر<sup>(503)</sup>.

وقال ابن حَبَّان: «كان مِّن يروى المناكير عن المشاهير، ويخالفُ الثَّقَاتِ في الرَّوَاياتِ،  
لا يُجوزُ الاحتجاجُ بِهِ». <sup>(504)</sup> وقال ابن عدي: «وأحاديثه مَّا ينفردُ به عن الثَّقَاتِ، ولا يُتَّبع  
عليه». <sup>(505)</sup> وقال أبو أحمد الحاكم: «لَيْنٌ». <sup>(506)</sup>

وفيه أيضاً مسعود بن واصل: ضعَفَه أبو داود الطَّيَالسيُّ<sup>(507)</sup>، وقال أبو داود: «ليس  
بذاك» <sup>(508)</sup>. وذكره ابن حبان في «الثقات» <sup>(509)</sup>، وقال: «ربَّما أُغرب» ..

---

(496) انظر: المجروحين، لابن حَبَّان، (56 / 3).

(497) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوري، (4 / 148، 252)، ورواية الدَّارميِّ، ص: 219، وسؤالات ابن  
الجُنَيْد، ص: 433.

(498) العلل، لأحمد، (497 / 2).

(499) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8 / 511).

(500) الضعفاء والمتروكين، للنَّسائيِّ، ص: 102.

(501) العلل، للدَّارِقُطنيِّ، (9 / 199).

(502) المغني في الضَّعفاء، للذَّهبيِّ، (2 / 701)، والكاشف، (2 / 326).

(503) التقريب، لابن حجر، ص: 566.

(504) المجروحين، لابن حَبَّان، (3 / 56).

(505) الكامل، لابن عدي، (7 / 58).

(506) ميزان الاعتدال، للذَّهبيِّ، (7 / 49).

(507) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزيِّ، (3 / 117).

(508) سؤالات الأَجْرِيِّ لأبي داود، (2 / 63).

(509) (9 / 190).



وقال ابن حجر: «لَيْنَ الْحَدِيثِ». (510)

فهو إلى الضَّعْفِ أَقْرَبُ.

والحديثُ أَعْلَهُ الْبُخَارِيُّ وَتَابَعَهُ الدَّارِقُطِيُّ (511) وَابْنُ عَدِيٍّ (512) بِتَفَرُّدٍ مَسْعُودِ بْنِ وَاصِلٍ عَنِ النَّهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ بِهِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا [يَعْنِي: الْبُخَارِيَّ] عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مِثْلَ هَذَا». (513) أَي: بِهَذَا اللَّفْظِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: «قَدْ رُوِيَ عَنِ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلًا شَيْءٌ مِنْ هَذَا». (514)

وَالْبُخَارِيُّ يَشِيرُ إِلَى عِلَّةٍ أُخْرَى فِي الْحَدِيثِ، وَهِيَ أَنَّ الْحَدِيثَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَرْفُوعًا مَرْسَلًا، لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا مَوْصُولًا، وَلَمْ يَقِفِ الْبَاحِثُ عَلَى رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الْمُرْسَلَةَ مُسْنَدَةً.

وَالْحَدِيثُ ضَعْفَهُ التِّرْمِذِيُّ (515)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ (516)، وَالْبَغَوِيُّ (517)، وَالنَّوَوِيُّ (518)، وَالْأَلْبَانِيُّ (519).

وَتَقَدَّمَ (520) قَوْلُ الْبَرْدِيِّ أَنَّ سِلْسِلَةَ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

(510) التقریب، لابن حجر، ص: 528.

(511) انظر: العلل، للدارقطني، (9/199).

(512) الكامل، لابن عدي، (7/58).

(513) الجامع، للترمذي، (3/131).

(514) المصدر السابق، (3/131).

(515) المصدر السابق، (3/131).

(516) العلل المتناهية، لابن الجوزي، (2/563).

(517) شرح السنة، للبعوي، (4/346).

(518) خلاصة الأحكام، للنووي، (2/846).

(519) الضعيفة، للألباني، (11/242).

(520) ص: 166.

ولكنَّ أصلَ الحديثِ ثابتٌ عند البخاريِّ (1/329)، ح(926)، من طريق سعيد ابن جُبَيْر، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بلفظ: «(ما العَمَلُ في أَيَّامِ العَشْرِ أَفْضَلُ مِنَ العَمَلِ في هَذِهِ». قالوا: ولا الجهادُ؟ قال: «وَلَا الجهادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخاطرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فلم يَرْجعْ بشيءٍ».

### الحديث السادس:

(34) قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله: "حدَّثنا مُحَمَّد بن بَشَّار، حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب: «أَنَّ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَيْهَا، وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ»".<sup>(521)</sup> وأخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، المُصَنَّف، (3/41)، ح(11935)، والطَّبْرانِيُّ، المعجم الكبير، (6/20)، ح(5378)، من طريق عَبْدَة بن سُلَيْمان، وأخرجه ابن سعد، الطَّبَقَات الكُبرى، (3/615)، عن مُحَمَّد بن عبد الله الأَنْصاريِّ، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبَة به مرسلًا بنحوه.

وأخرجه ابن المنذر، الأوسط، (5/414)، ح(3110)، من طريق هَمَّام بن يحيى، عن قتادة به مرسلًا بنحوه.

وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكُبرى، (4/48)، ح(6812)، من طريق هشام الدَّستوائي، عن قتادة به مرسلًا بنحوه.

والحديثُ إسنادُه صحيحٌ إلى سعيد بن المسيَّب، ولكنَّه مرسلٌ، والمرسلُ على الرَّاجحِ ضعيفٌ لانقطاعه.<sup>(522)</sup>

---

(521) الجامع، للترمذيِّ، (3/356)، ح(1038).

(522) انظر في حكم الحديث المرسل: مقدمة الصَّحيح، لمسلم بن الحَجَّاج، (1/12)، ورسالة أبي داود لأهل مكَّة وغيرهم في وصف سُنَّته، لأبي داود، ص: 24، والتمهيد، لابن عبد البرِّ، (1/3-7)، والكفاية، للخطيب البغداديِّ، (2/435، 447)، ومعرفة أنواع علم الحديث، لابن الصَّلَّاح، ص: 130، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (1/532).

وهنا وقفةٌ لا بدَّ منها في حكم مراسيل سعيد بن المسيَّب: فقد اختلفت أنظارُ أهل العلم في قبولها وردّها، فردَّ مراسيل سعيد بن المسيَّب: يحيى بن سعيد القطّان، قال عليُّ بن المدني: قلت ليحيى بن سعيد: سعيد بن المسيَّب عن أبي بكرٍ؟ قال: «ذاك شبهُ الرِّيح».<sup>(523)</sup>

وظاهره يفيد تضعيف مراسلات سعيد بن المسيَّب عن أبي بكرٍ خاصةً، لا مطلقاً، إلاّ أنّه يمكن أن يقول قائلٌ: هذا مرسلٌ ابن المسيَّب عن أبي بكرٍ ضعيفٌ عند ابن القطّان، فكيف يكون عنده ما يرسله سعيدٌ عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم؟!..

وقبله الشافعيُّ مطلقاً على الرَّاجح عنه، حيثُ قال: «وليس المنقطع بشيءٍ، ما عدا

منقطع سعيد بن المسيَّب».<sup>(524)</sup>

فإنّ هذا ظاهرٌ في استثناء مراسيله من بين جميع المراسيل، وأنها تُقبَلُ بمجردِها، ولو أراد الشافعيُّ بذلك ما إذا اعتضد بشيءٍ من هذه الوجوه<sup>(525)</sup>..

---

(523) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 4.

(524) المصدر السَّابق، ص: 6.

(525) ذهب بعض العلماء، منهم: البيهقيُّ في «مناقب الشَّافعيِّ» (2/ 32)، والخطيبُ البغداديُّ في «الكفاية» (ص: 472) في تفسيرهم لكلام الشافعيِّ في مراسيل سعيد بن المسيَّب: بأنَّ الشافعيِّ لم يقبل مراسيل سعيد مطلقاً أو لذاتها، وإنَّما قبلها إذا انضم إليها ما يؤكِّدها أو رجَّح الشافعيُّ بمراسيل سعيد لأنَّه جعلها أصلاً احتجَّ بها.

وذكر الشافعيُّ في كتابه «الرسالة» (ص: 461-465) هذه المعصَّدات لقبول المرسل، ومضمون كلامه كما ذكر ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (1/ 546-549): أنَّ الحديث المرسل يكون صحيحاً ويقبل بشروط، منها ثلاثةٌ في نفس المرسل، وهي:

[1] ألاَّ يُعرَف له رواية عن غير مقبول الرِّواية، من مجهولٍ أو مجروح.

[2] ألاَّ يخالف الحفظاً فيما أسنَّده.

[3] أن يكون من كبار التابعين.

ومنها شروطٌ في الخبر الذي يرسله المرسل، وهي على الترتيب:

[1] أن يُسنَّده الحفظ المأمونون من وجهٍ آخر مرفوعاً.

[2] أو يوجد له مرسلٌ آخر يوافقه.

[3] أو يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة.

[4] أو يوجد عامَّة أهل العلم على القول به.

لم يكن استثناءً مراسيل سعيدٍ وحده فيه فائدةٌ، بل مراسيل غيره كذلك إذا اعتصدت.

وقال الشافعيُّ في مختصر المُرَنيِّ: «إرسال سعيد بن المسيَّب عندنا حَسَنٌ». (526)  
وقد حكى أبو بكر القفال، عبد الله بن أحمد المَرَوَزيُّ، عن الشافعيِّ أَنَّهُ قال في كتاب  
(الرَّهن الصَّغير): «إرسال ابن المسيَّب عندنا حِجَّةٌ». (527)

وهذا يُؤيِّدُ أَنَّ الشافعيَّ يَحْتَجُّ بمرسل سعيد بن المسيَّب مطلقاً.  
وقبل مرسل سعيد بن المسيَّب أيضاً: أحمد بن حنبل، قال حنبل بن إسحاق: سمعت  
أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يقول: «مرسلات ابن المسيَّب صَحَّاحٌ، لا نرى أصحَّ من  
مرسلاتِهِ». (528)

وكذا قال يحيى بن معين: «أصحُّ المراسيل: مراسيل سعيد بن المسيَّب». (529)  
وقال العلاءيُّ: «ويكفي من ذلك» (530) ما رُوِيَ عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّهُ كان  
يُرسلُ إلى سعيد بن المسيَّب، يسأله عن قضايا أبيه عمر رضي الله عنه وأحكامِهِ، مَعَ علمِهِ  
بأنَّهُ لم يدرِكُهُ (531)، ولم يختلف عليه اثنان في قَبولها منه مُرسلةً...». (532)

---

(526) مختصر المُرَنيِّ في فروع الشافعية، للمُرَنيِّ، ص: 112.

(527) المجموع، للنووي، (1/ 102).

(528) السنن الكبرى، للبيهقي، (6 / 42)، وانظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيَّ، (3/ 239).

(529) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 67.

(530) أي: في قبول مراسيل سعيد بن المسيَّب مطلقاً.

(531) وإنما رأى سعيدٌ عُمَرَ رُؤيةً فقط، قاله أبو حاتم الرَّاَزي في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: 71، 73)،

وكذا يحيى بن سعيد القطان كما «جامع التحصيل» للعلاءيِّ (ص: 184).

وأثبت سماع سعيد بن المسيَّب من عمر الإمام أحمد بن حنبل، فقد قال كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي  
حاتم (4/ 61): «قد رأى عمر وسمع منه، إذا لم يُقبَل سعيد عن عمر فمن يُقبَل».

ولعلَّ الإمام أحمد أثبت السَّماع لكون سعيد بن المسيَّب ولد زمن عمر بن الخطَّاب، وأنَّه كان يسمى راوية  
عمر؛ لأنَّه كان أحفظ النَّاس لأحكام عمر وأفضيته.

وانظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيَّ، (1/ 470-471).

(532) جامع التحصيل، للعلاءيِّ، ص: 71، وانظر منه: ص: 86.

وهذا كله أيضاً يُعْضَدُ أَنْ مراد الشَّافِعِيِّ رحمه الله بكلامه استثناءً مراسيل ابن المسيَّب، وقبولها مطلقاً من غير أن يعتضد بشيء. <sup>(533)</sup>

وعليه: فالذي يظهر قبول مراسيل سعيد بن المسيَّب مطلقاً، وبهذا قال ابن عبد البر <sup>(534)</sup>، وأبو الوليد الباجي <sup>(535)</sup>، ونقله العلائي <sup>(536)</sup> عن ابن القطَّان الفاسي، وأبي نصر، علي ابن عبد السيِّد بن الصَّبَّاغ.

والوجه في قبوله عند هؤلاء الأئمة: أَنَّهُ كُشِفَ عن حديث ابن المسيَّب، فُوجِدَ كُلُّهُ مُسْنَدًا متصلاً، فاكْتَفِيَ عن طلب كلِّ حديثٍ بعد فراغه من الجُمْلَةِ، وعلى ما عُرِفَ من عادة ابن المسيَّب أَنَّهُ لا يُرْسَلُ إلا عن ثقةٍ مشهورٍ، أو من هو من الصَّحابة رضي الله عنهم، وهو الغالب. <sup>(537)</sup>

وبهذا يظهر لنا أَنَّ الشَّافِعِيَّ وغيره حينما احتجَّ بمرسلات سعيد بن المسيَّب ليس ذلك من جهة صحَّة آحادها لذاتها، وإنَّما الشَّانُ كما قال الحاكم: «تأمل الأئمة المتقدِّمون مراسيله، فوجدوها بأسانيدٍ صحيحةٍ». <sup>(538)</sup>

---

(533) انظر تحريراً بديعاً، وتفصيلاً ممتعاً لحكم مراسيل سعيد بن المسيَّب عند الشَّافِعِيِّ: جامع التحصيل، للعلائي، ص: 38، 43، 46-48، 71، 86.

وخلَّص فيه العلائيُّ إلى أَنَّ الشَّافِعِيَّ احتجَّ بمرسلات سعيد بن المسيَّب مطلقاً، دون أيِّ مُعْضَدَات.

(534) انظر: التمهيد، لابن عبد البر، (11/17، 82)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (1/556).

(535) إحكام الفصول، للباغي، (1/360-361).

(536) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 38.

(537) انظر: المصدر السابق، ص: 38، 48.

وقد نصَّ الشَّافِعِيُّ على هذا الوجه في «الأم» (3/188)، فقال في جواب من قال له: كيف قَبِلْتُمْ عن ابن المسيَّب منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره؟ قال: «قلنا: لا نحفظ أَنَّ ابن المسيَّب روى منقطعاً، إلا وجدنا ما يدلُّ على تسديده، ولا أئْرُهُ عن أحدٍ فيما عرفناه عنه إلا ثقةٍ معروفٍ، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعاً، ورأينا غيره يسمِّي المجهول، ويُسَمِّي من يُرْعَب عن الرواية عنه، ويُرْسَلُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن بعض من لم يلحق من أصحابه، المُسْتَنْكَر الذي لا يوجد له شيءٌ يسدُّه، ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم، ولم نحاب أحداً، ولكنَّا قلنا في ذلك بالدَّلالة البيِّنة على ما وصفناه من صحَّة روايته».

(538) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 67.

ولا من جهة كونها صحيحةً صحّة المتصل، وإنّما من أجل استقراء تلك المراسيل دلّ على أنّها محفوظةٌ من وجوه ثابتة.

ولأجل كلّ ما تقدّم قال البيهقي بعد تخريجه للحديث: «وهو مُرسلٌ صحيحٌ».<sup>(539)</sup>  
وقال أيضاً: «وهو مُرسلٌ حسنٌ».<sup>(540)</sup>

والخلاصة: أنّ الحديث إما صحيحٌ مرسلٌ، أو حسنٌ مرسلٌ، كما قال البيهقي، والله أعلم.

### الحديث السابع:

(35) قال الإمام النسائي رحمه الله: "أخبرنا عمرو بن عليّ، قال: حدّثنا خالد بن الحارث، قال: حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عائشة: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «لَعَنَ اللهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»".<sup>(541)</sup>

وأخرجه إسحاق، المسند، (3/ 987)، ح (1711)، وابن أبي شيبة، المُصنّف، (2/ 151)، ح (7552) و(30/ 3)، ح (11820)، وأحمد، المسند، (6/ 146، 252)، ح (25172، 26192)، والنسائي، السنن الكبرى، (1/ 658)، ح (2173) و(4/ 257)، ح (7093)، وابن حبان، الصّحيح، (6/ 96)، ح (2327) و(7/ 455)، ح (3182)، من طرّق عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به مرفوعاً بنحوه. وإسناده صحيحٌ.

والحديث أخرجه البخاريّ، الصّحيح، (1/ 168)، ح (425) و(3/ 1273)، ح (3267) و(4/ 1615)، ح (4179) و(5/ 2190)، ح (5478)، ومسلم، الصّحيح، (1/ 377)، ح (22/ 531)، من طرّق عن الزّهريّ، عن عبّيد الله بن عبد الله بن عبّتة، وأخرجه البخاريّ، الصّحيح، (1/ 446، 468)، ح (1265، 1324) و(4/ 1614)،

(539) السنن الكبرى، للبيهقي، (4/ 48).

(540) معرفة السنن والآثار، للبيهقي، (5/ 312).

(541) السنن الصّغرى، للنسائي، (4/ 95)، ح (2046).

ح(4177)، ومسلم، الصَّحِيح، (1/376)، ح(19/529)، من طريق عروة بن الزُّبَيْر، كلاهما عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث ابن عباس: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (1/168)، ح(425) و(3/1273)، ح(3267)، و(4/1615)، ح(4179) و(5/2190)، ح(5478)، ومسلم، الصَّحِيح، (1/377)، ح(22/531)، من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

ومن حديث أبي هريرة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (1/168)، ح(426)، ومسلم، الصَّحِيح، (1/376)، ح(20/530)، من طريق الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيَّب، وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (1/376)، ح(21/530)، من طريق يزيد بن الأصم البكَّائي، كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

ومن حديث جُنْدُب بن عبد الله البَجَلِيّ: أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (1/377)، ح(23/532)، من طريق عبد الله بن الحارث النَّجْراني، عن جُنْدُب مرفوعاً بنحوه.

### الحديث الثَّامن:

(36) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرني أبو بكر بن إسحاق، قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمَّد بن عَرَعْرَة، قال: حدَّثنا معاذ بن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب: أن امرأةً دخلت على عائشةَ ويدها عَمَّازُ، فقالت: ما هذا. فقالت: لهذه الوَزَغ<sup>(542)</sup>؛ لأنَّ نبيَّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدَّثنا: «أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ إِلَّا يُطْفِئُ عَلَى إِبرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَّا هَذِهِ الدَّابَّةُ، فَأَمَرْنَا بِقَتْلِهَا، وَمَنَى عَنْ قَتْلِ الْجِنَّانِ<sup>(543)</sup> ..

(542) جمع وَرَعَة، وهي التي يُقال لها: سأمٌ أبرص، وجمعها: أوزاعٌ ووزغان.

النهاية، لابن الأثير، ص: 971.

(543) هي الحياتُ التي تكون في البيوت، واحدها جانٌّ، وهو الدَّقِيق.

النهاية، لابن الأثير، ص: 170.

إِلَّا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ<sup>(544)</sup> وَالْأَبْتَرَ<sup>(545)</sup>، فَإِنَّهُمَا يَطْمَسَانِ الْبَصَرَ، وَيُسْقِطَانِ مَا فِي بَطُونِ  
النِّسَاءِ"<sup>(546)</sup>.

وإسناده صحيح.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (3/1204)، ح(3132)، ومسلم، الصحيح،  
(4/1752)، ح(127/2232)، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، عن  
عائشة مرفوعاً بنحوه مختصراً، دون ذكر أمر الوزغ.

وأخرجه مسلم، الصحيح، (4/1758)، ح(145/2239)، من طريق الزهري،  
عن عروة بن الزبير، عن عائشة مرفوعاً بنحوه، وقالت: «ولم أسمع أمر بقتله». أي: قتل  
الوزغ.

وظاهر هذا اللفظ متعارض مع لفظ الحديث الذي صدرنا به الباب، ففي هذا اللفظ  
نفت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ، وفي لفظ حديث الباب ذكرت  
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ.

وجمع بينهما ابن عبد البر فقال: «وليس قول من قال لم أسمع الأمر بقتل الوزغ  
بشهادة، والقول قول من شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ، وقد  
أجمعوا أن الوزغ ليس بصيد، وأنه ليس مما أباح أكله»<sup>(547)</sup>.

قال الباحث: وجاء الأمر بقتل الوزغ من حديث أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص،  
وأم شريك العامرية.

(544) تثنية طفية، وهما الخطان الأبيضان على ظهر الحية.

النهاية، لابن الأثير، ص: 565.

(545) القصير الذنب.

حاشية السندي، المطبوع مع السنن الصغرى، (5/208).

(546) السنن الصغرى، للنسائي، (5/189)، ح(2831).

(547) التمهيد، لابن عبد البر، (15/187)، وانظر: فتح الباري، لابن حجر، (4/41) و(6/353).



أمّا حديث أبي هريرة: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/1758)، ح(146/2240)،  
من طريق سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه أبي صالح، ذُكْوَان السَّمَان، و عن أخته مرفوعاً  
بنحوه، وفيه بيان ثواب من قتل وَرَعاً.

قال النووي: «كذا وقع في أكثر النُّسخ: (أختي)، وفي بعضها: (أخي) بالتذكير، وفي  
بعضها: (أبي)... ورواية أبي خطأ... ووقع في رواية أبي داود<sup>(548)</sup>: (أخي أو أختي)، قال  
القاضي<sup>(549)</sup>: "أخت سُهَيْل: سودة، وأخواه: هشامٌ وعبادٌ".<sup>(550)</sup>

وأمّا حديث سعد بن أبي وقَّاص: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (4/1758)،  
ح(144/2238)، من طريق عامر بن سعد، عن أبيه سعد مرفوعاً.

وأمّا حديث أمِّ شَرِيكِ العامريَّة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/1204)،  
1226)، ح(3180، 3131)، ومسلم، الصَّحيح، (4/1757)، ح(142/2237)،  
143)، من طريق سعيد بن المسيَّب، عن أمِّ شَرِيكِ مرفوعاً، وفي الموضع الثاني للبخاري  
ذُكِرَ النَّفْخُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ.

ولحديث الباب شاهدٌ - دون ذِكْرِ اللَّوْزِغِ وَنَفْخِهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام - من  
حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخُدْرِي، وأبي لُبَابَةَ بن عبد  
الْمُنْذِرِ الْأَنْصَارِيِّ.

أمّا حديث ابن عمر: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/1201)، ح(3123)،  
ومسلم، الصَّحيح، (4/1752)، ح(131-128/2233)، من طريق سالم، وأخرجه  
البخاريُّ، الصَّحيح، (3/1204)، ح(3134) و(4/1473)، ح(3792)، من طريق  
نَافِعٍ، و(3/1204)، ح(3134)، من طريق ابن أبي مُلَيْكَةَ، ثلاثتهم عن ابن عمر مرفوعاً  
بنحوه.

(548) السُّنَنُ، لأبي داود، (2/788)، ح(5263).

(549) فِي إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ، لِلْقَاضِي عِيَاضٍ، (7/175).

(550) الْمَنَهَاجُ شَرْحُ مُسْلِمٍ، لِلنَّوَوِيِّ، (14/238).

وأما حديث ابن مسعود: أخرجه مسلم، الصحيح، (4/ 1755)،  
ح(2234/ 137)، من طريق الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه، وفيه الأمر  
بقتل الحيات.

وأما حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه مسلم، الصحيح، (4/ 1756)،  
ح(2236/ 139-141)، من طريق أبي السائب مولى هشام بن زهرة، عن أبي سعيد  
مرفوعاً بنحوه، وفيه قصة، وفيه أيضاً النهي عن قتل حيات البيوت حتى تُستأذن ثلاثاً.  
وأما حديث أبي لبابة: أخرجه مسلم، الصحيح، (4/ 1752)، ح(2233/ 130-  
136)، من طريق نافع عن أبي لبابة، ومن طريق نافع عن ابن عمر عن أبي لبابة مرفوعاً  
بنحوه.

### الحديث التاسع:

(37) قال الإمام النسائي رحمه الله: "أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك، قال:  
حدثنا وكيع، عن هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن عبادة قال: قلت يا  
رسول الله، إن أمي<sup>(551)</sup> ماتت، أفأتصدق عنها. قال: «نعم». قلت: فأبي الصدقة أفضل.  
قال: «سقي الماء»<sup>(552)</sup>.

أخرجه من طريق وكيع أيضاً: ابن ماجه، السنن، (2/ 1214)، ح(3684)،  
والنسائي، السنن الكبرى، (4/ 112)، ح(6491، 6492)، والطبراني، المعجم الكبير،  
(6/ 254)، ح(3664)، وابن خزيمة، الصحيح، (4/ 123)، ح(2479)، وابن حبان،  
الصحيح، (8/ 135)، ح(3348)، من طريق عن وكيع به مرفوعاً بنحوه، مختصراً دون  
ذكر وفاة أم سعد، سوى الطبراني؛ فقد ذكر وفاة أم سعد.

وأخرجه ابن خزيمة، الصحيح، (4/ 123)، ح(2496)، من طريق أبي معاوية  
محمد بن خازم الصير، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

(551) اسمها عمرة بنت مسعود، قاله ابن حبان في «ثقافته» (3/ 149).

(552) السنن الصغرى، للنسائي، (6/ 254)، ح(3664).

وإسناده ضعيفٌ، للانقطاع بين سعيد بن المسيّب وسعد بن عبّادة، ف«سعيدٌ لم يُدرك سعداً»<sup>(553)</sup>، قاله يحيى القطّان<sup>(554)</sup>، فإنَّ سعيداً وُلِدَ سنةَ خمسةَ عشرَ<sup>(555)</sup>، وتُوِّفِي سعد بن عبّادة بالشّام سنةَ خمسةَ عشرَ، وقيل: سنةَ أربعةَ عشرَ، وقيل: سنةَ إحدى عشرَ<sup>(556)</sup>، فكيف يُدركه... وأمّا الحافظ ضياء الدّين المقدسيّ [محمّد بن عبد الواحد بن أحمد] في «أحكامه»<sup>(557)</sup>، فقال: "أظنّه أدركه".

ولعلّه أخذه من تصحيح ابن حبان لحديثه هذا من الطّريق المذكور، فإنّ من شرطه الاتّصال كما شرط في خطبة كتابه<sup>(558)</sup>...»<sup>(559)</sup>.

قال ابن حجر: «وأما تصحيح ابن حبان له فمُتَعَقَّبٌ على شرطه في الاتّصال...»<sup>(560)</sup>.  
وأخرجه أحمد، المسند، (284 / 5)، ح (22512) و (7 / 6)، ح (23896)، والنّسائي، السنن الصّغرى، (255 / 6)، ح (3666)، من طريق حجّاج بن محمّد

---

(553) انظر: السّير، للذهبي، (270 / 1).

(554) انظر: جامع التحصيل، للعلائي، ص: 184.

(555) هناك خلافٌ في تاريخ مولد سعيد بن المسيّب، ذكره ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (5 / 119، 120)، فقيل: وُلِدَ بعد أن استخلفَ عمر بأربع سنين، وقيل: وُلِدَ قبل موت عمر بستين، وقيل: لستين خلتا من خلافة عمر، وكانت خلافته عشر سنين، وأربعة أشهر، وهذا القول الأخير أرجحها، وهو الوارد عن سعيد ابن المسيّب نفسه.

وأيّاً كان، فسعيدٌ لم يُدرك سعداً قطعاً.

(556) انظر في وفاة سعد بن عبّادة: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، للرّبيعي، (100 / 1)، ومعرفة الصّحابة، لأبي نُعيم، (1241 / 3).

(557) لم أجده في المطبوع منه، واسم الكتاب: «السنن والأحكام عن المصطفى عليه السّلام»، وتعرّف به: «أحكام الضّياء»، قال عنه الذهبيُّ في «السير» (128 / 23): «لم يتم، في ثلاثة مجلّدات».

(558) قال ابن حبان في «الصّحيح» (104 / 1): «ثمّ تُملِيّ الأخبار بألفاظ الخطاب، بأشهرها إسناداً، وأوثقها عماداً، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها...».

(559) البدر المنير، لابن الملقّن، (418 / 6).

(560) التلخيص الحبير، لابن حجر، (604 / 2).

المصيصي، عن شعبة بن الحجاج، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن سعد بن عبادة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أبو داود، السنن، (1/ 526)، ح (1680)، والحاكم، المستدرک، (1/ 574)، ح (1511)، والبيهقي، السنن الكبرى، (4/ 185)، ح (7593)، من طريق محمد بن عرزة، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب والحسن البصري، عن سعد ابن عبادة مرفوعاً بنحوه، دون ذكر وفاة أمه.

وإسناده ضعيف أيضاً، للانقطاع، فـ: «الحسن لم يدرك سعداً، فإن الحسن وُلد سنة إحدى وعشرين<sup>(561)</sup>، وسعد بن عبادة أقل ما فيه أنه توفي سنة خمسة عشر<sup>(562)</sup>».

وكذا قال ابن عبد الهادي<sup>(563)</sup>.

وأخرجه أبو داود، السنن، (1/ 526)، ح (1679)، والحاكم، المستدرک، (1/ 574)، ح (1512)، من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب مرسلاً بنحوه، دون ذكر وفاة أمه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُجرّجَاهُ<sup>(564)</sup>» وتعبه الذهبي في تعليقه على المستدرک فقال: «لا، فإنه غير متصل<sup>(565)</sup>». وكذا ابن حجر.

وقال الألباني: «إسناده صحيح مرسل<sup>(566)</sup>».

والحديث أخرجه البخاري، الصحيح، (3/ 1013، 1015، 1019)، ح (2605)، (2611، 2618) من طريق عن عكرمة، عن ابن عباس بلفظ: (أَنَّ سَعْدَ بْنَ عَبَّادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تُوِّفِيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّي تُوِّفِيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا،

---

(561) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (2/ 289)، والثقات، لابن حبان، (4/ 123).

(562) البدر المنير، لابن الملقن، (6/ 417).

(563) انظر: تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (2/ 684).

(564) المستدرک، للحاكم، (1/ 574).

(565) التلخيص الحبير، لابن حجر، (2/ 604).

(566) صحيح أبي داود، للألباني، (5/ 367).

أَيْنَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟. قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّ حَائِطِي<sup>(567)</sup>  
الْمِخْرَافَ<sup>(568)</sup> صَدَقَةٌ عَلَيْهَا).

ليس فيه ذِكْرٌ لسقاية الماء.

وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (3/1254)، ح(11/1630)، من طريق العلاء، عن  
أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً بمعنى حديث ابن عباس.

وأخرجه البخاري، الصَّحِيح، (1/467)، ح(1322) و(3/1015)،  
ح(2609)، ومسلم، الصَّحِيح، (2/696)، ح(51/1004)، من طريق هشام بن عروة،  
عن أبيه عروة بن الزبير، عن عائشة مرفوعاً بمعنى حديث ابن عباس.

وَالْخَلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ حَسَنٌ لغيره بمجموع هذه الطُّرُق.

ولمعناه شاهدٌ صحيحٌ من حديث ابن عباس وأبي هريرة وعائشة عند البخاري  
ومسلم.

## الحديث العاشر:

(38) قال الإمام النَّسَائِيُّ رحمه الله: "أخبرنا نَصْرُ بن عليٍّ وإسماعيلُ بن مسعودٍ -  
واللفظ له -، عن خالد [بن الحارث]، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ [بن أبي عَرُوبَةَ]، عن قتادة، عن  
سعيد بن المسيَّب، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بَتْمَرَ  
رِيَّانٍ<sup>(569)</sup>، وكان تَمَرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْلًا<sup>(570)</sup> فِيهِ يُبَسُّ، فقال: «أَنْتَى لَكُمْ

---

(567) هو البُستان من النَّخِيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار، وجمعه الحوائط.

النهاية، لابن الأثير، ص: 242.

(568) وهو جني النَّخْل، وإِنَّمَا سُمِّيَ مِخْرَافًا لِأَنَّهُ يُخْتَرَفُ مِنْهُ، أَي: يُجْتَنَى.

انظر: المحكم، لابن سيده، (5/170).

(569) أَي: الَّذِي سَقَى نَخْلَهُ مَاءً كَثِيرًا.

حاشية السُّنْدِي عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ، المطبوع مع السُّنَنِ، (4/314).

(570) هو ما شَرِبَ مِنَ النَّخِيلِ بِعَرُوقِهِ مِنَ الْأَرْضِ، مِنْ غَيْرِ سَقْيٍ سَمَاءً، وَلَا غَيْرِهَا.

النهاية، لابن الأثير، ص: 84.

هَذَا». قالوا: ابْتَعْنَاهُ صَاعًا بِصَاعَيْنِ مِنْ تَمْرِنَا. فقال: «لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ، وَلَكِنْ بَعْ تَمْرِكَ، وَاشْتَرِ مِنْ هَذَا حَاجَتَكَ»<sup>(571)</sup>.  
وإسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (45 / 3)، ح (11430)، عن محمد بن جعفر، وأخرجه أحمد، المسند، (67 / 3)، ح (11658)، وأبو يعلى، المسند، (438 / 2)، ح (1243)، من طريق يزيد بن هارون، وأخرجه أبو عوانة، المسند، (393 / 3)، ح (5444)، من طريق سعيد بن عامر، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.  
وأخرجه أبو داود الطيالسي، المسند، (ص: 294)، ح (2218)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، (68 / 4)، ح (5334)، من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (732 / 2)، ح (1974)، ومسلم، الصحيح، (1216 / 3)، ح (98 / 1595)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأخرجه البخاري، الصحيح، (813 / 2)، ح (2188)، ومسلم، الصحيح، (1215 / 3)، ح (96 / 1594)، من طريق عتبة بن عبد الغفار، وأخرجه مسلم، الصحيح، (1215 / 3)، ح (100، 97 / 1594)، من طريق أبي نضرة المنذر بن مالك، ثلاثتهم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (767 / 2)، ح (808، 767 / 2)، ح (2180، 2089) و(4 / 1550)، ح (4001)، ومسلم، الصحيح، (1215 / 3)، ح (94 / 1593، 95)، من طريق سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري مرفوعاً بنحوه.  
وله شاهد من حديث عبد الله بن عباس: أخرجه مسلم، الصحيح، (1216 / 3)، ح (99 / 1594)، من طريق أبي نضرة، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.

---

(571) السنن الصغرى، للنسائي، (272 / 7)، ح (4554).

## الحديث الحادي عشر:

(39) قال الإمام النَّسَائِيُّ رحمه الله: "حَدَّثَنَا مسعود بن جُوَيْرِيَةَ، قال: حَدَّثَنَا وكيعٌ، عن هشامٍ، عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب، عن عليِّ قال: صنعتُ طعاماً، فدعوتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فجاء فَدَخَلَ فَرَأَى سِتْرًا فِيهِ تصاوِيرُ فخرَجَ، وقال: «إِنَّ المَلَأَكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تصاوِيرٌ»".<sup>(572)</sup>

وإسناده حَسَنٌ، فروأته ثقات سوى مسعود بن جُوَيْرِيَةَ، فهو صدوقٌ كما قال ابن حجر.<sup>(573)</sup>

وأخرجه أبو يعلى، المسند، (421 / 1)، ح (556)، من طريق معاذ بن هشام، وأبو نُعَيْمٍ، الحلية، (281 / 6)، من طريق رُوْح بن عُبَّادَةَ، كلاهما عن هشامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عن قتادة، عن سعيدٍ مرسلًا بنحوه.

وإسناده صحيحٌ مرسلًا.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة، وأبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود، وعائشة.

أمَّا حديث أبي هُرَيْرَةَ: أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (1672 / 3)، ح (102 / 2112)، من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وأمَّا حديث أبي طلحة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (1179 / 3)، ح (3054)

و(2222 / 5)، ح (5613)، ومسلم، الصَّحِيح، (1665 / 3)، ح (85 / 2106)، من

طريق زيد بن خالد الجُهَنِيِّ، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (1179 / 3)، ح (1206)،

ح (3053)، و(3144)، ح (1470 / 4)، ح (3780)، ومسلم، الصَّحِيح، (1665 / 3)،

ح (84 / 2106)، من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَةَ، عن ابن عباسٍ، كلاهما عن أبي

طلحة مرفوعاً بنحوه.

---

(572) السُّنَنُ الصَّغْرَى، للنَّسَائِيِّ، (213 / 8)، ح (5351).

(573) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 528، وانظر: تهذيب الكمال، للمزي، (470 / 27)، وتهذيب

التهذيب، لابن حجر، (105 / 10).

وأما حديث عائشة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/ 742)، ح (1999) و(3/ 1178)،  
ح (3052) و(5/ 1986، 2221، 2222)، ح (4886، 5612، 5616) و(6/ 2747)،  
ح (7118)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1666)، ح (91/ 2107)، من طريق القاسم بن محمَّد عن  
عائشة مرفوعاً بمعناه، وفيه قِصَّة.

### الحديث الثَّاني عشر:

(40) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا أبان [بن يزيد  
العطَّار]، قال: حدَّثنا قتادة، عن عكرمة [مولى ابن عباس] وسعيد بن المسيَّب، عن ابن  
عباسٍ في قصة وفد عبد القيس قالوا: فِيمَ نَشْرَبُ يا نبيِّ الله؟. فقال نبيُّ الله صَلَّى اللهُ عليه  
وسَلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِأَسْقِيَةِ الْأَدَمِ»<sup>(574)</sup>، الَّتِي يُلَاثُ<sup>(575)</sup> عَلَى أَفْوَاهِهَا»<sup>(576)</sup>.  
إسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 361)، ح (3406)، عن بهز بن أسد، و(1/ 361)،  
ح (3407)، عن عفَّان بن مسلم، وأخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (4/ 188)،  
ح (6833)، من طريق أبي هشام المغيرة بن سَلَمَةَ، ثلاثتهم عن أبان بن يزيد العطَّار، عن  
قتادة به مرفوعاً بنحوه مُطَوَّلًا بِذِكْرِ قِصَّةِ وفد عبد القيس.  
وتابع أبان على هذا الوجه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ: أخرجه أحمد، المسند، (3/ 22)،  
ح (11191)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه مُطَوَّلًا.

---

(574) هو الخلدُ ما كان، وقيل: الأحمر. وقيل: هو المدبوغ.

المحكم، لابن سيده، (9/ 388).

(575) أي: التي تُشَدُّ وتُرَبَط.

النهاية، لابن الأثير، ص: 845.

(576) السُّنن، لأبي داود، (2/ 356)، ح (3694).



وبه نعلم عدم صحّة قول أبي نُعَيْمٍ: «غريبٌ من حديث قتادة، عن سعيد وعكرمة».<sup>(577)</sup> وذلك أنّه اتفق في رواية هذا الوجه عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب وعكرمة، سعيد بن أبي عروبة وأبان بن يزيد، وسعيدٌ من أوثق النَّاسِ في قتادة إذا انفرد، فكيف وقد وافقه أبان على هذا الوجه.

والحديث أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/29، 45، 195)، ح(53، 87، 500) و(2/506)، ح(1334) و(3/1128، 1292)، ح(2928، 3319) و(4/1588)، ح(4111) و(5/2285)، ح(5822) و(6/2652، 2747)، ح(6838، 7117)، ومسلم، الصَّحيح، (1/46)، ح(17/23-25)، و(3/1578)، ح(39/1995)، من طُرُقٍ عن أبي جَمْرَةَ نصر بن عِمْران، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بِذِكْرِ قِصَّةِ وَفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مُطَوَّلَةً، وليس فيها قولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عَلَيْكُمْ بِأَسْقِيَةِ الْأَدَمِ...).

وقِصَّةُ وَفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: أخرجهما مسلم، الصَّحيح، (1/48)، ح(18/26-28)، من طريقين عن أبي نُضْرَةَ المنذر بن مالك، عن أبي سعيد الخُدْري مرفوعاً مُطَوَّلًا، وفيه ذِكْرُ أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ.

وأخرجهما مسلم أيضاً، الصَّحيح، (3/1577)، ح(33/1993)، من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً بِذِكْرِ قِصَّةِ وَفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مُخْتَصَرَةً.

وأخرجهما مسلم أيضاً، الصَّحيح، (3/1578)، ح(37/1995)، من طريق ثُمَامَةَ بن حَزْنِ الْقُشَيْرِيِّ، عن عائشة مرفوعاً بِذِكْرِ قِصَّةِ وَفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مُخْتَصَرَةً.

### الحديث الثالث عشر:

(41) قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: "حدَّثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأوديُّ والعبَّاسُ بن جَعْفَرٍ، قالا: حدَّثنا عليُّ بن ثابتٍ الدَّهَّانُ، حدَّثنا الحَكَمُ بنُ عبد الملك، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عائشة قالت: لَدَغَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقْرَبٌ

(577) حلية الأولياء، لأبي نُعَيْمٍ، (3/345).

وهو في الصَّلَاة، فقال: «لَعَنَ اللَّهُ الْعُقْرَبَ مَا تَدَعُ الْمُصَلِّيَّ وَغَيْرَ الْمُصَلِّيِّ، اقْتُلُوهَا فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ»<sup>(578)</sup>.

إسناده ضعيفٌ جداً<sup>(579)</sup>، لضعف الحَكَم بن عبد الملك، ضعفه ابنُ معين<sup>(580)</sup>، وابن خِرَاشٍ<sup>(581)</sup>، وقال يعقوب بن شَيْبَةَ: «ضعيفُ الحديثِ جداً، له أحاديثٌ مناكير»<sup>(582)</sup>. وقال أبو داود: «منكرُ الحديثِ»<sup>(583)</sup>. وقال أبو حاتم: «مُضْطَرَبُ الحديثِ جداً، وليس بقويٌّ في الحديث»<sup>(584)</sup>. وقال النَّسَائِيُّ: «ليس بالقويِّ»<sup>(585)</sup>. وقال العُقَيْلِيُّ: «وقد روى الحَكَمُ هذا عن قتادة غيرَ حديثٍ لم يُتَابِعَ عليه... وله غيرُ حديثٍ لا يُتَابِعَ عليه»<sup>(586)</sup>. وقال ابن حَبَّان: «ينفرد عن الثَّقَاتِ بما لا يُتَابِعَ عليه حتى أكثر منه»<sup>(587)</sup>.

وتفرَّد العَجَلِيُّ بتوثيقه<sup>(588)</sup>.

والحديث بهذا اللفظ تفرَّد به الحَكَمُ بن عبد الملك، قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديثَ عن قتادة إلا الحَكَمُ بنُ عبد الملك، تفرَّد به عليُّ بنُ ثابت»<sup>(589)</sup>. وكذا قال ابن عَدِي<sup>(590)</sup>.

---

(578) السُّنَن، لابن ماجه، (1/395)، ح(1246).

(579) انظر: مصباح الزُّجَاجَةِ، للبُوصَيْرِيِّ، (2/755).

(580) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/122)، والمجروحين، لابن حبان، (1/249)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (8/220)، والكامل، لابن عدي، (2/212)،

(581) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (8/220).

(582) المصدر السَّابِق، (8/220).

(583) المصدر السَّابِق، (8/220).

(584) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/122).

(585) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 30.

(586) الضُّعْفَاء، للعقيلي، (1/257).

(587) المجروحين، لابن حبان، (1/249).

(588) معرفة الثقات، للعجلي، (1/312).

(589) المعجم الأوسط، للطبراني، (7/221).

(590) انظر: الكامل، لابن عدي، (2/212).

وقول الطبراني: «تفرّد به عليُّ بنُ ثابت» متعقّب برواية ابن عدي للحديث في «الكامل» (2/ 212) من طريق عليّ بن ثابت، عن أسباط بن نصر، عن الحكم بن عبد الملك به.

وأما قول البوصيري: «لكن لم ينفرد به الحكم، فقد رواه ابن خزيمة في "صحيحه" عن محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة به».<sup>(591)</sup> متعقّب، وذلك أن ابن خزيمة أخرج الحديث من الطريق المذكورة في «الصحيح» (4/ 191) مرفوعاً بلفظ: (خمس فواسق يُقتلن في الحلّ والحرم: الحيّة، والغراب الأبقع، والفأرة، والكلب العقور، والحديّاة).<sup>(592)</sup>

ولم أجده باللفظ الذي رواه الحكم بن عبد الملك عند ابن خزيمة في «صحيحه» المطبوع، ولا ذكره ابن حجر في «إتحاف المهرة».<sup>(593)</sup> وبه يظهر صحة قول الطبراني؛ بتفرّد الحكم بن عبد الملك في رواية الحديث عن قتادة.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه الترمذي، الجامع، (2/ 233)، ح (390)، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن ضمّصم بن جوس، عن أبي هريرة قال: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الأسودين<sup>(594)</sup> في الصلاة: الحيّة والعقرب». وقال الترمذي عقبه: «حديث حسن صحيح». وهو كما قال.

والخلاصة: أنّ حديث عائشة ضعيف الإسناد جداً، ويُغني عنه حديث أبي هريرة، وهو صحيح، والله أعلم.

(591) مصباح الزجاجة، للبوصيري، (2/ 755).

(592) وهو حديث صحيح، خرّج في الصحيحين، وقد تقدّم تخريجه ص: 173.

(593) (16/ 1100-1105).

(594) إطلاق الأسودين إمّا لتغليب الحيّة على العقرب، أو لأنّ عقرب المدينة تميل إلى السواد.

حاشية السندي على سنن ابن ماجه المطبوع مع السنن، (2/ 82).

## الحديث الرابع عشر:

(42) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عبد الرَّزَّاق، أنبأنا مَعْمَرُ، عن قتادة وعليّ ابن زيد بن جُدَعَانَ، قالوا: حدَّثنا ابن المسيّب، حدَّثني ابنُ لسعد بن مالك<sup>(595)</sup>، حدَّثنا عن أبيه. قال: دَخَلْتُ على سعدٍ، فقلتُ: حديثاً حدَّثتُه عنك حين استخلفَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ عليّاً رضي اللهُ عنه على المدينة. قال: فغَضِبُ، فقال: مَنْ حدَّثكَ بِهِ؟ فَكَرِهْتُ أَنْ أُخْبِرَهُ أَنْ ابنه حدَّثنيهِ فيغضبُ عليه، ثُمَّ قال: إِنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ حينَ خرج في غزوةِ تَبُوكَ استخلفَ عَلِيّاً على المدينة، فقال عليٌّ: يا رَسولَ اللهِ، ما كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ تَخْرُجَ وَجْهًا إِلَّا وأنا معك. فقال: «أَوْ ما تُرَضِي أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»<sup>(596)</sup>.

وهو في جامع معمر، المطبوع في آخر المصنّف، (11/ 226)، ح (20390)، وفي المصنّف أيضاً، لعبد الرَّزَّاق، (5/ 405)، ح (9745).  
ووقع في مسند البزار (3/ 283)، ح (1074)، من طريق عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَرِ، عن عليّ بن زيد بن جُدَعَانَ، عن قتادة.  
وهو خلاف ما في المصنّف لعبد الرَّزَّاق، ولعلّه تصحيفٌ أو تحريفٌ من (وقتادة) إلى (عن قتادة)، ولم أقف على روايةٍ لعليّ بن زيد بن جُدَعَانَ عن قتادة غير هذه التي في مسند البزار، وإنّما وقف الباحثُ على عدّة رواياتٍ لقتادة مقرونةً بعليّ بن زيد بن جُدَعَانَ غير هذه، وواحدةٌ من رواية قتادة عن عليّ بن زيد بن جُدَعَانَ، ولم يقف الباحثُ على من ذكر عليّ بن زيد بن جُدَعَانَ في شيوخ قتادة.

---

(595) قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (42/ 143): «هذا الابن الذي لم يُسمَّ في هذا الحديث هو عامر بن سعد».

(596) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 177)، ح (1532).

وإسناده ضعيفٌ لأمرين:

الأمر الأول: أن رواية مَعْمَرٍ عن قتادة متكلمٌ فيها كما تقدّم. <sup>(597)</sup>

الأمر الثاني: أن عليّ بن زيد بن جُدعان تكلم فيه كلامٌ كثيرٌ <sup>(598)</sup>، وهو إلى الضعف أقرب، ومن أعدل الأقوال فيه قولُ ابن عدي بعد أن ذكر بعضاً من أحاديثه: «ولعليّ بن زيد غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، أحاديثُه سالحةٌ، ولم أرَ أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يُغالي في التّشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يُكتب حديثه». <sup>(599)</sup>

هذا، والحديث رواه عن قتادة أيضاً: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وحرث بن شدّاد، وأبو هلال الرّاسبي محمّد بن سليم، ومطر بن طهّمان الوزّاق، وخالد بن قيس.

أمّا رواية سعيد بن أبي عروبة: أخرجها أبو نُعيم، الحلية، (7/196)، والخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد، (1/325)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (42/150)، من طريق عبد الله بن داود الحرّبيّ، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه مختصراً.

ووقع عند أبي نُعيم: «سمعتُ سعيداً، أو قال مرّةً: شعبة». <sup>(600)</sup>

وأخرجه الطّبرانيّ، المعجم الأوسط، (4/296)، ح (4248)، من طريق محمّد بن أبي يعقوب الكيرمانيّ، عن يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عليّ بن أبي طالبٍ مرفوعاً بنحوه.

ووقع في «العلل» للدّارقطنيّ (4/376) يزيد بن زريع، عن ابن أبي عروبة، عن

قتادة، عن ابن المسيّب مرسلًا.

---

(597) ص: 67.

(598) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/283)، والمرسل الخفيّ، لحاتم العوني، (1/306-322).

(599) الكامل، لابن عدي، (5/200).

(600) الحلية، لأبي نُعيم، (7/196).

وذكر الدارقطني في «العلل» (4 / 376) أن يوسف بن عطية الصفار رواه عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية شعبة: أخرجها، أبو نعيم، الحلية، (7 / 196)، من طريق يزيد بن زريع، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بنحوه.

وتقدم في رواية عبد الله بن داود الحريبي في «الحلية» أنه قال: «سمعت سعيداً، أو قال مرةً: شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص».

وأما رواية حرب بن شداد: أخرجها ابن أبي عاصم، السنة، (2 / 601)، ح (1343)، والبزار، المسند، (3 / 284)، ح (1076)، وأبو يعلى، المسند، (2 / 86)، ح (738)، والنسائي، السنن الكبرى، (5 / 44، 119، 240)، ح (8138، 8429)، وابن عدي، الكامل، (2 / 416)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (42 / 150)، من طريق جعفر بن سليمان الضبعي، عن حرب بن شداد، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية أبي هلال الراسبي: ذكرها الدارقطني في «العلل» (4 / 376) من طريق حجاج بن منهال، عن أبي هلال، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما رواية مطر الوراق: ذكرها الدارقطني في «العلل» (4 / 376)، من طريق مطر عن قتادة.

ولم يذكر بقية السند.

وأما رواية خالد بن قيس: أخرجها ابن عساكر، تاريخ دمشق، (42 / 179)، من طريق يزيد بن هارون، عن نوح بن قيس، عن أخيه خالد بن قيس، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً بنحوه.

وذكر الدارقطني في «العلل» (4 / 376) أن خالد بن قيس رواه عن قتادة مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فحاصل ما تقدم أن الحديث اختلف فيه على قتادة على سبعة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن سعدٍ مرفوعاً: رواه عنه سعيد بن أبي عروبة - على وجهٍ عنده -.

وهي من رواية عبد الله بن داود الخريبيّ عنه، ووقع الشكُّ في هذه الرواية عند أبي نعيم في تسمية الراوي عن قتادة؛ هل هو سعيدٌ أو شعبة<sup>(601)</sup>، ولأجل هذا الشكِّ استغرب هذه الرواية يحيى بن محمد بن صاعد<sup>(602)</sup>، وابن عساكر<sup>(603)</sup>.

وكذا رواه على هذا الوجه حربٌ بن شدّاد، عن قتادة به مرفوعاً، ولكن تفرّد به جعفر بن سليمان الضُّبعي، قال البزار: «ولا نعلم رواه عن حربٍ إلا جعفر بن سليمان»<sup>(604)</sup>. وبنحوه قال الدارقطني<sup>(605)</sup>.

وجعفر بن سليمان، وإن وثق<sup>(606)</sup>، فإنّه لا يُحتمل تفرّده، فقد قال البخاريّ: «يُخالف في بعض حديثه»<sup>(607)</sup>.

إلا أن ابن عساكر رجّح هذا الوجه، فقد قال: «والمحفوظ ما»<sup>(608)</sup>. ثمّ ذكر الحديث من طريق حرب بن شدّاد هذه؛ وذلك لأنّ هذا الوجه تُوبع عليه حرب بن شدّاد في إسناد الحديث عن قتادة، عن ابن المسيّب، عن سعدٍ، تابعه معمر وسعيد بن أبي عروبة على وجهٍ عنده.

---

(601) انظر: الحلية، لأبي نعيم، (7/ 196).

(602) حيث قال كما في «تاريخ بغداد» للخطيب (1/ 325): «هذا إسنادٌ غريبٌ، ما سمعناه إلا منه». أي: من عبد الله بن داود الخريبيّ.

وابن صاعدٍ هذا أثنى عليه الخطيب البغدادي فقال في «تاريخ بغداد» (14/ 231): «كان أحدُ حفاظُ الحديث، ومَن عنى به، ورحل في طلبه».

(603) حيث قال «تاريخ دمشق» (42/ 150): «وهذا إسنادٌ غريب».

(604) المسند، للبزار، (3/ 285).

(605) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطنيّ، لابن طاهر المقدسي، (1/ 333).

(606) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/ 82).

(607) ميزان الاعتدال، للذهبيّ، (1/ 409). ولم أقف عليه في المطبوع من «الضعفاء الصغير» للبخاريّ.

(608) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (42/ 150).

ووقع عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (150 / 42) ما يدلُّ على أنَّ جَعْفَرَ بن سُلَيْمَانَ قد تُوبِع، حيث أخرج الحديث من طريق جَعْفَرَ بن هَارُونَ، عن حرب بن شَدَّاد به مرفوعاً.

وهو تصحيفٌ بَيْنٌ، صُحِّفَتْ مِنْ (جَعْفَرَ بن سُلَيْمَانَ) إِلَى (جَعْفَرَ بن هَارُونَ)، وذلك لَأَنَّهُ لَا تَوْجِدُ رَوَايَةَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ لِجَعْفَرَ بن هَارُونَ هَذَا عَنْ حَرْبِ بن شَدَّادٍ أَصْلًا، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِي تَلَامِيذِ حَرْبِ مِنْ اسْمِهِ جَعْفَرَ بن هَارُونَ.

ونقف هنا مع قولٍ للبَزَّارِ، أَعْلَى فِيهِ رَوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بن دَاوُدَ، حَيْثُ قَالَ: «فَأَنْكَرْتُهُ عَلَيْهِ [أَي: عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بن دَاوُدَ الْخُرَيْبِيِّ]، وَهُوَ لَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ مُسْنَدًا مُتَّصِلًا».<sup>(609)</sup>

والبَزَّارُ هُنَا يَشِيرُ إِلَى تَرْجِيحِ رَوَايَةِ يَزِيدِ بن زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدِ بن أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بن الْمَسِيَّبِ مَرْسَلًا، الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَهَذَا الْوَجْهَ الثَّانِي.

وهو كما قال؛ فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بن دَاوُدَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً<sup>(610)</sup>، فَإِنَّ يَزِيدَ بن زُرَيْعٍ ثِقَةٌ ثَبَّتْ، وَمَنْ أَوْثَقَ النَّاسَ فِي سَعِيدِ بن أَبِي عَرُوبَةَ<sup>(611)</sup>، فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «أَوْثَقَ النَّاسَ فِي سَعِيدِ بن أَبِي عَرُوبَةَ: يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ»<sup>(612)</sup>. وَقَالَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَوَارِيرِيُّ: «لَمْ يَكُنْ يَحْسِبُ بن سَعِيدٍ يُقَدَّمُ فِي سَعِيدِ بن أَبِي عَرُوبَةَ أَحَدًا إِلَّا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ».<sup>(613)</sup> وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «وَأُثْبِتَ أَصْحَابُ سَعِيدِ بن أَبِي عَرُوبَةَ يَزِيدَ بن زُرَيْعٍ».<sup>(614)</sup>

ووَافَقَ سَعِيدُ بن أَبِي عَرُوبَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَبُو هَلَالٍ الرَّاسِبِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ الْمَسِيَّبِ مَرْسَلًا.

---

(609) المسند، للبَزَّارِ، (285 / 3).

(610) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (47 / 5)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (175 / 5).

(611) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (743 / 2).

(612) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، (102 / 1).

(613) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (286 / 11).

(614) تسمية من لم يرو عنه غير رجلٍ واحدٍ، للنسائي، ص: 129.



وأبو هلال الرّاسبيّ، قال فيه أحمد بن حنبل: «قد احتُمِلَ حديثُه، إلاّ أنّه يُخالف في حديث قتادة، وهو مُضطرب الحديث عن قتادة».<sup>(615)</sup> وقال ابن عدي: «وفي بعض رواياته ما لا يُوافقُه عليه الثّقات، وهو ممّن يُكتَبُ حديثُه».<sup>(616)</sup>

ففيه لينٌ، خاصّةً عن قتادة، وذلك إذا تفرّد وخالف الثّقات، ولكنه لم يتفرّد هنا، بل جاء متابعاً لرواية سعيد بن أبي عرّوبة.

الوجه الثالث: قتادة مقروناً بعلي بن زيد بن جُدعان، عن سعيد بن المسيّب، عن ابنِ لسعد، عن أبيه سعد مرفوعاً: رواه معمر بن راشد عن قتادة وابنِ جُدعان.

وتقدّم بيان ضعف هذا الوجه عند تخريج الحديث.

الوجه الرّابع: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عليّ بن أبي طالب مرفوعاً: رواه يزيد ابن زُرّيع، عن سعيد بن أبي عرّوبة، وكذا عن شُعبة، عن قتادة به.

أمّا رواية يزيد بن زُرّيع عن سعيد بن أبي عرّوبة، فقد أعلّها الطبراني بالتفرّد، فقال: «لم يروه عن سعيد بن أبي عرّوبة إلاّ يزيد بن زُرّيع».<sup>(617)</sup>

وهذا الوجه مخالفٌ لما رواه يزيدٌ نفسه، حيث رواه عن ابنِ المسيّب مرسلًا، وقد تقدّم بيان قوّة هذا الوجه.

ولعلّ كلا الوجهين ثابتٌ عن يزيد، فمرّةً رواه عن ابنِ المسيّب عن عليّ متصلاً، وأخرى رواه عن ابنِ المسيّب مرسلًا.

وأما رواية يزيد عن شُعبة، فقد قال فيها الدّارقطني: «ولا يثبتُ عن شُعبة».<sup>(618)</sup> أي: أنّ الحديث غيرُ ثابتٍ من رواية شُعبة عن قتادة.

الوجه الخامس: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُريرة مرفوعاً: رواه يوسف ابن عطية الصّفّار.

(615) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/ 273).

(616) الكامل، لابن عدي، (6/ 215).

(617) المعجم الأوسط، للطبراني، (4/ 296).

(618) العلل، للدّارقطني، (4/ 376).

وهذا الوجه ضعيفٌ جداً، تفرّد به يوسف بن عطية، ضعّفه أبو زرعة<sup>(619)</sup>،  
والعجّلي<sup>(620)</sup>، وقال ابن معين: «ليس بشيء». <sup>(621)</sup> وقال عمرو بن عليّ الفلاس: «كثير الوهم  
والخطأ». <sup>(622)</sup> وقال ابن عدي: «وعامة حديثه ممّا لا يتّابع عليه». <sup>(623)</sup> وقال البخاريّ وأبو  
حاتم: «منكر الحديث». <sup>(624)</sup> وقال النسائيّ والدارقطنيّ: «متروك» <sup>(625)</sup>. وقال ابن حبان:  
«كان ممّن يقلّب الأسانيد، ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، ويُحدّث بها، لا  
يجوز الاحتجاج به بحال». <sup>(626)</sup>

كما أنّ هذه السلسلة قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة لا يصحّ منها شيء،  
كما تقدّم. <sup>(627)</sup>

الوجه السادس: قتادة، عن أنس مرفوعاً: رواه نوح بن قيس، عن أخيه خالد بن  
قيس، عن قتادة به.

تفرّد به خالد بن قيس من بين أصحاب قتادة المشهورين، وهو مع ثقته <sup>(628)</sup> فقد قال  
فيه أبو الفتح الأزديّ محمّد بن حسين: «خالد بن قيس عن قتادة: فيها مناكير» <sup>(629)</sup>. خاصة

---

(619) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/226).

(620) انظر: معرفة الثقات، للعجّليّ، (2/375).

(621) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/209).

(622) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/226).

(623) الكامل، لابن عدي، (7/153).

(624) التاريخ الكبير، للبخاريّ، (8/387)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/226).

(625) الضعفاء والمتروكين، للنسائيّ، ص: 106، وسؤالات البرقاني للدارقطنيّ، ص: 73.

(626) المجروحين، لابن حبان، (3/134).

(627) ص: 166.

(628) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/348)، ومعرفة الثقات، للعجّليّ، (1/331)، والكاشف

للذهبيّ، (1/368)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (6/259).

(629) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (3/97).

فيما يتفرّد به<sup>(630)</sup>، وهذا من روايته عن قتادة وقد تفرّد، لذا قال الدّارقطني: «ولا يصحّ عن أنسٍ». <sup>(631)</sup> وقال أيضاً: «غريبٌ من حديث قتادة عن أنسٍ». <sup>(632)</sup>

الوجه السّابع: عن قتادة مرسلًا: رواه خالد بن قيّس عن قتادة، على ما ذكر الدّارقطني.

وهو أيضاً ممّا تفرّد به خالد بن قيّس عن قتادة.

فتلخص ممّا سبق أنّ حديث سعد بن أبي وقاص اختُلف في وصله وإرساله، فوصله حرب بن شدّاد، ومعمّر بن راشد، وسعيد بن أبي عروبة - على وجه عنده - وأرسله أبو هلال الرّاسبي، وسعيد بن أبي عروبة - على وجه آخر عنده -، والأمر محتملٌ لكليهما، ولأجل ذلك لم يُرجح الدّارقطني<sup>(633)</sup> شيئاً بعد أن ذكر هذا الاختلاف، وإن كان في ترجيح ابن عساکر لرواية الاتصال وجهٌ تقدّم بيانه.

وأما حديث عليّ بن أبي طالب فهو محتملٌ أيضاً للاتصال: قتادة، عن ابن المسيّب، عن عليّ مرفوعاً، وللإرسال: قتادة، عن ابن المسيّب مرسلًا؛ لاحتمال أن يكون يزيد بن زريع رواه عن سعيد بن أبي عروبة على كلا الوجهين. والحديث لا يصحّ مرفوعاً من حديث أبي هريرة وأنس بن مالك، ولا عن قتادة مرسلًا.

قال الباحث: والذي يظهر - والله أعلم - أنّ هذا الاختلاف<sup>(634)</sup> مرجّعه إلى قتادة؛ وذلك لأنّ تلاميذ قتادة اختلفوا فيما بينهم، ولا مرجّح بينهم، فالطُّرق قريبةٌ بعضها من بعضٍ في القوّة، ويميلُ الباحثُ إلى ما قاله ابن عدي: «وهذا غريبٌ عن قتادة». <sup>(635)</sup>

---

(630) وذلك لأنّ مسلماً أخرج له حديثاً متابعاً.

(631) العلل، للدّارقطني، (4/376).

(632) أطراف الغرائب والأفراد للدّارقطني، لابن طاهر المقدسي، (2/142).

(633) في العلل، (4/376).

(634) أي: في حديث سعد بن أبي وقاص.

(635) الكامل، لابن عدي، (2/416).

ولعلّه لأجل هذا الاختلاف على قتادة ولا مرجح، لم يخرج أصحاب الصحيح الحديث من طريق قتادة، وإنما أخرجه من وجوه أخرى.

فالحديث أخرجه مسلم، الصحيح، (4/1870)، ح(30/2404)، من طريق محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وفيه: قال سعيد: «أحببت أن أشفه بها سعداً، فلقيت سعداً، فحدثته بما حدثني عامر، فقال: "أنا سمعته". فقلت: "أنت سمعته؟". فوضع إصبعه على أذنيه، فقال: "نعم، وإلا فاستكثنا"<sup>(636)</sup>».

وأخرجه البخاري، الصحيح، (3/1359)، ح(32/3503)، ومسلم، الصحيح، (4/1870)، ح(2404)، من طريق شعبة، عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (4/1602)، ح(4154)، ومسلم، الصحيح، (4/1870)، ح(31/2404)، من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه مسلم، الصحيح، (4/1870)، ح(32/2404)، من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادات.

**والخلاصة:** أن الحديث غير ثابت من حديث أبي هريرة وأنس، وأمّا حديث سعد ابن أبي وقاص وعلّي بن أبي طالب، فمختلف في إرساله ووصله على قتادة، فهو غريب من حديث قتادة كما قال ابن عدي.

ولكن أصل الحديث صحيح، ثبت من وجوه أخرى عند البخاري ومسلم.

---

(636) أي: أي صمتنا، والاستيكاك: الصمّم، وذهاب السمع.

النهاية، لابن الأثير، ص: 437.

## الحديث الخامس عشر:

(43) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمد بن جَعْفَر، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى جُوَيْرِيَةَ بنت الحارث وهى صائِمةٌ في يومِ جُمعة، فقال لها: «أَصُمْتِ أُمْسٍ». فقالت: لا. قال: «أَتَرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا». فقالت: لا. قال: «فَأَفْطِرِي إِذَا»<sup>(637)</sup>.

وأخرجه إسحاق، المسند، (4/255)، ح(2079)، عن رَوْح بن عُبَّادة، وأخرجه النَّسَائِيُّ، السُّنَن الكُبرى، (2/142)، ح(2753)، من طريقِ بِشْرِ بن المُفَضَّل، وأخرجه البزار، المسند، (6/341)، ح(2350)، وابن خُزَيْمة، الصَّحيح، (3/316)، ح(2162)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وأخرجه ابن خُزَيْمة، الصَّحيح، (3/316)، ح(2162)، من طريق خالد بن الحارث، ومحمد بن أبي عَدِي، وأخرجه ابن خُزَيْمة، الصَّحيح، (3/316)، ح(2162)، والطَّحاويُّ، شرح معاني الآثار، (2/78)، ح(3059)، وابن حبان، الصَّحيح، (8/375)، ح(3611)، من طريق عبدة بن سليمان، سَنَنهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

قال سعيدٌ: «ووافقني عليه مَطَر [بن طَهْمَانَ الوَرَّاق]، عن سعيد بن المسيَّب»<sup>(638)</sup>.

وخالف سعيداً ومَطَرًا شعبةُ بن الحجاج، فرواه عن قتادة، عن أبي أيُّوب الأزدي العتكي يحيى بن مالك، عن جُوَيْرِيَةَ بنت الحارث مرفوعاً: أخرجه أبو داود الطيالسي، المسند، (ص: 226)، ح(1623)، وأخرجه إسحاق، المسند، (4/252)، ح(2075)، من طريق النَّضْر بن شُمَيْل، وأخرجه عبد بن حميد، المنتخب من مسنده، (ص: 449)، ح(1557)، من طريق عثمان بن عمر، وأخرجه ابن أبي شَيْبة، المصنَّف، (2/302)، ح(9249)، وأبو يعلى، المسند، (12/487)، ح(7064)، من طريق شَبَّابة بن سَوَّار، وأخرجه أحمد، المسند، (6/430)، ح(27462)، والبخاريُّ، الصَّحيح، (2/701)،

(637) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/189)، ح(6771).

(638) المصدر السَّابق، (2/189).

ح(1885)، من طريق غُنْدَرِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحِيحُ، (701 / 2)،  
ح(1885)، والنَّسَائِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (142 / 2)، ح(2754)، من طريق يحيى بن سعيدِ  
الْقَطَّانِ، وأخرجه أحمد، المسند، (324 / 6)، ح(26798)، عن وكيع بن الجراح، وأخرجه  
أحمد، المسند، (430 / 6)، ح(27462)، عن حجاج بن محمد المصيصي، وأخرجه  
الطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (78 / 2)، ح(3060، 3061)، من طريق عبد الصَّمَدِ بْنِ  
عبد الوارث، وعبد الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (302 / 4)،  
ح(8274)، من طريق عمرو بن مَرْزُوقٍ، جميعهم عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وتابع شعبة على هذا الوجه همام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وحماد بن الجعد.

أمَّا رواية همام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (324 / 6، 430)، ح(26799)،  
27465)، وأبو داود، السُّنَنِ، (736 / 1)، ح(2422)، وأبو يعلى، المسند، (490 / 12)،  
ح(7066)، والطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (78 / 2)، ح(3061)، من طُرُقٍ عن همام  
ابن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمَّا رواية حماد بن سَلَمَةَ: أخرجها الطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (78 / 2)،  
ح(3061)، من طريق عبد الصَّمَدِ بْنِ عبد الوارث، عن حماد بن سَلَمَةَ، عن قتادة به  
مرفوعاً بنحوه.

وأمَّا رواية حماد بن الجعد<sup>(639)</sup>: أخرجها البخاريُّ معلقاً، الصَّحِيحُ، (701 / 2)، عنه  
عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

ووصله ابن حجر في تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ (202 / 3).

وأخرجه إسحاق، المسند، (253 / 4)، ح(2076)، عن وكيع، عن شعبة، عن  
قتادة، عن أبي أيُّوبَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسلاً.

وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعَلَلِ» (292 / 15) أَنَّ بَقِيَّةَ بن الوليد رواه عن شعبة، عن

قتادة، عن أبي أيُّوبَ، عن صفية مرفوعاً.

---

(639) الهذليُّ، البصريُّ، ضعيفٌ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 177.

وأخرجه عبد الرزاق، المصنّف، (280 / 4)، ح (7804)، عن معمر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلًا.

وحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على خمسة أوجه:

الوجه الأوّل: قتادة، عن أبي أيّوب، عن جويرية مرفوعاً: رواه شعبة من رواية عامّة أصحابه عنه، وهمام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وحماد بن الجعد، أربعتهم عن قتادة به.

وهذا الوجه لا شكّ في صحته؛ فقد أخرجه البخاريّ كما تقدّم، وصحّحه أبو حاتم، وأبو زرعة<sup>(640)</sup>، والدارقطنيّ<sup>(641)</sup>، وابن حجر<sup>(642)</sup>.

الوجه الثاني: قتادة، عن ابن المسيّب، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: رواه سعيد بن أبي عروبة ومطرّ الوراق عن قتادة به.

وهذا الوجه صحّحه أبو حاتم، وأبو زرعة<sup>(643)</sup>، وابن خزيمة<sup>(644)</sup>، وابن حبان<sup>(645)</sup>.

ومال ابن حجر إلى تصحيحه فقال: «والراجح طريق شعبة؛ لمتابعة همام، وحماد بن سلمة له، وكذا حماد بن الجعد... ويحتمل أن تكون طريق سعيد محفوظة أيضاً؛ فإنّ معمرًا رواه عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب أيضاً، لكن أرسله»<sup>(646)</sup>.

وخالفهم الدارقطنيّ فقال: «وقول شعبة ومن تابعه أشبه»<sup>(647)</sup>. أي: أشبه بالصواب، وهذا من التعليل الظنيّ.

قال الباحث: ويؤكّد تصحيح هذا الوجه ما نُقل عن سعيد بن أبي عروبة أنّه قال: «أمّا ما حفظتُ أنا ومطرّ: فعن قتادة، عن ابن المسيّب، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيّ

(640) العلل، لابن أبي حاتم، (52 / 3).

(641) العلل، للدارقطنيّ، (292 / 15).

(642) فتح الباري، لابن حجر، (234 / 4).

(643) العلل، لابن أبي حاتم، (52 / 3).

(644) حيث أخرجه في صحيحه (316 / 3)، ح (2162).

(645) حيث أخرجه في صحيحه (375 / 8)، ح (3611).

(646) فتح الباري، لابن حجر، (234 / 4).

(647) العلل، للدارقطنيّ، (292 / 15).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». <sup>(648)</sup> وبما علَّل به أبو حاتمٍ تصحيحه للحديث، حيث قال: «فأما من قال: قتادة، عن سعيد بن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو؛ فإنَّ ابن أبي عَرُوبَةَ حافظٌ لحديث قتادة، وقال: تابعني عليه مَطَرٌ». <sup>(649)</sup>

فدَلَّ ذلك على أنَّ هذا الوجه محفوظٌ أيضاً، حفظه سعيدٌ من قتادة، والله أعلم.

الوجه الثالث: قتادة، عن أبي أيُّوب، عن صفية مرفوعاً: رواه بقية بن الوليد، عن

شعبة، عن قتادة به.

وهو ضعيفٌ لأمر:

الأمر الأوَّل: أنَّ بقية تفرَّد به من بين عامَّة أصحاب شعبة.

الأمر الثاني: أنَّ بقية بن الوليد مُدَلِّسٌ، خاصَّةً عن الضُّعفاء والمجهولين <sup>(650)</sup>، قال

النَّسائيُّ: «إن قال: (أخبرنا، أو حدَّثنا) فهو ثقةٌ، وإن قال: (عن) فلا يُؤخذ عنه، لا يُدرى

عَمَّن أخذَه». <sup>(651)</sup>

وقد عَنَعَنَه عن شعبة، ولم يقف الباحث على تصريحه بالسَّماع منه.

الأمر الثالث: أنَّ رواية بقية عن أهل العراق ضعيفةٌ، قال عليُّ بن المدينيُّ: «بقيةٌ

صالحٌ فيما روى عن أهل الشَّام، وأمَّا حديثه عن عبيد الله بن عمَر، وأهل الحجاز،

والعراق، فضعفه فيها جداً». <sup>(652)</sup> وقال ابن عدي: «وإذا روى عن أهل الشَّام فهو ثبتٌ،

وإذا روى عن غيرهم خلطٌ». <sup>(653)</sup>

---

(648) المسند، للبخاري، (341/6).

(649) العلل، لابن أبي حاتم، (52/3).

(650) انظر في تدليسهِ: جامع التحصيل، للعلائي، ص: 150، وطبقات المُدَلِّسين، لابن حجر، ص: 49،

والتبيين لأسماء المدلسين، لسبط ابن العجمي، ص: 47.

(651) تاريخ بغداد، للخطيب، (126/7).

(652) المصدر السابق، (125/7).

(653) الكامل، لابن عدي، (80/2).



وهو هنا من روايته عن العراقيين، فشعبة بصري واسطي، وقال أبو حاتم: «وشعبة لقيه ببغداد»<sup>(654)</sup>.

لذا قال الدارقطني في روايته: «وَوَهْم فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ جُوَيْرِيَةَ»<sup>(655)</sup>.  
الوجه الرابع: قتادة، عن أبي أيوب مرسلًا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: رواه وكيع، عن شعبة، عن قتادة به.

وهذا الوجه غير محفوظ؛ تفرّد به وكيع من بين عامة أصحاب شعبة.  
الوجه الخامس: قتادة، عن ابن المسيب مرسلًا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: رواه معمر عن قتادة به.

وهذا الوجه غير محفوظ أيضًا؛ تفرّد به معمر من بين أصحاب قتادة، ومعمر مُتَكَلِّمٌ في روايته عن العراقيين كما تقدّم<sup>(656)</sup>.

والخلاصة: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ جُوَيْرِيَةَ مَرْفُوعًا، وكذا من رواية قتادة، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا.  
أمّا باقي الأوجه فهي ضعيفة، والله أعلم.

## الحديث السادس عشر:

(44) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ جُنْبًا، ثُمَّ يُصْبِحُ صَائِمًا»<sup>(657)</sup>.

(654) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/434).

(655) العلل، للدارقطني، (15/292).

(656) ص: 67.

(657) المسند، لأحمد بن حنبل، (6/304)، ح(26636).

وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (2/195)، ح(3026)، من طريق يزيد بن زريع، والطحاوي، شرح معاني الآثار، (2/105)، ح(3216)، من طريق عبد الوهاب ابن عطاء، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه. وإسناده صحيح.

وتابع سعيداً على هذا الوجه شعبة بن الحجاج، وهشام الدستوائي، وهمام بن يحيى، وأبان بن يزيد العطار.

أمّا رواية شعبة: أخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 224)، ح(1606)، وإسحاق، المسند، (4/71)، ح(1833)، وأحمد، المسند، (6/306، 310)، ح(26651)، وأبو يعلى، المسند، (12/431)، ح(6999)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، (2/105)، ح(3219)، وشرح مشكل الآثار، (2/21)، ح(547)، وابن جبان، الصحيح، (8/270)، ح(3500)، والطبراني، المعجم الكبير، (23/299، 300)، ح(669، 672) من طريق عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية هشام: أخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (23/379)، ح(900)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية همام بن يحيى: أخرجه أحمد، المسند، (6/323)، ح(26788)، وأبو يعلى، المسند، (3/114)، ح(1545)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، (2/105)، ح(3217)، والطبراني، المعجم الكبير، (23/300)، ح(671)، من طريق عن همام، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأمّا رواية أبان بن يزيد: أخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (23/299)، ح(668)، من طريق أبان، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

والحديث أيضاً: أخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (23/300)، ح(670)، والأوسط، (8/220)، ح(8455)، من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجدي، عن شعبة، عن قتادة وعمرو بن مرة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن أبي أمية، عن أم سلمة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/311)، ح(26691)، عن محمد بن جعفر، عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن أبي أمية مرفوعاً بنحوه، ولم يذكر أم سلمة.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/312، 245)، ح(26704، 26705، 26124)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، (2/104)، ح(3205)، والطبراني، المعجم الكبير، (23/384)، ح(915)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (2/182)، ح(2945)، من طريق الحجاج بن الحجاج الباهليّ الأحول، كلاهما عن قتادة، عن عبد ربه بن أبي يزيد، عن أبي عياض، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ابن المغيرة: أن مروان بن الحكم بعثه إلى أم سلمة وعائشة، قال: فلقيت غلامها نافعاً، فأرسلته إليها، فسألها، قال: فرجع إليّ فأخبرني... قال: ثم بعثني إلى عائشة، فلقيت غلامها ذكوان، فأرسلته إليها، فرجع إليّ فأخبرني.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/312)، ح(26703)، من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي عياض حدث: أن مروان بعث إلى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، فأرسل إليها مولاها... قال: فبعث إلى عائشة، فبعث إليها مولاها أو غلامها ذكوان. ولم يذكر عبد ربه في الإسناد.

فحاصل ما تقدم أن الحديث اختلف فيه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن أبي أمية، عن أم سلمة مرفوعاً: رواه عامة أصحاب قتادة وهم: سعيد بن أبي عروبة - على وجه عنده -، وشعبة - على وجه عنده -، وهشام الدستوائي، وهمام بن يحيى، وأبان بن يزيد العطار. ولا شك في رجحان هذا الوجه؛ لتوافق أصحاب قتادة عليه.

الوجه الثاني: قتادة وعمرو بن مرة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن أبي أمية، عن أم سلمة مرفوعاً: رواه عبد الملك بن إبراهيم الجدي، عن شعبة، عن قتادة وعمرو به.

وعبد الملك الجُدِّي، وإن كان إلى الثقة أقرب<sup>(658)</sup>، فقد تفرَّد برواية هذا الحديث من بين أصحاب شعبة على هذا الوجه؛ لذا قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، إلا عبد الملك الجُدِّي»<sup>(659)</sup>. فالذي يظهر أنه غير محفوظ.

الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن المسيَّب، عن عامر بن أبي أمية مرفوعاً: رواه محمد بن جَعْفَر، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة به.

وعامر بن أبي أمية: هو ابن المغيرة المخزومي، مختلف في صحبته، والذي يترجح أنه صحابي أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن حجر: «وذكره ابن منده في الصحابة، فعاب ذلك عليه أبو نعيم<sup>(660)</sup>، ولا عيب عليه؛ لأنَّ أباه قُتِل في الجاهلية، ولم يبق بعد الفتح قرشيٌّ إلا أسلم، وشهد حجة الوداع»<sup>(661)</sup>.

هذا من حيث الإدراك، وأمَّا من حيث روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال ابن عبد البر: «لا أحفظ له عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية»<sup>(662)</sup>.

وعليه فروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل مرسل الصحابيِّ، ومرسل الصحابيِّ مقبولٌ على الرَّاجح عند جماهير العلماء، وحكي الإجماع على قبوله<sup>(663)</sup>.

ولكنَّ إسناده ضعيفٌ؛ تفرَّد به محمد بن جَعْفَر غُنْدَر عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، وهو ممَّن سمع من سعيد بعد الاختلاط، فقد تقدَّم<sup>(664)</sup> قولُ عمرو بن العباس: «كتبتُ عن غُنْدَر

---

(658) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/342)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (6/342).

(659) المعجم الأوسط، للطبراني، (8/220).

(660) في كتابه معرفة الصحابة (4/2063).

(661) الإصابة، لابن حجر، (3/577).

(662) الاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 516.

(663) وصورة مرسل الصحابيِّ: أن يروي صغار الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسمعوا منه.

وانظر في صورة مرسل الصحابيِّ وحكمه: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصَّلاح، ص: 131، وفتح

المغيث، للسَّخاوي، (1/270-273).

(664) ص: 129.

حديثه كله، إلا حديثه عن ابن أبي عَرُوبَةَ، فإنَّ عبد الرَّحْمَنِ [بن مهديّ] نهاني أن أكتب عنه حديثَ سعيدٍ. وقال: "إِنَّ غُنْدَرًا سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ"<sup>(665)</sup>.

الوجه الرَّابِع: قتادة، عن عبد ربّه، عن أبي عِيَاض، عن عبد الرَّحْمَنِ بن الحارث، وذكر فيه أَنَّهُ سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ نَافِعِ مَوْلَى لَأُمِّ سَلَمَةَ، وَمِنْ ذُكْوَانَ مَوْلَى لِعَائِشَةَ: رواه سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ والحجّاج بن الحجّاج الباهليّ، عن قتادة به.

وإسناده ضعيفٌ جدًّا، فيه عبد ربّه بن أبي يزيد، وهو مجهولٌ، قال عليّ بن المديني: «عبد ربّه الذي روى عنه قتادة، مجهولٌ، لم يرو عنه غيرُ قتادة»<sup>(666)</sup>. وقال الذّهبيّ: «مجهولٌ»<sup>(667)</sup>. وقال ابن حجر: «مستورٌ»<sup>(668)</sup>.

وفيه أيضاً أبو عِيَاض، واسمُه: قَيْسُ بن ثَعْلَبَةَ، وقيل: عمرو بن الأسود<sup>(669)</sup>، قال ابن حجر: «مجهولٌ»<sup>(670)</sup>.

كما أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن الحارث عن أُمِّ سَلَمَةَ وعائِشَةَ بلا واسطة، وهو في الصّحيحين - وسيأتي تخريجه - دون ذِكْرِ لِنَافِعٍ وَلَا لِدُكْوَانَ، فَقَدْ تَفَرَّدَ قِتَادَةُ بِذِكْرِهِمَا؛ لِذَا قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ بَعْدَ أَنْ أوردَهُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ بِذِكْرِ غَلَامِ عَائِشَةَ ذُكْوَانَ، قَالَ: «وَلَمْ يُتَابِعْ قِتَادَةَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ»<sup>(671)</sup>.

---

(665) الكامل، لابن عدي، (3/ 394)، وانظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 58) و(9/ 85).

(666) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (6/ 118).

(667) الكاشف، للذهبيّ، (1/ 619).

(668) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 335.

والمستور عرّفه ابن حجر بقوله في التقريب (ص: 81): «من روى عنه أكثر من واحد، ولم يُوثّق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال».

(669) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/ 4) و(12/ 213).

(670) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 663.

(671) العلل، للدارقطنيّ، (15/ 100).

الوجه الخامس: قتادة، عن أبي عياض: أن مروان بن الحكم أرسل إلى أم سلمة وعائشة، وذكر مولى أم سلمة مبهماً، ومولى عائشة ذكوان، وليس فيه ذكر لعبد الرحمن بن الحارث ولا عبد ربه.

وإسناده ضعيفٌ كسابقه؛ لجهالة أبي عياض، ولا يعرف لقتادة رواية عن أبي عياض، ولم يُذكر في شيوخ قتادة.

هذا، والحديث صحيحٌ ثابتٌ من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/779)، ح(1109/77)، من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، و(2/781)، ح(1109/80)، من طريق سليمان بن يسار، كلاهما عن أم سلمة مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ بمعناه من حديث عائشة: أخرجه البخاري، الصحيح، (2/681)، ح(1829)، ومسلم، الصحيح، (2/779)، ح(1109/76)، من طريق الزهري، عن عروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/781)، ح(1110/79)، من طريق أبي يونس مولى عائشة، ثلاثتهم عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (2/679، 681)، ح(1825، 1830)، ومسلم، الصحيح، (2/779)، ح(1109/75، 77)، من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، قال: كنتُ أنا وأبي حين دخلنا على عائشة وأم سلمة، وقال أيضاً: إنَّ أباه عبد الرحمن أخبر مروان: أنَّ عائشة وأم سلمة أخبرتا.

وفي لفظ مسلم: قال أبو بكر بن عبد الرحمن: سمعتُ أبا هريرة رضي الله عنه يَقْصُ، يقول في قصصه: «مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جُنْباً فَلَا يَصُمْ».

فذكرتُ ذلك لعبد الرحمن بن الحارث (لأبيه)، فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن وانطلقتُ معه، حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما... فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم. قال: هما أعلم.

ثم ردَّ أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس، فقال أبو هريرة: سمعتُ ذلك من الفضل، ولم أسمعهُ من النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال: فرجع أبو هريرة عمّا كان يقول في ذلك.

والخلاصة: أنّ الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن

أبي أمية، عن أمّ سلمة مرفوعاً، وعلى ذلك عامّة أصحاب قتادة.

وباقى الأوجه ضعيفة عن قتادة.

وأصل الحديث صحيح، ثابتٌ في الصحيحين من غير طريق قتادة، من حديث أمّ

سلمة وعائشة رضي الله عنهما.

## [ 12 ] سعيد بن جبير الكوفي<sup>(672)</sup>

اتفقت أقوال أئمة النُّقد على نفي سماع قتادة من سعيد بن جبير، فمن ذلك ما يلي:

— قال يحيى بن معين: «لم يسمع قتادة من سعيد بن جبير». <sup>(673)</sup> وقال أيضاً: «لم يلتق

سعيد بن جبير». <sup>(674)</sup>

— وقيل لأحمد بن حنبل رحمه الله: قتادة سَمِعَ من سعيد بن جبير؟ قال: «لا، يقول:

كتبنا إلى سعيد بن جبير». <sup>(675)</sup>

— وقال الفسوي: «ولم يسمع قتادة من سعيد بن جبير». <sup>(676)</sup>

— وقال شعبة: «كنت أعرف إذا جاء ما سَمِعَ قتادة مما لم يسمع، إذا جاء ما سمع

يقول: (حدثنا أنس بن مالك، وحدثنا الحسن، وحدثنا سعيد<sup>(677)</sup>، وحدثنا مطرف). وإذا

جاء ما لم يسمع، يقول: (قال: سعيد بن جبير. قال: أبو قلابة)». <sup>(678)</sup>

(672) ابن هشام، مولى بني والبة، أبو عبد الله، الأَسَدِيُّ، المقرئ، الفقيه، أحد الأعلام، ولي قضاء الكوفة، ثقة بُنْتُ، قُتِلَ صَبْرًا على يد الحجاج بن يوسف سنة: (95هـ)، وقيل: (94هـ)، وكان يومئذ ابن (49) سنة، وعلى هذا القول تكون ولادته سنة (45 أو 46هـ)، وقيل: بل عاش بضعا وخمسين سنة، وعليه تكون ولادته بعد سنة (50هـ).

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/266)، والعلل، لابن المديني، ص: 74، والتاريخ الكبير، للبخاري، (3/461)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/9)، والثقات، لابن حبان، (4/275)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/76).

(673) التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، (4/100)، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين، ص: 317.

(674) سؤالات ابن الجنيد، لابن معين، ص: 362.

(675) العلل، لأحمد، (3/284).

(676) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (2/124).

(677) أي: ابن المسيب.

(678) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (3/209)، وانظر تطبيقاً عملياً لسؤال شعبة قتادة عن سماعه من سعيد بن

جبير: العلل، لابن أبي حاتم، (4/452)، وتقدمة الجرح والتعديل، (1/169).



— وقال البردنجي: «ويحدث عن سعيد بن جبير، ويدخل بينه وبين سعيد عزرة».<sup>(679)</sup>

ويؤكد عدم سماع قتادة من سعيد بن جبير أن روايته في صحيح مسلم بواسطة عزرة، وكذا هي في الغالب بهذه الوسطة في سائر دواوين السنة.

وذكر الوسطة بين راويين لم يثبت التقاؤهما، دليل قوي على عدم السماع ممن روى عنه دون هذه الوسائط، كما تقدم بيانه.<sup>(680)</sup>

ولكن يُشكّل على ما تقدم ما أخرجه الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (6/381)، من طريق عمرو بن الحارث، عن قتادة، أن سعيد بن جبير حدثه: أن عبد الله بن عباس مرّ به رجل يهّل: يقول: لبيك بحجة عن شبرمة... الحديث.

ورده ابن عبد الهادي، فقال: «وكذلك رواه عمرو بن الحارث المصري، عن قتادة، وقال في روايته: (عن قتادة: أن سعيد بن جبير حدثه). وذلك معدود في أوهامه؛ فإن قتادة لم يلتق سعيد بن جبير، فيما قاله يحيى بن معين وغيره، والله أعلم».<sup>(681)</sup>

ويؤكد ما قاله ابن عبد الهادي، أن أحمد بن حنبل قال في عمرو بن الحارث مع ثقته وحفظه<sup>(682)</sup>، قال: «يروى عن قتادة أشياء يضطرب فيها ويُخطيء».<sup>(683)</sup> وقال أيضاً: «وقد كان عمرو بن الحارث عندي، ثم رأيت له أشياء مناكير».<sup>(684)</sup>

فالذي يظهر أن هذا من أوهام عمرو بن الحارث.

وعزرة الذي تقدم أنه الوسطة بين سعيد بن جبير وقتادة سيأتي التعريف به.<sup>(685)</sup>

(679) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(680) ص: 166-167.

(681) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (3/397)، ونقله عنه الزيلعي في «نصب الرّاية» (3/156).

(682) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/225)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/14).

(683) تاريخ دمشق، لابن عساکر، (45/467).

(684) المصدر السابق، (45/467).

(685) ص: 220.

ولقتادة عن سعيد بن جبير أربعة أحاديث:

### الحديث الأول:

(45) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمد بن جَعْفَر، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة وأيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «أَنَّ رَجُلًا صُرِعَ<sup>(688)</sup> مِنْ رَاحِلَتِهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَمَاتَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يَكْفُنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَأَنْ لَا يُحْمَرُوا<sup>(687)</sup> رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا». وقال أيوب: «مُلَبَّدًا<sup>(688)</sup>»<sup>(689)</sup>.

وإسناده ضعيفٌ من جهة قتادة، عن سعيد بن جبير؛ لانقطاعه بين قتادة وسعيد بن جبير، ولكنه توبع كما هو ظاهرٌ في الرواية، تابعه أيوب السخيتاني، فرواه عن سعيد بن جبير، وإسنادٌ هذه المتابعة صحيحٌ.

وأصل الحديث صحيحٌ ثابتٌ في الصحيحين: أخرجه البخاريُّ، الصحيح، (1/ 425)، ح(426)، ح(1206، 1207، 1209) و(2/ 656)، ح(1752)، ومسلم، الصحيح، (2/ 865)، ح(1206/ 94، 95)، من طريق أيوب السخيتاني، وأخرجه البخاريُّ، الصحيح، (1/ 426)، ح(1209) و(2/ 656)، ح(1751)، ومسلم، الصحيح، (2/ 865)، ح(1206/ 93، 94، 96 - 98)، من طريق عمرو بن دينار، وأخرجه البخاريُّ، الصحيح، (1/ 426)، ح(1208) و(2/ 656)، ح(1753)، ومسلم، الصحيح، (2/ 865)، ح(1206/ 99-101)، من طريق أبي بشرٍ جَعْفَر بن أبي وحشية، وأخرجه البخاري، الصحيح، (2/ 653)، ح(1742)، من طريق الحكم

---

(686) أي: سَقَطَ عن ظَهْرِها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 514.

(687) التخمير: التغطية.

النهاية، لابن الأثير، ص: 284.

(688) وتلبيد الشعر: أن يُجَعَلَ فيه شيءٌ من صَمْغٍ عند الإحرام، لئلا يَشَعْتَ وَيَقْمَلَ إِبْقَاءً على الشعر، وإنما يُلَبَّدُ من يطول مُكُنُّهُ في الإحرام.

النهاية، لابن الأثير، ص: 824.

(689) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 286)، ح(2591).

ابن عُتَيْبَةَ، وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (2/ 865)، ح(1206 / 102)، من طريقين عن أبي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ تَدْرُسٍ، ومنصور بن الْمُعْتَمِرِ، سَتَّهَمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ بِهِ مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ.

## الحديث الثاني:

(46) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا أسود بن عامر، أخبرنا بُكَيْرُ بْنُ أَبِي السَّمِيْطِ، قال قتادة، عن سعيد بن جُبَيْرٍ، عن ابن عباسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ<sup>(690)</sup> يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿تَنْزِيلُ﴾ السَّجْدَةَ، وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾"<sup>(691)</sup>.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِلانْقِطَاعِ بَيْنَ قَتَادَةَ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِيهِ أَيْضًا: بُكَيْرُ بْنُ أَبِي السَّمِيْطِ الْبَصْرِيُّ: وَثَقَّهُ الْعَجَلِيُّ<sup>(692)</sup>، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «صَالِحٌ»<sup>(693)</sup>. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا بَأْسَ بِهِ»<sup>(694)</sup>. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الثَّقَاتِ»<sup>(695)</sup>، مَعَ قَوْلِهِ فِي «الْمَجْرُوحِينَ»<sup>(696)</sup>: «كَثِيرُ الْوَهْمِ، لَا يُجْتَبَى بَخِرِهِ إِذَا انْفَرَدَ، وَلَمْ يُوَافِقِ الثَّقَاتَ». وَقَالَ الذَّهَبِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ»<sup>(697)</sup>. مَعَ قَوْلِ الذَّهَبِيِّ فِي «الْمَغْنِيِّ فِي الضَّعْفَاءِ»<sup>(698)</sup>: «وُثِقَ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: لَا يُجْتَبَى بِهِ». وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ خَاصَّةً فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ عَنِ الثَّقَاتِ.

---

(690) صلاة أول النهار، وهي الفجر.

النهاية، لابن الأثير، ص: 662.

(691) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/ 334)، ح(3097).

(692) معرفة الثقات، للعجلي، (1/ 253).

(693) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 406).

(694) المصدر السابق، (2/ 406).

(695) (6/ 105).

(696) (1/ 195).

(697) الكاشف، للذهبي، (1/ 275)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 127.

(698) (1/ 179)، وانظر: ميزان الاعتدال، للذهبي، (1/ 349).

قال الباحث: وقد تفرَّد بَكَيْرٌ برواية هذا الوجه عن قتادة، بل قد خولِف، خالفه هَمَّام ابن يحيى، فرواه عن قتادة، عن عَزْرَةَ، عن سعيد بن جُبَيْر، فزاد عَزْرَةَ بين قتادة وسعيد بن جُبَيْر: أخرجه أحمد، المسند، (1/334)، ح(3096)، وأبو يعلى، المسند، (4/408)، ح(2530)، ومن طريقه ابن حبان، الصَّحِيح، (5/127)، ح(1820)، وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (12/42)، ح(12417)، والمعجم الأوسط، (8/240)، ح(8514)، من طُرُقٍ عن هَمَّام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه. وإسناده صحيح، ولكن أعلَّه الطَّبْرَانِيُّ بتفرُّد هَمَّام به، فقال عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هَمَّام بن يحيى».

قال الباحث: وهَمَّام وإن تُكَلِّم في حفظه<sup>(699)</sup>، فهو من أصحاب قتادة الثقات المقدمين فيه، يأتي في الطبقة الثانية من أصحاب قتادة، بعد سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وشعبة، وهشام الدَّسْتَوَائِي، قال ابن المبارك: «هَمَّام ثَبْتُ في قتادة».<sup>(700)</sup> وقال أحمد بن حنبل: «هَمَّام ثَبْتُ في كلِّ المشايخ».<sup>(701)</sup> وقال ابن عدي: «وهَمَّام أشهر وأصدق من أن يُذكَر له حديثٌ منكرٌ، أو له حديثٌ منكرٌ، وأحاديثه مستقيمةٌ عن قتادة... وعامةٌ ما يرويه مستقيمٌ».<sup>(702)</sup> ثم هو لم يُخَالَف من هو أوثق منه، بل خالفه من هو أقلُّ منه مرتبةً، وهو بَكَيْر بن أبي السَّمِيط، فلا شكَّ أنَّ روايته مقدَّمةٌ على رواية بَكَيْر.

وعَزْرَةَ هذا، الواسطةُ بين سعيد بن جُبَيْر وقتادة، اختلف أهل العلم في تعيينه على قولين<sup>(703)</sup>:

الأول: أنَّه عَزْرَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ الخَزَاعِي، قاله الزَّيْلَعِيُّ<sup>(704)</sup>، وابن المُلَّقِن.<sup>(705)</sup>

(699) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/108)، والكامل، لابن عدي، (7/129).

(700) الكامل، لابن عدي، (7/129).

(701) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/108).

(702) الكامل، لابن عدي، (7/131).

(703) وتقدَّم (ص: 133) أنَّ قتادة روى عن أربعةٍ من الرواة، كلُّهم يُسَمَّى: عَزْرَةَ.

(704) انظر: نصب الرِّأْيَةِ، للزَّيْلَعِيِّ، (3/155).

(705) انظر: البدر المنير، لابن المُلَّقِن، (6/48).

الثاني: أنه عَزْرَةَ بنُ يحيى، ولقتادة روايةً عنه عن سعيد بن جُبَيْرٍ في قِصَّةِ سُبْرَمَةَ<sup>(706)</sup>، غير منسوبٍ، نسبه البيهقيُّ عن أبي عليٍّ النَّيْسَابُورِيِّ<sup>(707)</sup>، وأيضاً عند الحاكم في «المستدرک» غير منسوبٍ أيضاً، قال الحاكم عَقَبَ الحديث: «سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ الحافظَ، عن عَزْرَةَ هذا؟. فقال: عَزْرَةَ بن يحيى»<sup>(708)</sup>.

وردَّ هذا القول ابن عبد الهادي، فقال: «وعَزْرَةَ راوي هذا الحديث<sup>(709)</sup> ليس هو عَزْرَةَ ابن يحيى، ولا يعرف في الرواة عَزْرَةَ بن يحيى، وإنما هو عَزْرَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ الخُزَاعِيُّ، وقد روى له مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(710)</sup>..

---

(706) وهو حديث ابن عباس: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رجلاً يُلَبِّي عن سُبْرَمَةَ، فقال: «مَنْ سُبْرَمَةَ». فقال: أخي أو ذو قرابة لي. فقال: «حَبَجَتْ قَطُّ». قال: لا. قال: «فَأَجْعَلْ هذه عن نَفْسِكَ، ثُمَّ حَجَّ عَنْهُ». أخرجهُ من طريق قتادة عن عَزْرَةَ: ابن ماجه، السُّنَنِ، (2/969)، ح(2903)، وأبو يعلى، المسند، (4/329)، ح(2440)، وابن الجارود، المنتقى، (ص: 132)، ح(499)، وابن خزيمة، الصَّحِيح، (4/345)، ح(3039)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (12/42)، ح(12419)، والبيهقيُّ، السُّنَنِ الكُبْرَى، (4/336)، ح(8458، 8459).

و الحديث أعلَّه الإمام أحمد وابن المنذر والطحاوي بالوقف، وأعله الدارقطني بالإرسال، ومع ذلك فقد صحَّحه غير واحدٍ من أهل العلم.

وانظر خلاف أهل العلم في تصحيحه وتضعيفه: التلخيص الجبير، لابن حجر، (2/426).

(707) انظر: السُّنَنِ الكُبْرَى، للبيهقيِّ، (4/336).

(708) المستدرک، للحاكم، (4/474)، ح(8316).

(709) أي: حديث سُبْرَمَةَ الذي سبق تخريجه.

(710) (2/1130)، ح(1493)، من رواية قتادة، عن عَزْرَةَ، عن سعيد بن جُبَيْرٍ، و(3/1666)، ح(2107)، من رواية داود بن أبي هند، عن عَزْرَةَ، عن حميد بن عبد الرَّحْمَنِ، و(4/2157)، ح(2799)، من رواية قتادة، عن عَزْرَةَ، عن الحسن بن عبد الله العُرَنِيِّ.

هكذا مهملاً في هذه المواضع، ولكن نسبه ابن مَنجُوبِيَه، فقال في «رجال مسلم» (2/119-120): «عَزْرَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ الخُزَاعِيُّ، الكوفيُّ، روى عن سعيد بن جُبَيْرٍ في اللُّعَان، وحميد بن عبد الرَّحْمَنِ الجُمَيْرِيِّ في اللُّبَّاس، والحسن العُوفِي [كذا في المطبوع، والصَّواب: العُرَنِيُّ، كما في الصَّحِيح] في الآيات، روى عنه قتادة، وداود بن أبي هند».

ووثقه ابن المديني<sup>(711)</sup>، وقال ابن معين: "عزرة الذي يروي عنه قتادة ثقة"<sup>(712)</sup>. وقال النسائي: "عزرة الذي يروي عنه قتادة ليس بذاك القوي"<sup>(713)</sup>.<sup>(714)</sup>

ويرى ابن حجر أن عزرة بن يحيى هو نفسه عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي<sup>(715)</sup>. وهو ما يميل إليه الباحث.

والحديث صحيحٌ ثابتٌ في الصحيحين: أخرجه مسلم، الصحيح، (599 / 2)، ح (64 / 879)، من طريق مسلم البطين<sup>(716)</sup>، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادة.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري، الصحيح، (363، 303 / 1)، ح (851، 1018)، ومسلم، الصحيح، (599 / 2)، ح (65 / 880)، من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

(711) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (21 / 7).

(712) التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، (4 / 256).

(713) عزاه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (7 / 174) إلى كتاب «التمييز» للنسائي.

ولكن المزني أورد كلمة النسائي هذه في «تهذيب الكمال» (20 / 48) في ترجمة عزرة بن تميم، فتعقبه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (7 / 174) بقوله: «روى أبو داود، وابن ماجه، من طريق عبدة بن سليمان، عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قصة شبرمة، فوقع عندهما (عزرة)، غير منسوب... فقول النسائي في «التمييز»... لم يتعين في عزرة بن تميم كما ساقه فيه المؤلف [المزني] فليتنظن لذلك».

وحمل الحافظ ابن عبد الهادي كلام النسائي على عزرة بن عبد الرحمن. ولا ينحل هذا الإشكال إلا بالوقوف على كلام النسائي في «التمييز»، وهو غير موجود، وبالنظر إلى عبارة النسائي مجردة عن سياقها، يكون كلام الحافظ ابن حجر وجيهاً، ولكن نَمَّ احتمالُ وارده، وهو أن الحافظ المزني اطلع في سياق كلام النسائي على ما يفيد أنه أراد عزرة بن تميم، والله أعلم.

(714) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (3 / 398).

(715) انظر التلخيص الحبير، لابن حجر، (2 / 427).

(716) هو مسلم بن أبي عمران، وقيل: ابن عمران، ويقال: ابن أبي عبد الله، الكوفي.

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8 / 191)، والثقات، لابن حبان، (7 / 446).

**والخلاصة:** أنَّ الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن عَزْرَةَ، عن سعيد بن جُبَيْر، ولكنه ضعيفٌ من طريق قتادة، عن سعيد بن جُبَيْر للانقطاع بينهما. وأصل الحديث ثابتٌ صحيحٌ مخرَجٌ في الصَّحِيحِينَ، والله أعلم.

### الحديث الثالث:

(47) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا مُحَمَّد بن جَعْفَر، حدَّثنا شعبة وحبَّاج. قال: حدَّثني شعبة، قال: سمعت قتادة يُحدِّث عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبَّاسٍ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»<sup>(717)</sup>".  
إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وسعيد بن جُبَيْر.  
ولكنَّ الحديث صحيحٌ، ثابتٌ في الصَّحِيحِينَ من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيَّب، وقد تقدَّم تخريجه عند الكلام على مرويات قتادة عن سعيد بن المسيَّب.<sup>(718)</sup>

### الحديث الرابع:

(48) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا أسود [بن عامر]، حدَّثنا أبان، عن قتادة، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عمر: أَنَّهُ سُئِلَ عن نبيذ الجُرِّ<sup>(719)</sup>؟. فقال: «حَرَمَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». قال: فَأَتَيْتُ ابن عبَّاسٍ، فقلتُ له: سألتُ أبا عبد الرَّحْمَنِ عن نبيذ الجُرِّ؟. فقال: «حَرَمَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». قال: صدق أبو عبد الرَّحْمَنِ. قال: قلتُ: ما الجُرُّ؟. قال: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ مَدَرٍ<sup>(720)</sup>".<sup>(721)</sup>

(717) المسند، لأحمد بن حنبل، (342/1)، ح(3177).

(718) ص: 171.

(719) الجُرُّ والجِرَّارُ: جمع جِرَّة، وهو الإناء المعروف من الفَخَّار، وأراد بالنَّهْي عن الجِرَّار المدهونة؛ لأنَّها أسرع في الشَّدَّة والتَّخْمِير.

النَّهْيَة، لابن الأثير، ص: 148.

(720) هو الطين المتحبَّب، أو قطع الطين اليابس، وقيل: الطين العلك الذي لا رمل فيه، واحده مَدْرَةٌ.

انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (305/5)، ولسان العرب، لابن منظور، (162/5).

(721) المسند، لأحمد، (115/2)، ح(5954).

إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وسعيد بن جبير.

ولكنه جاء متصلاً بذكر الواسطة بين قتادة وسعيد بن جبير، حيث أخرجه ابن الأعرابي، المعجم، (2/ 757)، ح (1531)، وأبو عوانة، المسند، (5/ 124)، ح (8073)، (8074)، من طريق شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن جبير به مرفوعاً بنحوه.

وفيه قال شعبة: «فقلتُ لقتادة: مَن سَمِعْتَهُ؟. فقال: حدَّثني أيوب السَّخْتِيَانِي. قال شعبة: فَأَتَيْتُ أَيُّوبَ، فَسَأَلْتُهُ. فَقُلْتُ: مَن سَمِعْتَهُ؟. فَقَالَ: حَدَّثَنِيهِ أَبُو بَشِيرٍ [جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ]، فَأَتَيْتُ أَبَا بَشِيرٍ، فَسَأَلْتُهُ. فَقَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ». فبان بذلك أن قتادة إنما سمعه من أيوب السَّخْتِيَانِي.

وأخرجه الدَّارِمِيُّ، المسند، (2/ 158)، ح (2109)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (12/ 43)، ح (12420)، من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عَزْرَةَ، عن سعيد بن جبير به مرفوعاً بنحوه.

وفيه أن الواسطة بين قتادة وسعيد بن جبير هو عَزْرَةُ بن عبد الرَّحْمَنِ الخُرَاعِيُّ. ورواه عن قتادة أيضاً سعيد بن أبي عروبة وهشامُ الدَّسْتَوَائِي من حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ، وشعبة بن الحجَّاج من حديث أنس بن مالك، وهشام بن يحيى من حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ، وعائشة.

أمَّا رواية سعيد بن أبي عروبة: أخرجهما مسلم، الصَّحِيح، (3/ 1580)، ح (44/ 1996)، من طريق سعيد، عن قتادة، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سعيد: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ<sup>(722)</sup>، وَالْحَتِّمِ<sup>(723)</sup> ..

---

(722) هو: القَرْعُ، واحدها دُبَاءَةٌ، كانوا يَتَّبِدُونَ فيها، فَتُسْرَعُ الشَّدَّةُ فِي الشَّرَابِ.

النَّهْيَةُ، لابن الأثير، ص: 295.

(723) هو: جِرَارٌ مَدْهُونَةٌ خُضْرٌ، كانت تُحْمَلُ الحَمْرُ فيها إلى المدينة، ثم أُتْسِعَ فيها فقيلاً: لِلْخَزَفِ كُلِّهِ حَنْتَمَ، واحدها حَنْتَمَةٌ.

وإنما نُهي عن الأتْيَاذِ فيها لأنَّها تُسْرَعُ الشَّدَّةُ فيها لأجل دَهْنِهَا، وقيل: لأنَّها كانت تُعْمَلُ من طِينٍ يُعْجَنُ بالدمِّ والشَّعْرِ فَنُهي عنها؛ لِيُتَنَعَ من عملِهَا. والأوَّلُ أَوْجَهُ.

النَّهْيَةُ، لابن الأثير، ص: 236.



والتَّقِيرِ<sup>(724)</sup>، والمَزْفَتِ<sup>(725)</sup> .

وأما رواية هشام الدستوائي: أخرجهما مسلم، الصحيح، (3/ 1580)،  
ح(43 / 1996)، من طريق هشام، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد بلفظ: «أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْجَرِّ أَنْ يُبْنَدَ فِيهِ» .

وأما رواية شعبة: أخرجهما أحمد، المسند، (3/ 277، 279)، ح(13967)،  
13999)، وأبو يعلى، المسند، (5/ 442)، ح(3145)، و(6/ 17)، ح(3214)، من  
طريقين عن شعبة، عن قتادة قال: سألت أنساً عن نبذ الجرِّ. فقال: «لَمْ أَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ شَيْئاً». فكان أنس يكرهه. واللفظ لأحمد.  
وإسناده صحيح.

وأما رواية همام بن يحيى: أخرجهما أحمد، المسند، (3/ 78)، ح(11754)، عن  
عفان بن مسلم، عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن أربعة رجال، عن أبي سعيد الخدري  
بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ نَبْذِ الْجَرِّ» .

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 96)، ح(24693)، عن همام، عن قتادة، عن خمس  
نُسوة، عن عائشة مرفوعاً بنحو لفظ الحديث السابق.

وأخرجه أبو يعلى، المسند، (2/ 418)، ح(1211)، والطحاوي، شرح معاني  
الآثار، (4/ 224)، ح(6021)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن همام، عن  
قتادة، عن أربعة رجال، عن أبي سعيد، وخمس نُسوة عن عائشة مرفوعاً بنحو اللفظ  
السابق.

وهذا الإسناد واللذان قبله كلها ضعيفة؛ لجهالة (أربعة رجال) و (خمس نُسوة).

---

(724) وهو: أصل النخلة، يُنْقَرُ وَسَطُهُ، ثُمَّ يُبْنَدُ فِيهِ التَّمْرُ، وَيُلْقَى عَلَيْهِ الْمَاءُ، لِيَصِيرَ نَبِيذاً مُسْكراً.

النَّهْيَةُ، لابن الأثير، ص: 936.

(725) هو: الإناء الذي طُلِيَ بِالزَّرْفَتِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْقَارِ، ثُمَّ انْتَبَذَ فِيهِ.

النَّهْيَةُ، لابن الأثير، ص: 398.

والحديث أصله صحيحٌ: فقد أخرجه مسلمٌ، الصحيح، (3/ 1580)،  
ح(47 / 1997)، من طريق يعلى بن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر وابن عباسٍ  
مرفوعاً بنحو رواية الحديث الذي صُدِّرَ به التخريج.

وأخرجه مسلم، الصحيح، (3/ 1580)، ح(46 / 1997)، عن منصور بن حيان،  
عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر وابن عباس مرفوعاً بنحو رواية سعيد بن أبي عروبة عن  
قتادة.

وأخرجه مسلم أيضاً، الصحيح، (3/ 1580)، ح(48 / 1997 - 49، 51 - 57،  
59 - 60)، من طريق، عن نافع مولى ابن عمر، وطاوس بن كيسان، ومُحارب بن دثار،  
وعقبة بن حريث، وجبلة بن سحيم، وزاذان أبي عبد الله الكندي الكوفي، وأبي الزبير محمد  
بن مسلم، كلهم عن ابن عمر بألفاظٍ متقاربةٍ من الحديث الذي قبله، ويزيد وينقُصُ  
بعضهم على بعضٍ.

وأخرجه مسلم، الصحيح، (3/ 1580)، ح(50 / 1997)، من طريق ثابتٍ قال:  
قلتُ لابن عمر: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نَيْذِ الْجَرِّ؟ قال: «قَدْ زَعَمُوا  
ذَلِكَ». قلتُ: أَمَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قال: «قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ».  
والنهي عن الانتباز في (المزفت، والدُّبَاء، والحَنْتَم ... ) ونحوه، جاء من حديثِ عِدَّةٍ  
من الصَّحابة، منهم:

عليُّ بن أبي طالب: أخرجه البخاريُّ، الصحيح، (5/ 2124)، ح(5272)،  
ومسلم، الصحيح، (3/ 1578)، ح(34 / 1994) من طريق الحارث بن سُويد، عن عليٍّ  
مرفوعاً.

وأبو هريرة: أخرجه مسلم، الصحيح، (3/ 1577)، ح(32 / 1993) من طريقين  
عن أبي سلم، وأبي صالح السمان ذكوان، كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً.

وابن عباس: أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (3/ 1578)، ح(1994/ 40، 42)، من طريقين عن سعيد بن جُبَيْر، ويحيى بن أبي عمر<sup>(726)</sup>، كلاهما عن ابن عباسٍ مرفوعاً.

وأنس بن مالك: أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (3/ 1577)، ح(1992/ 30، 31) من طريق الزُّهْرِيِّ، عن أنسٍ مرفوعاً.

وأبو سعيد الخُدْرِيِّ: أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (3/ 1580)، ح(1996/ 43)، من طريق أبي نَصْرَةَ المُنْذِرِ بن مالك، وح(1996/ 45)، من طريق أبي المتوَكَّل النَّاجِي بن علي بن داود، كلاهما عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ مرفوعاً.

وجابر بن عبد الله: أخرجه البخاريُّ، (5/ 2123)، ح(5270)، من طريق سالم بن أبي الجُعْد، وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (3/ 1583)، ح(1998/ 59) من طريق أبي الزُّبَيْر محمد بن مسلم، كلاهما عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

وعبد الله بن عمرو بن العاص: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (5/ 2124)، ح(5271)، ومسلم، الصَّحِيح، (3/ 1585)، ح(2000/ 66)، من طريق أبي عِيَّاض عمرو أو عُمَيْرِ بن الأسود، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وبُرَيْدَةَ بن الحُصَيْب الأَسْلَمِي: أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (3/ 1584)، ح(1999/ 63 - 65)، من طريق عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أبيه مرفوعاً.

وعبد الله بن أبي أَوْفَى: أخرجه البخاري، الصَّحِيح، (5/ 2125)، ح(5274) من طريق أبي إسحاق الشَّيْبَانِي سُلَيْمَان بن أبي سُلَيْمَان، عن عبد الله بن أبي أَوْفَى مرفوعاً.

وعائِشَةُ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (5/ 2124)، ح(5273)، ومسلم، الصَّحِيح، (3/ 1578)، ح(1995/ 35، 36) من طريق الأسود بن يزيد، وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (3/ 1578)، ح(1955/ 38)، من طريق مُعَاذَةَ بنت عبد الله العَدَوِيَّة، و(3/ 1590)، ح(2005)، من طريق ثُمَامَةَ بن حَزْن القَشِيرِي، ثلاثتهم عن عائِشَةَ مرفوعاً.

(726) قال النَّوَوِيُّ في «المنهاج شرح صحيح مسلم» (13/ 162): «هكذا هو في معظم نُسَخِ بلادنا: (يحيى أبي عمر) بالكُنية، وهو الصَّوَاب... وإِنَّمَا هو يحيى بن عُبَيْد، أبو عمر البَهْرَانِي».

وكذا جاء النهي عن الانتباز في هذه الأوعية في حديث وفد عبد القيس، وقد تقدّم

تخرجه. (727)

والخلاصة: أنّ الحديث ثبت متصلاً من رواية قتادة عن أيوب السخيتاني وعزرة،

عن سعيد بن جبير، وكذا بإسناد صحيح من رواية قتادة، عن أنس بن مالك بلفظ آخر.

وأصل الحديث ثابت في الصحيحين عن عدد من الصحابة بألفاظ متفاوتة.

## [ 13 ] سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(728)</sup>

أطلق القول بنفي سماع قتادة من سفينة المزني، فقال وهو يُعدّد من روى عنهم قتادة: «وسفينة، ولم يسمع منه».<sup>(729)</sup> وكذا ابن حجر، حيث قال: «وأرسل عن سفينة».<sup>(730)</sup> وقال النسائي عقب حديث «الوصية بالصلاة» الآتي تخريجه: «قتادة لم يسمعه من سفينة».<sup>(731)</sup>

ولم يقف الباحث على حديث آخر من رواية قتادة عن سفينة، سوى هذا الحديث الذي أعله النسائي بعدم سماع قتادة من سفينة، مما يدل على عدم سماع قتادة منه مطلقاً، وبه يتفق إطلاق المزني وابن حجر بنفي السماع مطلقاً، وبين تقييد النسائي لنفي السماع في هذا الحديث بعينه، والله أعلم.

وتوفي سفينة زمن الحجاج<sup>(732)</sup>، بعد سنة سبعين<sup>(733)</sup>، مع جابر بن عبد الله.<sup>(734)</sup>

(728) قيل في اسمه واحد وعشرون قولاً، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو البخترى، وكان أصله من فارس، فاشترته أم سلمة ثم اعتقته واشترطت عليه أن يُخدم النبي صلى الله عليه وسلم، يقال له: مولى أم سلمة القرشية زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ويقال: مولى النبي صلى الله عليه وسلم، لقبه النبي صلى الله عليه وسلم سفينة؛ لأنه كان يحمل متاعاً كثيراً في السفر ليعين الناس.

التاريخ الكبير، للبخاري، (4/209)، والثقات، لابن حبان، (3/180) و(4/348)، والاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 325، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (4/267)، والإصابة، لابن حجر، (3/132).

(729) تهذيب الكمال، للمزي، (23/500)، وكذا قال في ترجمة سفينة (11/205).

(730) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/315).

(731) السنن الكبرى، للنسائي، (4/258).

(732) الاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 326.

(733) السير، للذهبي، (3/173).

(734) الكاشف، للذهبي، (1/450).

فالمعاصرة متحققة بين قتادة وسفينة، ومع ذلك نفى الأئمة سماع قتادة منه، وذلك لأن قتادة اشتهر بكثرة الرواية عمّن عاصروهم ولم يسمع منهم، فيشترط حينئذٍ حمل روايته المعنونة على الاتصال بثبوت سماعه أو لقاءه لسفينة ولو مرة واحدة، وإلا كان منقطعاً، كما تقدّم تقريره.<sup>(735)</sup>

ولم يثبت أنّ قتادة سمع أو التقى بسفينة؛ وذلك أنّ سفينة كان بالمدينة<sup>(736)</sup>، ثمّ سكّن بطن نخلة<sup>(737)</sup>، وبطن نخلة: موضع بينه وبين مكة ليلة<sup>(738)</sup>، ولم يأت ما يدلّ على أنّ قتادة دخل هذا الموضع، أو أنّ سفينة ارتحل عنه إلى البصرة أو الكوفة، والله أعلم.

ولقتادة عن سفينة حديث واحد:

(49) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدّثنا محمد بن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن سفينة مولى أمّ سلمة، عن أمّ سلمة قالت: كان من آخر وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الصلاة الصلاة، وما ملكت أيمانكم». حتى جعل نبي الله صلى الله عليه وسلم يُلججها<sup>(739)</sup> في صدره، وما يفيض<sup>(740)</sup> بها لسانه".<sup>(741)</sup>

وأخرجه أحمد، المسند، (6 / 315)، ح (26726)، عن رُوح بن عبادة، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (4 / 258)، ح (7098)، من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

(735) ص: 29-35.

(736) انظر: طبقات الأسماء المفردة، للبرديجي، ص: 36.

(737) ولعله سكّنها إلى أنّ مات فيها.

انظر: الاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 325، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (4 / 268).

(738) معجم ما استعجم، لأبي عبيد البكري، (4 / 1304).

(739) أي: تردّد في صدره، وتقلقل ولا تستقر.

النهاية، لابن الأثير، ص: 828.

(740) أي: يُبين بها لسانه.

مقاييس اللغة، لابن فارس، (4 / 460).

(741) المسند، (6 / 290)، ح (26526).

ورواه عن قتادة أيضاً أبو عوانة الوضاح بن عبد الله، وهمام بن يحيى، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي.

أما رواية أبي عوانة الوضاح بن عبد الله: أخرجها الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (8/227)، ح(3203)، من طريق أسد بن موسى، أسد السنة، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (12/365)، ح(6936)، عن عبد الواحد بن غياث الصيرفي، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (23/306)، ح(690)، من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الحنجبي، وأخرجه البيهقي، دلائل النبوة، من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي، أربعتهم عن أبي عوانة، عن قتادة، عن سفينة مولى أم سلمة، عن أم سلمة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها ابن أبي الدنيا، المحتضرين، (ص: 44)، ح(30)، عن خالد بن خدّاش، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (4/258)، ح(7097)، عن قتيبة بن سعيد، كلاهما عن أبي عوانة، عن قتادة، عن سفينة مولى أم سلمة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها ابن أبي الدنيا أيضاً، المحتضرين (ص: 47)، ح(33)، عن خلف بن هشام المقرئ، عن أبي عوانة، عن قتادة، عن سفينة مولى أم سلمة - لا أدري هو عن أم سلمة أو لا، شك أبو عوانة - مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية شيبان بن عبد الرحمن: أخرجها النسائي، السنن الكبرى، (4/259)، ح(7099)، من طريق يونس بن محمد المؤدّب، عن شيبان، عن قتادة، عن سفينة مولى أم سلمة مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية همام بن يحيى: أخرجها أحمد، المسند، (6/321)، ح(26770)، عن عفان بن مسلم، (6/311)، ح(26699)، عن بهز بن أسد، وأخرجها ابن ماجه، السنن، (1/519)، ح(1625)، والنسائي، السنن الكبرى، (4/259)، ح(7100)، وأبو يعلى، المسند، (12/414)، ح(6979)، من طريق يزيد بن هارون، وأخرجها الطبراني، المعجم الكبير، (23/306)، ح(691)، من طريق هذبة بن خالد، أربعتهم عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم، عن سفينة مولى أم سلمة، عن أم سلمة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجها الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (379 / 23)، ح (897)، من طريق عَفَّان بن مسلم، عن هَمَّام، عن قتادة، عن أبي الطفيل، عن سَفِينَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ مرفوعاً بنحوه.

وحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على قتادة على أربعة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن سَفِينَةَ مولى أُمِّ سَلَمَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ مرفوعاً: رواه عن قتادة سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وأبو عَوَانَةَ من رواية أسد بن موسى، وعبد الواحد بن غِيَاث، وعبد الله بن عبد الوَّهَّاب الحَجَبِيُّ، وأبو التَّعَمَّانِ مُحَمَّد بن الفضل السَّدُوسِيُّ عنه.

وهذا الوجه أقوى الأوجه عن قتادة، لأنّه من رواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قتادة، وسعيد من أوثق النَّاسِ في قتادة، ولكنه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وسَفِينَةَ.

وقال النَّسَائِيُّ عَقِبَ الحديث: «قتادة لم يسمعه من سَفِينَةَ»<sup>(742)</sup>.

الوجه الثاني: قتادة، عن سَفِينَةَ مولى أُمِّ سَلَمَةَ مرفوعاً: رواه عن قتادة شيبان بن عبد الرَّحْمَنِ، وأبو عَوَانَةَ من رواية قُتَيْبَةَ بن سعيد، وخالد بن خَدَّاش عنه.

ورواه خَلْف بن هشام، عن أبي عَوَانَةَ، عن قتادة وقال خَلْفٌ أو مَمَّن هو دونه: «لا أدري، هو عن أُمِّ سَلَمَةَ أو لا، شكُّ أبو عَوَانَةَ».

والذي يظهُرُ أنّ أبا عَوَانَةَ اضْطَرَبَ في رواية الحديث عن قتادة، فتارةً جعله من مسند أُمِّ سَلَمَةَ، وأخرى من مسند سَفِينَةَ مولى أُمِّ سَلَمَةَ، ويؤكدُه أنّ أبا عَوَانَةَ هذا - مع ثقته وإتقانه إذا حدّث من كتابه<sup>(743)</sup> - قال فيه عليُّ بنُ المدينيّ: «كان أبو عَوَانَةَ في قتادة ضعيفاً؛ لأنّه كان قد ذهب كتابه، وكان يحفظ من سعيد [بن أبي عَرُوبَةَ]، وقد أغرب في أحاديث»<sup>(744)</sup> وقال ابنُ معينٍ: «وهو في قتادة ليس بذاك»<sup>(745)</sup>.

(742) السُّنن الكبرى، للنسائي، (258 / 4).

(743) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب، (492 / 13)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (105 / 11).

(744) تاريخ بغداد، للخطيب، (494 / 13)، وانظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (694 / 2).

(745) تاريخ بغداد، للخطيب، (494 / 13)، ونقله الذَّهَبِيُّ في السِّير (221 / 8) عن يعقوب بن شَيْبَةَ

السَّدُوسِيِّ.



الوجه الثالث: عن قتادة، عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم، عن سَفِينَةَ مَوْلَى أُمِّ سلمة، عن أُمِّ سلمة مرفوعاً: رواه عن قتادة هَمَّامُ بن يحيى من رواية عَفَّان بن مسلم، وبهز ابن أسد، ويزيد بن هارون، وهُدْبَةُ بن خالد عنه.

وأعلَّه الدَّارِقُطْنِيُّ بتفرد هَمَّام به، حيث قال: «ولم يتابع هَمَّام على قوله: (عن أبي

الخليل)». (746)

وقال أبو زُرْعَةَ: «وابن أبي عَرُوبَةَ أحفظ، وحديث هَمَّامٍ أشبه، زاد هَمَّامٌ رَجُلًا». (747) وكانَّ أبا زُرْعَةَ يميل إلى ترجيح رواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ (قتادة، عن سَفِينَةَ، عن أُمِّ سلمة) على رواية هَمَّام (قتادة، عن أبي الخليل، عن سَفِينَةَ، عن أُمِّ سلمة)، ثمَّ أعلَّ رواية هَمَّام إعلالاً ظنيّاً، فقال: «وحديث هَمَّامٍ أشبه»، وبيَّأنه أنَّ الأشبه برواية قتادة إنَّما هي عن أبي الخليل لا عن سَفِينَةَ، وهي الأشهر والأكثر في كتب السُّنَّة، فكأنَّ أبا زُرْعَةَ يشير إلى أنَّ هَمَّاماً سلك الجادة فرواه عن قتادة عن أبي الخليل.

وأما قول أبي حاتم: «والصَّحِيحُ حديث هَمَّام». (748) إنَّما قاله في سياق المقارنة بين رواية هَمَّام ورواية سليمان بن طرخان التيمي، وذلك أنَّ سليمان التيميَّ رواه عن قتادة، عن أنس: أخرجه أحمد، المسند، (3/ 117)، ح (12190)، والطحاوي، شرح مشكل الآثار، (8/ 226)، ح (3202)، من طريق أسباط بن محمد، وأخرجه ابن ماجه، السُّنن، (2/ 900)، ح (2697)، من طرق المُعْتَمَر بن سُلَيْمَانَ التيميَّ، وأخرجه ابن أبي الدنيا، المُحْتَضِرِينَ، (ص: 47)، ح (34)، والنَّسَائِيُّ، السُّنن الكبري، (4/ 258)، ح (7098)، وابن حبان، الصَّحِيح، (14/ 570)، ح (6605)، والمَرْوَزِيُّ، تعظيم قدر الصَّلَاة، (1/ 332)، ح (324)، من طُرُقٍ عن جرير بن عبد الحميد الضُّبَيْي، ثلاثتهم عن سُلَيْمَانَ التيميَّ، عن قتادة به مرفوعاً بالفاظٍ متقاربة.

(746) العلل، للدَّارِقُطْنِيُّ، (15/ 206).

(747) العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 181).

(748) المصدر السَّابِق، (2/ 181).

ولا شكَّ في رُجْحانِ رواية هَمَّامٍ على سُلَيْمانِ التَّيْمِيِّ، وذلك لأنَّ سُلَيْمانَ التَّيْمِيِّ تفرَّدَ بجعل الحديث من رواية قتادة عن أنس<sup>(749)</sup>، وإنَّما المحفوظُ عن أصحابِ قتادة، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وهَمَّامٌ، وأبو عَوَانَةَ، أنَّ الحديثَ حديثُ قتادة، عن سَفِينَةَ، عن أمِّ سلمة، لا حديث أنس، وبه يظهر أنَّ هَمَّاماً لم يفرَّد في رواية أصل هذا الوجه - وهو أصحُّ من رواية سليمان التيمي من هذه الوجهة -، وإنَّما تفرَّد هَمَّامٌ في زيادة (أبي الخليل صالح) بين قتادة وسَفِينَةَ، وهذا ما انتقده عليه الأئمة.

ويؤكِّده أن سُلَيْمانَ التَّيْمِيِّ متكلمٌ في روايته عن قتادة، قال أبو بكرٍ الأثرم: «كان التيميُّ من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة». وقال أيضاً: «لم يكن التيميُّ من الحفاظ من أصحابِ قتادة».<sup>(750)</sup>

وذكر له أبو بكرٍ الأثرم أحاديثَ وهَمَّ فيها عن قتادة، ومنها هذا الحديث، ثمَّ قال: «وهذا خطأ فاحش».<sup>(751)</sup>

وأعلَّ روايته أيضاً أبو حاتمٍ، فقال: «نرى أنَّ هذا خطأ».<sup>(752)</sup> والدَّارِقُطْنِيُّ، حيث قال: «وحديث التيميُّ، عن قتادة، عن أنسٍ غيرُ محفوظٍ».<sup>(753)</sup>

فالحاصلُ أنَّ رواية هَمَّامٍ أصحُّ من رواية سُلَيْمانِ التَّيْمِيِّ، وفي الوقت ذاته فإنَّ هَمَّاماً أخطأ في زيادة (أبي الخليل) بين قتادة وسَفِينَةَ.

وفي رواية هَمَّامٍ أيضاً علَّةٌ أخرى، وهي الانقطاعُ بين أبي الخليل وسَفِينَةَ، قال المزيُّ في ترجمة سَفِينَةَ وهو يعدد من روى عنه: «وصالحُ أبو الخليل، ولم يسمع منه».<sup>(754)</sup>

---

(749) نقل ابن حجر في «النكت الطراف على الأطراف»، المطبوع على حاشية «تحفة الأشراف» (320/1)، ح (1229) عن البزار قوله: «لا أعلم أحداً تابع التيميُّ، وإنَّما رواه غيره عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن سَفِينَةَ، عن أمِّ سلمة».

(750) هذا القول والذي قبله ذكرهما ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (2/788).

(751) المصدر السابق، (2/789).

(752) العلل، لابن أبي حاتم، (2/181).

(753) العلل، للدَّارِقُطْنِيُّ، (15/206).

(754) تهذيب الكمال، للمزي، (11/205)، وانظر منه: (13/90).

الوجه الرَّابِع: عن قتادة، عن أبي الطُّفَيْلِ عامر بن واثلة، عن سَفِينَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ مرفوعاً: رواه عَفَّان، عن هَمَّام، عن قتادة به، والذي يميل إليه الباحثُ أنَّ كلمة (أبي الخليل) تحرَّفت أو تصحَّفت إلى (أبي الطُّفَيْلِ)، حيثُ لم يقف الباحثُ على روايةٍ لأبي الطُّفَيْلِ عن سَفِينَةَ سوى هذه الرواية، ولم يُذكر أبو الطُّفَيْلِ فيمن روى عن سَفِينَةَ، ويؤكِّده ما تقدَّم في تخريج رواية عَفَّان هذه عن هَمَّام وفيها (أبو الخليل).

وَالْخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى الوجوه ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن سَفِينَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ، ولكنه ضعيفٌ لانقطاعه، وأمَّا هَمَّام فتفرَّد في زيادة (أبي الخليل)، وأمَّا أبو عَوَانَةَ فاضطرب فيه.

والحديثُ ذَكَرَ له الألباني<sup>(755)</sup> وشعيبُ الأرنؤوط<sup>(756)</sup> شواهدَ يصحُّ بها الحديثُ.

---

(755) انظر: إرواء الغليل، للألباني، (237/7)، والصَّحِيحة، (2/525).

(756) انظر تعليقه على المسند، لأحمد بن حنبل، (2/24)، و(19/209)، و(44/84، 261، 315).

## [ 14 ] سُليمانُ بن قيسِ اليشكريِّ

اتفق الأئمةُ النُّقاد على نفي سماع قتادة من سليمان بن قيسٍ:

— قال عليُّ بن المدينيِّ: «لم يسمع قتادةُ من سليمان اليشكريِّ شيئاً، وما روى عنه من

صحيفةٍ قرأها عليه من سمعها من سليمان اليشكريِّ». (757)

— وقال ابن معينٍ: «قتادةُ لم يسمع من سليمان اليشكريِّ... وذلك أنه قُتل في فتنة ابن

الزُّبير». (758)

— وقال أحمد بن حنبلٍ: «سليمان اليشكريُّ شيخٌ قديمٌ، قُتل في فتنة ابن الزُّبير...

روى عنه قتادة، وما سمع منه... ثمَّ قال: قدّموا بصحيفة سليمان اليشكريِّ البصرةَ

فحفظها قتادةُ». (759)

— وقال البخاريُّ: «قتادة لم يسمع من سليمان اليشكريِّ، سليمان مات قبل جابر بن

عبد الله». (760)

وفي هذه النُّقول عن الأئمةِ أمران:

الأمر الأوَّل: نفي سماع قتادة من سليمان بن قيسٍ، وذلك أن سليمان بن قيسٍ مات

قبل جابر بن عبد الله في فتنة عبد الله بن الزُّبير. (761)

وبيانه: أن جابر بن عبد الله اختلّف في سنة وفاته على أقوالٍ.

(757) سوّالات ابن أبي سنيّة لابن المدينيِّ، ص: 164.

(758) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريِّ، (4/149)، وانظر منه: (4/100).

(759) العلل، لأحمد، (2/487)، وانظر: سوّالات أبي داود لأحمد بن حنبلٍ، ص: 168.

(760) العلل الكبير، للترمذيِّ، ص: 297.

(761) انظر: الثقات، لابن حبان، (4/309 - 310)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/188).

وحاصل هذه الأقوال أنَّ وفاته كانت بعد السَّبعين<sup>(762)</sup>، وأغرب خليفة فذكره في

وفيات سنة (68 هـ).<sup>(763)</sup>

وأما فتنة ابن الزُّبير فقد بدأت حينما رفض ابن الزُّبير مبايعة يزيد بن معاوية عام (60 هـ)<sup>(764)</sup>، مروراً بالبيعة لابن الزبير عام (64 هـ)<sup>(765)</sup>، وانتهاءً بمقتله على يد الحجاج

بمكة عام (73 هـ).<sup>(766)</sup>

وعليه، فإذا كان سُليمانُ بن قَيْسٍ قد قُتِلَ عام (73 هـ) مع ابن الزُّبير على أبعاد تقدير<sup>(767)</sup>، فيكون عُمر قتادة حينئذٍ (13) عاماً، أي أنَّ قتادة قد أدرك من حياة سُليمان بن قَيْسٍ (13) عاماً، فالسَّماع حينئذٍ محتمل، ولكنَّ هذه القرينة ليست صريحةً في إثبات السَّماع، وتضعف خاصةً إذا لم يكن هناك ما يُثبت الرُّؤية أو اللقاء ولو لمرةً واحدة، وبه نَعْلَم: أنَّه على فَرَضِ المعاصرة المحتملة بين قتادة وسُليمان، فإنَّ قتادة مشهورٌ بالإرسال عمَّن عاصروهم، فلا تقبل عنعنته حتى يثبت لقاؤه أو سماعه ولو لمرةً واحدة عن سُليمان، وهذا ما لا يمكن وجوده أصلاً فضلاً عن إثباته مع سليمان بن قَيْسٍ، فكيف إذا ثبت ما يدلُّ على خلافه، وهو:

---

(762) انظر: الثقات، لابن حبان، (51/3)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم، (2/529)، وتاريخ دمشق، لابن

عساکر، (11/212، 214، 237-240)، والإصابة، لابن حجر، (1/434).

(763) التاريخ، لخليفة، ص: 265، ولكنه قال في «الطبقات» له (ص: 102): «مات سنة ثمانٍ وسبعين».

(764) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (11/469).

(765) انظر: المصدر السابق، (11/666).

(766) انظر: تاريخ الرُّسل، للطبري، (6/187)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (12/177)، والإصابة، لابن

حجر، (4/94).

(767) وهو موافقٌ لما ذكره البخاريُّ، حيث ذكره في «التاريخ الأوسط» (1/181) في فصل من مات ما بين

السَّبعين إلى الثَّمانين.

الأمر الثاني: أن الأئمة النُّقاد ذكروا فيما تقدّم من النُّصوص<sup>(768)</sup> أن قتادة وقعت له صحيفة سُليمان اليشكُريّ التي يرويها عن جابر بن عبد الله، فأخذها عمّن سمعها من سُليمان اليشكُريّ، فحفظها كلّها حفظاً مُتقناً<sup>(769)</sup>، ولو كان لقتادة لقاءً أو سماعٌ من سُليمان اليشكُريّ لِمَا احتاج إلى سماعها بواسطة عنه، ولسمعها من سُليمان مباشرةً طلباً لعلو الإسناد، كما هو معروفٌ من سُنّة المحدثين آنذاك، وخاصّةً أن سُليمان اليشكُريّ بَصْرِيٌّ<sup>(770)</sup>، فلو أدركه بالبصرة في سنٍّ يَصِحُّ معه تحمُّل الحديث لِمَا تأخّر قتادة عن السماع منه، فدلّ ذلك على عدم التّقاء قتادة بسُليمان اليشكُريّ، بل لعلّه لم يُدرِكه أصلاً بالبصرة، وذلك أن سُليمان اليشكُريّ انتقل إلى المدينة، يدلُّ عليه قول ابن حبان فيه: «من خيار أهل المدينة»<sup>(771)</sup>، ورواية سُليمان بن قيس عن جابر بن عبد الله المدنيّ، بل من آخر الصحابة موتاً بالمدينة<sup>(772)</sup> تؤكّد ذلك، والله أعلم.

(768) وانظر نصوصاً أخرى أيضاً في: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (4/31)، والتاريخ الأوسط، (1/218)، وأحوال الرّجال، للجوزجانيّ، ص: 193، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/136).

(769) فعن معمر قال: قال قتادة لسعيد بن أبي عروبة: يا أبا النضر: خذ المصحف، قال: فعرضت عليه سورة البقرة، فلم يُحطّيء فيها حرفاً واحداً، قال: يا أبا النضر، أحكمت؟ قال: نعم. قال: لأننا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ منّي لسورة البقرة، قال: وكانت قرئت عليه.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/186)، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/229)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَوِيّ، (2/279).

وتأمل قوله: (وكانت قرئت عليه) ممّا يدلُّ دلالةً واضحةً على أنّه سمع صحيفة سليمان اليشكُريّ عن جابر من رواة آخرين سمعوها من سُليمان اليشكُريّ، لأنّه سمعها من سُليمان اليشكُريّ مباشرةً.

(770) ذكره مسلم في الطبقة الثانية من التابعين من أهل البصرة، «الطبقات»، ص: 346، وتابع مسلماً على نسبه إلى البصرة المزّيّ في «تهذيب الكمال» (12/55)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (4/188).

(771) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 73.

(772) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (11/208، 214، 215، 237-240).

وينبئ الباحث هنا أن رواية قتادة عن صحيفة سُلَيْمان اليَشْكُرِيّ ليس من باب المكاتبة في شيء، والتي اعتبرها كثيرٌ من أهل العلم أحدَ أنواع التَحْمُلِ المُعْتَبَرَةِ<sup>(773)</sup>، وذلك أن صورة المكاتبة «هي أن يكتب الشَّيْخُ إلى الطَّالِبِ وهو غائبٌ شيئاً من حديثه بخطّه، أو يكتب له ذلك وهو حاضرٌ، ويلتحق بذلك ما إذا أَمَرَ غَيْرُهُ بأن يكتب له ذلك عنه إليه»<sup>(774)</sup>، وهذه الصُّورَةُ لا تنطبق على رواية قتادة عن صحيفة سُلَيْمان اليَشْكُرِيّ؛ وذلك أن سُلَيْمان اليَشْكُرِيّ لم يكتب بها إلى قتادة، وإنَّما قُرئت على قتادة كما جاء في نصوص الأئمَّة السَّالفة الذِّكْر، وأَنَّهُ أَخَذَهَا عَمَّن سَمِعَهَا مِنْ سُلَيْمان اليَشْكُرِيّ، وهذا إرسالٌ واضحٌ.

والذي يظهر أن رواية قتادة عن هذه الصَّحيفة أقرب إلى صُورة الوِجَادَة، وصورتها «أن يَقِفَ [الرَّاي] على كتاب شخصٍ فيه أحاديث، يرويها بخطّه ولم يلقه، أو: لَقِيَهُ ولكن لم يَسْمَعْ منه ذلك الذي وجدته بخطّه، ولا له منه إجازةٌ ولا نحوها.

فله أن يقول: (وجدتُ بخطّ فلانٍ، أو: قرأتُ بخطّ فلانٍ، أو: في كتاب فلان بخطّه:

أخبرنا فلان بن فلان)...»<sup>(775)</sup>.

وهذه الصُّورَةُ حكم عليها الأئمَّة بالانقطاع، قال ابن الصَّلَاح: «وهو من باب

المنقطع والمرسل، غير أَنَّهُ أَخَذَ شَوْباً مِنَ الاتِّصَالِ بقوله: (وجدتُ بخطّ فلانٍ)»<sup>(776)</sup>.

---

(773) انظر: جامع التحصيل، للعلائي، ص: 260، ومعرفة أنواع علم الحديث، لابن الصَّلَاح، ص: 285، ونزهة النَّظَر، لابن حجر، ص: 127.

(774) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصَّلَاح، ص: 284.

(775) المصدر السَّابِق، ص: 289.

(776) المصدر السَّابِق، ص: 289، وانظر: النكت على مقدمة ابن الصَّلَاح، للزركشي، (3/ 553)، ونزهة النظر، لابن حجر، ص: 127.

ولقتادة عن سليمان بن قيس اليشكري حديثان:

### الحديث الأول:

(50) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدّثنا علي بن خشرم، حدّثنا عيسى بن يونس، عن سعيد، عن قتادة، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبد الله: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ، فَلَا يَبِيعُ نَصِيْبَهُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَعْرِضَهُ عَلَى شَرِيكِهِ»".<sup>(777)</sup>

وأخرجه أحمد، المسند، (3/1229)، ح(1608)، عن عبد الوهّاب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع بين قتادة وسليمان اليشكري، وبذلك أعلّاه البخاري والترمذي، قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديثٌ إسناده ليس بالمتّصل». ثم نقل قول البخاري: «سليمان اليشكري يقال: إنّه مات في حياة جابر بن عبد الله، قال: ولم يسمع منه قتادة... وإنما يُحدّث قتادة، عن صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتابٌ عن جابر بن عبد الله... قال سليمان التيمي: ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري، فأخذها، أو قال: فرواها، وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أروها، يقول: ردّدتها».

ولكن أصل الحديث صحيح: أخرجه البخاري، الصحيح، (2/770، 787)، (883، 884)، ح(2099، 2100، 2101، 2138، 2363، 2364) و(6/2558)، ح(6575)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأخرجه مسلم، الصحيح، (3/1229)، ح(133/1608 - 135)، من طريق أبي الزبير محمد بن مسلم، كلاهما عن جابر بن عبد الله بمعناه، وفيه زيادة.

---

(777) الجامع، للترمذي، (3/603)، ح(1312).



## الحديث الثاني:

(51) قال ابن ماجه رحمه الله: "حدّثنا أبو إسحاق الهرويّ إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، حدّثنا إسماعيل بن عُلَيَّة، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة، عن سُليمان اليشكريّ، عن جابر بن عبد الله: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحَرِّمِ الضَّبَّ»<sup>(778)</sup>، وَلَكِنْ قَدِرُهُ. وَإِنَّهُ لَطَعَامٌ عَامَّةُ الرَّعَاءِ»<sup>(779)</sup>، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي لَأَكَلْتُهُ»<sup>(780)</sup>. وأخرجه أحمد، المسند، (1/29)، ح (194)، عن محمد بن جعفر، وأخرجه الترمذي، العلل الكبير، (ص: 297)، ح (550)، وابن ماجه السنن، (2/1079)، ح (3239)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة، عن سليمان اليشكريّ، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً بنحوه. وتابع سعيد بن أبي عَرُوبَة على هذا الوجه سعيد بن بشير: أخرجه الطبري، تهذيب الآثار، مسند عمر، (1/153)، ح (234)، من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه. وأخرجه الطبري أيضاً، تهذيب الآثار، مسند عمر، (1/153)، ح (233)، من طريق عمر بن عامر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر مرفوعاً بنحوه. وأخرجه الطبري أيضاً، تهذيب الآثار، مسند عمر، (1/150، 151)، ح (228، 229)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي نَصْرَة، عن أبي سعيد الخدريّ مرفوعاً بلفظ: «ضَلَّتْ أُمَّةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَأَزْهَبُ أَنْ تَكُونَ الضَّبَابُ». وحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على أربعة أوجه:

الوجه الأوّل: قتادة، عن سُليمان اليشكريّ، عن جابر بن عبد الله: تفرّد به إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة به.

(778) من دوابّ الأرض معروفٌ، وسمي لتجمّع خلقه ولحمه؛ والجمع ضباب.

معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (3/358).

(779) جمع راعي الغنم، وقد يُجمع على رعاة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 364.

(780) السنن، لابن ماجه، (2/1079)، ح (3239).

ولم يَذْكُرْ فيه ابنُ عَلِيَّةِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، وهو بذلك خالف اثنين من أصحاب سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ يأتي ذِكْرُهُما في الوجه الثاني.

وهذا الوجه إسناده ضعيف؛ للانقطاع بين قتادة وسليمان اليشكري.

الوجه الثاني: قتادة، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: رواه محمد بن جَعْفَرُ غُنْدَرٌ وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة به، وتابع سعيد بن أبي عَرُوبَةَ سعيد بن بَشِيرٍ في قتادة.

وفيه اتفق اثنان من أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبَةَ وهما: عبد الأعلى بن عبد الأعلى ومحمد بن جَعْفَرُ غُنْدَرٌ بروايته عن سعيد بذكر عُمَرُ بن الخطَّابِ، وأنَّ قوله: (وَإِنَّهُ لَطَعَامٌ عَامَّةِ الرَّعَاءِ...) إلى آخره، هو من قول عُمَرُ بن الخطَّابِ لا من قول جابر بن عبد الله.

ويقوي أنَّ الحديث من قول عُمَرُ بن الخطَّابِ: ما أخرجه مسلم، الصحيح، (3/1545)، ح(49/1950)، من طريق مَعْقِل بن عُبَيْدِ اللَّهِ الجَزْرِيّ، عن أبي الزُّبَيْرِ قال: سألتُ جابراً عن الضَّبِّ؟. فقال: لا تَطْعَمُوهُ، وَقَذِرْهُ. وقال: قال عمر بن الخطَّابِ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحَرِّمَهُ». إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْفَعُ فِيهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ، فَإِنَّمَا طَعَامُ عَامَّةِ الرَّعَاءِ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي طَعْمَتُهُ.

وهذا الوجه أقوى الأوجه عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ؛ لاتفاق اثنين من أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عليه، ولتأبعية سعيد بن بَشِيرٍ سعيد بن أبي عَرُوبَةَ فيه، إلا أنه ضعيف لانقطاع بين قتادة وسليمان اليشكري.

الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عُمَرُ مرفوعاً: تفرَّد به عمر بن عامر، عن قتادة به.

وعمر بن عامر، هو: أبو حفص، السُّلَمِيُّ، قاضي البصرة، مُخْتَلَفٌ فِيهِ جَرَحاً وتعديلاً، وفيه ضَعْفٌ. (781)

(781) انظر: سؤالات ابن الجنييد لابن معين، ص: 392، 444، والعلل، لأحمد، (3/107)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/126)، والضُّعْفَاءُ، للعقيلي، (3/183)، والثقات، لابن حبان، (7/180)، والضُّعْفَاءُ والمتروكين، للنسائي، ص: 81، والكامل، لابن عدي، (5/27).

وقال أحمد بن حنبل: «كان عبد الصّمد بن عبد الوارث يروي عنه عن قتادة  
مناكير». (782)

وعمر بن عامر تفرد برواية هذا الوجه عن قتادة من بين أصحابه، وهو ممن لا يُحتمل  
تفردّه، فالذي يظهر شدوذ هذا الوجه.

وفيه علةٌ أخرى؛ وهي الانقطاع بين سعيد بن المسيّب وعمر بن الخطّاب، وذلك أنّ  
سعيد بن المسيّب رأى عمراً رؤيةً، ولم يسمع منه، كما تقدّم. (783)

الوجه الرابع: قتادة، عن أبي نضرة المنذر بن مالك، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً:  
رواه معاذ بن هشام، عن أبيه هشام الدّستوائي، عن قتادة به.

وفيه تفرد معاذ بن هشام برواية هذا الوجه سنداً ومتمناً، ومعاذ تقدّم (784) أنّه ربّما  
يغلط في الشيء بعد الشيء، فلا يُحتمل تفردّه، وكذا خالف فيه هشام سعيد بن أبي عروبة،  
وهو أثبت من هشام في قتادة كما تقدم. (785)

والذي يميل إليه الباحث ضعّف هذا الوجه، ولكنّه ثبت صحيحاً من حديث أبي  
سعيد الخدري من غير طريق قتادة، يأتي تخرجه.

والحديث أصله صحيح: أخرجه مسلم (786)، الصحيح، (3/ 1545)،  
ح (48 / 1949)، من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، عن أبي الزبير: أنّه سمع  
جابر بن عبد الله يقول: «أُتي رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضَبِّ، فأبى أن يأكل مِنْهُ،  
وقال: «لا أدري، لعله من القُرُونِ التي مُسِخَتْ».

---

(782) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (410 / 7)، والذي في «العلل» لأحمد (3 / 108) أنّه قال ذلك في عمر بن  
إبراهيم العبدي، ونقله ابن حجر عنه أيضاً في ترجمة عمر بن إبراهيم هذا في «تهذيب التهذيب» (7 / 373)،  
فلعلّ الإمام أحمد قاله في كليهما.

(783) ص: 180.

(784) ص: 100.

(785) ص: 100.

(786) وتقدّم (ص: 242) دُكِّرَ طريق أخرى عن أبي الزبير عند مسلم.

وللحديث شاهدٌ بمعناه من حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخُدري، وخالد بن الوليد.

أمّا حديث ابن عمر: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/2652)، ح(6839)، ومسلم، الصَّحيح، (3/1542)، ح(42/1944)، من طريق عامر بن شَرَّاحيل الشَّعبيِّ، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/1541)، ح(39/1943)، من طريق عبد الله بن دينار، و(3/1541)، ح(40/1943)، من طريق نافع، ثلاثتهم عن ابن عمر مرفوعاً.

وأمّا حديث ابن عباسٍ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/190)، ح(2346) و(5/2060، 2064)، ح(5074، 5087) و(6/2678)، ح(6925)، ومسلم، الصَّحيح، (3/1544)، ح(46/1947)، من طريق سعيد بن جُبَيْر، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2060، 2105)، ح(5076، 5217)، ومسلم، الصَّحيح، (3/1543)، ح(43/1945)، من طريق أبي أمامة أسعد ابن سَهْل بن حُنَيْف، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/1545)، ح(47/1948)، من طريق يزيد بن الأصمِّ، ثلاثتهم عن ابن عباسٍ مرفوعاً.

وأمّا حديث أبي سعيد الخُدريِّ: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/1546)، ح(50/1951، 51) من طريق أبي نُضْرَةَ المُنْذِر بن مالك، عن أبي سعيد الخُدري مرفوعاً. وأمّا حديث خالد بن الوليد: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2062)، ح(5085)، ومسلم، الصَّحيح، (3/1543)، ح(44، 45/1946)، من طريق أبي أمامة أسعد بن سَهْل بن حُنَيْف، عن ابن عباسٍ، عن خالد بن الوليد مرفوعاً.

والخلاصة: أن أقوى الوجوه عن قتادة، ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبَة وسعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن سُلَيْمان اليَشْكُرِيِّ، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطَّاب، إلا أنه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وسُلَيْمان.

والحديث أصله ثابتٌ في الصَّحيحين عن عددٍ من الصَّحابة، بل أخرجه مسلمٌ بنحو لفظ الحديث الذي صُدِّر به التَّخرِيج، والله أعلم.

## [ 15 ] سُليمان بن يسار المدني<sup>(787)</sup>

نفى سماع قتادة من سليمان بن يسار غير واحد من الأئمة النقاد، منهم: شعبة بن الحججاج<sup>(788)</sup>، وقال يحيى بن سعيد: «لم يسمع من سليمان بن يسار شيئاً»<sup>(789)</sup>. وقال ابن معين: «لم يلق سليمان بن يسار»<sup>(790)</sup> وقال الدارقطني: «قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار»<sup>(791)</sup>. وقال أحمد بن حنبل: «يقال: إن قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار، بينهما أبو الخليل [صالح بن أبي مريم]»<sup>(792)</sup>.

هكذا على الشك: (يقال)<sup>(793)</sup>، وكأنه لم يثبت عند الإمام أحمد جزمًا عدم سماع قتادة من سليمان بن يسار، وإنما شك أحمد في سماع قتادة منه لقرينة الوساطة بينهما، وذكر الوسائط قرينة تدل على عدم السماع إن لم يوجد ما يدل على خلافها خاصة فيمن لم يثبت اللقاء بينهما، ولعل مرجع الشك عند الإمام أحمد أن قتادة كان معاصرًا لسليمان بن يسار

(787) مولى ميمونة بنت الحارث الهلالية، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ويقال: إن سليمان نفسه كان مكاتبًا لها، أبو أيوب، ويقال: أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد الله، قال الحسن بن محمد بن الحنفية: «سليمان بن يسار عندنا أفهم من سعيد بن المسيب». وقال أبو زرعة: «ثقة، مأمون، فاضل، عابد». من فقهاء أهل المدينة السبعة وقراءتهم، اختلف في وفاته على أقوال سيأتي ذكرها.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/174)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (4/41)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/149)، والثقات، لابن حبان، (4/301)، ومعرفة الثقات، للعجلي، (1/435).

(788) العليل، لأحمد، (3/242).

(789) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 173، 174.

(790) سؤالات ابن الجنيد لابن معين، ص: 362، وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(791) السنن، للدارقطني، (2/212).

(792) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171.

(793) وكذا على الشك عند المزي في «تهذيب الكمال» (12/103)، حيث قال وهو يُعدّد تلاميذ سليمان بن يسار: «وقتادة، وقيل: لم يسمع منه».

معاصرة قويّة؛ فقد كان مولده سنة أربع وثلاثين<sup>(794)</sup>، واختُلف في وفاته، ف قيل: 94هـ،  
وقيل: 100هـ، وقيل: 103هـ، وقيل: 104هـ، وقيل: 107هـ كذا أرّخه غير واحد،  
وقيل: 109هـ، وقيل: 110هـ.<sup>(795)</sup>

وكذا بما ثبت عن قتادة أنّه قال: «قَدِمْتُ المدينة، فسألْتُ من أعلم أهلها بالطلاق،  
فقالوا: سُليمان بن يسار».<sup>(796)</sup>

ولكن ليس في هذا النصِّ ما يدلُّ على سماع قتادة من سُليمان بن يسار، بل ولا لقاءه  
به، و قتادة كثير الإرسال عمّن عاصره ولم يسمع منهم أو لم يلتقِ بهم.

ولقتادة عن سُليمان بن يسار حديثان:

### الحديث الأوّل:

(52) قال الإمام النَّسائيُّ رحمه الله: "أخبرنا محمّد بن رافع، قال: حدّثنا أزهر بن  
القاسم، قال: حدّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن سُليمان بن يسار، عن حمزة بن عمرو الأسلمي  
أنّه: سأل رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصَّومِ في السَّفَرِ، قال: «إِنْ» ثُمَّ ذَكَرَ كَلِمَةً  
مَعْنَاهَا: «إِنْ شِئْتَ صُمْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتَ»".<sup>(797)</sup>

وأخرجه من هذه الطّريق: الطّيالسيُّ، المسند، (ص: 162)، ح(1175)، ومن  
طريقه أبو نُعيم، معرفة الصّحابة، (2/682)، ح(1836)، وأخرجه الطّبريُّ، تهذيب  
الآثار، مسند ابن عباس، (1/112)، ح(153)، من طريق عبّيد الله بن عبد المجيد أبي عليّ  
الحنّفي، وأخرجه الطّحاوي، شرح معاني الآثار، (2/69)، ح(3006)، وأبو نُعيم، معرفة  
الصّحابة، (2/682)، ح(1836)، من طريق رُوّح بن عبّادة، وأخرجه الطّبرانيُّ، المعجم  
الكبير، (3/172)، ح(2981)، وأبو نُعيم، معرفة الصّحابة، (2/682)، ح(1836)،

(794) انظر: مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 64.

(795) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/174)، والتاريخ الأوسط، للبخاري، (1/270)، والثقات،  
لابن حبان، (4/301)، ومشاهير علماء الأمصار، ص: 64، ووفيات الأعيان، لابن خلّكان، (2/399).

(796) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (2/384).

(797) السنن الصغرى، للنسائي، (4/185)، ح(2294).

من طريق مسلم بن إبراهيم، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (3/ 172)، ح (2982)،  
من طريق وكيع بن الجراح، خمستهم عن هشام الدستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

ورواه عن قتادة أيضاً: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى.

أما رواية سعيد بن أبي عروبة: أخرجه ابن أبي شيبة، المسند، (2/ 272)،  
ح (767)، والطبراني، المعجم الكبير، (3/ 172)، ح (2983)، من طريق محمد بن بشر  
العبدي، وأخرجه الطحاوي، شرح معاني الآثار، (2/ 69)، ح (3006)، وأبو نعيم،  
معرفة الصحابة، (2/ 682)، ح (1836)، من طريق رُوِّح بن عبادة، وأخرجه ابن أبي  
عاصم، الأحاد والمثاني، (4/ 339)، ح (2374)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى،  
ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية شعبة: أخرجه أحمد، المسند، (3/ 494)، ح (16080)، عن محمد بن  
جعفر، عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية همام بن يحيى: أخرجه أبو نعيم، معرفة الصحابة، (2/ 682)،  
ح (1836)، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن همام، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع بين قتادة وسليمان بن يسار؛ وكذا أعلمه النسائي  
بالإرسال بين سليمان بن يسار وحمزة بن عمرو، حيث قال بعد أن أخرجه في السنن  
الصغرى، (4/ 185)، ح (2295)، من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن  
يسار: أن حمزة بن عمرو وذكر نحوه، قال النسائي: «مرسل».

ويؤكد الانقطاع بين سليمان بن يسار وحمزة بن عمرو أنه ذكر بينهما أبو مرواح  
الغفاري<sup>(798)</sup>: أخرجه النسائي، السنن الصغرى، (4/ 186)، ح (2302)، من طريق  
عمران بن أبي أنس، أن سليمان بن يسار حدثه، أن أبا مرواح حدثه، أن حمزة بن عمرو  
حدثه بنحوه؛ لذا قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث على وجوه كثيرة:

---

(798) قيل اسمه: سعد، وقيل: بصحبة، فقد ذكره ابن حجر في القسم الثاني من الإصابة (7/ 394)، وإلا فثقة.

تهذيب الكمال، للمزي، (34/ 270)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 671.

«والصَّحِيحُ - واللهُ أعلم - عن سُليمان بن يَسَار، عن أبي مُرَواح، عن حمزة بن عمرو»<sup>(799)</sup>.  
وقال المزيُّ أيضاً في ترجمة أبي مُرَواح: «والصَّحِيح عن عِمْران بن أبي أنس، عن سُليمان بن  
يَسَار عَنْهُ»<sup>(800)</sup>.

وكذا أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (789 / 2)، ح(107 / 1121)، من طريق عُرْوَة بن  
الزُّبير، عن أبي مُرَواح، عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه أنه قال: يا رسولَ الله أَجِدُ بي قوَّة  
على الصَّيَامِ في السَّفَرِ، فهل عليَّ جُنَاحٌ؟. فقال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «هي رُخْصَةٌ  
مِنَ اللهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ».  
وله شاهدٌ من حديث عائشة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (686 / 2)، ح(1840)،  
1841)، ومسلم، الصَّحِيح، (789 / 2)، ح(106-103 / 1121)، من طُرُقٍ عن هشام  
ابن عُرْوَة، عن أبيه عُرْوَة بن الزُّبير، عن عائشة: أن حمزة بن عمرو... الحديث بمعناه.

والخلاصة: أن الحديث إسناده ضعيفٌ من طريق قتادة، عن سُليمان بن يَسَار، عن  
حمزة بن عمرو، للانقطاع بين قتادة وسُليمان، وبين سُليمان وحمزة.  
ولكنه ثبت صحيحاً من طُرُقٍ أخرى عند البخاريِّ ومسلم.

## الحديث الثاني:

(53) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمد بن جَعْفَر، قال: حدَّثنا سعيد، عن  
قتادة، عن سُليمان بن يَسَار، عن حمزة بن عمرو الأَسْلَمِيِّ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا على جَمَلٍ يَتَّبِعُ  
رِحَالَ النَّاسِ بِمِنَى، وَنَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ شاهِدٌ، وَالرَّجُلُ يَقُولُ: «لَا تَصُومُوا هَذِهِ  
الْأَيَّامَ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ».  
قال قتادة: فَذَكَرْنَا لَنَا أَنَّ ذَلِكَ الْمُنَادِي كَانَ بِلَالًا»<sup>(801)</sup>.

(799) العلل، للدَّارِقُطَنِيِّ، (39 / 15).

(800) تهذيب الكمال، للمزيِّ، (270 / 34).

(801) المسند، لأحمد بن حنبل، (494 / 3)، ح(16082).



وأخرجه من هذه الطَّرِيق أيضاً: ابن أبي شَيْبَةَ، المسند، (272 / 2)، ح (766)،  
والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (157 / 3)، ح (2987)، من طريق مُحَمَّد بن بِشْر العَبْدِيِّ،  
وأخرجه النَّسَائِيُّ، السُّنن الكبرى، (165 / 2)، ح (2875)، من طريق عَبْدَةَ بن سُلَيْمَانَ،  
وأخرجه الطَّبْرِيُّ، تهذيب الآثار، مسند عليّ بن أبي طالب، (ص: 261)، ح (401)، من  
طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ثلاثتهم، عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة به مرفوعاً  
بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى، المسند، (292 / 5)، ح (2913)، عن مُحَمَّد بن خالد بن عبد الله  
الطَّحَّان، عن أبيه، عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً بنحوه، وفيه  
زيادة.

وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الأوسط، (188 / 7)، ح (7236)، من طريق عبد الله بن  
عمر بن يزيد الأصبهانيّ، عن مُحَمَّد بن بكر البُرْسَانِيّ وعبد الله بن وَهْب المِصْرِيّ، عن سعيد  
ابن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

ورواه عن قتادة أيضاً سعيد بن بَشِير: أخرجه أحمد، المسند، زوائد ابنه عبد الله،  
(77 / 4)، ح (16752)، من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن أبي قلابَةَ عبد الله بن  
زيد، عن أبي الشَّعْثَاء جابر بن زيد، عن يونس بن شَدَّاد الأزديّ مرفوعاً بنحوه.

وحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على قتادة على أربعة أوجهٍ، ثلاثة منها  
اختلف فيها على سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وهي:

الوجه الأول: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن سُلَيْمَانَ بن يَسَّار، عن حمزة بن  
عمرو مرفوعاً: رواه عن سعيد أربعة من تلاميذه، وهم: عَبْدَةَ بن سُلَيْمَانَ، وعبد الأعلى بن

عبد الأعلى، ومحمد بن بشر، ومحمد بن جعفر، وجميعهم سَمِعَ من سعيد قبل الاختلاط<sup>(802)</sup>،  
سوى محمد بن جعفر فقد سَمِعَ منه بعد الاختلاط<sup>(803)</sup>.

وبه يظهر أن هذا الوجه أقوى الأوجه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، ولكنه  
ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسليمان بن يسار، وبين سليمان وحمة كما تقدّم<sup>(804)</sup>.

الوجه الثاني: سعيد، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: رواه عن سعيد  
محمد بن بكر، وعبد الله بن وهب المصري، وسامع محمد بن بكر قديم قبل الاختلاط<sup>(805)</sup>،  
وأما سماع عبد الله بن وهب من سعيد فلم يتبين للباحث أكان قبل الاختلاط أم بعده؟.  
هذا، ولم يقف الباحث على رواية أخرى لابن وهب عن سعيد سوى هذه الرواية.  
وقتادة قد تكلم في سماعه من عكرمة كما سيأتي<sup>(806)</sup>.

وفيه عبد الله بن عمر بن يزيد الأصبهاني، قال فيه أبو الشيخ الأصبهاني: «وقد  
حدّث بغير حديثٍ يتفرّد به»<sup>(807)</sup>. وقال محمد بن يحيى بن منده: «أنكرت على عبد الله بن  
عمر هذا الحديث»<sup>(808)</sup>. وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن قتادة إلا بهذا الإسناد،  
تفرّد به عبد الله بن عمر»<sup>(809)</sup>.

---

(802) انظر: من كلام ابن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق، ص: 103، 110، والعلل، لأحمد، رواية  
عبد الله، (1/163)، والعلل، رواية المروزي، ص: 58، والكامل، لابن عدي، (3/394، 397)، وشرح  
علل الترمذي، لابن رجب، (2/743).

(803) تقدّم ص: 129.

(804) ص: 247.

(805) انظر: العلل، لأحمد، (3/148)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/743).

(806) ص: 302.

(807) طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني، (2/389).

(808) المعجم الأوسط، للطبراني، (7/188).

(809) المصدر السابق، (7/188).

وأما قول الألباني: «فالرجل يُستشهدُ به إن لم يحتج به؛ فإنه ليس فيما ساق له أبو الشيخ من الأحاديث ما يُنكر عليه». <sup>(810)</sup> متعقّب بأنّ الحديث ممّا تفرّد به عبد الله بن عمر الأصبهانيّ، بل وأنكره عليه من رواه عنه، وهو محمّد بن يحيى بن منده.

الوجه الثالث: سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً: رواه محمّد بن خالد بن عبد الله الطّحّان عن أبيه، عن سعيد به.

وهذا الوجه ضعيفٌ جداً، وذلك أنّ محمّد بن خالد بن عبد الله الطّحّان تفرّد به <sup>(811)</sup>، وهو ضعيفٌ، ضعّفه غير واحدٍ من الأئمة <sup>(812)</sup>، بل أنكر ابن معين روايته عن أبيه، عن سعيد بن أبي عروبة <sup>(813)</sup>، وقال ابن حبان: «يُخطيء ويُخالف». <sup>(814)</sup> وهذا من روايته عن أبيه، عن ابن أبي عروبة، فهو من منكراته وأخطائه.

الوجه الرابع: قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الشعثاء، عن يونس بن شدّاد الأزديّ مرفوعاً: رواه سعيد بن بشير، عن قتادة به. وهذا الوجه ضعيفٌ جداً لأمر:

الأمر الأول: تفرّد به سعيد بن بشير من بين أصحاب قتادة، بل خالف فيه سعيد بن أبي عروبة، وهو من أوثق أصحاب قتادة، ورواية سعيد بن بشير عن قتادة منكرةٌ خاصةً فيما تفرّد به أو خالف غيره من الرواة. <sup>(815)</sup>

الأمر الثاني: أنّ يونس بن شدّاد مجهولٌ، قاله أبو حاتم <sup>(816)</sup> وأبو نعيم <sup>(817)</sup> ..

---

(810) الصّحيحة، للألبانيّ، (1/358).

(811) انظر: السنن، للدّارقطنيّ، (3/209).

(812) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/243)، والضّعفاء، للعقيليّ، (4/62)،

(813) انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (1/74).

(814) الثقات، لابن حبان، (9/90).

(815) انظر ص: 67.

(816) انظر: العلل، لابن أبي حاتم، (3/252).

(817) انظر: معرفة الصّحابة، لأبي نعيم، (5/2815).

والْحُسَيْنِيَّ<sup>(818)</sup>، ونقله ابن الأثير عن ابن مندَه<sup>(819)</sup>، وخالفهم ابن حجر فقال بصحبته<sup>(820)</sup>.

الأمر الثالث: أن قتادة تُكَلِّم في سماعه من أبي قلابة كما سيأتي<sup>(821)</sup>.

الأمر الرابع: أعلَّه أبو حاتم بالاضطراب والغرابة، حيث قال: «هذا إسنادٌ مُضْطَرِبٌ، أبو قلابة عن أبي الشعثاء لا يجيء؛ وذلك أن الذي يُعرَف أبو الشعثاء جابر بن زيد<sup>(822)</sup>، وأبو قلابة عن جابر بن زيد يستحيل<sup>(823)</sup>». <sup>(824)</sup>

والحديث ثَبَت صحيحاً من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/800)، ح(1141/144)، من طريق أبي المَلِيح بن أسامة الهُدَلِيّ، عن نُبَيْشَةَ بن عمرو بن عَوْفِ الهُدَلِيّ مرفوعاً بلفظ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ»، وزاد في روايته: «وَذِكْرُ اللَّهِ». وح(1142/145)، من طريق ابن كعب بن مالك<sup>(825)</sup>، عن أبيه: أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ وَأَوْسَ بْنَ الْحَدَّانِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَنَادَى: «أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامٌ مِنِّي أَكَلٍ وَشُرْبٍ».

والخلاصة: أن أقوى الوجوه عن قتادة، ما رواه عامَّة أصحاب سعيد بن أبي عروبة عنه، عن قتادة، عن سُليمان بن يسار، عن حمزة بن عمرو مرفوعاً، ولكنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسليمان، وبين سليمان وحمزة.

(818) انظر: الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، للحسيني، ص: 481.

(819) انظر: أسد الغابة، لابن الأثير، (5/493).

(820) انظر: تعجيل المنفعة، لابن حجر، ص: 459، والإصابة، القسم الأول، (6/691).

(821) ص: 429.

(822) أي: أن المشهور بكنية أبي الشعثاء هو: جابر بن زيد.

(823) أي: لا تُعرَف رواية لأبي قلابة عن أبي الشعثاء جابر بن زيد.

(824) العلل، لابن أبي حاتم، (3/252).

(825) لكعب بن مالك خمسة من الأولاد، جميعهم روى لهم مسلم في صحيحه: وهم: عبد الله، وعبد الرحمن، وعبيد الله، ومحمد، ومعبد، فلا أدري أيُّ واحدٍ المراد هنا.

انظر: تهذيب الكمال، للمزي، (24/194).

ولكنَّ الحديث ثبت صحيحاً عند مسلمٍ من حديث كعبِ بن مالكٍ ونُبَيْشةِ بن عمرو، والله أعلم.

## [ 16 ] سِنَانُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ <sup>(826)</sup>

نفى سماع قتادة من سنان بن سلمة يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين:  
قال ابن معين: «قتادة لم يدرك سنان بن سلمة، ولا سمع منه شيئاً». <sup>(827)</sup>

(826) أبو عبد الرحمن، الهذلي، عداؤه في أهل البصرة، وكان معروفاً، قليل الحديث، ذكره ابن حبان في «الثقات» (178 / 3) في الصحابة، حيث ذكر أنه وُلِدَ بعد الفتح يوم حنين، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ سناناً، بينما ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى (212 / 7) في التابعين في الطبقة الأولى من أهل البصرة، وسئل أبو زرعة عنه كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: 67): هل له صحبة؟ فقال: «لا، ولكنه وُلِدَ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (4 / 250): «روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل». وتابعه ابن حجر في «الإصابة» (3 / 245)، وقال العجلي في «معرفه الثقات» (1 / 438): «تابعي»، وقال ابن حجر في «الإصابة» (3 / 300): «له رؤية، لا سماع».

وهو كما قال؛ وذلك أن سناناً قال عن نفسه كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (4 / 250): «وُلِدْتُ في يوم حرب كان للنبي صلى الله عليه وسلم، فذهب بي أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحنكني وتقل في في، ودعالي وساني سنان». لذا ذكره ابن حجر في القسم الثاني من كتابه «الإصابة» (3 / 244)، وعرفهم في (1 / 12)، طبعه عبد الله التركي، بقوله: «من ذُكِرَ في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم... ممن مات صلى الله عليه وسلم وهو في دون سن التمييز، إذ ذُكِرَ أولئك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق؛ لغلبة الظن على أنه صلى الله عليه وسلم رآهم لتوفر دواعي أصحابه على إحضارهم أولادهم عنده عند ولادتهم ليحنكهم ويسمئهم ويبرك عليهم... وأحاديث هؤلاء عنه صلى الله عليه وسلم من قبيل المرسل عند المحققين من أهل العلم بالحديث».

وتوفي سنان في آخر ولاية الحجاج بن يوسف سنة (95هـ).

وانظر: التاريخ، لخليفة، ص: 308، والطبقات الكبرى، لابن سعد، (7 / 212)، والثقات، لابن حبان، (3 / 178)، والاستيعاب، لابن عبد البر، ص: 302.

(827) تحفة الأشراف، للمزي، (3 / 135)، وانظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، (4 / 119).

وقال ابن الجنيّد: قلت ليحيى بن معين: إنَّ يحيى بن سعيد [القَطَّان] يزعم أنَّ قتادة لم يسمع من سنان بن سلمة الهذليّ حديث ذؤيب الخزاعيّ في البُذُن<sup>(828)</sup>، فقال: «ومن شكَّ في هذا؛ أنَّ قتادة لم يسمع منه، ولم يلقه؟!». <sup>(829)</sup>

وقال ابن حبان: «أحاديث قتادة عنه مرسلّة». <sup>(830)</sup>

وشكَّك في سماع قتادة منه الدارقطنيّ، فقال: «وقيل: إنَّ قتادة لم يسمع من سنان». <sup>(831)</sup> وكذا ابن حجر، حيث قال في ترجمة سنان بن سلمة: «وعنه قتادة، وقيل: لم يسمع منه». <sup>(832)</sup>

ولعلَّ مرجع الشك عند الدارقطنيّ وابن حجر أنَّ قتادة كان معاصراً لسنان بن سلمة، بل وكانا معاً في البصرة، فاحتمال اللقاء بينهما قويٌّ جداً، قال عمر بن شبة: «ولاه مصعب البصرة لما خرج لقتال عبد الملك بن مروان سنة (72هـ)». <sup>(833)</sup>

وبه نعلم أنَّ قول ابن معين: «لم يدركه» غير مُسلّم، فالإدراك والمعاصرة متحقّقتان، ولكن يبقى النظر في ثبوت لقاء قتادة بسنان والسماع منه، وهذا ما نفاه الأئمة كيحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين، وأنَّهما لم يلتقيا رُغم المعاصرة في الزمن والاتفاق في البلدة، وقتادة كثير الإرسال عمّن عاصروهم ولم يسمع منهم، فلا بد من ثبوت سماعه من سنان ولو لمرة واحدة لحمل باقي أحاديثه على السماع، وهذا ما لم يثبت في حقه، بل نفاه الأئمة النقاد.

ولقتادة عن سنان بن سلمة حديثٌ واحد:

(54) قال الإمام مسلم رحمه الله: "حدَّثني أبو غسان المسمعيّ، حدَّثنا عبد الأعلى،

حدَّثنا سعيد، عن قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس: أنَّ ذؤيباً أبا قبيصة حدّثه: أنَّ

(828) سيأتي تخريجه بعد قليل.

(829) سوالات ابن الجنيّد لابن معين، ص: 340.

(830) الثقات، لابن حبان، (3/178).

(831) الإلزامات (المطبوع مع التتبع)، للدارقطنيّ، ص: 78.

(832) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/212).

(833) الإصابة، لابن حجر، (3/245).

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبُدنِ<sup>(834)</sup>، ثم يقول: «إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَنْحَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دِمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا<sup>(836)</sup>، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ<sup>(837)</sup>»<sup>(838)</sup>.

وأخرجه من هذه الطريق أيضاً: ابن أبي شَيْبَةَ، الْمُصَنَّفُ، (400 / 3)، ح (15343)، وابن ماجه السنن، (2 / 1036)، ح (3105)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (4 / 230)، ح (4213)، من طريق محمد بن بشر، وأخرجه أحمد، المسند، (4 / 225)، ح (18003)، وابن خزيمة، الصَّحِيح، (4 / 154)، ح (2578)، من طريق محمد بن جعفر غُنْدَرٍ، وأخرجه البخاري، التاريخ الكبير، (3 / 262)، من طريق محمد بن بكر البرساني، وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (4 / 230)، ح (4213)، من طريق يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، خمستهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه. وأخرجه ابن خزيمة، الصَّحِيح، (4 / 154)، ح (2578)، وابن جبان، الصَّحِيح، (4 / 154)، ح (2578)، من طريق محمد بن أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سنان، عن ابن عباس: «أَنَّ دُؤَيْبًا... وذكر الحديث بنحوه. ورواه عن قتادة أيضاً: همام بن يحيى، ومعمّر بن راشد، وجريز بن حازم.

---

(834) البَدَنَةُ تقع على الجمل والناقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسميت بدنة لعظمها وسميها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 68.

(835) وهو هلاكه، وقد يُعَبَّرُ به عن آفةٍ تعتريه وتمنعه عن السير فيُنْحَرُ، وهو المراد في الحديث.

النهاية، لابن الأثير، ص: 623.

(836) أي جنبها.

معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (3 / 293).

(837) أي: الجماعة، كالصديق والخليط، يقع على الواحد والجمع، والرَّفِيقُ: المرافق في الطريق.

النهاية، لابن الأثير، ص: 368.

(838) الصَّحِيح، لمسلم، (2 / 963)، ح (378 / 1326).



أما رواية همام بن يحيى: ذكرها ابن عمار عن همام، عن قتادة، عن سنان مرسلًا، ولم يذكر ابن عباس. (839)

أما رواية معمر بن راشد: أخرجها أحمد، المسند، (225 / 4)، ح (18004)، والطبراني، المعجم الكبير، (229 / 4)، ح (4121)، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن سنان، عن ابن عباس، عن ذؤيب أبي قبيصة مرفوعاً بنحوه.

قال عبد الرزاق: وكان يقوله مرسلًا - يعني معمرًا - عن قتادة، ثم كتبه له من كتاب سعيد، فأعطيته فنظر فقراه. فقال: نعم، ولكنني أهاب إذا لم أنظر في الكتاب. (840)

وأما رواية جرير بن حازم: أخرجها أبو نعيم، الحلية، (330 / 8)، من طريق عبد الله ابن وهب، عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس بن مالك: أن صاحب بदन رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث بنحوه.

وحاصل ما تقدم أن الحديث اختلف فيه على قتادة على خمسة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس، عن ذؤيب الخزاعي مرفوعاً: رواه عامة أصحاب سعيد بن أبي عروبة عنه عن قتادة به، وتابع سعيداً في قتادة معمر بن راشد.

وهذا الوجه أقوى الأوجه؛ لأنه من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وهو من أوثق الناس في قتادة، ثم تابعه عليه معمر.

ولكنه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسنان، بل نص الأئمة النقاد على عدم سماع قتادة من سنان هذا الحديث على وجه الخصوص، منهم: يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وابن عمار الشهيد (841) ..

---

(839) علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار، ص: 89.

(840) المسند، لأحمد بن حنبل، (225 / 4).

وهذه الرواية المرسلة عن قتادة: أخرجها، البخاري، التاريخ الكبير، (262 / 3)، عن يحيى بن موسى، عن عبد الرزاق به.

(841) انظر أقوالهم: علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار، ص: 89.

وأبو الفضل المقدسي<sup>(842)</sup>، ورشيد الدين العطار<sup>(843)</sup>.

«والعُدْرُ لمسلمٍ رحمه الله: إنَّما أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد في الشواهد، لِيُبَيَّنَ - والله أعلم - أنَّه قد رُوِيَ من غير وجهٍ عن ابن عباس، وإلا فقد أخرج قبل ذلك<sup>(844)</sup> من حديث أبي التَّيَّاح، عن موسى بن سَلَمَةَ، عن ابن عباسٍ متصلاً، فثَبَّتَ اتِّصَالَهُ في الكتاب، والله المُوَفَّقُ لِلصَّوَابِ»<sup>(845)</sup>.

الوجه الثاني: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَةَ، عن ابن عباس مرفوعاً: رواه مُحَمَّد بن أَبِي عَدِي، عن سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ، عن قتادة به.

وهذا الوجه تفرَّد به ابن أَبِي عَدِي من بين أصحاب سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ، وروايته عن سعيدٍ بعد الاختلاط<sup>(846)</sup>.

وبه يظهر ضعف هذا الوجه.

الوجه الثالث: قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً: تفرَّد به جرير بن حازم عن قتادة به.

وجرير بن حازم مع ثِقَتِهِ<sup>(847)</sup>، فقد تُكَلِّم في حديثه عن قتادة خاصة، قال: عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألتُ يحيى بن معين عن جرير بن حازم. فقال: ليس به بأسٌ. فقلت له: إنَّه يُحدِّث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيءٍ، هو عن قتادة ضعيفٌ»<sup>(848)</sup>.

---

(842) الجمع بين رجال الصَّحِيحِينَ، لأبي الفضل المقدسي، (205 / 1).

(843) غُررُ الفوائد المجموعة، لرشيد الدين العطار، ص: 261.

(844) في (2 / 962)، ح (377 / 1325)، بمعناه، وفيه قصَّة.

(845) غُررُ الفوائد المجموعة، لرشيد الدين العطار، ص: 263، ونقله بتامه ابن الملقن في «البدر المنير» (6 / 435)، وانظر: تدريب الراوي، للشُّيُوطِي، (1 / 322).

(846) انظر: العلل، لأحمد، (2 / 353)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (2 / 745).

(847) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2 / 504)، والثقات، لابن حبان، (6 / 144)، ومعرفة الثقات، للعِجَلِي، (1 / 266).

(848) الكامل، لابن عدي، (2 / 125)، وانظر: الضعفاء، للعُقَيْلِي، (1 / 198).

وقال أحمد بن حنبل: «كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس؛ يُوقف أشياء، ويُسند أشياء». (849) وقال أيضاً: «كان يُحدثُ بالتوهم أشياء عن قتادة، يُسندُها، بواطيل». (850) وقال ابن عدي: «وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره». (851)

وفيه علةٌ أخرى، وهي أن رواية عبد الله بن وهبٍ عن جرير متكلمٌ فيها أيضاً، قال ابن عدي: «ولابن وهبٍ عن جريرٍ غير ما ذكرتُ غرائب». (852) وهذا من روايته عن جرير.

لذا حكم غير واحدٍ من الأئمة بخطأ هذا الوجه:

قال أبو حاتم: «هذا خطأ؛ إنما هو قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس». (853)  
وقال الدارقطني: «وهو وهم، والصحيح عن قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس، أن ذُوبياً أبا قبصة حدثه». (854)  
وبما تقدم يظهرُ شذوذُ هذا الوجه.

الوجه الرابع: قتادة، عن سنان بن سلمة مرسلًا: رواه همام بن يحيى عن قتادة به.  
وفيه خالف هماماً اثنان من أصحاب قتادة، وهما: سعيد بن أبي عروبة ومعمّر بن راشد، وروايتُهما راجحةٌ على روايته؛ لأن سعيد بن أبي عروبة أوثق في قتادة من همام، بل هو من أوثق الناس في قتادة مطلقاً، وللعدد، فرواية الاثنین مقدّمةٌ على رواية الواحد.

الوجه الخامس: عن قتادة مرسلًا: من رواية معمّر بن راشد عن قتادة، وهذا الوجه تفرّد به معمّرٌ من بين أصحاب قتادة، ومعمّر متكلمٌ في حديثه عن البصريين خاصة، وقاتادة بصريٌّ. (855)

(849) الضّعفاء، للعُقيلي، (1/199).

(850) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/699).

(851) الكامل، لابن عدي، (2/130).

(852) المصدر السابق، (2/126).

(853) العلل، لابن أبي حاتم، (3/261).

(854) العلل، للدّارقطني، (12/151).

(855) انظر: (ص: 67).

والحديث أعلّه أبو الفضل المقدسيّ في كتابه «الجمع بين رجال الصّحّاحين»<sup>(856)</sup>  
بالاختلاف فيه على قتادة، حيث ذكر ثلاثة أوجه من أوجه الاختلاف.

والخلاصة: أنّ أقوى الوجوه ما رواه قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس،  
عن ذؤيب الخزاعي؛ حيث اتفق على روايته اثنان من أصحاب قتادة، وهم: سعيد بن أبي  
عروبة، ومعمّر بن راشد، ولكنّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسنان.  
ولكنّ أصل الحديث ثبت صحيحاً من طريقٍ أخرى عند مسلمٍ من حديث ابن  
عباس.

---

(856) (1/205).

## [17] عامر بن شراحيل الشعبي<sup>(857)</sup>

تواردت أقوال الأئمة على نفي سماع قتادة من الشعبي، فمن ذلك:

- قال ابن معين: «وذهب إلى الشعبي يطلبه فلم يجده»<sup>(858)</sup>.

ويوضحه ما ذكر عن قتادة أنه قال: «ذهبنا أنا وأبو معشر [زياد بن كليب الحنظلي]

إلى الشعبي، فقالوا: ليس هو هاهنا. قال: قلت: أين يذهب؟ قالوا: لا ندري. قال: قلت:

يذهب ولا يُخبر أهله!»<sup>(859)</sup>.

- وقال الفسوي: «ولم يسمع قتادة من سعيد بن جبير ولا من الشعبي»<sup>(860)</sup>.

- وقال البرديجي: «ولم يسمع من الشعبي، يحدث عن عزرة عن الشعبي»<sup>(861)</sup>.

- وقال الباجي: «ولم يسمع من الشعبي»<sup>(862)</sup>.

- وقال ابن الجوزي: «وكان يُرسل الحديث عن الشعبي»<sup>(863)</sup>.

(857) وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل، وقيل: ابن عبد الشعبي، أبو عمرو، الكوفي، وهو من حمير، وعداؤه في همدان، قال الشعبي: «ما كتبت سوداء في بيضاء قط، ولا حدثني رجلٌ بحديثٍ فأحبت أن يُعيدَهُ عليّ، ولا حدثني رجلٌ بحديثٍ إلا حَفِظْتُهُ». وقال مكحول: «ما رأيتُ أحداً أفقه من الشعبي». توفي: (103هـ) أو (104هـ) أو (105هـ) أو (109هـ).

الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/246)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (6/450)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/323)، والثقات، لابن حبان، (5/185)، وتهذيب الكمال، للمزي، (14/28).

(858) التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، (4/100).

(859) العلل، لأحمد، (1/362، 365، 366).

(860) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (2/124).

(861) تحفة التحصيل، للعلائي، ص: 265.

(862) التعديل والتجريح، للباغي، (1/307).

(863) صفة الصفوة، لابن الجوزي، (3/259).

— وسأل شعبة قتادة عن سماعه لحديث من الشعبي، فقد أخرج أبو زرعة من طريق شعبة، عن قتادة، عن الشعبي، عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَيَّ قَبْرٍ». (864) قال شعبة: «فقلتُ لقتادة: سَمِعْتَهُ مِنَ الشَّعْبِيِّ؟». فقال: حَدَّثَنِي عَاصِمُ الْأَحْوَلِ...». (865)

وفي هذا النَّقْلُ ما يُشْعِرُ بأنَّ شعبة شكَّ في سماع قتادة من الشعبي، خاصةً وأنَّ قتادة عُرِفَ بروايته عمَّن عاصروهم ولم يسمع منهم، وهذه المعاصرة متحققة بين قتادة والشعبي، بل تقدَّم في قول ابن معينٍ أنفاً أنَّ قتادة ذهب إلى الكوفة يَطْلُبُ الشَّعْبِيَّ فلم يَجِدْهُ، فاستثبت شعبة في سماع قتادة من الشعبي، وفي جواب قتادة ما يدلُّ على أنه لم يسمع هذا الحديث من الشعبي، وإِنَّا سَمِعَ الحديثَ من عاصم بن سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ.

ويبقى النَّظَرُ: هل مراد شعبة التثبُّت في سماع قتادة من الشعبي في هذا الحديث بعينه، أم يراد التثبُّت من مطلق سماع قتادة من الشعبي؟.

والذي يظهرُ للباحث المراد الأوَّل، وهو أنَّ قتادة صحَّ سماعه من الشعبي في الجُمْلَةِ، وإن كان هذا الحديث بعينه لم يسمعه قتادة من الشعبي، والدليل عليه أمور:

الأمر الأوَّل: أنَّ أقدم من نفى سماع قتادة من الشعبي هو ابن معين، وبناه على مجيء قتادة للشعبي فلم يَجِدْهُ، ولعلَّ الذين نفوا سماع قتادة من الشعبي بنوه على كلام ابن معين هذا أيضاً، ولكن ما اعتمد عليه ابن معين مردودٌ بما ورد عن الشعبي أنه قال: سألتني قتادة عن الأذنين، أمِنَ الرَّأْسِ أم مِنَ الْوَجْهِ؟. قال: قلتُ: ما تقدَّم منهما فَمِنَ الْوَجْهِ، ومؤخَّرُهُما مِنِ الرَّأْسِ. (866)

(864) وهو في مسلم، الصَّحِيح، (2/659)، ح(70/955)، من طريق شعبة، عن جيب بن الشَّهيد، عن ثابت، عن أنس بن مالك مرفوعاً بمثله.

(865) الضُّعْفَاء، لأبي زُرْعَةَ الرَّازِي، المطبوع ضمن كتاب: أبو زُرْعَةَ الرَّازِي وجهوده في خدمة السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، لسعدي الهاشمي، ص: 573.

وأخرجه أبو نُعَيْمٍ، الحلية، (4/330)، وفيه قول شعبة: «فقلتُ لقتادة: سَمِعْتَهُ مِنَ الشَّعْبِيِّ؟». قال: لا، حَدَّثَنِيهِ الشَّيْبَانِيُّ [سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ]».

(866) العلل، لأحمد، (1/365)، وإسناده حسن.

ففيه ما يدلُّ صراحةً على أنَّ قتادة التقى بالشَّعبيِّ، وإن ذهب إليه مرَّةً فلم يجده، فلا يدلُّ على أنَّه ما ذهب إليه مرَّةً ثانيةً وثالثةً حتى التقى به وسمع منه، ويؤكدُه:

الأمر الثاني: أنَّه قيل للشَّعبيِّ: رأيت قتادة؟. قال: «نعم، رأيتُه كحاطب

ليل»<sup>(867)</sup>.

وفيه ما يدلُّ على أنَّ الشعبيَّ رأى قتادة، ممَّا يُشعرُ بحصول اللقاء بينهما.

الأمر الثالث: رواية قتادة عن الشعبيِّ أخرجها مسلمٌ في «الصَّحيح» في موضعٍ

واحد<sup>(868)</sup>، وخرَّجه الترمذيُّ من نفس طريق مسلمٍ وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ

صحيحٌ»<sup>(869)</sup>.

وفي هذا ما يدلُّ على أنَّ الإمامين مسلماً والترمذيَّ يريان أنَّ قتادة صحَّ سماعه

من الشَّعبيِّ في الجملة، والأمر كما قالوا، فاللقاء بينهما قويٌّ مُحتمَل، بل اللقاء ثابتٌ

بينهما كما تقدَّم ذكرُه.

ولقتادة عن الشَّعبيِّ ثلاثةٌ أحاديث:

---

(867) التعديل والتجريح، للباجي، (3/1066)، وانظر منه أيضاً: (3/1065)، وكذا الكامل، لابن عدي،

(55/1).

ومراد الشَّعبيِّ بقوله: (حاطبٌ ليل) أي أنَّه يأخذ من كلِّ أحدٍ، ولا يبالي ماذا يحمل، ولا عمَّن أخذ، فقد

أخرج ابن الجعد في «مسنده» (ص: 158) من طريق سفيان بن عُيينة قال: «قال لي عبد الكريم الجزري: يا أبا

محمد، تدري ما حاطبٌ ليل؟. قال: قلت: لا، إلا أنَّ تُخبرني. قال: هو الرَّجل يخرج من الليل فيحتطب، فتقع

يده على أفعى فتقتله، هذا ممثَّل ضربته لك لطالب العلم، إنَّ طالب العلم إذا حمل من العلم ما لا يطيقه، قتله

علمه، كما قتلت الأفعى حاطبَ ليل».

(868) (3/1641)، ح (2069) ص: 271.

(869) الجامع، للترمذي، (4/217)، ح (1721).

## الحديث الأول:

(55) قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "حدَّثنا عبيد الله بن عمر القواريري، وأبو غسان المسمعي، وزهير بن حرب، وإسحاق ابن إبراهيم، ومحمد بن المثنى، وابن بشر - قال إسحاق: (أخبرنا)، وقال الآخرون: (حدَّثنا) - معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن عامر الشعبي، عن سويد بن غفلة: أن عمر بن الخطاب خطب بالجابية<sup>(870)</sup> فقال: «نمى نبيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ».

وحدَّثنا محمد بن عبد الله الرززي<sup>(871)</sup>، أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة بهذا الإسناد مثله".<sup>(872)</sup>

وأخرجه الترمذي، الجامع، (4/217)، ح(1721)، عن محمد بن بشر، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (5/475)، ح(9630)، عن إسحاق بن إبراهيم، كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشام الدستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وقال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه أحمد، المسند، (1/51)، ح(365)، عن محمد بن جعفر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

---

(870) قرية من قرى دمشق، بها تلٌ يُسمَّى تلُّ الجابية، خطب بها عمر رضي الله عنه حين صار إلى إيليا سنة (16هـ)، وأقام فيها عشرين يوماً.

آثار البلاد، للقرظيني، ص: 175، والروض المعطار، لمحمد الحميري، ص: 153.

(871) نسبة إلى طبخ الرز أو الأرز، والنسبة إليها أيضاً الأزرّي.

الأنساب، للسمعي، (1/111).

(872) الصحيح، لمسلم، (3/1641)، ح(15/2069).



والحديث أعلاه الدارقطني بتفرد قتادة برفع الحديث حيث قال: «ولم يرفعه عن الشعبي غير قتادة، مُدَلَّسٌ، لَعَلَّهُ بَلَّغَهُ عَنْهُ»<sup>(873)</sup>.<sup>(874)</sup>

وفيه نظر؛ وذلك أن قتادة لم يتفرد برفع الحديث عن الشعبي، فقد تابعه في الشعبي داود بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة على رفع الحديث، أخرج روايتها أبو عوانة، المسند، (5/ 234)، ح (8524، 8525)، من طريقين عن داود بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، عن عمر مرفوعاً بنحوه.

بل ذكر الدارقطني نفسه في «العلل» (2/ 153)، أن سعيد بن مسروق الثوري رواه عن الشعبي، عن سويد، عن عمر مرفوعاً كذلك.

والحديث ثبت من طرق أخرى صحيحة أيضاً من غير طريق الشعبي<sup>(875)</sup>، فقد رواه عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وأبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل، ثلاثتهم عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

أما رواية عبد الله بن عمر: أخرجها البخاري، الصحيح، (5/ 2194)، ح (5497)، من طريق عمران بن حطان، وأخرجه مسلم، الصحيح، (3/ 1638)، ح (6/ 2068)، من طريق مولاه نافع، وح (8/ 2068، 9)، من طريق ابنه سالم، و (3/ 1641)، ح (10/ 2069)، من طريق عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق، أربعتهم عن عبد الله بن عمر، عن عمر مرفوعاً بنحوه، وفيه قصة، دون ذكر الاستثناء (إلا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ...).

---

(873) وهذا مصير من الدارقطني أن قتادة لم يسمع من الشعبي، على خلاف ما تقدم تحقيقه من القول بسماع قتادة من الشعبي ص: 261-263.

(874) التبع، المطبوع مع الإلزامات، للدارقطني، ص: 262.

(875) ذكر الدارقطني في العلل (2/ 153)، أن الحديث اختُلف فيه وقفاً ورفعاً على الشعبي وعلى سويد بن غفلة، ليس هذا موضع تفصيله، وللإستزادة انظر: بين الإمامين مسلم والدارقطني، لربيع بن هادي المدخلي، ص: 341.

وأما رواية عبد الله بن الزُّبير: أخرجها البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2194)،  
ح(5496)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(2069)، من طريق أبي ذبيان خليفة بن  
كعب، عن ابن الزُّبير، عن عمر مرفوعاً بنحوه، دون ذكر الاستثناء.

وأما رواية أبي عثمان النَّهْدِيّ: أخرجها البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2193)،  
ح(5490)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(14/ 2069)، والنَّسائيُّ، السُّنن  
الكبرى، (5/ 474)، ح(9628)، من طريق شعبة، وأخرجه مسلم، الصَّحيح،  
(3/ 1641)، ح(2069)، والنَّسائيُّ، السُّنن الكبرى، (5/ 475)، ح(9629)، من  
طريقين عن هشامِ الدَّستوائيِّ، كلاهما عن قتادة، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح،  
(5/ 2193)، ح(5492)، ومسلم، الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(2/ 2069)، من طريق  
سُلَيْمان التَّمِيّ، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2193)، ح(5491)، ومسلم،  
الصَّحيح، (3/ 1641)، ح(12/ 2069، 13)، من طريق عاصمِ الأَحول، ثلاثتهم  
(قتادة، وسُلَيْمان التَّمِيّ، وعاصمِ الأَحول) عن أبي عثمان النَّهْدِيّ، عن عمر مرفوعاً بنحوه.

ولمعناه شاهدٌ من حديث أنس بن مالك، وعبد الله بن الزُّبير، وأبي أمّامة الباهليِّ  
صُدِّي بن عَجَلان.

أما حديث أنس: أخرجها البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2194)، ح(5494)، ومسلم،  
الصَّحيح، (3/ 1645)، ح(21/ 2073)، من طريق عبد العزيز بن صُهَيْب، عن أنس بن  
مالك مرفوعاً.

وأما حديث عبد الله بن الزُّبير: أخرجها البخاريُّ، الصَّحيح، (5/ 2194)،  
ح(5495)، من طريق ثابت بن أسلم البُنانيِّ، عن عبد الله بن الزُّبير مرفوعاً.  
وأما حديث أبي أمّامة الباهليِّ: أخرجها مسلم، الصَّحيح، (3/ 1646)،  
ح(22/ 2074)، من طريق شدّاد بن عبد الله القُرشيِّ أبي عمّار، عن أبي أمّامة مرفوعاً.

والخلاصة: أَنَّ الحديثَ صحيحٌ من طريق قتادة، عن الشعبيِّ، عن سُويد بن غفلة، عن عمر مرفوعاً.

وكذا ثَبَّتَ في الصحيحين بمتابعاتٍ وشواهدٍ عن عددٍ من الصحابة.

### الحديث الثاني:

(56) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدَّثنا محمد بن يحيى القطعي، حدَّثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن الشعبيِّ، عن جابر بن عبد الله: أَنَّ رَجُلًا من قومه صاد أَرْنَبًا أو اثنين، فذَبَحَهُمَا بِمَرُوءَةٍ، فَعَلَّقَهُمَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ، «فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا»<sup>(876)</sup>."

وأخرجه الطَّبْرِيُّ، تهذيب الآثار، مسند عمر، (2/848)، ح(1187)، من طريق رُوح بن عُبَّادة، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (9/321)، ح(19181)، من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً. وتابع سعيداً على هذا الوجه عمر بن عامر السُّلَمِيُّ، ذكره البيهقيُّ<sup>(877)</sup>. وخالفها هَمَّام بن يحيى<sup>(878)</sup>: حيث أخرج البخاريُّ، التاريخ الكبير، (1/13)، من طريق هَمَّام بن يحيى، عن قتادة، عن الشعبيِّ مرسلاً.

ورواية الوَصِّلِ مرَّجحةٌ على رواية الإرسال؛ وذلك لأنَّها من رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة، وهو من أوثق النَّاسِ في قتادة إذا انفرد، فكيف إذا تُوِّبِعَ! كما هو الحال هنا.

وتابع قتادة على رواية الوَصِّلِ الهَيْثُمُ بن حبيب الصَّيرَفِيُّ، وجابر بن يزيد الجُعْفِيُّ.

(876) الجامع، للترمذي، (4/70)، ح(1472).

(877) السُّنن الكبرى، للبيهقي، (9/321).

(878) انظر: المصدر السابق، (9/321).

أما رواية الهيثم الصيرفي: أخرجها أبو نعيم الأصبهاني، مسند أبي حنيفة، (ص: 253)، من طريق محمد بن أشرس، عن حفص بن عبد الله السلمي، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي حنيفة، عن الهيثم الصيرفي، عن الشعبي به مرفوعاً بنحوه. وفيه محمد بن أشرس السلمي، ضعيف<sup>(879)</sup>، بل قال الذهبي فيه: «ضعيفٌ بمرّة... وأتهمه بعضهم، وتركه محمد بن يعقوب بن الأخرم». (880)

وبه يظهر أنّ هذه المتابعة ضعيفةٌ جداً، لا تصلح للاعتبار والتقوية. وأما رواية جابر الجعفي: أخرجها ابن الجعد، المسند، (ص: 307)، ح (2071)، عن قيس بن الربيع، وأخرجه أحمد، المسند، (325 / 3)، ح (14526)، من طريق إسرائيل ابن يونس، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (321 / 9)، ح (19182)، من طريق سفيان الثوري، ثلاثتهم عن جابر الجعفي، عن الشعبي به مرفوعاً بنحوه. وجابر الجعفي ضعيفٌ جداً<sup>(881)</sup>، بل أتهم بالكذب<sup>(882)</sup>، وقال الذهبي: «تركه الحفاظ». (883) وانفرد شعبةً بتوثيقه. (884)

فهذه متابعةٌ ضعيفةٌ جداً أيضاً، لا تصلح للاعتبار والتقوية، فلا يُفرح بها. وقد خولف قتادة في جعل الحديث من مسند جابر بن عبد الله؛ خالفه عاصم بن سليمان الأحول، وداود بن أبي هند، وحصين بن عبد الرحمن السلمي.

أما رواية عاصم الأحول: أخرجها الطيالسي، المسند، (163 / 1)، ح (1182)، وأحمد، المسند، (471 / 3)، ح (15910)، من طريق شعبة بن الحجاج، وأخرجه ابن أبي شيبه، المصنّف، (117 / 5)، ح (24283)، ومن طريقه الطبراني، المعجم الكبير،

---

(879) انظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، (43 / 3)، والمتفق والمفترق، للخطيب، (3 / 1817، 1818).

(880) المغني في الضعفاء، للذهبي، (2 / 165).

(881) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6 / 345)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (2 / 210).

(882) انظر: الكامل، لابن عدي، (2 / 113).

(883) الكاشف، للذهبي، (1 / 288)، وانظر: الكامل، لابن عدي، (2 / 114).

(884) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2 / 497).

(237 / 19)، ح (528)، عن أبي الأحوص سَلَام بن سُلَيْم، وأخرجه الطَّبْرِيُّ، تهذيب الآثار، مسند عمر، (850 / 2)، ح (1195)، من طريق عبدة بن سليمان، ثلاثتهم عن عاصم الأحول، عن الشعبيِّ، عن محمد بن صفوان الأنصاريِّ مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (13 / 1)، وأبو داود، السنن، (112 / 2)، ح (2822)، من طريق عبد الواحد بن زياد، وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (13 / 1)، من طريق عبد الله بن المبارك، وثابت بن يزيد، وأخرجه أبو داود، السنن، (2 / 122)، ح (2822)، من طريق حماد بن زيد، وأخرجه البيهقيُّ، السنن الكبرى، (9 / 320)، ح (19178)، من طريق يزيد بن هارون، خمستهم عن عاصم الأحول، عن الشعبيِّ، عن صفوان بن محمد أو محمد بن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق، المُصنَّف، (4 / 516)، ح (8692)، عن معمر، عن عاصم، عن الشعبيِّ أن صفوان بن فلان أو فلان بن صفوان.

وأخرجه النسائيُّ، السنن الصُّغرى، (7 / 197)، ح (4313)، من طريق حفص بن غِيَاث<sup>(885)</sup>، عن عاصم الأحول، عن الشعبيِّ، عن ابن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية داود بن أبي هند: أخرجه ابن أبي شيبة، المُصنَّف، (4 / 254)، ح (19813)، وأحمد، المسند، (3 / 471)، ح (15911)، والنسائيُّ، السنن الصُّغرى، (7 / 225)، ح (4399)، والدارميُّ، المسند، (2 / 127)، ح (2014)، من طريق يزيد بن هارون، وأخرجه الحاكم، المستدرک، (4 / 263)، ح (7581)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء، كلاهما عن داود، عن الشعبيِّ، عن محمد بن صفوان.

وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (13 / 1)، والطبرانيُّ، المعجم الكبير، (8 / 72)، ح (7401) و(19 / 236)، ح (525)، من طريق حماد بن سلمة، عن داود، عن الشعبيِّ، عن صفوان بن محمد مرفوعاً بنحوه.

(885) وقع في المطبوع من سنن النسائيِّ بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة (7 / 197): (جَعْفَرٌ)، وهو سهوٌ من النَّاسِخ، إذ لا يوجد من الرواة من اسمه جعفرٌ يروي عن كُـلِّ من عاصم الأحول وداود بن أبي هند، وهو على الصَّواب - كما أثبتته الباحث - (حفص بن غِيَاث) في «تحفة الأشراف» للمزِّي (8 / 357).

وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (13 / 1)، من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء وابن أبي عدي ووهَّيب، ثلاثتهم عن داود، عن الشعبيِّ، عن فلان بن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، التاريخ الكبير، (13 / 1)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وأخرجه النسائيُّ، السنن الصُّغرى، (7 / 197)، ح (4313)، من طريق حفص ابن غِيَاث، وأخرجه الطَّبْرِيُّ، تهذيب الآثار، مسند عمر، (2 / 848)، ح (1188)، من طريق خالد بن عبد الله الطَّحَّان، و(2 / 849)، ح (1192)، من طريق ابن أبي عدي، أربعتهم عن داود، عن الشعبيِّ، عن ابن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه الطَّبْرِيُّ، تهذيب الآثار، مسند عمر، (2 / 850)، ح (1194)، من طريق ابن أبي زائدة، عن داود، عن الشعبيِّ، عن عبد الله أو محمَّد بن صفوان مرفوعاً بنحوه. وأمَّا رواية حُصَيْن بن عبد الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ: أخرجها الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (19 / 237)، ح (529)، من طريق إسحاق بن راهويِّه، عن محمد بن فضيل، عن حُصَيْن، عن الشعبيِّ، عن محمَّد بن صفوان مرفوعاً بنحوه.

وبهذا التخريج يظهر تفرد قتادة برواية الحديث عن الشعبيِّ، عن جابر بن عبد الله، بل خالفه ثلاثة من أصحاب الشعبيِّ، وهم: عاصمُ الأحول، وداود بن أبي هند، وحُصَيْن ابن عبد الرَّحْمَنِ، فجعلوه من رواية الشعبيِّ عن محمَّد بن صفوان الأنصاريِّ؛ لذا قال البخاريُّ: «ولا يصحُّ جابراً». <sup>(886)</sup> وقال أيضاً: «حديث الشعبيِّ عن جابرٍ غيرُ محفوظٍ، وحديث محمَّد بن صفوان أصحُّ». <sup>(887)</sup> إلا أن الترمذِيَّ قال: «ويُحْتَمَلُ أَنَّ رواية الشعبيِّ عنهما». <sup>(888)</sup>

ولا يقدر في ترجيح رواية هؤلاء الثلاثة الاختلافُ على عاصمِ الأحول وداود بن أبي هند في تسمية الرَّاوي عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلَّم، وذلك أنَّ من أصحابهم من شكَّ

(886) التاريخ الكبير، للبخاريِّ، (13 / 1).

(887) العلل الكبير، للترمذِيَّ، ص: 240، وانظر: الجامع، للترمذِيَّ، (70 / 4).

(888) الجامع، للترمذِيَّ، (70 / 4).

فقال: (محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد)، ومنهم من لم ينسبه فقال: (صفوان بن فلان أو فلان بن صفوان) أو (ابن صفوان)، ومنهم من قال: (عبد الله أو محمد بن صفوان)، ومنهم من جزم فقال: (محمد بن صفوان)، وعلى ذلك عامة أصحابها، وكذا رواه على الجزم حصين بن عبد الرحمن ولم يختلف عليه؛ لذا قال البخاري: «وحدّث محمد بن صفوان أصحَّ». <sup>(889)</sup> ووافقه الترمذي <sup>(890)</sup>، وقال الدارقطني: «والصحيح في حديث الأرنئين: محمد بن صفوان». <sup>(891)</sup>

والخلاصة: أنّ الحديث محفوظٌ من حديث الشَّعبيِّ عن محمد بن صفوان مرفوعاً، وعلى ذلك ثلاثة من أصحاب الشَّعبيِّ، وهم: عاصم الأحول، وداود بن أبي هند، وحصين ابن عبد الرحمن.

وتفرّد قتادة بقوله: (عن الشعبي عن جابر بن عبد الله) وهو غير محفوظٍ من حديث جابر، والله أعلم.

### الحديث الثالث:

(57) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدّثنا محمد بن بشار، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنا أبي، عن قتادة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس: أنّ نبي الله صلى الله عليه وسلم صعد المنبر فصحك، فقال: «إِنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ فَفَرِحْتُ، فَأَخْبَيْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، حَدَّثَنِي أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ فَلَسْطِينَ رَكِبُوا سَفِينَةً فِي الْبَحْرِ فَجَالَتْ <sup>(892)</sup> بِهِمْ، حَتَّى

<sup>(889)</sup> العلل الكبير، للترمذي، ص: 240.

<sup>(890)</sup> الجامع، للترمذي، (4/70).

<sup>(891)</sup> العلل، للدارقطني، (14/20).

وانظر: الإصابة، لابن حجر، (6/16).

<sup>(892)</sup> أي: ذهبت وجاءت، دلالة على اضطرابها فحوّلتهم عن قصدهم.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 174، وتحفة الأحوذبي، للمباركفوري، (6/527).

قَدَفْتَهُمْ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، فَإِذَا هُمْ بِدَابَّةٍ لَبَّاسَةٍ<sup>(893)</sup> نَاشِرَةً شَعْرَهَا<sup>(894)</sup>، فَقَالُوا: مَا أَنْتِ؟ قَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ<sup>(895)</sup>. قَالُوا: فَأَخْبِرِينَا. قَالَتْ: لَا أُخْبِرُكُمْ وَلَا أَسْتَخْبِرُكُمْ، وَلَكِنْ اتُّوا أَقْصَى الْقَرْيَةِ، فَإِنَّ نَمَّ مَنْ يُخْبِرُكُمْ وَيَسْتَخْبِرُكُمْ، فَأَتَيْنَا أَقْصَى الْقَرْيَةِ فَإِذَا رَجُلٌ مُوثِقٌ بِسِلْسِلَةٍ، فَقَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ عَيْنِ زُغَرٍ<sup>(896)</sup>. قُلْنَا: مَا لِي تَدْفُقُ. قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ الْبَحِيرَةِ<sup>(897)</sup>. قُلْنَا: مَا لِي تَدْفُقُ. قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ نَخْلٍ يَبْسَانُ الَّذِي بَيْنَ الْأُرْدُنِّ وَفِلَسْطِينَ، هَلْ أَطْعَمَ؟ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ النَّبِيِّ هَلْ بُعِثَ؟ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: أَخْبِرُونِي كَيْفَ النَّاسُ إِلَيْهِ؟ قُلْنَا: سِرَاعٌ. قَالَ: فَزَيَّ نَزْوَةٌ حَتَّى كَادَ<sup>(898)</sup>، قُلْنَا فَمَا أَنْتِ؟ قَالَ: أَنَا الدَّجَالُ، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ الْأَمْصَارَ كُلَّهَا إِلَّا طَبِيبَةَ، وَطَبِيبَةَ الْمَدِينَةَ<sup>(899)</sup>.".

قال الترمذي عقبه: «وهذا حديث حسن صحيح، غريب من حديث قتادة عن الشعبي، وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس». وهو كما قال.

(893) مادة (كَبَسَ) تدلُّ على المداخلة والمخالطة، ومن ذلك كَبَسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُهُ، والمراد كثيرة اللباس.

انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (5/230)، وتحفة الأحوذبي، للمباركفوري، (6/527).

(894) أي: جاعلةً شَعْرَهَا منتشرةً.

تحفة الأحوذبي، للمباركفوري، (6/527).

(895) يعني: الدابَّة التي رآها في جزيرة البحر، وإِنَّمَا سُمِّيتَ بذلك لِأَنَّهَا تَجَسُّ الْأَخْبَارَ لِلدَّجَالِ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 153.

(896) هي قريةٌ بينها وبين بيت المقدس ثلاثة أيام، وُزِعِرَ اسم بنت لوط عليه السَّلام، نزلت بهذه القرية فسُمِّيتَ باسمها، بها عينٌ زُغَرٌ، وهي العين التي ذُكِرَ أَنَّهَا تَعَوَّرُ فِي آخِرِ الزَّمانِ، وَعَوَّرُهَا مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ.

آثار البلاد، للقرظيني، ص: 93.

(897) جاء عند الإمام أحمد في «المسند» (6/373) ح (27145) وغيره: أَنَّهَا بَحِيرَةٌ طَبْرِيَّةٌ، وَطَبْرِيَّةٌ: مَدِينَةٌ بِقُرْبِ

دمشق، بينها ثلاثة أيام، مُطَلَّةٌ عَلَى بَحِيرَةٍ مَعْرُوفَةٍ بِبَحِيرَةِ طَبْرِيَّةٍ، بَنَاهَا مَلِكٌ مِنْ مَلُوكِ الرُّومِ اسْمُهُ طَبَارِي.

آثار البلاد، للقرظيني، ص: 217.

(898) أي: وثب وثبة حتى كاد أن يتخلص من الوثاق.

تحفة الأحوذبي، للمباركفوري، (6/528).

(899) الجامع، للترمذي، (4/521)، ح (2253).



وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (24 / 399)، ح (967)، من طريق سعيد بن بَشِيرٍ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادةٌ، ولم يذكر أمر (فلسطين).

وذكر أبو نُعَيْمٍ في «معرفة الصَّحابة» (6 / 3418)، ح (7799) أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ صَالِحٍ رواه عن قتادة، عن الشَّعْبِيِّ، عن سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عن فاطمة بنت قَيْسٍ مرفوعاً بنحوه.

وفيه تفرَّد سَلَمَةُ بْنُ صَالِحٍ بزيادة (سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ)، وسَلَمَةُ بْنُ صَالِحٍ هذا لم يقف الباحثُ على تعيينه، وعلى كُلِّ حالٍ فَإِنَّ سَلَمَةَ هذا خالف من هو أوثق منه في ذِكْرِ (سُؤَيْدِ)، وهو هشامُ الدَّسْتَوَائِيِّ، والذي يظهر أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ صَالِحٍ سلك الجادة في رواية الحديث؛ فَإِنَّ الشَّعْبِيَّ كثيرُ الرِّوَايَةِ عن سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ.

والحديث أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (4 / 2261)، ح (119 / 2942)، من طريق عبد الله بن بُرَيْدَةَ، وح (120 / 2942)، من طريق سَيَّارِ بْنِ أَبِي سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، وح (121 / 2942)، من طريق غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، وح (122 / 2942)، من طريق أَبِي الزُّنَادِ عبد الله بن ذَكْوَانَ، أربعتهم، عن الشَّعْبِيِّ، عن فاطمة بنت قَيْسٍ مرفوعاً، بألفاظٍ متقاربة، ويزيد بعضهم على بعضٍ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ صَحِيحٌ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ مَرْفُوعاً.

وكذا ثَبَّتَ معناه صحيحاً عند مسلمٍ من غير طريق قتادة، عن الشَّعْبِيِّ، عن فاطمة بنت قَيْسٍ مَرْفُوعاً.

## [ 18 ] عبد الرحمن بن آدم البصري<sup>(900)</sup>

قال إسحاق بن منصور الكوسج عن ابن معين: «لم يسمع قتادة من حميد بن عبد الرحمن الحميري... ولا من عبد الرحمن مولى أم بُرْثُن». <sup>(901)</sup>

أمَّا المعاصرة بين قتادة وعبد الرحمن فمتحققة، فقد استعمل عبيد الله بن زياد عبد الرحمن بن أم بُرْثُن، ثُمَّ غَضِبَ عليه، فعزله وأغرَمَهُ مائة ألف، ثُمَّ عَمِيَ عبد الرحمن بعد،

(900) اختُلف في اسمه، فقليل: عبد الرحمن ابن أم بُرْثُن، وقال ولده: هو عبد الرحمن بن بُرْثُن، وكان قتادة يقول: عبد الرحمن بن آدم مولى أم بُرْثُن، ويقال: إن قتادة لما لم يعرف اسم أبيه قال: عبد الرحمن بن آدم، يعني -أبا البَشْر- وكان التيمي يقول: عبد الرحمن صاحب السقاية، وقيل: ابن بُرْثُم، قال ابن معين في «التاريخ» رواية الدورى (91/4): «عبد الرحمن بن بُرْثُن، وابن بُرْثُم سواء». وكان شأن عبد الرحمن فيما ذكر جويرية ابن أساء: أن أم بُرْثُن كانت امرأة من بني ضبيعة تعالج الطيب، وتخالط آل عبيد الله بن زياد، فأصاب غلاماً لقطاً، فربته وتبنته، حتى أدرك، وسمته عبد الرحمن.

انظر: العلل، لأحمد، (563/1)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (254/5)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (209/5)، والثقات، لابن حبان، (83/5)، والمؤلف والمؤلف، للدارقطني، (187/1)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (176/34)، والإكمال، لابن ماكولا، (267/1).

قال ابن معين كما في «تاريخ الدارمي» عنه (ص: 167): «لا أعرفه»، وكذا نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (210-209/5)، وكذا نقله ابن عدي في «الكامل» (298/4)، وخالفهم ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (122/6) فنقله من طريق ابن أبي حاتم عن الدارمي، عن ابن معين أنه قال: «لا بأس به»، ثُمَّ نقل عن ابن عدي النص وفيه قول ابن معين: «لا أعرفه»، فالذي يظهر أن النسخة التي وقع عليها ابن حجر كانت محرقة، فما نقله ابن حجر من طريق ابن أبي حاتم عن الدارمي غير صحيح؛ إذ هو مخالف لما ذكره ابن أبي حاتم نفسه عن الدارمي، والله أعلم.

وقال الذهبي في «السيرة» (253/4): «ثقة»، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 336): «صدوق».

قال الباحث: ولعلَّ الذهبي وابن حجر قالوا ما قالوا لأن ابن حبان ذكره في «الثقات» (83/5)، وقول ابن معين فيه أولى، خاصة وأن ابن حبان اشتهر بتوثيق المجاهيل، لذا قال الذهبي في «الكاشف» (620/1): «وثق» بصيغة التمريض.

(901) جامع التحصيل، للعلاني، ص: 255.

ومَرَضَ، فدعا الله في مرضه ذلك أن لا يُصَلِّيَ عليه الحَكَم بن أيوب أمير البصرة، ومات من مَرَضِهِ، وشُغِلَ الحَكَم ببعض أموره فلم يُصَلَّ عليه.<sup>(902)</sup>

قال الذهبيُّ معلقاً: «وكان الحَكَم على البصرة، فلما خرج ابن الأشعث سنة (82هـ) هرب الحَكَم ولحق بالحجاج، فهذا يدلُّ على أن عبد الرَّحمن مات قبل خروج ابن الأشعث». <sup>(903)</sup>

وقال أيضاً: «مات في خلافة عبد الملك بن مروان». <sup>(904)</sup> وخلافة عبد الملك كانت ما بين (65-86هـ). <sup>(905)</sup>

هذا، ولم يثبت أن قتادة سَمِعَ من عبد الرَّحمن أو التقى به رُغم المعاصرة بينهما، وتقدّم أن قتادة كثيرُ الرواية عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وبه يظهر أن رواية قتادة عن عبد الرَّحمن مرسلَةٌ كما قال ابن معين.

وأما ما ذكره ابن مأكولا في «الإكمال»<sup>(906)</sup> أن قتادة كان يقول: «حدّثني عبد الرَّحمن ابن آدم»، فهذا ممّا لا يُعتمد عليه؛ فقد ذكر ابن مأكولا هذه الرواية دون أن يُسندَها، والذي يظهر أن التصريح بالتحديث هنا خطأ؛ وذلك أن الدارقطنيّ ذكر في «المؤتلف والمختلف»<sup>(907)</sup> - وهو أحد الكتب التي اعتمد عليها ابن مأكولا - كلامَ قتادة بلفظ: "وهو الذي يقول قتادة: عبد الرَّحمن بن آدم" دون ذِكْرٍ للتحديث، والله أعلم.

---

(902) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (34/173، 174، 175).

(903) تاريخ الإسلام، للذهبي، (6/125).

(904) السّير، للذهبي، (4/253).

(905) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (11/715)، و(12/377).

(906) (1/267).

(907) (1/13).

ولقتادة عن عبد الرحمن بن آدم حديثان:

### الحديثُ الأوَّلُ:

(58) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا هُدْبَةُ بن خالد، حدَّثنا هَمَّام بن يحيى، عن قتادة، عن عبد الرحمن بن آدم، عن أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ - يَعْنِي عِيسَى - وَإِنَّهُ نَازِلٌ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاعْرِفُوهُ، رَجُلٌ مَرْبُوعٌ»<sup>(908)</sup> إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبِيَاضِ بَيْنَ مُمَصَّرَتَيْنِ<sup>(909)</sup>، كَأَنَّ رَأْسَهُ يَقْطُرُ وَإِنْ لَمْ يُصِبْهُ بَلَلٌ، فَيُقَاتِلُ النَّاسَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَيَدُقُّ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخَنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجُرْيَةَ، وَيُهْلِكُ اللهُ فِي زَمَانِهِ الْمَلَلَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِسْلَامَ، وَيُهْلِكُ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ، فَيَمُكُّثُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ يَتَوَفَّى، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ»<sup>(910)</sup>.

وأخرجه أحمد، المسند، (406 / 2)، ح (9259)، والحاكم، المستدرک، (651 / 2)، ح (4163)، من طريق عفان بن مسلم، عن هَمَّام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، وفيه زياداتٌ.

وقال الحاكم عقب الحديث: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخَرِّجْاه».

ورواه عن قتادة أيضاً سعيد بن أبي عروبة، وهشامٌ الدَّستوائي، والحسين بن محمد ابن بهرام المرؤذي، والحجاج بن الحجاج الباهلي، ومعمَّر بن راشد، وكعب بن عبد الله البصري.

أمَّا رواية سعيد بن أبي عروبة: أخرجها ابن أبي شيبة، المُصنَّف، (499 / 7)، ح (37526)، وأحمد، المسند، (437 / 2)، ح (9630)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، وفيه زياداتٌ.

---

(908) المَرْبُوع: هو بين الطَّويل والقصير، يُقال: رجلٌ رُبْعَةٌ ومَرْبُوعٌ.

النَّهْايَةَ، لابن الأثير، ص: 343.

(909) المُمَصَّرَةُ من الثياب: التي فيها صُفْرَةٌ خفيفةٌ.

النَّهْايَةَ، لابن الأثير، ص: 872.

(910) السُّنَن، لأبي داود، (520 / 2)، ح (4324).

وأما رواية هشام الدستوائي: أخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 335)، ح(2575)، وإسحاق، المسند، (124 / 1)، ح(43)، ومن طريقه ابن حبان، الصحيح، (225 / 15)، ح(6814)، وأخرجهما، أحمد، المسند، (437 / 2)، ح(9631)، جميعهم من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادات.

وأما رواية الحسين بن محمد: أخرجهما أحمد، المسند، (437 / 2)، ح(9632)، عن حسين، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية الحجاج بن الحجاج الباهلي: أخرجهما الطبراني، المعجم الأوسط، (86 / 8)، ح(8044)، من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج، عن قتادة، عن عبد الأعلى بن عبد ربّه، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه مختصراً دون ذكرٍ لأمر الدجال.

وأما رواية معمر بن راشد: فهي في «الجامع» له المطبوع مع المصنف لعبد الرزاق (401 / 11)، ح(20845)، عن قتادة، عن رجل، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وأخرجهما نعيم بن حماد، الفتن، (575 / 2)، ح(1608)، من طريق معمر، عن قتادة، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية كعب بن عبد الله البصري: أخرجهما الطبراني، المعجم الصغير، (30 / 2)، ح(725)، من طريق محمد بن عقبة السدوسي، عن محمد بن عثمان بن سنان، عن كعب بن مالك، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على قتادة على خمسة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن عبد الرحمن بن آدم، عن أبي هريرة مرفوعاً: رواه سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وهمام بن يحيى، والحسين بن محمد المروزي، عن قتادة به.

وهذا الوجه أقوى الأوجه؛ فقد اتفق عليه عامة أصحاب قتادة، ومنهم: سعيد بن أبي عروبة وهو من أوثق الناس في قتادة، ولكن هذا الوجه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وعبد الرحمن بن آدم كما تقدّم بيانه.

الوجه الثاني: قتادة، عن عبد الأعلى بن عبد ربّه، عن أبي هريرة مرفوعاً: رواه الحجاج بن الحجاج، عن قتادة به.

وأعلّه الطبراني بالتفرد، حيث قال: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا الحجاج، تفرّد به إبراهيم بن طهمان»<sup>(911)</sup>.

وهو كما قال، فقد خالف فيه الحجاج عامة أصحاب قتادة، بل خالف من هو أوثق منه في قتادة الذين تقدّم ذكرهم في الوجه الأوّل، فالحديث معروف من رواية قتادة عن عبد الرحمن بن آدم، غير محفوظ من رواية قتادة عن عبد الأعلى بن عبد ربّه.

الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة مرفوعاً: رواه كعب بن عبد الله، عن قتادة به.

وفيه كعب بن عبد الله البصريّ، قال فيه النسائي بعد أن أورد له حديثاً واحداً: «لا نعرفه، وحديثه خطأ»<sup>(912)</sup> وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(913)</sup>، وقال ابن حجر: «صدوق يُخطئ»<sup>(914)</sup>.

وكذا فيه محمد بن عقبة السدوسيّ، قال فيه أبو حاتم: «ضعيف الحديث، كتبت عنه، ثم تركت حديثه، فليس نُحَدِّث عنه»<sup>(915)</sup> وترك أبو زرعة حديثه، وقال: «لا أُحَدِّث عنه»<sup>(916)</sup> وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(917)</sup>، وقال ابن حجر: «صدوق، يُخطئ كثيراً»<sup>(918)</sup>.

فمثلها ممن لا يُحتمل تفرّدُهما، لذا أعلّه الطبراني بالتفرد، فقال: «لم يروه عن قتادة إلا كعب بن عبد الله البصريّ، ولا عنه إلا محمد، تفرّد به ابن عُبّة»<sup>(919)</sup>.

الوجه الرابع: قتادة، عن أبي هريرة مرفوعاً: رواه معمر، عن قتادة به.

(911) المعجم الأوسط، للطبراني، (86 / 8).

(912) تحفة الأشراف، للمزي، (96 / 7).

(913) (355 / 7).

(914) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 461.

(915) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (36 / 8).

(916) المصدر السابق، (36 / 8).

(917) (100 / 9).

(918) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 496.

(919) المعجم الصّغير، للطبراني، (30 / 2).

تفرّد به معمر من بين أصحاب قتادة، وفي رواية معمر عن البصريين ضعفاً، وهذا من روايته عن البصريين، كما أنّ هذا السند ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وأبي هريرة، فقتادة لم يسمع من أبي هريرة، قال أبو حاتم: «قتادة عن أبي هريرة مرسلٌ»<sup>(920)</sup>.

الوجه الخامس: قتادة، عن رجلٍ، عن أبي هريرة مرفوعاً: تفرّد به أيضاً معمر عن قتادة، وهذا السند ضعيفٌ أيضاً؛ وفيه (رجلٌ) مبهمٌ مجهولٌ.

والحديث ثبت صحيحاً من غير طريق قتادة: فقد أخرجه البخاريُّ، الصحيح، (2/774، 875)، ح (2109، 2344)، و(3/1272)، ح (3264)، ومسلم، الصحيح، (1/135)، ح (155/242)، من طريق الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّب، وأخرجه البخاريُّ، الصحيح، (3/1270)، ح (3358)، ومسلم، الصحيح، (4/1837)، ح (2365/143، 144)، من طريق أبي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ، وأخرجه البخاريُّ، الصحيح، (3/1270)، ح (3259)، من طريق عبد الرَّحْمَنِ بن أبي عَمْرَةَ، ثمَّ أورده معلقاً من طريق عطاء بن يَسَارٍ، وأخرجه مسلم، الصحيح، (4/1837)، ح (2365/145)، من طريق هَمَّام بن مُنَبِّه، وأخرجه مسلم، الصحيح، (1/135)، ح (155/243)، من طريق عطاء بن مِيناء، ستَّهم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه مختصراً دون ذكرٍ لأمر الدَّجَالِ.

والخلاصة: أنّ أقوى الوجوه ما رواه أكثر أصحاب قتادة عنه عن عبد الرَّحْمَنِ بن آدم، عن أبي هريرة مرفوعاً، ولكنّه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وعبد الرَّحْمَنِ.

وأصل الحديث ثبت صحيحاً عند البخاريِّ ومسلم من غير طريق قتادة، والله أعلم.

## الحديثُ الثَّاني:

(59) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا ابن أبي عَدِي، عن شعبة، عن قتادة، عن عبد الرَّحْمَنِ بن آدم، عن أبي هريرة قال: قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ

(920) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 175.

الْجُمُعَةَ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا فَاخْتَلَفُوا فِيهَا، وَهَدَانَا اللَّهُ لَهَا، فَالْنَّاسُ لَنَا فِيهَا تَبَعٌ، غَدًّا لِلْيَهُودِ، وَبَعْدَ  
غَدِّ لِلنَّصَارَى»<sup>(921)</sup>.

وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 512)، ح (10651)، من طريق سعيد بن أبي عروبة،  
وأخرجه إسحاق، المسند، (1/ 125)، ح (45)، من طريق هشام الدستوائي، وأخرجه  
الطيالسي، المسند، (ص: 335)، ح (2571)، وأحمد، المسند، (2/ 388، 491، 509)،  
ح (9029، 10347، 10624)، من طُرُقٍ عن همام بن يحيى، ثلاثتهم عن قتادة به مرفوعاً  
بنحوه.

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع بين قتادة وعبد الرحمن بن آدم.

ولكنه ثبت صحيحاً من غير طريق قتادة: فقد أخرجه البخاري، الصحيح،  
(1/ 299)، ح (836)، ومسلم، الصحيح، (2/ 585)، ح (19/ 855)، من طريق أبي  
الزناد، عن الأعرج، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1/ 305)، ح (856)،  
و(3/ 1285)، ح (3298)، ومسلم، الصحيح، (2/ 585)، ح (855)، من طريق  
عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس بن كيسان، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/ 585)،  
ح (20/ 855)، من طريق الأعمش، عن أبي صالح ذكوان السمان، وح (21/ 855)، من  
طريق معمر بن راشد، عن همام بن منبه، و(2/ 586)، ح (22/ 856، 23)، من طريق أبي  
مالك سعد بن طارق الأشجعي، عن أبي حازم الأشجعي، خمستهم عن أبي هريرة مرفوعاً  
بنحوه، وفي أوله زيادة: (نَحْنُ الْآخِرُونَ، وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بِيَدِ أَنْ كُلِّ أُمَّةٍ  
أُوتِيَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ...). واللفظ لمسلم في الموضع الأول.

وله شاهد من حديث حذيفة بن اليمان: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/ 586)،  
ح (22/ 856)، من طريق أبي مالك سعد بن طارق الأشجعي، عن ربيعي بن جراش، عن  
حذيفة مرفوعاً بنحو اللفظ السابق.

(921) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 236)، ح (7213).



وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ آدَمَ، عَنْ أَبِي

هَرِيرَةَ؛ لِانْقِطَاعِ بَيْنِ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ آدَمَ.

وَلَكِنَّهُ ثَبَتَ صَحِيحاً مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ قَتَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## [19] عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ <sup>(922)</sup>

قال البخاريُّ: «ولا يُعْرَفُ سماع قتادة من ابن بُرَيْدَةَ» <sup>(923)</sup>.

وقال الترمذيُّ: «قال بعضُ أهلِ العِلْمِ <sup>(924)</sup>: لا نَعْرِفُ لقتادةَ سماعاً مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

بُرَيْدَةَ» <sup>(925)</sup>.

والمعاصرة بين قتادة وعبد الله بن بُرَيْدَةَ متحقِّقَةٌ، فقد قال ابن حجر: «وهو عَصْرِيَّةٌ

وَبَلَدِيَّةٌ، كلاهما من أهل البصرة» <sup>(926)</sup>.

أمَّا كوئُهما كانا في زمن واحدٍ فهو واقعٌ، وذلك أنَّ عبد الله بن بُرَيْدَةَ وُلِدَ لثلاثِ

سنواتٍ خَلَوْنَ من خلافة عمر بن الخطَّاب عام (15هـ) <sup>(927)</sup>، وتُوفِّي عام (115هـ) بعد

(922) الأُسْمِيُّ، أَبُو سَهْلٍ، المَرْوَزِيُّ، قاضي مَرُو، وعالم خِرَاسان، أخو سُليمان، وكانا تَوَأمَيْنِ، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، كما في «الجرح والتعديل» (13/5)، وكذا العِجْلِيُّ في «معرفة الثقات» (21/2)، والذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (540/1)، وزاد في «تذكرة الحفظ» (102/1): «مَتَّفَقٌ على الاحتجاج به». وابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 297)، وقال ابن خِرَاش كما في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (136/27): «صدوق».

إلا أنَّ أخاه سُليمان أوثق منه، قال أحمد كما في «تهذيب التهذيب» (138/5): «أما سُليمان فليس في نفسي منه شيءٌ، وأمَّا عبد الله، ثُمَّ سَكَت، ثُمَّ قال: كان وكيعٌ يقول: كانوا السُّليمان أحمد منهم لعبد الله». وقال في روايةٍ أخرى عن وكيع: «كان سُليمانُ أَصَحَّها حديثاً».

وأُنكر أحمد بن حنبل كما في «الجرح والتعديل» (13/5) أحاديثه التي يرويها حُسين بن واقدٍ عنه.

(923) التاريخ الكبير، للبخاريِّ، (12/4).

(924) لعله يريد البخاريَّ رحمه الله، والله أعلم.

(925) الجامع، للترمذيِّ، (310/3).

(926) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (1/236).

(927) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/221)، والثقات، لابن حبان، (4/303) و(5/16)، وتاريخ

دمشق، لابن عساكر، (27/127).

وفاة أخيه سُلَيْمَانَ بَعَشْرَ سِنِينَ، وَهُوَ عَلَى قِضَاءِ مَرْوٍ<sup>(928)</sup>، وَقِيلَ: تَوَفَّى هُوَ وَأَخُوهُ سُلَيْمَانَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ؛ عَامَ (105 هـ)، وَالْأَوَّلُ أَصْحَبُ<sup>(929)</sup>.

وَأَمَّا كَوْنُهُ بَلَدِيَّةً؛ فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ بَصْرِيًّا، فَقَدْ سَمَّاهُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ<sup>(930)</sup>، وَذَكَرَهُ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَّاطٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ مِنْ تَابِعِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ<sup>(931)</sup>، وَذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالتَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، مِنْ أَصْحَابِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(932)</sup>، ثُمَّ انْتَقَلَ مَعَ وَالِدِهِ إِلَى خُرَّاسَانَ؛ لِأَجْلِ ذَلِكَ ذَكَرَهُ خَلِيفَةُ ابْنُ خِيَّاطٍ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَهْلِ خُرَّاسَانَ<sup>(933)</sup>، ثُمَّ وَفَدَ عَلَى مَعَاوِيَةَ مَعَ أَبِيهِ<sup>(934)</sup>، وَإِذَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قِتَادَةً وُلِدَ بَعْدُ.

وَقَوْلُ ابْنِ خِرَّاشٍ: «كَانَ يَنْزِلُ الْبَصْرَةَ». <sup>(935)</sup> يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ كَانَ كَثِيرَ النُّزُولِ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَلَكِنْ لَمْ يَأْتِ فِي الْأَخْبَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، بَلْ جَاءَ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَسَاكِرٍ: «فَلَمَّا وَقَعَتْ فِتْنَةُ عِثْمَانَ بِالْمَدِينَةِ، خَرَجَ بُرَيْدَةُ مِنْهَا بِابْنَيْهِ، وَسَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَبِهَا إِذْ ذَاكَ عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَسَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ، فَسَمِعَ مِنْهَا، وَمَاتَ عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ سَنَةَ (52 هـ) فِي وِلَايَةِ مَعَاوِيَةَ، ثُمَّ خَرَجَ بُرَيْدَةُ مِنْهَا بِابْنَيْهِ إِلَى سِجِسْتَانَ، فَأَقَامَ بِهَا غَازِيًا مَدَّةً، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا إِلَى مَرْوٍ عَلَى طَرِيقِ هَرَّاءَ، فَلَمَّا دَخَلَهَا قَطَعَهَا، وَمَاتَ

---

(928) أشهر مُدُنِ خُرَّاسَانَ، وَقَصَبَتُهَا، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا مَرْوَزِيٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

معجم البلدان، لياقوت، (5/112-113).

(929) انظر: الثقات، لابن حبان، (5/16)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/130)، وتهذيب الكمال، للمزني، (14/332).

(930) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/128).

(931) الطبقات، لخليفة، ص: 211.

(932) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/91)، وذكر ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (27/129) أن ابن سعد ذكره في الطبقة الثانية من أهل البصرة.

(933) انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 322.

(934) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/126، 127).

(935) المصدر السابق، (27/136).

سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ بِمَرِّهِ وَهُوَ عَلَى الْقَضَاءِ بِهَا سَنَةَ (105 هـ)، وَوَلِيَّ أَخُوهُ<sup>(936)</sup> بَعْدَهُ الْقَضَاءِ بِهَا، فَكَانَ عَلَى الْقَضَاءِ بِمَرِّهِ، إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ (115 هـ).<sup>(937)</sup>

فَبِهَذَا النَّقْلِ يَظْهَرُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ دَخَلَ الْبَصْرَةَ وَخَرَجَ مِنْهَا عَامَ (52 هـ) تَقْرِيْبًا، وَلَمْ يَكُنْ قِتَادَةَ وَوُلِدَ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ تَوَجَّهَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ إِلَى مَرِّهِ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْبَصْرَةَ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى أَنْ تُوفِّيَ بِهَا عَامَ (115 هـ)، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ قَوِيٌّ عَلَى أَنَّ قِتَادَةَ لَمْ يَلْقَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُرَيْدَةَ، مَعَ حَصُولِ الْمَعَاوَةِ الزَّمَانِيَّةِ بَيْنَهُمَا.

وَعَلَى فَرَضِ وَجُودِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ وَقِتَادَةَ بِالْبَصْرَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ قِتَادَةَ التَّقَى بِهِ أَوْ سَمِعَ مِنْهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ قِتَادَةَ عَنْهُ مَرْسَلَةٌ، إِذْ تَقَدَّمَ أَنَّ قِتَادَةَ كَثِيرَ الْإِرْسَالِ عَمَّنْ عَاصِرِهِمْ وَلَمْ يَلْتَقِ بِهِمْ.

وَلَعَلَّ ابْنَ خِرَاشٍ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «كَانَ يَنْزِلُ الْبَصْرَةَ» تِلْكَ الْقَدَمَةَ الَّتِي قَدِمَهَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُرَيْدَةَ مَعَ أَبِيهِ زَمَنَ مَعَاوِيَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِقِتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ:

### الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ:

(60) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ قِتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ».<sup>(938)</sup>

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (5/350، 360)، ح (23014، 23097)، وَابْنُ مَاجَهَ، السُّنَنِ، (1/467)، ح (1452)، عَنْ أَبِي بَشْرٍ بَكْرٍ بْنِ خَلْفٍ، وَالْحَاكِمُ، الْمُسْتَدْرَكُ، (1/513)، ح (1333)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ مَرْفُوعًا بِلَفْظِهِ.

(936) أي: عبد الله بن بريدة.

(937) تاريخ دمشق، لابن عساکر، (27/139).

(938) الجامع، للترمذی، (3/310)، ح (982).

وأخرجه أبو داود الطيالسي، المسند، (ص: 109)، ح(808)، ومن طريقه أحمد،  
المسند، (5/360)، ح(23097)، عن المثني بن سعيد به مرفوعاً بلفظه.

وإسناده ضعيفٌ، للانقطاع بين قتادة وعبد الله بن بريدة.

وكذا شكَّ أحمدُ بن حنبل في سماع عبد الله بن بريدة من أبيه، قال حنبل بن إسحاق:  
قلتُ لأبي عبد الله: فسمع عبد الله من أبيه شيئاً؟ قال: «لا أدري». <sup>(939)</sup> وقال إبراهيم الحربيُّ  
عن عبد الله وأخيه سُليمان: «ولم يسمعا من أبيهما». <sup>(940)</sup> وردَّ الجوزجانيُّ فقال: «لا أدري ما  
معنى قول أحمد هذا؛ فإنَّ عبد الله بن بريدة وُلد في خلافة عمر بن الخطَّاب، وبقي أبوه  
بريدة إلى أيام يزيد بن معاوية، فكيف لم يسمع منه؟! على أنَّ أحمد قد روى له حديثاً أنَّه  
وَفِد مع أبيه على معاوية <sup>(941)</sup>، فكيف خفي سماعه منه؟!». <sup>(942)</sup>

ولأجل هذا الانقطاع استغرب أبو نُعيم إسناده، فقال: «غريبٌ من حديث قتادة، لم  
يروه عنه إلا المثني بن سعيد الضُّبَعيُّ». <sup>(943)</sup>

ولكنَّ قتادة ثوبع، تابعه كهَمَس بن الحسن، فقد أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى،  
(4/6)، ح(1829)، عن محمَّد بن مَعَمَر، عن يوسف بن يعقوب، عن كهَمَس،  
عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً بلفظه.  
وإسناده صحيح.

والحديث حسَّنه الترمذيُّ <sup>(944)</sup>، وصحَّحه الحاكم <sup>(945)</sup>، والألبانيُّ <sup>(946)</sup>.

---

(939) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/133).

(940) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (5/138).

(941) في المسند (2/199)، ح(6872).

(942) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (27/134).

(943) الحلية، لأبي نُعيم، (4/8).

(944) انظر: الجامع، للترمذي، (3/310).

(945) انظر: المستدرک، للحاكم، (1/513).

(946) انظر: أحكام الجنائز، للألباني، ص: 49.

والخلاصة: أن الحديث ضعيفٌ من طريق قتادة، عن عبد الله بن بُريدة؛ للانقطاع بين قتادة وعبد الله، ولكنَّ قتادة تُوبع متابعةً تامَّةً، تابعه كهُمَس بن الحسن، وإسنادُها صحيح، وبها يَصِحُّ الحديث، والله أعلم.

### الحديثُ الثاني:

(61) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا هشام، عن قتادة، عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ<sup>(947)</sup> مِنْ شَيْءٍ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ عَامِلًا سَأَلَ عَنْ اسْمِهِ، فَإِذَا أَعْجَبَهُ اسْمُهُ فَرِحَ بِهِ، وَرُئِيَ بِشَرِّ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهُ رُئِيَ كَرَاهِيَةً ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِذَا دَخَلَ قَرْيَةً سَأَلَ عَنْ اسْمِهَا، فَإِنْ أَعْجَبَهُ اسْمُهَا فَرِحَ، وَرُئِيَ بِشَرِّ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهَا رُئِيَ كَرَاهِيَةً ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ»<sup>(948)</sup>.

وأخرجه أحمد، المسند، (347 / 5)، ح (22996)، وابن حبان، الصَّحيح، (142 / 13)، ح (5827)، من طريق عبد الصَّمَد بن عبد الوارث، وأخرجه النَّسَائِيُّ، السُّنن الكبرى، (254 / 5)، ح (8822)، من طريق معاذ بن هشام، كلاهما عن هشامِ الدَّستوائيِّ به مرفوعاً بنحوه.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وعبد الله بن بُريدة، ومع ذلك فقد حَسَّنَ إسناده ابن حجر في «فتح الباري»<sup>(949)</sup>، ولعلَّه لم يطلِّع على هذه العِلَّة، أو لعلَّه يُصَحِّح سماع قتادة من عبد الله بن بُريدة.

---

(947) الطَّيْرَةُ: هي التَّشَاوُمُ بالشَّيء، وهو مصدر تَطَيَّرَ، وأصلُه فيما يُقال: التَّطَيَّرُ بالسَّوَانِحِ والبَّوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ والظُّبَاءِ وغيرهما، وكان ذلك يَصُدُّهُمْ عَنْ مَقَاصِدِهِمْ، فَنَفَاهُ الشَّرُّعُ وَأَبْطَلَهُ، وَنَهَى عَنْهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي جَلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 574.

(948) السُّنن، لأبي داود، (412 / 2)، ح (3920).

(949) (215 / 10).

وأخرجه ابن عبد البر، التمهيد، (73 / 24)، وابن عدي، الكامل، (410 / 1)، من طريق الحسين بن حريث، عن أوس بن عبد الله بن بريدة، عن حسين بن واقد، عن عبد الله ابن بريدة به مرفوعاً بلفظ: (كَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَطَيَّرُ، وَلَكِنْ يَتَفَاءَلُ). وذكر فيه إسلام بريدة.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه أوس بن عبد الله، قال فيه البخاري: «فيه نظر». (950) وقال النسائي: «ليس بثقة» (951)، وقال ابن عدي: «وفي بعض أحاديثه مناكير». (952) وقال الدارقطني: «متروك». (953)

وقال ابن حبان: «كان ممن يُحطَى، فأما المناكير في روايته فإيها من قبل أخيه سهل لا منه». (954)

وقال الحسين بن حريث: «سمعت أوساً يُحدث بهذا الحديث بعد ذلك عن أخيه سهل بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عبد الله الحديث بعينه، فأعدت عليه، فقلت له: من حدثك؟ قال: حدثني أخي سهل». (955)

وبهذا النقل يظهر أن الحديث حديث سهل بن عبد الله بن بريدة، وسهل بن عبد الله قال فيه ابن حبان: «منكر الحديث، يروي عن أبيه ما لا أصل له، لا يجوز أن يُشتغل بحديثه». (956) وقال أبو نعيم: «روى عن أبيه في فضل مرو وغيره أحاديث منكرة، يرويها عنه أخوه أوس بن عبد الله». (957)

---

(950) التاريخ الكبير، للبخاري، (17 / 2).

(951) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 20.

(952) الكامل، لابن عدي، (140 / 1).

(953) الضعفاء والمتروكين، للدارقطني، ص: 157.

(954) الثقات، لابن حبان، (135 / 8).

(955) الكامل، لابن عدي، (140 / 1).

(956) المجروحين، لابن حبان، (348 / 1).

(957) الضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني، ص: 90.

وبما تقدّم يظهر أنّ الحديث ضعيفٌ جداً من هذا الوجه، ولكن أصل الحديث صحّحه الألباني<sup>(958)</sup>، وحسنه شعيب الأرنؤوط<sup>(959)</sup> بشواهده.

**والخلاصة:** أنّ حديث بُريدة بن الحُصيّب ضعيفٌ من كلا الطّريقين: من طريق قتادة، عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه، ومن طريق أوّس بن عبد الله بن بُريدة عن أخيه سهّل بن عبد الله، عن أبيه. ولمعناه شواهدٌ يصحُّ بها الحديث.

### الحديث الثالث:

(62) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدّثنا عبّيد الله بن عمر بن ميسرة، حدّثنا معاذ بن هشام، قال حدّثني أبي، عن قتادة، عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: «لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ سَيِّدٌ، فَإِنَّهُ إِن يَكُ سَيِّدًا فَقَدْ أَشْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(960)</sup>.

وإسناده ضعيفٌ؛ للاقطاع بين قتادة وعبد الله بن بُريدة، ومع ذلك فقد صحّح إسناده المنذري<sup>(961)</sup>، والنّووي<sup>(962)</sup>، والعراقي<sup>(963)</sup>، ولعلّ ذلك مصيرٌ منهم إلى صحة سماع قتادة من عبد الله بن بُريدة، والله أعلم.

وأخرجه ابن المبارك، الزهد، رواية نعيم بن حماد، (ص: 51)، ح (186)، عن أيّوب ابن خوط، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلْمُنَافِقِ سَيِّدٌ فَقَدْ أَهَانَ اللَّهَ).

(958) انظر: الصّحيحة، للألباني، (2/389).

(959) في تعليقه على المسند لأحمد بن حنبل (10/215).

(960) السنن، لأبي داود، (2/713)، ح (4977).

(961) انظر: الترغيب والترهيب، للمنذري، (3/359).

(962) انظر: الأذكار، للنّووي، ص: 311.

(963) انظر: المغني عن حمل الأسفار، للعراقي، (2/836).



وأُيوب بن خُوَط متروك الحديث.<sup>(964)</sup>

وأخرجه الحاكم، المستدرک، (4/347)، ح(7865)، من طريق الحسن بن موسى الأشيب، عن عقبه بن عبد الله الأصب، عن عبد الله بن بُريدة به مرفوعاً بنحو حديث قتادة.

وقال الحاكم عقبه: «هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد ولم يُخرِّجاه». وتعقبه الذهبي بقوله: «عقبه ضعيف»، بل هو متفقٌ على ضَعْفِهِ.<sup>(965)</sup>

ولكنه لم يتفرّد برواية الحديث، بل تابعه قتادة، وبه يظهر أنّ الحديث حسنٌ لغيره. والحديث صحّحه الألباني بالمتابعات<sup>(966)</sup>، ولم يذكر علّة الانقطاع بين قتادة وعبد الله ابن بُريدة.

والخلاصة: أنّ الحديث من طريق قتادة عن عبد الله بن بُريدة ضعيفٌ؛ للانقطاع في سنده، ولكن قتادة تُوبع، تابعه عقبه بن عبد الله الأصب، وهو ضعيفٌ، وبكلا الطريقين يصبح الحديث حسناً لغيره، والله أعلم.

### الحديثُ الرَّابِعُ:

(63) قال الإمام الدَّارميُّ رحمه الله: "أخبرنا أبو بكر بن بشار، حدَّثنا أبو داود الطيالسيُّ، حدَّثنا هَمَّام، عن قتادة، عن عبد الله بن بُريدة، عن سُليمان بن الرِّبيع، عن عمر

---

(964) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (1/414)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/246)، والكامل، لابن عدي، (1/348).

(965) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/314)، والمجروحين، لابن حبان، (2/199)، والضُّعفاء، للعُقيلي، (3/353)، والكامل، لابن عدي، (5/278)، والكاشف، للذهبي، (2/29)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/217).

(966) الصَّحيحة، للألباني، (1/713).

ابن الخطّاب قال: سمعته يقول: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»<sup>(967)</sup>.

وهو في مسند الطيالسي، (ص: 9)، ح (38) عن همام بن يحيى به مرفوعاً. وأخرجه الحاكم المستدرک (4/ 496)، ح (8389)، من طريق همام به، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرّجاه».

وليس كما قال، بل إسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وعبد الله بن بُريدة، وكذا بين عبد الله بن بُريدة وسليمان بن الربيع، قال البخاري: «ولا يُعرفُ سماع قتادة من ابن بُريدة، ولا ابن بُريدة من سليمان»<sup>(968)</sup>.

وأخرجه مسلم، الصّحيح، (4/ 2215)، ح (19/ 2889)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام الدّستوائي مطوّلاً، وأخرجه ابن ماجه، السنن، (1/ 5)، ح (10)، من طريق سعيد بن بشير بنحوه، كلاهما عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرّحبيّ عمرو بن مرّثد، عن ثوبان مرفوعاً.

وأخرجه الحاكم، المستدرک، (4/ 593)، ح (8653)، من طريق هشام الدّستوائي، عن قتادة، عن أبي الأسود الدّؤلي، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً مطوّلاً، وفيه قصّة. وقال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرّجاه». وعلّق الذهبي فقال: «على شرط البخاريّ ومسلم».

وقال الطّبري: «وهذا خبرٌ عندنا صحيحٌ سنده، لا علة فيه تُوهنه، ولا سببٌ يُضعفه»<sup>(969)</sup>.

إلا أن ابن حجر أعلّه بالانقطاع فقال: «فيه انقطاعٌ بين قتادة وأبي الأسود، ورجاله ثقات»<sup>(970)</sup>.

(967) المسند، للدّارمي، (2/ 280)، ح (2433).

(968) التاريخ الكبير، للبخاري، (4/ 12).

(969) تهذيب الآثار، للطّبري، مسند عمر، (2/ 815).

(970) المطالب العالمة، لابن حجر، (17/ 596).

وكذا قال البوصيري<sup>(971)</sup>.

وهو كما قالوا، وذلك أنّ أبا الأسود تُوِّفِّي عام (69هـ) في طاعون الجارف، وقيل: قبل ذلك؛ لأنه لم يُسَمَّع له ذِكْرٌ في طاعون الجارف<sup>(972)</sup>، فإدراك قتادة له ضعيفٌ، والله أعلم.

وأخرجه الطبري، تهذيب الآثار، مسند عمر، (2/814، 818)، ح(1146)، من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، ونافع بن عامر، وسعيد بن بَشِيرٍ، عن قتادة، عن عبد الله بن أبي الأسود، عن عمر مرفوعاً مطولاً بقصّة.

وإسناده ضعيفٌ، ففيه إسماعيل بن عيَّاش، تُكَلِّمُ في روايته عن غير الشَّاميين، قال أحمد بن حنبل: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعضُ الشَّيءِ، وروايته عن أهل الشَّام كأنه أثبت وأصحَّ». <sup>(973)</sup> وقال البخاري: «ما روى عن الشَّاميين فهو أصحُّ». <sup>(974)</sup> وقال أبو زرعة: «صدوقٌ إلا أنه غلطٌ في حديث الحِجَازيين والعراقيين». <sup>(975)</sup>

وهذا من روايته عن غير الشَّاميين، فسعيد بن أبي عَرُوبَةَ وسعيد بن بَشِيرٍ كلاهما بصريَّان؛ لذا أعلَّه الإمام أحمد بقوله: «إنَّها هو عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أبي الأسود الدَّيْلِي؛ كذا رواه قتادة، عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ، أخطأ فيه إسماعيل». <sup>(976)</sup> أي: أخطأ إسماعيل في قوله (عبد الله بن أبي الأسود) وإنَّها هو من رواية (عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أبي الأسود الدَّوَلِي).

وعبد الله بن أبي الأسود هذا لم أقف على من ترجم له، سوى ما ذكره الخطيب البغدادي أنّ «حديثه في الشَّاميين، حدَّث عن عمر بن الخطاب، روى عنه قتادة بن دِعامَةَ». <sup>(977)</sup>

---

(971) انظر: إتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري، (31/8).

(972) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (12/12).

وطاعون الجارف، هو طاعونٌ كان بالبصرة سنة (69هـ) كان ثلاثة أيَّام، فمات فيها في كلِّ يوم نحو من سبعين ألفاً، مات لأنس بن مالك فيه ثمانون ولداً، ويقال: سبعون، وقُلَّ النَّاسُ جَدًّا بالبصرة.

انظر: التاريخ، لخليفة، ص: 265، وتاريخ الإسلام الذهبي، (66/5).

(973) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (191/2).

(974) التاريخ الكبير، للبخاري، (369/1).

(975) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (191/2).

(976) المنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة المقدسي، ص: 294.

(977) غُنيَّة المُلتَمَسِ إيضاح المُلتَمَسِ، للخطيب البغدادي، (224/2).

وفي السند أيضاً نافع بن عامر، قال فيه ابن طاهر المقدسي: «ونافع هذا يُكنى بأبي عامر، يروي عن قتادة ما لا يُتابع عليه، ويروي عنه إسماعيل بن عيَّاش، ولا يروي عنه غير إسماعيل». (978)

وأخرجه أحمد، المسند، (4/429، 437)، ح (19864، 19934)، وأبو داود، السنن، (2/7)، ح (2484)، والحاكم، المستدرک، (2/81)، ح (2392) و(4/497)، ح (8391)، والطبراني، المعجم الكبير، (18/116)، ح (228)، من طُرُقٍ عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير، عن عَمْران بن حُصَيْن مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادة ذكر عيسى عليه السَّلام والمسيح الدجَّال.

قال الحاكم عقب الحديث: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يُخرِّجْاه». وصحَّحه الألباني<sup>(979)</sup>، وقال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيحٌ على شرط مسلم». (980) وهو كما قالوا.

وأخرجه الترمذي، العلل الكبير، (ص: 324)، ح (598)، من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً بنحوه وزاد في آخره: (وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّامِ).

وهذا الوجه أعلاه البخاريُّ فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ خطأ، إنَّما هو قتادة، عن مُطَرِّف، عن عَمْران بن حُصَيْن، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان أحمد بن حنبل يَحْمِل على محمد بن كثير، ويقول: "كَتَبَ إِلَى الْيَمَنِ حَتَّى حُمِلَ إِلَيْهِ كِتَابٌ مَعْمَرٌ فَرَوَاهُ". وهو قريبٌ ممَّا قال، يروي مناكير". (981)

(978) ذخيرة الحفاظ، لابن طاهر المقدسي، (2/642).

(979) صحيح سنن أبي داود، للألباني، (7/247)، والصَّحِيحة، (4/602).

(980) في تعليقه على المسند لأحمد بن حنبل، (33/83).

(981) العلل الكبير، للترمذي، ص: 324.

أي: أَنَّ الحديثَ محفوظٌ ثابتٌ من رواية قتادة عن مُطَرِّفٍ، عن عِمْرانَ، وأما روايته عن قتادة عن أنسٍ منكرٌ، فقد أخطأ فيه محمد بن كثير، إذ إنَّه معروفٌ برواية المناكير، ويؤكد ذلك أن ابن حبانَ ذكرَ محمدًا هذا في «الثقات»<sup>(982)</sup> وقال: «يُحْطَى وَيُغْرَب».

وللحديث شواهدٌ صحيحةٌ من حديث معاوية بن أبي سُفْيَانَ، وعقبة بن عامر، وجابر بن سَمُرَةَ، وسعد بن أبي وقَّاصٍ، والمُغِيرَةَ بن شعبة، وجابر بن عبد الله بن حَرَامٍ.

أما حديث معاوية بن أبي سُفْيَانَ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيحُ، (3/1331)، ح(3442) و(6/2714)، ح(7022)، ومسلم، الصَّحِيحُ، (3/1524)، ح(174/1037)، من طريق عُمَيْرِ ابْنِ هَانِيٍّ، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحِيحُ، (1/39)، ح(71) و(3/1134)، ح(2948) و(6/2668)، ح(6882)، من طريق حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وأخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (3/1524)، ح(175/1037)، من طريق يزيد بن الأصمِّ، ثلاثتهم، عن معاوية مرفوعاً بمعناه، وفيه زيادة.

وأما حديث جابر بن عبد الله بن حرام: أخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (1/137)، ح(156/247) و(3/1524)، ح(173/1923)، من طريق أبي الزُّبَيْرِ، عن جابر مرفوعاً بمعناه، وفيه آخره زيادة ذُكِرَ عيسى عليه السلام.

وأما حديث جابر بن سَمُرَةَ: أخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (3/1524)، ح(172/1922)، من طريق سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عن جابر مرفوعاً بمعناه.

وأما حديث سعد بن أبي وقَّاصٍ: أخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (3/1525)، ح(177/1925)، من طريق أبي عثمان النهديِّ عبد الرَّحْمَنِ بْنِ مُلٍّ، عن سعد مرفوعاً بمعناه.

وأما حديث المُغِيرَةَ بن شعبة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيحُ، (3/1331)، ح(3441) و(6/2667، 2714)، ح(6881، 7021)، ومسلم، الصَّحِيحُ، (3/1523)، ح(171/1921)، من طريق قيس بن أبي حازم، عن المُغِيرَةَ مرفوعاً بنحوه.

---

(982) (70/9).

وأما حديث عقبة بن عامر: أخرجه مسلم، الصحيح، (3 / 1524)،  
ح(176 / 1924)، من طريق عبد الرحمن بن شماس المَهْرِيِّ، عن عقبة مرفوعاً بمعناه.

والخلاصة: أنّ الحديث صحيحٌ ثابتٌ من رواية قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء  
الرحبيّ عمرو بن مرثد، عن ثوبان مرفوعاً، ومن رواية قتادة، عن مطرف بن عبد الله بن  
الشخير، عن عمران بن حصين مرفوعاً، وباقي الوجوه عن قتادة لا تخلو من علة.  
وللحديث شواهدٌ عديدةٌ في الصحيحين.

## [ 20 ] عبد الله بن سرجس المزني<sup>(983)</sup>

اختلف قول أحمد بن حنبل والحاكم في سماع قتادة من عبد الله بن سرجس:  
فأما أحمد بن حنبل: فقد نقل حرب بن إسماعيل عنه أنه قال: «ما أعلم قتادة روى  
عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أنس رضي الله عنه». قيل: فابن  
سرجس؟. فكانه لم يره سماعاً.<sup>(984)</sup>  
وفيه أن أحمد بن حنبل لم يجزم بنفي سماع قتادة من عبد الله بن سرجس، قال ابن  
دقيق العيد: «ليس فيما قال أحمد رضي الله عنه جزمٌ للانقطاع».<sup>(985)</sup>  
وأحمد بن حنبل لم يجزم بنفي السماع لمعاصرة قتادة مع عبد الله بن سرجس؛ واستدلَّ  
أحمد بن حنبل لهذه المعاصرة بقريته، وهي ما ورد عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلتُ  
لأبي: قتادة سمع من عبد الله بن سرجس؟. قال: «ما أشبهه، قد روى عنه عاصمُ  
الأحول».<sup>(986)</sup>  
وهذا استدلالٌ بإمكان السماع، وذلك أن عاصم بن سليمان الأحول أصغر من  
قتادة<sup>(987)</sup> ..

---

(983) صحابيٌّ جليل، أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم خُبزاً ولحماً، واستغفر له، وذكره ابنُ سعدٍ فيمن نزل  
البصرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (58/7)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم، (3/1674).  
(984) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 168.  
(985) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، (2/459).  
(986) العلل، لأحمد، (3/86).  
(987) حيثُ ذكره ابن سعدٍ في الطبقة الرابعة من أهل البصرة من التابعين، بينما ذكر قتادة في رأس الطبقة الثالثة،  
ومات عاصمُ الأحول بعد سنة (140هـ) بينما مات قتادة سنة (118هـ) على أبعد تقدير.  
انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/229، 230، 256).

فإذا كان عاصمٌ قد سَمِعَ من عبد الله بن سَرَجِسٍ<sup>(988)</sup> فلأن يسمع قتادة من عبد الله ابن سَرَجِسٍ من باب أولى وأحرى، فإنَّ الثلاثة كلَّهم من أهل البصرة.

قال ابن دقيق: «فإن أمكن اللقاء لعبد الله بن سَرَجِسٍ فهو محمولٌ على الاتصال على طريقة مسلم». <sup>(989)</sup>

قال الباحث: بل ليس هو على طريقة مسلم؛ وذلك أن مسلماً شرط في الحديث المُعَنَّعِ المعاصرة وإمكان اللقاء، مع البراءة من التدليس<sup>(990)</sup>، وفتادة مشهورٌ بالتدليس، خاصَّةً ذلك التدليس الذي هو من رواية الرَّاوي عَمَّن عاصره ولم يسمع منه، وهو ما يُعَرَّفُ بالمرسل الخفي عند ابن حجر، وبه يُعَلَّمُ أن المعاصرة وإمكان اللقاء غير كافٍ في ثبوت سماع قتادة من عبد الله بن سَرَجِسٍ وغيره من الرواة، ولذلك قال الألباني: «ومَّا لا شك فيه أن أحمد رضي الله عنه لا يخفى عليه تعاصر فتادة مع ابن سَرَجِسٍ، فلو كان ذلك كافياً لإثبات سماعه منه لم ينفه عنه». <sup>(991)</sup>

ثمَّ وقف الباحث على نصِّ لأحمد بن حنبل يثبت فيه سماع فتادة من عبد الله بن سَرَجِسٍ صراحةً، فقد قيل له: سَمِعَ فتادةً من عبد الله بن سَرَجِسٍ؟ قال: «نعم، قد حدَّث عنه هشامٌ، يعني عن فتادة، عن عبد الله بن سَرَجِسٍ حديثاً واحداً»<sup>(992)</sup>، وقد حدَّث عنه عاصمٌ الأَحْوَلُ». <sup>(993)</sup>

---

(988) ورد تصريح عاصمٍ الأحول بالسَّماع من عبد الله بن سَرَجِسٍ في الأثر الذي أخرجه الحُمَيْدِيُّ، المسند، (7/1)، ح(9)، والطَّيَالِسِيُّ، المسند، (ص: 21)، ح(138)، من طريق شعبة، عن عاصم الأحول قال: سمعتُ عبد الله بن سَرَجِسٍ قال: رأيتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبَّل الحَجَرَ، وقال: «إني أُقبِّلُك وأعلمُ أنَّك حَجْرٌ، ولولا أنَّي رأيتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقبِّلُك ما قبَّلْتُك».

(989) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، (2/459).

(990) انظر: مقدمة صحيح مسلم (شرح النووي) (1/88-90)، دار المعرفة، ونزهة النظر، لابن حجر، ص:

63، 125.

(991) إرواء الغليل، للألباني، (1/94)، وانظر: تمام المنة، ص: 61.

(992) سيأتي تحريجه ص: 298.

(993) العلل، لأحمد، (3/284).



وفيه أن أحمد بن حنبل أثبت سماع قتادة من عبد الله بن سرجس، ولعل القرينة التي ذكرها أحمد بن حنبل قبل، وهي سماع عاصم الأحول من عبد الله بن سرجس، قويت عند الإمام أحمد فجعلته يجزئ بالسماع، والله أعلم.

وأما الحاكم فقد قال: «ولعل متوهماً يتوهم أن قتادة لم يُذكر سماعه من عبد الله بن سرجس، وليس هذا بمستبدع؛ فقد سَمِعَ قتادة جماعةً من الصحابة لم يسمع منهم عاصم ابن سليمان الأحول، وقد احتجَّ مسلمٌ بحديث عاصم عن عبد الله بن سرجس<sup>(994)</sup>، وهو من ساكني البصرة»<sup>(995)</sup>.

وعلق الألباني قائلاً: «أن غاية ما يفيدُه كلام الحاكم هذا إثبات معاصرة قتادة لابن سرجس، وإمكان لقائه وسماعه منه، وهذا يكفي في إثبات الاتصال عند مسلمٍ وحده دون البخاري؛ لأن من شرطه ثبوت اللقاء كما هو معروف عنه... والحاكم نفسه نفى أن يكون سَمِعَ منه فقال في «معرفة علوم الحديث»<sup>(996)</sup>: "لم يسمع من صحابيٍّ غير أنس"<sup>(997)</sup>.

قال الباحث: وفي هذا التعليق تعليقٌ سبق عند كلام ابن دقيق العيد حول شرط مسلم في عننة المعاصر.

وأما كون الحاكم نفى سماع قتادة من صحابيٍّ غير أنس، فلعل ذلك كان أولاً ثم أثبت السماع أخيراً بقرينة سماع عاصم الأحول من عبد الله بن سرجس، والله أعلم. وقد أثبت لقاء وسماع قتادة من عبد الله بن سرجس عددٌ من الأئمة، منهم: علي بن المديني<sup>(998)</sup> ..

---

(994) وذلك في أربعة مواضع من الصحيح، وهي: (1/494)، ح(712) و(2/925، 979)، ح(1270)، (1343) و(4/1823)، ح(2346).

(995) المستدرک، للحاكم، (1/297).

(996) ص: 111.

(997) إرواء الغليل، للألباني، (1/94)، وانظر: تمام المنة، ص: 61.

(998) قال علي بن المديني كما في «البدر المنير» لابن الملقن، (2/321-323): «سَمِعَ قتادة من عبد الله بن سرجس».

وأبو حاتم<sup>(999)</sup>، وأبو زُرعة<sup>(1000)</sup>، وابن الجوزي<sup>(1001)</sup>، والنَّووي<sup>(1002)</sup>، وابن الملقن<sup>(1003)</sup>.  
وأفاد ابن حجر أن ابن خزيمة<sup>(1004)</sup> وابن السَّكَن صحَّحاً حديثاً<sup>(1005)</sup> من رواية قتادة  
عن عبد الله بن سَرَجِس<sup>(1006)</sup>.

قال الباحث: والذي يظهر ممَّا تقدَّم أنَّ قتادة سَمِعَ من عبد الله بن سَرَجِس في  
الجملة، والله تعالى أعلم.

### ولقتادة عن عبد الله بن سَرَجِس حديثٌ واحدٌ:

(64) قال الإمام النَّسائي رحمه الله: "أخبرنا عبيد الله بن سعيد، قال: أنبأنا معاذ بن  
هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن عبد الله بن سَرَجِس: أن نبيَّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
وسَلَّمَ قال: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي جُحْرٍ».

قالوا لقتادة: وما يُكْرَهُ من البولِ في الجُحْرِ؟. قال: «يُقَالُ: إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجِنِّ»<sup>(1007)</sup>.  
وأخرجه أحمد، المسند، (82 / 5)، ح (20794)، وأبو داود، السنن، (54 / 1)،  
ح (29)، وابن الجارود، المنتقى، (ص: 21)، ح (34)، والحاكم، المستدرک، (297 / 1)،  
ح (666)، من طُرُقٍ عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشامِ الدَّستوائيِّ به مرفوعاً بنحوه، وفي

---

(999) حيث قال في «المراسيل» (ص: 175): «ولم يلقَ قتادةً من أصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا أنساً  
وعبد الله بن سَرَجِس».

(1000) قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص: 255): «وصحَّح أبو زُرعة سماعه من عبد الله بن سَرَجِس».

(1001) حيث قال في «صفة الصفوة» (3 / 259): «أسند قتادة عن أنس وعبد الله بن سَرَجِس».

(1002) حيث قال في «تهذيب الأسماء» (2 / 57) في ترجمة قتادة: «سَمِعَ أنس بن مالك، وعبد الله بن  
سَرَجِس...».

(1003) انظر: البدر المنير، لابن الملقن، (2 / 321-323).

(1004) قال ابن خزيمة كما في «المستدرک» للحاكم (1 / 297): «أُتِيَ عن البولِ في الأَجْحَرَةِ؛ لخبر عبد الله بن  
سَرَجِس».

(1005) هو حديثه الآتي بعد قليل.

(1006) حيث أخرجه في صحيحهما، انظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (1 / 310).

(1007) السنن الصُّغرى، للنسائي، (1 / 33)، ح (34).

بعض الطُّرُق زيادة: (وَإِذَا نِمْتُمْ فَأَطْفُوا السَّرَاحَ؛ فَإِنَّ الْفَأْرَةَ تَأْخُذُ الْفَتِيلَةَ فَتُحْرِقُ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَأَوْكَيْتُوا<sup>(1008)</sup> الْأَسْقِيَةَ، وَحَمَّرُوا<sup>(1009)</sup> الشَّرَابَ، وَعَلَّقُوا الْأَبْوَابَ بِاللَّيْلِ).

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ السَّكَنِ<sup>(1010)</sup>، وَالْحَاكِمُ<sup>(1011)</sup>، وَابْنُ الْمُلقِّنِ<sup>(1012)</sup>.

وَضَعَّفَهُ ابْنُ التُّرْكَمَانِيِّ<sup>(1013)</sup>، وَتَبِعَهُ الْأَلْبَانِيُّ<sup>(1014)</sup>، لِعِلَّةِ الْانْقِطَاعِ بَيْنَ قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرَجِسٍ مَعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَتَدْلِيْسِ قَتَادَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ بِالْعَنْعَنَةِ وَلَمْ يَصْرَحْ بِالسَّمَاعِ.

فَأَمَّا الْعِلَّةُ الْأُولَى: وَهِيَ عَدَمُ سَمَاعِ قَتَادَةَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرَجِسٍ، فَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِيهَا، وَخَلَصَ الْبَاحِثُ إِلَى ثُبُوتِ سَمَاعِ قَتَادَةَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرَجِسٍ فِي الْجُمْلَةِ. وَأَمَّا الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ: وَهِيَ تَدْلِيْسِ قَتَادَةَ، فَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي تَدْلِيْسِهِ، وَأَنَّهُ مَغْتَفَرٌ فِي كَثْرَةِ مَا رَوَى، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَلْبَانِيُّ نَفْسُهُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ<sup>(1015)</sup>.

---

(1008) الْوِكَاءُ الْحَيْطُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ الصُّرَّةُ وَالْكَيْسُ وَغَيْرُهُمَا، أَيُ شُدُّوا رُؤُوسَهَا بِالْوِكَاءِ لِئَلَّا يَدْخُلَهَا حَيَوَانٌ أَوْ يَسْقُطَ فِيهَا شَيْءٌ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 987-988.

(1009) التَّخْمِيرُ: التَّغْطِيَةُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 284.

(1010) انظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (310/1).

(1011) انظر: المستدرک، للحاكم، (297/1)، ح(666، 667).

(1012) انظر: البدر المنير، لابن الملقِّن، (321/2).

(1013) انظر: الجوهر النقي، لابن التُّرْكَمَانِيِّ، المطبوع مع السُّنَنِ الْكُبْرَى، للبيهقي، (99/1)، مجلس دائرة المعارف.

(1014) انظر: إرواء الغليل، للألباني، (94/1)، وتمام المنَّة، ص: 61.

(1015) تقدَّم الكلامُ حول تَدْلِيْسِ قَتَادَةَ ص: 29-35.

## [ 21 ] عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ (1016)

سُئِلَ الإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ سَمَاعٍ قَتَادَةَ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمِنْ رِوَاةٍ آخِرِينَ فَقَالَ: « لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ ». (1017)

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: « لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةَ مِنْ عُرْوَةَ شَيْئاً ». (1018)

وَقَالَ الْبُرْدِجِيُّ: « وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الشَّعْبِيِّ... وَلَا مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ». (1019)

وَهُوَ كَمَا قَالُوا؛ فَإِنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ مَدَنِيٌّ، حَيْثُ ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ مَعِينٍ فِي تَسْمِيَةِ تَابِعِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ (1020)، وَكَذَا قَالَ ابْنُ حِبَانَ (1021)، وَالْعَجَلِيُّ (1022)، وَقَتَادَةَ بَصْرِيٌّ، وَلَمْ يَأْتِ مَا يَدُلُّ عَلَى دُخُولِ أَحَدِهِمَا بِلَدِ الْآخَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(1016) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ، أَحَدُ فَهَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (5/179): «وَكَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، فَفَهِمًا، عَالِيًا (وَلَعَلَّهَا) عَالِمًا) كَمَا فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (40/240)، مَأْمُونًا، ثَبَتًا». وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «وَكَانَ بَحْرًا لَا تُكَدَّرُهُ الدَّلَائِلُ». وَقَالَ ابْنُ حِبَانَ فِي «الثَّقَاتِ» (5/194): «وَكَانَ مِنْ أَفْضَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَعِلْمَائِهِمْ». وَقَالَ الْعَجَلِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (2/133): «تَابِعِيٌّ، ثِقَةٌ»، تَوَفَّى بَعْدَ عَامِ (90هـ) عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ.

وَانظُرْ: الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى، لابن سعد، (5/181)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/395)، والثقات، لابن حبان، (5/195)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (40/239، 240، 242، 283-286)، وتهذيب الكمال، للمزي، (20/23-25).

(1017) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 173.

(1018) السنن، لأبي داود، (1/122).

(1019) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(1020) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/165).

(1021) انظر: الثقات، لابن حبان، (5/194).

(1022) انظر: معرفة الثقات، للعجلي، (2/133).

## ولقتادة عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ حديثاً واحداً:

(65) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عبد الصَّمَد، قال: حدَّثنا المثنى - يعنى ابن سعيد -، قال: حدَّثنا قتادة، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ، عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْ جَنَابَةِ تَوَضُّأً وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، يُحَلِّلُ<sup>(1023)</sup> بِأَصَابِعِهِ أَصُولَ الشَّعْرِ»<sup>(1024)</sup>.

وأخرجه ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، ص: 64، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام، عن قتادة به مرفوعاً مختصراً.

وقال عنه بعد أن أورد عدة أحاديث: «حديثٌ غريبٌ صحيحٌ»<sup>(1025)</sup>.

وقال الألباني: «وإسناده صحيحٌ على شرطهما»<sup>(1026)</sup>. وهو متعقبٌ بضعف إسناده للانقطاع بين قتادة وعُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ.

ولكنه ثبت صحيحاً من غير طريق قتادة: فقد أخرجه البخاري، الصحيح، (1/99، 105)، ح(245، 269)، ومسلم، الصحيح، (1/253)، ح(316/35، 36)، من طريق هشام بن عُرْوَةَ، عن أبيه عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ، عن عائشة بلفظ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيَحَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ<sup>(1027)</sup> الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ).

---

(1023) التخليل: تفريق شعر اللحية وأصابع اليدين والرجلين، وأصله من إدخال الشيء في خلال الشيء، وهو وسطه.

النهاية، لابن الأثير، ص: 283.

(1024) المسند، لأحمد بن حنبل، (6/252)، ح(26183).

(1025) ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين، ص: 65.

(1026) صحيح أبي داود، للألباني، (1/443).

(1027) أي: يصب الماء بكثرة.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 723.

## [ 22 ] عِكرمة مَوْلى ابنِ عَبَّاسٍ (1028)

(1028) أبو عبد الله، البربريُّ، ثُمَّ المدنيُّ، الهاشميُّ، الحَبْر العالم، مَلَكَه ابن عبَّاسٍ عند ما ولي البصرة، من أهل الحفظ والإتقان، والملازمين للورع في السرِّ والإعلان، أعلم النَّاس بكتاب الله في زمانه، ولَمَّا قَدِمَ عِكرمة البصرة أمسك الحسن البصريُّ عن التفسير، قال قتادة: «أعلم النَّاس بالتفسير عِكرمة». إلا أنَّه كان يرى رأي الخوارج، توفيَّ عام: (107هـ) بالمدينة، وقيل: قبل ذلك، وقيل: (109هـ).

انظر: مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 82، والكامل، لابن عدي، (5/ 267، 269)، وتاريخ دمشق، لابن عساکر، (41/ 76، 99، 116، 120)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 96).

وثقه: أيوب السَّخْتِيَانِي، وقال كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، (7/ 8): «لو لم يكن عندي ثقةً لم أكتب عنه». وابن معين في «التاريخ»، رواية الدَّارِمِيِّ، (ص: 117)، وأحمد بن حنبل كما في «تاريخ دمشق» (41/ 103) وقال: «يحتجُّ به». والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» (7/ 49) وقال: «ليس أحدٌ من أصحابنا إلا وهو يحتجُّ بعِكرمة». وابن أبي ذئب كما في «الضعفاء» للعُقَيْلِي (3/ 376)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل، (7/ 8) وزاد: «يُحتجُّ بحديثه إذا روى عنه الثقات». وقال ابن عدي في «الكامل» (5/ 271): «ولم أُخرَجْ ها هنا من حديثه شيئاً؛ لأنَّ الثقات إذا رَووا عنه فهو مستقيم الحديث إلا أن يروي عنه ضعيفٌ، فيكون قد أُتِيَ من قبل ضعيفٍ لا من قبله، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه، وأصحاب الصَّحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقةٌ في صحاحهم، وهو أشهر من أن يُحتاج أن أُجرَّح حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به».

وكان مالكٌ يكرهه عِكرمة كما في «الكامل» لابن عدي (5/ 270)، وقال وهيب بن خالد الباهليُّ كما في «الضعفاء» للعُقَيْلِي (3/ 373): «شهدتُ يحيى بن سعيد الأنصاريِّ وأيوبَ، فذكرنا عِكرمة، فقال يحيى بن سعيد: "كان كذاباً". وقال أيوب: "لم يكن بكذاباً"». وقال ابن سعدٍ في «الطبقات الكبرى» (5/ 292): «وكان عِكرمة كثيرٌ الحديث والعلم، بَحراً من البحور، وليس يُحتجُّ بحديثه، ويتكلَّم النَّاس فيه».

قال الباحث: والذي يظهر أن عِكرمة ثقةٌ، لاسيَّما إذا روى الثقات عنه، وروايته مخرَّجةٌ في صحيح البخاريِّ، ومن تكلم فيه فلاجل رأي الخوارج الذي كان يعتقده، قال أبو حاتم: «والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاريِّ ومالك فلسبب رأيه».

إلا أن العجليَّ حكى تراجمه عن هذا الرأي فقال في «معرفة الثقات» (2/ 145): «مكيُّ، تابعيُّ، ثقةٌ، وهو برئٌ ممَّا يرميه النَّاسُ به من الحرورية». وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: 397): «ولا تُثبت عنه بدعةٌ»، والله أعلم.

والحرورية: هي إحدى فرق الخوارج، سكنت منطقة حروراء بالكوفة أيام علي بن أبي طالب.

انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (4/ 500)، و(7/ 481).

قال المرؤذي لأبي عبد الله أحمد بن حنبل بعد ذكره لحديث من رواية قتادة عن  
عكرمة: «إنهم يقولون<sup>(1029)</sup>: إن قتادة لم يسمع من عكرمة. قال: "هذا لا يدري الذي قال!"  
وغضب، وأخرج إلي كتابه فيه أحاديث مما سمع قتادة من عكرمة، فإذا ستُّت أحاديث<sup>(1030)</sup>:  
(سمعتُ عكرمة).

وقال أبو عبد الله: "قد ذهب من يُحسِّن هذا"، وعجب من قوم يتكلمون بغير علم،  
وعجب من قول من قال: لم يسمع!

وقال: "سبحان الله! فهو قديم إلى البصرة<sup>(1031)</sup> فاجتمع عليه الخلق".  
وقال يزيد بن حازم: هذا رواه حماد بن زيد: "إن عكرمة سأل عن شيء من التفسير،  
فأجابه قتادة"<sup>(1032)</sup>.

وفي هذا النقل عن أحمد إثبات سماع قتادة من عكرمة، وردَّ على من نفى السماع  
بتصريح قتادة بالسماع في عدة أحاديث، وما ذكره من قديم عكرمة البصرة واجتماع الخلق  
عليه، وكذا سؤاله قتادة عن شيء من التفسير، هي قرائن تؤيد ما ذكر أحمد بن حنبل من  
ثبوت السماع.

وليس في هذا النقل ما يقصر السماع على هذه الأحاديث الستة، وإنما مراد أحمد بن  
حنبل إثبات أصل سماع قتادة من عكرمة بدليل ثبوت السماع في عدة أحاديث.

---

(1029) ولعل من هؤلاء أيوب السخيتاني، فقد قيل لأحمد بن حنبل: روي عن أيوب، قال: «لم يسمع قتادة عن  
عكرمة إلا حديثين». قال: «باطل، قد روى عنه أحاديث».

بحر الدم، لابن المبرِّد، ص: 422-423.

(1030) وفي طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، (3/82): (أخرج خمسة، ستَّة أحاديث، أو سبعة).

هذا، ولم يقف الباحث على تعيين هذه الأحاديث الستة التي صرح فيها قتادة بالسماع من عكرمة، وإنما أخرج البخاريُّ  
أربعة أحاديث يأتي تخريجها عند ذكر مرويات قتادة عن عكرمة، في واحدٍ منها تصريحٌ بالسماع، والله أعلم.

(1031) انظر قُدومه البصرة: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (41/117).

(1032) المنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة المقدسي، ص: 283.

وأما ما روي عن قتادة أنه قال: «ما حَفِظْتُ عن عِكرمة إلا بيتَ شِعْرٍ».<sup>(1033)</sup>  
فقد عُلِّقَ عليه الذهبيُّ قائلاً: «فعلَى هذا روايته عنه تدليسٌ، وفي صحيح البخاريِّ  
لقتادة عن عكرمة أربعةٌ أحاديثٍ»<sup>(1034)</sup>...<sup>(1035)</sup>

قال الباحث: تقدّم أن غالب تدليس قتادة هو من روايته عمّن عاصره ولم يسمع  
منهم، وعليه فإذا ثبت سماعه ممّن عاصره - كما هو الحال مع عِكرمة - فإنه يحمل باقي  
حديثه الذي رواه بالعنعنة على السَّماع، وأمّا إذا كان تدليس قتادة من روايته عمّن سَمِعَ منه  
ما لم يسمع منه، وهو ما قصده الذهبيُّ بقوله: "فعلَى هذا روايته عنه تدليسٌ"؛ إذ السَّماعُ  
بين قتادة وعكرمة ثابتٌ، فهذا النوع من التدليس مغتفرٌ في جنّب كثرة ما روى من  
الأحاديث كما تقدّم تحقيقه<sup>(1036)</sup>، والله أعلم.

ولقتادة عن عِكرمة خمسة عشر حديثاً:

#### الحديث الأوّل:

(66) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حدّثنا موسى بن إسماعيل، قال: أخبرنا همّام،  
عن قتادة، عن عِكرمة قال: صليتُ خلفَ شيخٍ<sup>(1037)</sup> في مكّة، فكبرَ ثنتين وعشرين تكبيرةً،  
فقلتُ لابن عباسٍ: إنّه أحمقٌ. فقال: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ»<sup>(1038)</sup>؛ سنةٌ أبي القاسمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ».

(1033) تاريخ دمشق، لابن عساکر، (41/117).

(1034) سيأتي تخريجها في المرويات.

(1035) السير، للذهبي، (5/26).

(1036) ص: 29-35.

(1037) ذكر ابن حجر في «فتح الباري» (2/271) أنّ عِكرمة سمّاه في بعض الطُرُق أبا هُريرة.

(1038) أي: فَقَدْتُكَ، والثَّكْلُ والثَّكْلُ: فَقَدُ الوالد، وهو دعاء عليه بالموت لسوء فعله أو قوله، ويجوز أن يكون  
من الألفاظ التي تجرّي على ألسنة العرب، ولا يُراد بها الدعاء.

النهاية، لابن الأثير، ص: 125.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (2/272): «واستحقَّ عِكرمة ذلك عند ابن عباسٍ، لكونه نَسَبَ ذلك  
الرَّجُلَ الجليلَ إلى الحمّي، الذي هو غايةُ الجهل، وهو بريءٌ من ذلك».



وقال موسى: حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ <sup>(1039)</sup>.

وفي المتابعة التي ذكرها البخاريُّ من طريق أبان عن قتادة تصريح قتادة بالسَّماع من عِكْرَمَةَ.

### الحديث الثاني:

(67) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالتُّشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ» <sup>(1040)</sup>. وأخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (5/2207)، ح (5547) و(6/2508)، ح (6445)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاريُّ، عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بمعناه، وفيه زيادة: («وأخرجوهم من بُيوتكم»)، قال: فأخرج النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُلَانًا، وأخرج عُمرُ فُلَانًا).

### الحديث الثالث:

(68) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ» <sup>(1041)</sup> يَعْنِي: الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ <sup>(1042)</sup>.

(1039) الصَّحِيح، للبخاريُّ، (1/272)، ح (755).

(1040) الصَّحِيح، للبخاريُّ، (5/2207)، ح (5546).

(1041) أي: في الدَّيَّةِ، فلا فرق بين أصابع اليد في مقدار الدَّيَّةِ، وهي عُشْرُ دِيَّةِ النَّفْسِ.

انظر: فتح الباري، لابن حجر، (12/225).

(1042) الصَّحِيح، للبخاريُّ، (6/2526)، ح (6500).

## الحديث الرابع:

(69) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدثنا محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُجْتَمَةِ<sup>(1043)</sup>، وَلَبَنِ الْجَلَالَةِ<sup>(1044)</sup>، وَعَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِيِّ السَّقَاءِ<sup>(1045)</sup>».

قال محمد بن بشار: وحدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه<sup>(1046)</sup>.  
إسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/339)، ح(3143)، وابن حبان، الصحيح، (12/220)، ح(5399)، من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد، وأخرجه الحاكم، المستدرک، (2/40)، ح(2247)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

والحديث قال فيه الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»<sup>(1047)</sup>. وقال الحاكم عقب الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يُخرِّجْاه». وصححه الألباني<sup>(1048)</sup>.

---

(1043) هي كل حيوان ينصب ويرمى ليقتل، إلا أنها تكثر في الطير والأرانب وأشباه ذلك مما يجثم في الأرض؛ أي: يلزمها ويلتصق بها، وهو بمنزلة البروك للإبل.

النهاية، لابن الأثير، ص: 138.

(1044) الجلالة من الحيوان: التي تأكل العذرة، والجلّة: البعر، فوضع موضع العذرة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 161.

(1045) أي: من فم القرية.

(1046) الجامع، للترمذي، (4/270)، ح(1825).

(1047) المصدر السابق، (4/270).

(1048) الصحيحة، للألباني، (5/509).

## الحديث الخامس:

(70) قال الإمام النَّسَائِيُّ رحمه الله: "أخبرنا عَمْرُو بن عَلِيٍّ [الفَلَّاس]، عن مُحَمَّد بن سَوَاء، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عن قَتَادَةَ وَيَعْلَى بن حَكِيمٍ، عن عِكْرَمَةَ عن ابن عَبَّاسٍ قال: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَهُوَ مُحْرِمٌ». وفي حديث يَعْلَى: «بِسِرْفٍ»<sup>(1049)</sup>». <sup>(1050)</sup>

إسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/336)، ح(3109)، من طريق عبد الله بن بكر، وعبد الوهَّاب بن عطاء، وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (11/310)، ح(11833)، من طريق يزيد بن زُرَيْعٍ، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قَتَادَةَ به مرفوعاً بنحوه. وأخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (5/1966)، ح(4824)، ومسلم، الصَّحِيح، (2/1031)، ح(1410/46، 47)، من طريق أبي الشَّعْثَاء جَابِر بن زيد، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (2/652)، ح(1740)، من طريق الأوزاعيِّ عن عطاء بن أبي رباح، و(4/1553)، ح(4011)، من طريق أَيُّوب عن عِكْرَمَةَ، وأخرجه البخاريُّ مُعَلَّقاً، الصَّحِيح، (4/1533)، من طريق عطاء ومجاهد، خمستهم عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

وقال الترمذيُّ: «حديثُ ابن عباسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»<sup>(1051)</sup>.

ولكن ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(1052)</sup> أنَّ السَّلَفَ طعنوا في رواية ابن عباسٍ هذه، حيث نَقَلَ عن سعيد بن المسيَّب قوله: «وَهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ»<sup>(1053)</sup>.

---

(1049) مَوْضِعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ، وَقِيلَ: سَبْعَةٌ، وَتِسْعَةٌ، وَاثْنِي عَشْرَ.

معجم البلدان، لياقوت الحَمَوِيِّ، (3/212).

(1050) السُّنَنِ الصَّغْرَى، لِلنَّسَائِيِّ، (6/87)، ح(3271).

(1051) الجامع، للترمذيِّ، (3/201).

(1052) شرح العمدة، لابن تيمية، (3/195).

(1053) أخرجه أبو داود، السُّنَنِ، (1/571)، ح(1845).

وكذا نقل عن أحمد قوله: «هذا الحديث خطأ»، وقال الأثرم: قلت لأحمد: إنَّ أبا ثورٍ يقول: بأيِّ شيءٍ يُدْفَعُ حديثُ ابنِ عباسٍ - أي: مع صحته -؟ قال: فقال: «الله المستعان! ابنُ المسيَّب يقول: وَهَمَّ ابنُ عباسٍ . وميمونة تقول: تزوجني وهو حلالٌ»<sup>(1054)</sup>.

قال الباحث: فالذي يظهر - والله أعلم - أنَّ الحديث صحيحُ السَّنَدِ، ولكنَّ ابنِ عباسٍ وَهَمَ في قوله: «تزوج النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ»، إذ هو معارِضٌ بها هو أقوى منه.<sup>(1055)</sup>

### الحديثُ السَّادسُ:

(71) قال الإمام النَّسَائِيُّ رحمه الله: "أخبرني هلال بن العلاء، قال: حدَّثنا إسماعيلُ ابن عبد الله بن زُرَّارة، قال: حدَّثنا عَبَّادُ بنِ العَوَّامِ، قال: حدَّثنا سعيدُ [بن أبي عَرُوبة]، عن قتادة، عن عِكْرَمَةَ، عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(1056)</sup>".

وعَبَّادُ بنِ العَوَّامِ وإن كان ثقةً<sup>(1057)</sup>، فقد قال فيه أحمد بن حنبل: «عَبَّادُ بنِ العَوَّامِ مُضْطَرِبُ الحديثِ عن سعيد بن أبي عَرُوبة»<sup>(1058)</sup>.

(1054) فتح الباري، لابن حجر، (9/165).

(1055) اختلف أهل العلم في زواج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بميمونة، هل كان محرماً أم حلالاً؟ ومنشأ الخلاف الاختلاف في الأحاديث والآثار الواردة في الباب، وللعلماء مسالك عدَّة في إزالة هذه التعارض بين الأحاديث، ليس هذا موضعُ بسْطِهِ.

انظر تفصيل المسألة: فتح الباري، لابن حجر، (4/51-52) و(7/510) و(9/165)، وصحيح

أبي داود، للألباني، (6/105-110)، ومختلف الحديث، لنافذ حمَّاد، ص: 308-312.

(1056) السُّننُ الصُّغرى، للنسائي، (7/104)، ح(4062).

(1057) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/330)، ومعرفة الثقات، للعجالي، (2/17)، والجرح

والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/83)، والثقات، لابن حبان، (7/162)، وتاريخ بغداد، للخطيب

البغدادي، (11/104).

(1058) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/83).

ثم إنَّ عبَّاداً خولف، خالفه محمَّد بن بشر بن الفرَافِصَة، حيث جعله من رواية قتادة عن الحسن مرسلًا: أخرجه النَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (7/ 104)، ح (4063)، من طريق محمَّد بن بشر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن البصريِّ مرسلًا.

ومحمَّد بن بشر حافظٌ، ثقةٌ، ثبتٌ<sup>(1059)</sup>، وسامعه من سعيد بن أبي عروبة صحيحٌ قبل الاختلاط<sup>(1060)</sup>، وقال أبو عبيدٍ الأجرِّي: سألتُ أبا داود عن سماع محمَّد بن بشر من ابن أبي عروبة. فقال: «هو أحفظُ من كان بالكوفة»<sup>(1061)</sup>.

وبه يظهر أنَّ رواية عبَّاد بن العوام المتصلة غيرُ محفوظةٍ، وأنَّ المحفوظ رواية محمَّد بن بشر المرسلة، لذا قال النَّسائيُّ بعد أن أخرج الحديث من طريق محمَّد بن بشر: «وهذا أولى بالصَّواب من حديث عبَّاد»<sup>(1062)</sup>.

ورواه عن قتادة أيضاً هشامُ الدَّستوائي: أخرجه أحمد، المسند، (1/ 322)، ح (2968)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (7/ 105)، ح (4064، 4065)، وأبو يعلى، المسند، (4/ 410)، ح (2533)، وابن جَبَّان، الصَّحيح، (10/ 327)، ح (4475)، والطَّبْرانيُّ، المعجم الكبير، (10/ 272)، ح (10638)، من طُرُقٍ عن عبد الصَّمَد بن عبد الوارث، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً بلفظه، وفيه قصَّةٌ. وإسناده صحيحٌ.

وأصله في الصَّحيح من غير طريق قتادة: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (3/ 1098)، ح (2854) و(6/ 2537)، ح (6524)، من طريق أيُّوب، عن عكرمة، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً بلفظه، وفيه قصَّةٌ.

والخلاصة: أنَّ الحديثَ محفوظٌ من طريق قتادة عن أنس بن مالك عن ابن عباس مرفوعاً، ومن طريق قتادة، عن الحسن البصريِّ مرسلًا، وأصله ثابتٌ في صحيح البخاريِّ.

(1059) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/ 322)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 469.

(1060) انظر: التقييد والإيضاح، للعراقي، ص: 399.

(1061) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (9/ 64).

(1062) السُّنن الصُّغرى، للنَّسائيِّ، (7/ 104).

## الحديث السابع:

(72) قال الإمام النَّسَائِيُّ رحمه الله: "أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ - هُوَ ابْنُ طَهْمَانَ -، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «عَقَّ<sup>(1063)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِكَبْشَيْنِ<sup>(1064)</sup> كَبْشَيْنِ»<sup>(1065)</sup>.

وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، الأَوْسَطُ، (8/ 78)، ح (8018)، من طريق ابنِ طَهْمَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَاهِلِيِّ الْأَخْوَلِ بِهِ مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ دُونَ ذِكْرِ لِلْكَبْشَيْنِ.

وقال الطَّبْرَانِيُّ عَقَبَهُ: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ قَتَادَةَ إِلَّا الْحَجَّاجُ بْنُ الْحَجَّاجِ، تَفَرَّدَ بِهِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ».

والحديثُ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ؛ فَرَوَاهُ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ قَتَادَةَ): أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحُ، (2/ 578)، ح (1516)، وَمُسْلِمٌ، الصَّحِيحُ، (1/ 426)، ح (612).

وأخرجه البَزَّازُ، الْمُسْنَدُ، (4/ 466)، ح (7252)، وَأَبُو يَعْلَى، الْمُسْنَدُ، (5/ 323)، ح (2945)، وَابْنُ حَبَّانٍ، الصَّحِيحُ، (12/ 125)، ح (5309)، وَالطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، (2/ 246)، ح (1878)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بَلْفِظٍ: (عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَسَنٍ وَحُسَيْنِ بِكَبْشَيْنِ).

وفيه أَنَّ جَرِيرَ بْنَ حَازِمٍ خَالَفَ حَجَّاجَ بْنَ حَجَّاجٍ فِي سِنْدِ الْحَدِيثِ وَمَتْنِهِ:

---

(1063) الْعَقِيْقَةُ: هِيَ الذَّبِيْحَةُ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ، وَأَصْلُ الْعَقِّ: الشَّقُّ وَالْقَطْعُ، وَقِيلَ لِلذَّبِيْحَةِ عَقِيْقَةٌ؛ لِأَنَّهَا يُشَقُّ حَلْقُهَا.

النهاية، لابن الأثير، ص: 632.

(1064) هُوَ فَحْلُ الضَّأْنِ فِي أَيِّ سَنٍّ كَانَ.

لسان العرب، لابن منظور، (6/ 338).

(1065) السُّنَنِ الصُّغْرَى، لِلنَّسَائِيِّ، (7/ 165)، ح (4219).

أَمَّا سُنْدُهُ: فرواه جَرِيرٌ، عن قتادة، عن أنس، بينما رواه حَجَّاجٌ، عن قتادة، عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ.

وَأَمَّا مَتْنُهُ: ففي حديث جَرِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ كَبْشَيْنِ، أَي: عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ كَبْشٍ، وَفِي حَدِيثِ حَجَّاجٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ، أَي: عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ كَبْشَيْنِ.

والذي يظهر ترجُّح رواية حَجَّاجِ بن حَجَّاجٍ؛ وذلك لِأَنَّ حَجَّاجًا قَالَ فِيهِ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «هُوَ أَحَدُ حَفَازِ أَصْحَابِ قِتَادَةَ». (1066)

وَأَمَّا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ فَفِي رِوَايَتِهِ عَنْ قِتَادَةَ ضَعْفٌ وَنَكَارَةٌ خَاصَّةٌ إِذَا تَفَرَّدَ كَمَا تَقَدَّمَ (1067)، فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ مِنْهُ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ فِي قِتَادَةَ!

وَقَالَ الضَّيَاءُ المَقْدِسِيُّ: «ذَكَرَ هَذَا الحَدِيثُ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ، قَالَ: نَعَمْ، جَرِيرٌ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِ قِتَادَةَ». (1068)

وَالحَدِيثُ أَعْلَاهُ البِزَارُ بِتَفَرُّدِ جَرِيرٍ بِهِ، فَقَالَ: «وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابِعَ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَلَيْهَا». (1069) وَوَافَقَهُ الطَّبْرَانِيُّ (1070)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (1071)، وَابْنُ طَاهِرٍ المَقْدِسِيُّ. (1072)

وَأَعْلَاهُ أَبُو حَاتِمٍ بِالإِرْسَالِ فَقَالَ: «أَخْطَأَ جَرِيرٌ فِي هَذَا الحَدِيثِ، إِنَّهَا هُوَ: قِتَادَةُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، قَالَ: "عَقَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... مُرْسَلًا". (1073) وَلَمْ يَقِفِ البَاحِثُ عَلَى رِوَايَةِ عِكْرَمَةَ المُرْسَلَةِ مِنْ طَرِيقِ مُسْنَدِ.

(1066) تهذيب الكمال، للمزني، (432/5).

(1067) ص: 258.

(1068) الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، (85/7).

(1069) المسند، للبزار، (465/4).

(1070) انظر: المعجم الأوسط، للطبراني، (246/2).

(1071) انظر: أطراف الغرائب والأفراد للدَّارِقُطْنِيِّ، لابن طاهر المقدسي، (139/2).

(1072) انظر: ذخيرة الحفَّاز، لابن طاهر المقدسي، (1583/3).

(1073) العلل، لابن أبي حاتم، (546/4).

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ).

### الْحَدِيثُ الثَّامِنُ:

(73) قَالَ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "أَخْبَرْنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ [بْنُ مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ]، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ [بْنُ يَحْيَى]، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ كُلِّفَ يَوْمَ الْفِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»<sup>(1074)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (2/ 504)، ح (10556)، مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى بِهِ مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ.

وَأَشَارَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (11/ 125) إِلَى أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ تَابَعَ هَمَّامًا فِي رِوَايَتِهِ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ مَرْفُوعاً.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقاً، الصَّحِيحُ، (6/ 2581)، ح (6635)، وَوَصَلَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (5/ 275) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَانِيِّ يَحْيَى بْنِ دِينَارٍ، كِلَاهُمَا (قَتَادَةَ وَأَبُو هَاشِمٍ) عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، (11/ 309)، ح (11831)، مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ.

وَفِيهِ تَفَرُّدُ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهَذَا الْوَجْهِ عَنْ قَتَادَةَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ، حَيْثُ جَعَلَهُ طَلْحَةُ مِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِرِوَايَةِ أَصْحَابِ قَتَادَةَ، وَهُمْ: هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو عَوَّانَةَ، وَالْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَيْثُ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(1074) السُّنَنِ الصُّغْرَى، لِلنَّسَائِيِّ، (8/ 215)، ح (5360).



وظلحة بن عبد الرحمن، هو: المؤدّب، ذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(1075)</sup> وقال: «من أهل البصرة». وقال فيه ابن عدي: «وروى هو عن قتادة شيئاً لا يُتبعوه عليه»<sup>(1076)</sup>.

وهذا الوجه ممّا لم يُتبع عليه طلحة بن عبد الرحمن؛ فهو غير محفوظ؛ ولأجل ذلك أعلّنه الطبراني بالتفرد فقال: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا طلحة بن عبد الرحمن»<sup>(1077)</sup>.

ولكنّ الحديث ثبت صحيحاً من حديث ابن عباس مرفوعاً من طريق قتادة عن غير عكرمة: حيث أخرجه مسلم، الصحيح، (3/1670)، ح(2110)، من طريق هشام الدستوائي، والطبراني، المعجم الكبير، (12/204)، ح(12900)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، عن النضر بن أنس بن مالك، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.

وكذا ثبت من غير طريق قتادة: حيث أخرجه البخاري، الصحيح، (2/775)، ح(2112)، ومسلم، الصحيح، (3/1670)، ح(99/2110)، من طريق سعيد بن أبي الحسن البصري، وأخرجه البخاري، الصحيح، (5/2223)، ح(5618)، ومسلم، الصحيح، (3/1670)، ح(100/2110)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن النضر بن أنس بن مالك، وأخرجه البخاري، الصحيح، (6/2581)، ح(6635)، من طريق أيوب السخيتاني، عن عكرمة مولى ابن عباس، ثلاثتهم عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه، وفي بعضها زيادات.

وأخرجه البخاري، الصحيح، (6/2581)، ح(6635)، من طريق خالد بن مهران الخدّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً.

ثمّ أشار البخاري عقب الحديث إلى أنّ هشام بن حسان تابع خالداً في روايته عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً.

وحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف في وقفه ورفعته في حديثي أبي هريرة وابن عباس:

(1075) (6/489).

(1076) الكامل، لابن عدي، (4/113).

(1077) المعجم الأوسط، للطبراني، (4/103).

أما حديث أبي هريرة: اختلف فيه على عكرمة في وقفه ورفعته، فرواه عن عكرمة قتادة، واختلف عليه: فرواه همام بن يحيى والحكم بن عبد الملك عن قتادة من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وتفرد أبو عوانة فرواه عن قتادة من حديث أبي هريرة موقوفاً، ولكن تابع قتادة على هذا الوجه أبو هاشم الرُّماني، فرواه عن عكرمة عن أبي هريرة موقوفاً.

وأما حديث ابن عباس: اختلف فيه أيضاً على عكرمة في وقفه ورفعته، فرواه أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، وتابع عكرمة على الرفع النضر بن أنس بن مالك وسعيد بن أبي الحسن البصري، ورواه هشام بن حسان وخالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً.

والذي يظهر احتمال كلا الوجهين (الوقف والرفع)، فقد قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف في وقف الحديث ورفعته: «والتولان محفوظان»<sup>(1078)</sup>. وقال ابن حجر: «تعارض الوقف والرفع فيه لا أثر له؛ لأن حكمه الرفع»<sup>(1079)</sup>، وقد أشار البخاري إلى الخلاف فيه على عكرمة عن ابن عباس أو عن أبي هريرة، والراجح عنده أنه عن ابن عباس، والله أعلم»<sup>(1080)</sup>.

قال الباحث: ومما يؤيد الرفع ما أخرجه مسلم، الصحيح، (3/ 1670)، ح(2110 / 100) من طريق النضر بن أنس بن مالك قال: كنت جالساً عند ابن عباس، فجعل يفتي ولا يقول: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم)، حتى سأله رجل، فقال: إني رجل أصور هذه الصور. فقال له ابن عباس: أذنه، فدنا الرجل، فقال ابن عباس: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من صور صورة...». الحديث.

ففيه بيان واضح جلي أن ابن عباس كان يفتي بادي الأمر دون أن يسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما جاءه رجل وسأله عن الصور أسند ابن عباس الحديث عن النبي

(1078) العلل، للدارقطني، (11/ 125).

(1079) إذ فيه الإخبار عن أمر غيبي، وهو أن المصور يؤمر يوم القيامة بالنفخ فيها صور، وليس بنافخ، وهذا مما لا يقال فيه بالرأي والاجتهاد.

(1080) هدي الساري، لابن حجر، ص: 381.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتأمَّل قول النَّضْرِ بن أنس: (فجعل يُفتي ولا يقول: (قال رسولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). ففيه إشعارٌ أنَّ غالب المجلس كان كذلك، فلعلَّ من روى الحديث موقوفاً اختلط عليه الأمر، فظنَّه من قولِ ابنِ عَبَّاسٍ، والله أعلم.

والخلاصة: أنَّ الحديث ثابتٌ صحيحٌ من حديث أبي هُرَيْرَةَ وابنِ عَبَّاسٍ مرفوعاً، وكذا موقوفاً وله حُكْمُ الرَّفْعِ، والله أعلم.

### الحديثُ التاسع:

(74) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا عثمانُ بن أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا عَفَّانُ، حدَّثنا هَمَّامٌ، عن قتادة، عن عِكرمة، عن ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدًا، يُسَمَّى مُغَيْثًا، فَخَيْرَهَا»<sup>(1081)</sup> - يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ»<sup>(1082)</sup>.  
إسناده صحيحٌ.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2023)، ح(4976)، عن أبي الوليد الطيالسيِّ، عن هَمَّامِ بنِ يَحْيَى به مختصراً دون قول ابنِ عَبَّاسٍ: (فَخَيْرَهَا...) إلى آخره.  
وأخرجه أحمد، المسند، (1/281)، ح(2542)، عن عَفَّانِ بنِ مسلم، و(1/361)، ح(3405)، عن بهز بن أسد، والطَّبْرانيِّ، المعجم الكبير، (11/308)، ح(11826)، من طريق هُدْبَةَ بنِ خالد، وأخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبير، (7/221)، ح(14042)، من طريق مُحَمَّدِ بنِ سِنان، أربعتهم عن هَمَّامِ بنِ يَحْيَى به مرفوعاً مطوَّلاً.  
وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2023)، ح(4976)، من طريق شعبة، عن قتادة به مختصراً.

(1081) أي: بين اختيارِ الزَّوجِ واختيارِ الفَسْخِ.

عون المعبود، للعظيم آبادي، (6/225).

(1082) السُّنن، لأبي داود، (1/678)، ح(2232).

وأخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ، السُّنَنِ، (3 / 293)، ح (182)، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة وأيوب السَّخْتِيَانِيَّ به مرفوعاً، وفيه زيادةٌ.

وأخرجه البخاري، الصَّحِيح، (5 / 2023)، ح (4977، 4978)، من طريق أيُّوب السَّخْتِيَانِيَّ، وح (4979)، من طريق خالدِ الحَدَّاءِ، كلاهما عن عِكْرَمَةَ به مختصراً.

### الحديثُ العاشرُ:

(75) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا همامٌ، عن قتادة، قال: حدثنا عِكْرَمَةَ، عن ابن عباسٍ: «أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ<sup>(1083)</sup> نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ<sup>(1084)</sup>، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَدْيًا<sup>(1085)</sup>»".<sup>(1086)</sup>

وأخرجه أحمد، المسند، (1 / 311)، ح (2835)، وأبو يعلى، المسند، (5 / 122)، ح (2737)، من طريق عبد الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وأخرجه أحمد، المسند، (1 / 239)، ح (2134، 2139)، من طريق بَهْزِ بْنِ أَسَدٍ، ويزيد بن هارون، و(1 / 252، 311)، ح (2278، 2835)، من طريق عَفَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ، وأخرجه ابن الجارود، المتقى، (ص: 236)، ح (936)، وابن خزيمة، الصَّحِيح، (4 / 347)، ح (3045)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (17 / 272)، ح (745)، من طريق أبي داود الطَّيَالِسِيِّ، وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (11 / 308)، ح (11828)، من طريق هُدْبَةَ بْنِ خَالِدٍ، وَحَفْصِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَوْضِيِّ،

---

(1083) هو الجُّهْنِيُّ، وأخته هي أم حَبَّانَ أو حَبَّالَ، ذكرها ابنُ مَآكُولَا، ولكن ذكر ابن حجر أن أباها ليس هو راوي هذا الحديث، وَوَهَّمَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ، وَعَلَى هَذَا لَا يَعْرِفُ اسْمُ أُخْتِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْجُهْنِيِّ.

انظر: الإكمال، لابن مَآكُولَا، (2 / 311)، وفتح الباري، لابن حجر، (4 / 80).

(1084) أي: إلى البيت الحرام.

(1085) الهدْيُ: الهدْيُ - بالتشديد - كالهْدْيِ - بالتخفيف -، وهو: ما يُهْدَى إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ مِنَ النَّعْمِ لُتُنَحَّرَ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 1004.

(1086) السُّنَنِ، لأبي داود، (2 / 253)، ح (3296).

سبعتهم عن همام بن يحيى به مرفوعاً بنحوه، وفي بعض الطرق: (تُهْدِي بَدَنَةً) بدل (تُهْدِي هَدِيًّا).

وخولف همامٌ في قتادة، خالفه هشامُ الدَّستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، فروياه عن قتادة دون ذكر الهدي.

أما رواية هشامِ الدَّستوائي: أخرجها أبو داود، السنن، (2/252)، ح (3297)، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن هشامِ الدَّستوائي، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأما رواية سعيد بن أبي عروبة: أخرجها أبو داود، السنن، (2/253)، ح (3298)، من طريق ابن أبي عدي، والبيهقي، السنن الكبرى، (10/79)، ح (19904)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة مرسلًا: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ... بمعنى حديث هشام، ولم يذكر ابن عباس.

وتابع قتادة على هذا الوجه خالدُ الحذاء: فقد أخرجهُ الطَّبْرانِيُّ، المعجم الكبير، (11/341)، ح (11949)، من طريق خالدِ الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بمعنى حديث هشام.

وبه يظهر أن ذكر (الهدي) غيرُ محفوظ؛ لتفرد همام بن يحيى به من بين أصحاب قتادة، بل خالف اثنين من أوثق الناس في قتادة، وهم: سعيد بن أبي عروبة، وهشامُ الدَّستوائي، فلم يذكرا (الهدي)، إلا أن سعيداً خالف في إسناد الحديث فجعله عن عكرمة مرسلًا دون ذكر لابن عباس.

لذا قال ابن عبد البرُّ بعد ذكره للاختلاف على قتادة: «وليس همامٌ بحجةٍ فيما خالفهُ فيه هشامٌ عن قتادة».<sup>(1087)</sup>

وسبق ابن عبد البرُّ إلى الإشارة لهذه العلة أبو داود<sup>(1088)</sup>، ووافقهُ البيهقيُّ.<sup>(1089)</sup>

(1087) الاستذكار، لابن عبد البر، (5/177).

(1088) السنن، لأبي داود، (2/253)، ح (3297، 3298).

(1089) السنن الكبرى، للبيهقي، (10/79).

ويؤكد ما سبق: أن البخاريَّ أخرجه في الصحيح، (2/ 660)، ح (1767)، ومسلم في الصحيح، (3/ 1264)، ح (12/ 1644)، من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير مرثد بن عبد الله، عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً، دون ذكرٍ للهدّي. وعقبة بن عامر صاحب القصة، فروايته مقدّمة على غيره، وكذا ذكر البخاريُّ عقبة الحديث قول يزيد بن أبي حبيب: «وكان أبو الخير لا يفارق عقبة». ففيه دليل على أن أبا الخير كان ضابطاً لحديث عقبة بن عامر.

والخلاصة: أن رواية همّام بن يحيى عن قتادة - وفيها ذكر الهدّي - غير محفوظة، والمحفوظ ما رواه سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، عن قتادة دون ذكر الهدّي. وهو ثابت أيضاً في الصحيحين من طريق أخرى دون ذكر الهدّي، والله أعلم.

### الحديث الحادي عشر:

(76) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدّثنا محمد بن المثني، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا سعيد، عن قتادة، عن عكرمة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له - يعني لابن صوريا<sup>(1090)</sup> -: «أذكركم بالله الذي نجاكم من آل فرعون، وأقطعكم البحر<sup>(1091)</sup>، وظلّل عليكم الغمام<sup>(1092)</sup> ..

(1090) هو عبد الله بن صوريا، ويقال: ابن صور، الإسرائيلي، الأعور، وكان من أجبار اليهود، يقال: إنّه أسلم، وقيل: أنّه ارتدّ بعد أن أسلم، فالله أعلم.

الإصابة، لابن حجر، (4/ 133).

(1091) أي: جعلكم تعبرون البحر، قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (5/ 84): «وقطعت النهر قطوعاً، إذا عبرته».

(1092) جمع غمامة، وهي السحابة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 680.

وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمُ الْمَنَ وَالسَّلْوَى<sup>(1093)</sup>، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمُ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، أَتَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمُ الرَّجْمَ». قال: ذَكَرْتَنِي بِعَظِيمٍ، وَلَا يَسْعُنِي أَنْ أَكْذِبَكَ. وساق الحديث<sup>(1094)</sup>. وإسناده ضعيفٌ؛ لإرساله.

وقصة الحديث أخرجها مسلم، الصحيح، (3/1327)، ح (82/1700)، من طريق الأعمش، عن عبد الله بن مَرَّة، عن البراء بن عازب قال: مرَّ على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيهوديٍّ مُحَمَّمًا<sup>(1095)</sup> مجلوداً، فدعاهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟». قالوا: نعم. فدعا رجلاً من علمائهم، فقال: «أُنشِدُكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ». قال: لا، ولولا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أَخْبِرْكَ، نَجِدُهُ الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكَنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقْمَنَّا عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَلَنَا: تَعَالَوْا فَلْنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالضَّعِيفِ، فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ وَالْجُلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ. فقال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ». فأمر به فرُجِمَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: 41]، يقول: اتُّوُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ أَمْرَكُمْ بِالتَّحْمِيمِ وَالْجُلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: 44]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: 45]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 47]، فِي الْكُفْرِ كُلِّهَا.

(1093) قيل: الْمَنُ شَيْءٌ كَالطَّلِّ، فِيهِ حَلَاوَةٌ، يَسْقُطُ عَلَى الشَّجَرِ، وَالسَّلْوَى طَائِرٌ. وقيل: الْمَنُ وَالسَّلْوَى كِلَاهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى مَا أَنْعَمَ اللهُ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَهُمَا بِالذَّاتِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، لَكِنْ سَمَّاهُ مَنًا بِحَيْثُ أَنَّهُ امْتَنَنَ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَسَمَّاهُ سَلْوَى مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ بِهِ التَّسْلِي.

المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص: 475.

(1094) السنن، لأبي داود، (2/336)، ح (3626).

(1095) أي: مَسْوُودٌ الْوَجْهَ، مِنَ الْحَمَمَةِ: الْفَحْمَةُ، وَجَمَعَهَا حُمٌّ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 234.

ولمعناه شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمر: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (1/446)،  
ح(1264)و(1330/3)، ح(3436)و(1660/4)، ح(4280)و(2510/6)، 2672،  
2742، ح(6450، 6901، 7104)، ومسلم، الصَّحيح، (3/1326)، ح(1699/26، 27)،  
من طريق نافع، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/2499)، ح(6433)، من طريق عبد الله بن  
دينار، كلاهما عن ابن عمر مرفوعاً.  
ومن حديث جابر بن عبد الله بن حَرَام: أخرجه مسلم، الصَّحيح، (3/1328)،  
ح(1701/28) من طريق أبي الزُّبير، عن جابر مرفوعاً.

### الحديثُ الثَّاني عَشْرُ:

(77) قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: "حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مِرْوَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ  
عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ جَمِيلَةَ  
بِنْتَ سُلُوقٍ أَسْأَلَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَعْتَبْتُ عَلَى ثَابِتٍ <sup>(1096)</sup> فِي دِينٍ وَلَا  
خُلُقٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، لَا أُطِيقُهُ بُغْضًا. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ <sup>(1097)</sup>». قَالَتْ: نَعَمْ. «فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ  
مِنْهَا حَدِيثَهُ وَلَا يَزِدَّادَ» <sup>(1098)</sup>.

وَحَوْلُفِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي سَعِيدٍ، حَيْثُ رَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ،  
عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ مَرْسَلًا: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (7/313)،

(1096) هو ابن قيس، كما جاء مصرحاً عند البخاري، الصَّحيح، (5/2021)، ح(4971).

(1097) الحديقه: كلُّ ما أحاط به البناء من البساتين وغيرها، ويقال للقطعة من النَّخْلِ حديقه، وإن لم يكن مُحاطاً  
بها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 193.

(1098) السُّنَنِ، لابن ماجه، (1/663)، ح(2056).



ح(14620)، لذا قال البيهقيُّ بعد رواية عبد الأعلى: «كذا رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة موصولاً، وأرسله غيره عنه». (1099)

ولكنَّ سعيداً تُوبِعَ في قتادة على الوجه الموصول، تابعه هَمَّامُ بن يحيى: أخرجه البيهقيُّ، السُّنن الكبرى، (7/313)، ح(14618)، من طريق هَمَّام بن يحيى، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بمعناه.

وكذا تُوبِعَ قتادة في عِكرمة على الوجه الموصول، تابعه خالدُ الحذاء: أخرجه البخاري، الصَّحيح، (5/2021)، ح(4971)، والنَّسائيُّ، السُّنن الصُّغرى، (6/169)، ح(3463)، عن أزهر بن جميل، عن عبد الوهَّاب الثَّقَفِيِّ، عن خالدِ الحذاء، عن عِكرمة به مرفوعاً بمعناه.

إلا أنَّ البخاريَّ قال عَقَبَ الحديث: «لا يُتَابِعُ فيه عن ابن عبَّاسٍ».

قال ابن حجر: «أي: لا يُتَابِعُ أزهرُ بن جميل على ذِكر ابن عبَّاسٍ في هذا الحديث، بل أرسله غيره، ومراده بذلك خُصوص طريق خالدِ الحذاء عن عِكرمة». (1100)

ولتوضيح مراد ابن حجرٍ فيقول الباحث باختصارٍ: الحديث اختلف فيه على خالدِ الحذاء في وصل الحديث وإرساله:

أما رواية الوصل: فقد تفرَّد بها أزهر بن جميل عن عبد الوهَّاب الثَّقَفِيِّ، عن خالدِ الحذاء، عن عِكرمة، عن ابن عباس، وتقدم تخريجها عند البخاريِّ.

وأما رواية الإرسال: فرواها خالد بن عبد الله الطحَّان<sup>(1101)</sup>، وإبراهيم بن طهَّان<sup>(1102)</sup>

..

(1099) السُّنن الكبرى، للبيهقيِّ، (7/313)، ح(14619).

(1100) فتح الباري، لابن حجر، (9/401).

(1101) أخرج روايته: البخاريُّ، الصَّحيح، (5/2022)، ح(4972).

(1102) أخرج روايته: البخاريُّ معلقاً، الصَّحيح، (5/2022)، ح(4972).

وأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيَّ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ<sup>(1103)</sup>، وَمَعْمَرٍ<sup>(1104)</sup>، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ<sup>(1105)</sup>،  
وَوُهَيْبٍ<sup>(1106)</sup> عَنْهُ، ثَلَاثَتُهُمْ (خَالِدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَيُّوبُ) عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ عِكْرَمَةَ  
مَرَسَلًا.

وَلَا شَكَّ فِي رُجْحَانِ رِوَايَةِ الْإِرْسَالِ عَلَى رِوَايَةِ الْوَصْلِ لِلكَثْرَةِ وَالْحِفْظِ، قَالَ ابْنُ  
حَجْرٍ: «وَيُؤْخَذُ مِنْ إِخْرَاجِ الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحِ فَوَائِدُ:  
مِنْهَا: أَنَّ الْأَكْثَرَ إِذَا وَصَلُوا، وَأُرْسِلَ الْأَقْلُ، قُدِّمَ الْوَاصِلُ وَلَوْ كَانَ الَّذِي أُرْسِلَ  
أَحْفَظُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ تُقَدَّمُ رِوَايَةُ الْوَاصِلِ عَلَى الْمُرْسَلِ دَائِمًا.  
وَمِنْهَا: أَنَّ الرَّأْيَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا مِنَ الضَّبْطِ، وَوَافِقَهُ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ  
اعْتَصَدَ، وَقَامَتِ الرَّوَايَتَانِ رِوَايَةَ الضَّابِطِ الْمُتَقَنِّ»<sup>(1107)</sup>.

وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ ثَبَّتَ مَتَصِلًا مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ<sup>(1108)</sup> ذِكْرُ طَرِيقِ  
قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَتَابِعَ قَتَادَةَ أَيْضًا عَلَى رِوَايَةِ الْوَصْلِ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيَّ<sup>(1109)</sup>، وَثَابِتُ بْنُ أَسْلَمَ  
الْبُنَّانِيَّ<sup>(1110)</sup> ..

---

(1103) أَخْرَجَ رِوَايَتَهُ: الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحُ، (5/2022)، ح (4973).

(1104) أَخْرَجَ رِوَايَتَهُ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ، الْمُصَنَّفُ، (6/483)، ح (11759).

(1105) ذَكَرَ رِوَايَتَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (7/313)، ح (14620)، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ خَالِدًا الْحَدَّاءَ، وَقَالَ  
الْبَيْهَقِيُّ عَقِبَهُ: «وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ مُرَسَلًا».

(1106) ذَكَرَ رِوَايَتَهُ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (7/313)، ح (14617).

(1107) فَتَحَ الْبَارِيُّ، لِابْنِ حَجْرٍ، (9/401).

(1108) ص: 320، 321.

(1109) أَخْرَجَ رِوَايَتَهُ: الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا، الصَّحِيحُ، (5/2022)، ح (4972) وَوَصَلَهُ فِي ح (4973) مِنْ طَرِيقِ  
جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَاوُودِ، الْمُتَقِيُّ، (ص: 187)، ح (750)، مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ،  
وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، (24/211)، ح (542)، مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ أَيُّوبَ بِهِ  
مَرْفُوعًا.

(1110) أَخْرَجَ رِوَايَتَهُ: الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، (24/211)، ح (542) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ بِهِ  
مَرْفُوعًا.

وعمر بن مسلم<sup>(1111)</sup> ثلاثتهم، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بمعناه.  
والخلاصة: أن الحديث ثابتٌ من طريق قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً،  
وكذا ثبت من طرقٍ أخرى عند البخاري وغيره عن عكرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً.  
وأما رواية عكرمة المتصلة فالذي يظهر أنها مرجوحة؛ وذلك لأن من رواه مراسلاً  
أكثر وأحفظ ممن رواه متصلاً، والله أعلم.

### الحديث الثالث عشر:

(78) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن  
عكرمة، عن عبد الله بن عباسٍ: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبي الله،  
إني شيخ كبيرٌ عليلٌ، يشقُّ عليَّ القيامُ، فأمرني بليلةٍ لعلَّ الله يوفقني فيها لليلة القدر. قال:  
«عَلَيْكَ بِالسَّابِعَةِ»<sup>(1112)</sup>.

«حديثٌ إسناده جيّدٌ، وهو غريبٌ، تفرّد به معاذ بن هشام»<sup>(1113)</sup>.

وقال أبو القاسم البغوي: «ولا أعلم روى هذا الحديث بهذا الإسناد غير معاذ بن

هشام»<sup>(1114)</sup>.

---

(1111) أخرج روايته: أبو داود، السنن، (1/677)، ح (2229)، من طريق هشام بن يوسف، عن معمر، عن  
عمر بن مسلم به مرفوعاً. وقال أبو داود عقبه: «وهذا الحديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن  
مسلم، عن عكرمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً». (1112) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/240)، ح (2149).  
(1113) تعليق حاتم العوني على مشيخة ابن أبي صقر، لمحمد بن أحمد اللخمي، ص: 121.  
(1114) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (10/469).

## الحديثُ الرَّابِعُ عَشْرُ:

(79) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عَفَّان، حدَّثنا هَمَّامٌ، حدَّثنا قَتَادَةُ، عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ سَبْعًا، وَطَافَ سَعِيًّا، وَإِنَّمَا سَعَى أَحَبَّ أَنْ يُرِيَ النَّاسَ قُوَّتَهُ»".<sup>(1115)</sup>  
إسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/310)، ح (2830)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (11/308)، ح (11827)، من طريق بَهْز بن أسد، وأخرجه أحمد، المسند، (1/311)، ح (2836)، عن عبد الصَّمَد بن عبد الوارث، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (5/110)، ح (9216)، من طريق هُدْبَةَ بن خالد، ثلاثتهم عن هَمَّامٍ به مرفوعاً بنحوه.  
وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (2/594، 1553)، ح (1566، 4010)، ومسلم، الصَّحيح، (2/923)، ح (1266/241)، من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عَبَّاسٍ مرفوعاً بمعناه.

وأخرجه البخاري، الصَّحيح، (2/581)، ح (1525) و(4/1553)، ح (4009)، ومسلم، الصَّحيح، (2/923)، ح (1266/240)، من طريق سعيد بن جُبَيْر، وأخرجه مسلم، الصَّحيح، (2/921)، ح (1264/237، 238)، من طريق أبي الطُّفَيْل عامر بن واثلة، كلاهما عن ابن عَبَّاسٍ بمعناه، وفيه قِصَّةٌ.

## الحديثُ الخَامِسُ عَشْرُ:

(80) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا أسود بن عامر، حدَّثنا حمَّاد بن سَلَمَةَ، عن قَتَادَةَ، عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَيْتُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى»".<sup>(1116)</sup>

(1115) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/255)، ح (2305).

(1116) المصدر السابق، (1/285)، ح (2580).

وأخرجه ابن عدي، الكامل، (261 / 2)، والبيهقي، الأسماء والصفات، (364 / 2)، ح (938)، من طريق محمد بن رزق الله بن موسى، عن أسود بن عامر به مرفوعاً بلفظ: (رَأَيْتُ رَبِّي فِي صُورَةِ شَابٍ أَمْرَدٍ<sup>(1117)</sup> جَعْدٍ<sup>(1118)</sup>، عَلَيْهِ حُلَّةٌ<sup>(1119)</sup> خَضْرَاءُ).

وأخرجه البيهقي، الأسماء والصفات، (363 / 2)، ح (938)، من طريق محمد بن رافع، عن أسود بن عامر به مرفوعاً بلفظ: (رَأَيْتُ رَبِّي جَعْدًا أَمْرَدًا، عَلَيْهِ حُلَّةٌ خَضْرَاءُ).  
وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد، السُّنَّة، (ص: 223)، ح (552)، من طريق النَّضْر ابن أنس، عن الأسود بن عامر به موقوفاً بلفظ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ).  
وأخرجه من هذه الطريق الموقوفة أيضاً: ابن عدي، الكامل، (261 / 2)، والبيهقي، الأسماء والصفات، (365)، ح (939)، وزادا: (فِي صُورَةِ شَابٍ أَمْرَدٍ، دُونَهُ سِتْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ، قَدَمِيهِ أَوْ قَالَ: رِجْلِيهِ فِي خُضْرَةٍ).

وتابع حمّاداً في قتادة على هذه الوجه الموقوف هشام الدُّسْتَوَائِي: فقد أخرجه، النَّسَائِي، السُّنن الكبرى، (472 / 6)، ح (11539)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه

---

(1117) الأَمْرَدُ: الشَّابُّ الَّذِي بَلَغَ خُرُوجَ حَيْثِيَّتِهِ وَطَرَ شَارِبُهُ، وَلَمْ تَبْدُ لَحِيَّتُهُ.

لسان العرب، لابن منظور، (400 / 3).

(1118) الجَعْدُ فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ يَكُونُ مَدْحًا وَدَمًا؛ فَالْمَدْحُ مَعْنَاهُ: أَنْ يَكُونَ شَدِيدَ الْأَسْرِ وَالْحَلْقُ، أَوْ يَكُونُ جَعْدًا الشَّعْرَ، وَهُوَ ضِدُّ السَّبَبِ، لِأَنَّ السَّبُوطَةَ أَكْثَرُهَا فِي شُعُورِ الْعَجَمِ.  
وَأَمَّا الدَّمُ: فَهُوَ الْقَصِيرُ الْمَتَرِّدُ الْحَلْقُ.  
وقد يُطْلَقُ عَلَى الْبَخِيلِ أَيْضًا، يُقَالُ: رَجُلٌ جَعْدٌ الْيَدَيْنِ.  
النهاية، لابن الأثير، ص: 155.

(1119) قِيلَ: الْحُلَّةُ رِدَاءٌ وَقَمِيصٌ وَتَمَامُهَا الْعِمَامَةُ، وَقِيلَ: الْحُلَّةُ كُلُّ ثَوْبٍ جَيِّدٍ جَدِيدٍ تَلْبَسُهُ غَلِيظٌ أَوْ دَقِيقٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا ذَا ثَوْبَيْنِ، وَقِيلَ: الْحُلَّةُ الْقَمِيصُ وَالْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ، لَا تَكُونُ أَقَلَّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَيُقَالُ لِلْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ حُلَّةً، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ حُلَّةً.  
لسان العرب، لابن منظور، (163 / 11).

هشام، عن قتادة به موقوفاً بلفظ: (أَتَعَجَّبُونَ أَنْ تَكُونَ الْخُلَّةُ لِإِبْرَاهِيمَ، وَالْكَلَامُ لِمُوسَى، وَالرُّؤْيَةُ لِمَحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وأخرجه أحمد، المسند، (1/290)، ح(2634)، والخطيب، تاريخ بغداد، (11/214)، من طريق عبد الصّمد بن كيسان، عن حمّاد بن سلّمة به مرفوعاً بلفظ: (رَأَيْتُ رَبِّي تَعَالَى).

إلا أنّه زاد في طريق الخطيب البغداديّ قوله: (في صورة شابّ أمرّد، عليه حلّة حمراء).

وعبد الصّمد بن كيسان هذا لم أقف على من ترجم له، سوى ما ذكره الحسينيُّ بأنّه: (غير معروف)<sup>(1120)</sup>، وتعقبه ابن حجر بقوله: «قلت: أظنّه الأوّل، تصحّف اسم أبيه».<sup>(1121)</sup>

وقصد ابن حجر بقوله: (أظنّه الأوّل) بأنّ عبد الصّمد بن كيسان هو عبد الصّمد بن حسنّ الذي ترجم له قبل ابن كيسان، فإن كان الأمر كما قال ابن حجر فالسنّد يكون رواه ثقات، وذلك أنّ عبد الصّمد بن حسنّ قال فيه ابن سعد: «وكان ثقة».<sup>(1122)</sup> وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، صدوق».<sup>(1123)</sup> وذكره ابن حبان في «الثقات».<sup>(1124)</sup>

وأخرجه الدارقطني، الرّؤية، (ص: 347)، ح(267)، والبيهقي، الأسماء والصفات، (2/363)، ح(938)، من طريق إبراهيم بن أبي سويد، عن حمّاد بن سلّمة به مرفوعاً بلفظ: (رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ)، وزاد البيهقيُّ: (جَعَدًا أَمْرَدًا، عَلَيْهِ حُلَّةٌ خَضْرَاءَ).

وأخرجه ابن عدي، الكامل، (2/261)، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن حمّاد بن سلّمة به مرفوعاً بلفظ: (رَأَيْتُ رَبِّي).

(1120) الإكمال، للحسيني، ص: 271.

(1121) تعجيل المنفعة، لابن حجر، ص: 260.

(1122) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/375).

(1123) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/51).

(1124) (8/415).

ويلاحظ ممّا سبق أمور:

الأمر الأول: أنّ مدار الحديث على حمّاد بن سلّمة، وهو مع ثقته فهو من الشيوخ من أصحاب قتادة<sup>(1125)</sup>، ممّن تُكلم في حفظه، وله أوهاّم، وعنده نوع اضطرابٍ، فلا يُحتجّ بها تفرّد به، قال البيهقيّ فيه: «فالأحتياط أن لا يُحتجّ به فيما يخالف الثقات»<sup>(1126)</sup>.  
إلا أنه ورد عن عفان أنه قال: سمعتُ حمّاد بن سلّمة سُئل عن هذا الحديث. فقال:  
«دعوه؛ حدّثني به قتادة، وما في البيتِ غيري وغير آخر»<sup>(1127)</sup>.

فيه ما يشعر بالسبب الذي جعل حمّاد بن سلّمة يتفرّد بهذا الحديث.

الأمر الثاني: أنّ الرواة قد اختلفوا على حمّاد بن سلّمة في هذا الحديث سنداً ومثناً:

أمّا سنداً: ففي رّفعه ووقفه، فرّفعه من الرواة عن حمّاد بن سلّمة: يحيى بن أبي كثير، وإبراهيم بن سويد، وعبد الصّمد بن كيّسان، وأسود بن عامر على وجهٍ عنده، ووقفه من الرواة عن حمّاد: أسود بن عامر على الوجه الآخر عنده، وتابع حمّاد بن سلّمة على وقف الحديث هشامُ الدّستوائي، والذي يترجّح وقف الحديث؛ إذ إنّه اتفق مع حمّاد بن سلّمة هشامُ الدّستوائي في وقف الحديث، وأما وجه الرّفع فقد تفرّد به حمّاد.  
وأمّا مثناً: فقد اضطرب الرواة في النقص والزيادة في ألفاظه، وذلك على النحو التالي:

1. لفظ: (رأيتُ ربّي تبارك وتعالى): رواها يحيى بن أبي كثير، وإبراهيم بن أبي سويد، وعبد الصّمد بن كيّسان، وأسود بن عامر على وجهٍ عنده، أربعتهم عن حمّاد بن سلّمة.

(1125) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/695).

(1126) في الخلافات له، كما في السّير، للذهبي، (7/452)، وانظر أقوال أهل العلم فيه تجريحاً وتعديلاً: التاريخ الكبير، للبخاري، (3/22)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/141)، والثقات، لابن حبان، (6/216)، والثقات، للعجلي، (1/319)، والكامل، لابن عدي، (2/253)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/781-784).

(1127) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (11/214).

2. لفظ: (رَأَيْتُ رَبِّي فِي صُورَةِ شَابٍ أَمْرَدٍ جَعْدٍ، عَلَيْهِ حُلَّةٌ خَضْرَاءُ) وفي آخر (رَأَيْتُ رَبِّي جَعْدٌ أَمْرَدٌ عَلَيْهِ حُلَّةٌ خَضْرَاءُ): نَفَرَدَ بِهِ أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ - عَلَى وَجْهِ عِنْدِهِ - مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

والذي يَظْهَرُ أَنَّ المَحْفُوظَ هُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفاً بِلَفْظِ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ)، وَأَمَّا ذِكْرُ (الشَّابِّ الأَمْرَدِ، والحُلَّةِ الخَضْرَاءِ..) فَقَدْ أُنْكَرَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ خَبْرٌ مَنكُرٌ، نَسَأَلُ اللهُ السَّلَامَةَ فِي الدِّينِ، فَلَا هُوَ عَلَى شَرْطِ البِخَارِيِّ وَلَا مُسْلِمٍ، وَرُؤَاؤُهُ وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مَتَّهِمِينَ، فَمَا هُمْ بِمَعْصُومِينَ مِنَ الخَطَأِ والنَّسْيَانِ». (1128) وَقَالَ أَيْضاً: «فَهَذَا مِنْ أُنْكَرٍ مَا أَتَى بِهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَهَذِهِ الرُّؤْيَةُ رُؤْيَةٌ مَنَامٍ إِنْ صَحَّتْ». (1129) وَوَأَفَقَهُ الأَلْبَانِيُّ. (1130) وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ اللَّفْظَ المَنكُرَ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ: «هَذَا الحَدِيثُ لَا يَثْبُتُ، وَطُرُقُهُ كُلُّهَا عَلَى حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ». (1131)

وَأَمَّا اللَّفْظُ المَحْفُوظُ بِإثباتِ الرُّؤْيَةِ فَقَدْ صَحَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرِ المَرْوُذِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ شَاذَانَ [وَهُوَ أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ] يَقُولُ: أَرْسَلْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ أَسْتَأْذِنُهُ فِي أَنْ أُحَدِّثَ بِحَدِيثِ حَمَّادٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَيْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ». فَقَالَ: «قُلْ لَهُ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ العُلَمَاءُ، حَدَّثَ بِهِ». (1132)

وَكَذَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «حَدِيثُ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي الرُّؤْيَةِ صَحِيحٌ، رَوَاهُ شَاذَانُ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ كَيْسَانَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ، لَا يُنْكَرُهُ إِلَّا مُعْتَزِلِيٌّ». (1133)

(1128) السِّير، للذَّهَبِيِّ، (10 / 113).

(1129) مِيزَانُ العِئْتِدَالِ، للذَّهَبِيِّ، (1 / 594).

(1130) انظُر: الضَّعِيفَةَ، للأَلْبَانِيِّ، (13 / 725).

(1131) العِلَلُ المُنْتَهِيَةُ، لابْنِ الجَوْزِيِّ، (1 / 36).

(1132) طَبَقَاتُ الحَنَابِلَةِ، لِأَبِي يَعْلَى، (1 / 118، 216)، وانظُر: المُنْتَخَبَ مِنَ العِلَلِ لِلخَلَّالِ، لِابْنِ قُدَامَةَ، ص:



وصححه الألباني<sup>(1134)</sup>.

ولا يُشكّل على ما تقدّم قول ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي رويت عن حماد بن سلمة في الرؤية، وفي رؤية أهل الجنة خالقهم، قد رواها غير حماد بن سلمة، وليس حمادٌ بمخصوصٍ به فينكر عليه»<sup>(1135)</sup>.

وذلك أن أحاديث الرؤية، أي: رؤية المؤمنين لربهم في الجنة لا اعتراض عليها، وأمّا ما رواه حماد بن سلمة هنا (بذكر الشاب الأمرد الجعد...) فهذا والله إنّه منكرٌ.

وأخرجه الترمذي، الجامع، (367 / 5)، ح (3234)، وابن أبي عاصم، السنّة، (ص: 215)، ح (469)، والبزار، المسند، (42 / 11)، ح (4727)، والمسند، لأبي يعلى، (4 / 475)، ح (2608)، والتوحيد، لابن خزيمة، (1 / 538)، ح (319)، والأجري، الشريعة، (ص: 494)، ح (1039)، والرؤية، للدّارقطني، (ص: 326)، ح (242)، من طرّق عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشام، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن خالد بن اللّجلاج، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: (رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ. قَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ. قُلْتُ: «لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ»). قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟. قُلْتُ: «رَبِّ لَا أَدْرِي». فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى كَتِفِي فَوَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيِي، فَعَلِمْتُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟. قُلْتُ: «فِي الْكُفَّارَاتِ: الْمَشْيِ عَلَى الْأَقْدَامِ إِلَى الْجُمُعَاتِ، وَإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ فِي الْمَكْرُوهَاتِ، وَانْتِظَارِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَمَنْ حَافِظَ عَلَيْهِنَّ عَاشَ بِخَيْرٍ، وَمَاتَ بِخَيْرٍ، وَكَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وإسناده ضعيفٌ؛ ففي سماع قتادة من أبي قلابة كلامٌ لأهل العلم يأتي بيانه<sup>(1136)</sup>، ونكتفي هنا بقول أبي حاتم: «وقتادة يُقال: لم يسمع من أبي قلابة إلاّ أحرفاً، فإنه وقع إليه كتابٌ من كُتِبَ أبي قلابة، فلم يُميّزوا بين عبد الرحمن بن عايش وبين ابن عباس»<sup>(1137)</sup>.

(1134) ظلال الجنة في تخريج السنّة، للألباني (المطبوع مع كتاب السنّة لابن أبي عاصم)، ص: 199.

(1135) الكامل، لابن عدي، (2 / 261).

(1136) ص: 429.

(1137) علل الحديث، لابن أبي حاتم، (1 / 435).

ويؤيده ما قاله الدَّارِقُطْنِيُّ: «وَوَهْم [أي: هشام] في قوله: ابن عَبَّاسٍ، والمحفوظُ أَنَّ خالد ابن اللَّجْلَاجِ رواه عن عبد الرَّحْمَنِ بن عائشٍ، وعبد الرَّحْمَنِ بن عائشٍ لم يسمعه من النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (1138). (1139)

وكذا لا يَثْبُتُ لخالد بن اللَّجْلَاجِ سماعٌ من ابن عَبَّاسٍ في غير هذا الحديث، لذا قال ابنُ حجرٍ تَبَعاً للمزني: «روى عن ابن عَبَّاسٍ - فيما قيل - والمحفوظُ عن عبد الرَّحْمَنِ بن عائشٍ الحَضْرَمِيِّ» (1140).

وأعلَّ أحمد بن حنبل هذا الوجه فيما جاء عن أبي زُرْعَةَ أَنَّهُ قال: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: إنَّ ابنَ جابرٍ [هو عبد الرَّحْمَنِ بن يزيد بن جابر] يُحَدِّثُ عن خالد بن اللَّجْلَاجِ عن عبد الرَّحْمَنِ بن عائشٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ». ويحدِّثُ به قتادة، عن أبي قِلابَةَ، عن خالد بن اللَّجْلَاجِ، عن عبد الله بن عَبَّاسٍ، فأَيُّها أحبُّ إليك؟ قال: «حديثُ قتادة هذا ليس بشيءٍ، والقولُ ما قال ابنُ جابرٍ» (1141).

وأشار الترمذيُّ إلى غرابة هذا الوجه - بعد أن خرَّجه من هذه الطريق - بقوله: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه» (1142).

وأعلَّه الدَّارِقُطْنِيُّ بمخالفة أَيُّوبَ لقتادة فقال بعد أن خرَّجه من هذه الطريق: (خالفه أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، رواه عن أبي قِلابَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ، ولم يذكر بينهما أحدٌ) (1143).  
ورواية أَيُّوبَ التي أشار إليها الدَّارِقُطْنِيُّ: أخرجها أحمد، المسند، (368 / 1)،  
ح (3484)، والترمذيُّ، الجامع، (5 / 366)، ح (3233)، وابن خزيمة، التوحيد،

---

(1138) قاله الترمذيُّ في «الجامع» (5 / 368)، وابن خزيمة في كتاب «التوحيد» (1 / 319)، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (5 / 262): «أخطأ من قال له صحبة». وانظر: الإصابة، لابن حجر، (4 / 320).

(1139) العلل، للدَّارِقُطْنِيِّ، (12 / 136)، وانظر منه: (6 / 55).

(1140) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (3 / 99).

(1141) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (34 / 473)، وقال ابن حجر في الإصابة (4 / 322): «وقد ذكر أحمد بن حنبل أنَّ قتادة أخطأ فيه».

(1142) الجامع، للترمذيِّ، (5 / 367).

(1143) الرُّؤْيُ، للدَّارِقُطْنِيِّ، (329).

(1/ 540)، ح(320)، من طريق مَعْمَرٍ، عن أَيُّوبَ، عن أَبِي قَلَابَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ مرفوعاً بنحو اللفظ السابق في اختصام الملاء الأعلى.

ولكنَّ التِّرْمِذِيَّ أَعْلَلَ هذه الطَّرِيقَ أيضاً بقوله: «وقد ذكروا بين أَبِي قَلَابَةَ وبين ابن عَبَّاسٍ في هذا الحديث رَجُلًا، وقد رواه قتادةٌ عن أَبِي قَلَابَةَ عن خالد بن اللَّجْلَاجِ عن ابن عَبَّاسٍ». (1144)

وكأنَّ التِّرْمِذِيَّ يَشِيرُ إلى الانقطاع بين أَبِي قَلَابَةَ وابن عَبَّاسٍ، فقد ذكر العلائيُّ أنَّ رواية أَبِي قَلَابَةَ عن ابن عَبَّاسٍ مرسلَةٌ<sup>(1145)</sup>، وقال ابن حجر تَبَعًا لِلْمِزِّيِّ وهو يُعَدُّد من روى عنهم أَبُو قَلَابَةَ: «وابنِ عَبَّاسٍ وابنِ عمر، وقيل: لم يسمع منهما». (1146)

وتعقَّب أحمد شاكر كلام التِّرْمِذِيَّ فقال في تعليقه على «المسند»<sup>(1147)</sup>: «ما أظنُّ التِّرْمِذِيَّ يريد بذلك تعليل رواية مَعْمَرٍ عن أَيُّوبَ، فإنَّ مَعْمَرًا أَحْفَظُ من معاذ بن هشام وأَبْتٌ وَأَتَقَنَ، وخالد بن اللَّجْلَاجِ ثقةٌ، فلو صحَّتْ رواية معاذ بن هشام كان الحديث صحيحاً أيضاً، ولكنَّ الظاهر أنَّ رواية معاذ بن هشام غريبةٌ».

وهو كما قال؛ فإنَّ التِّرْمِذِيَّ قد نصَّ صراحةً على غرابة رواية معاذ بن هشام كما سبق نقله عنه، فالذي يظهر أنَّ رواية مَعْمَرٍ مقدَّمةٌ - مع انقطاعها المُحتمَل - على رواية معاذ بن هشام، والله أعلم.

وأخرجه ابن أبي عاصم، السُّنَّةُ، (ص: 199)، ح(432) من طريق أبي بَحرٍ البَكرَوي، عن شُعْبَةَ، عن قتادة، عن أنسٍ موقوفاً بلفظ: (أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَ رَأَى رَبَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى).

(1144) الجامع، للتِّرْمِذِيَّ، (5/ 366).

(1145) انظر: جامع التحصيل، للعلائيِّ، ص: 211.

(1146) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (5/ 197).

(1147) (3/ 458).

وإسناده ضعيفٌ من أجل أبي بَحرٍ البَكرائِي، واسمُهُ: عبد الرَّحمن بن عثمان، ضَعَّفَهُ  
غيرٌ واحدٍ من أهل العلم<sup>(1148)</sup>، وانفرد العِجَلِيُّ بتوثيقه.<sup>(1149)</sup>

وذكر ابن الجوزيُّ في «العلل المتناهية» (31 / 1)، أنَّ يوسف بن عطية رواه عن  
قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً بلفظ: (أَتَانِي رَبِّي الْبَارِحَةَ فِي مَنَامِي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، حَتَّى وَضَعَ  
يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ).

وإسناده ضعيفٌ جداً من أجل يوسف بن عطية، فقد تقدّم قول البخاريّ فيه:  
«مُنْكَرُ الْحَدِيثِ». <sup>(1150)</sup> بل مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ<sup>(1151)</sup>، وهذا الحديث ذكره ابن حبان من  
مناكيره.<sup>(1152)</sup> وقال الدَّارِقُطْنِيُّ بعد أن ساق هذه الطريق: «وَوَهَمَ فِيهِ». <sup>(1153)</sup> أي: يوسف بن  
عطية.

ويظهر ممّا سبق أنَّ الحديث مُضْطَرِبُ الإسناد والمتن، ولأجل هذا الاضطراب  
ضَعَّفَ الحديثَ غيرٌ واحدٍ من أهل العلم؛ فقد قال ابن الجوزيُّ: «أصلُ هذا الحديث  
وطُرْفُهُ مُضْطَرِبَةٌ». <sup>(1154)</sup> وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: «ليس فيها صحيحٌ، وكلُّها مُضْطَرِبَةٌ». <sup>(1155)</sup> وقال  
محمد بن نصر المروزيُّ: «هذا حديثٌ قد اضطربت الرواة في إسناده... وليس يثبتُ إسناده  
عند أهل المعرفة بالحديث». <sup>(1156)</sup>

---

(1148) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (331 / 5)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (264 / 5)، والضُّعْفَاءُ  
والمتروكين، للنسائي، (ص: 66)، والضُّعْفَاءُ، للعُقَيْلِي، (335 / 2)، والمجروحين، لابن حبان، (61 / 2).

(1149) معرفة الثقات، للعِجَلِيُّ، (82 / 2).

(1150) التاريخ الكبير، للبخاري، (387 / 8).

(1151) تقدّم بعضاً من أقوال أهل العلم في تضعيفه: (ص: 202).

(1152) المجروحين، لابن حبان، (134 / 3).

(1153) العلل، للدَّارِقُطْنِيِّ، (55 / 6) و(136 / 12).

(1154) العلل المتناهية، لابن الجوزي، (34 / 1).

(1155) العلل، للدَّارِقُطْنِيِّ، (57 / 6).

(1156) مختصر قيام الليل، للمَقْرِيبي، ص: 56.

ونقل ابن حجر في «النُّكْتُ الطَّرَافِ عَلَى الْأَطْرَافِ» (382 / 4) عن محمد بن نصر المروزيّ أنّه قال في كتابه «تعظيم قَدْر  
الصَّلَاةِ»: «هذا حديثٌ اضطرب الرواة في إسناده وليس يثبتُ عند أهل المعرفة». ولم أقف عليه في المطبوع منه.

وقال البيهقي بعد أن ذكر بعضاً من أوجه الحديث: «وكلُّها ضعيفٌ... وفي ثبوتِ هذا الحديثِ نظرٌ»<sup>(1157)</sup> ولا بن خزيمة كلامٌ طويلٌ في تضعيف هذا الحديث<sup>(1158)</sup>.

ولكن للحديث شواهد تقويّه<sup>(1159)</sup>، أصحُّها ما أخرجه الترمذي، الجامع، (368 / 5)، ح (3235)، والطبراني، المعجم الكبير، (109 / 20)، ح (216)، من طُرُقٍ عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جدّه أبي سلام ممطور الأسود الحبشي، عن عبد الرحمن بن عائش الحضرمي: أنّه حدّثه عن مالك بن يمام السكسكي، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قولُ النبيّ صلى الله عليه وسلّم: (إني قُمتُ من اللّيل، فتوضأتُ وصلّيتُ ما قُدّر لي، فنعستُ في صلاتي حتى استثقلتُ، فإذا أنا بربيّ تبارك وتعالى في أحسنِ صورةٍ...) الحديث مطوّلاً في اختصام الملاء الأعلى.

قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، سألتُ محمّد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: "هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ"».

ونقل ابن عدي عن أحمد بن حنبل أنّه صحّ هذه الرواية، وقال: «هذا أصحُّها»<sup>(1160)</sup> وكذا مال إلى تصحيحها أبو حاتم الرازي<sup>(1161)</sup>. وفي هذه الرواية ما يدلُّ على أنّ الرواية كانت في المنام.

**والخلاصة:** أنّ الحديث منكرٌ من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباسٍ مرفوعاً بذكر (شابٍ أمرّد جعد...)، والمحمفوظ ما رواه قتادة عن عكرمة، عن ابن عباسٍ موقوفاً بذكر (الرؤية) فقط.

وللحديث شواهد عديدة يصحُّ بها الحديث، أصحُّها بعض طُرُق حديث معاذ بن جبل. والله أعلم.

(1157) الأسماء والصفات، للبيهقي، (2 / 79، 80).

(1158) انظر: التوحيد، لابن خزيمة، (1 / 317، 319).

(1159) انظر: الإصابة، لابن حجر، (4 / 322-324).

(1160) الكامل، لابن عدي، (6 / 345).

(1161) انظر: علل الحديث، لابن أبي حاتم، (1 / 435).

## [ 23 ] عليُّ بنُ عبدِ اللهِ الأزدِيُّ <sup>(1162)</sup>

قال إسحاق بن منصور لابن معين: "قلتُ: قتادةُ سَمِعَ من عليِّ الأزدِيِّ؟. قال: «لا أدري، قد رَوَى عنه» <sup>(1163)</sup>.

وفي هذا النَّقْلِ شكُّ ابنِ معينٍ في سماعِ قتادة من عليِّ الأزدِيِّ، فلم يجزم بثبوت السَّماعِ بينهما، وكذا لم يجزم بنفي السَّماعِ، ولكن نقل العلائِيُّ عن ابنِ معينٍ لفظاً آخر، وهو قوله: (لم يَسْمَعْ قتادةُ من حُمَيْدِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ الحِمَيْرِيِّ، ولا من عليِّ الأزدِيِّ). <sup>(1164)</sup> ففيه جزم ابنِ معينٍ بنفي السَّماعِ بين قتادة وعليِّ الأزدِيِّ، فالله أعلم.

وعليُّ الأزدِيُّ ذكره الذَّهَبِيُّ في الطَّبَقَةِ العاشرة وهي ما بين عام (91-100 هـ)، ممَّن توفِّي في خلافة سُلَيْمَانَ بنِ عبدِ الملك <sup>(1165)</sup>، وكانت خلافة سُلَيْمَانَ بنِ عبدِ الملك من عام (96-99 هـ). <sup>(1166)</sup>

(1162) ابنِ سَعْدِ بنِ عَدِي، أبو عبدِ اللهِ بنِ أبي الوليد، البارقِيُّ، وبارق جبل نَزَلَهُ سعد بنِ عَدِي، فُسِّبُوا إليه. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (6/283).

وَتَقَّهَ العِجْلِيُّ في «معرفة الثقات» (2/158)، وذكره ابنِ حَبَّانٍ في «الثقات» (5/164)، وقال ابنِ عَدِي في «الكامل» (5/180): «وليس لعليِّ البارقِيِّ الأزدِيِّ كثيرٌ حديثٍ، ولا بأس به عندي». وقال الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال» (3/142): «وقد احتجَّ به مسلمٌ، ما علمتُ لأحدٍ فيه جُرْحَةٌ، وهو صدوقٌ». مع قوله في «تاريخ الإسلام» (6/440): «وكان ثقةً نبيلاً». وقال ابنِ حجرٍ في «تقريب التهذيب» (ص: 403): «صدوقٌ ربِّها أخطأ».

قال الباحثُ: والذي يظهرُ أنَّه صدوقٌ، وإلى الثَّقة أقرب.

(1163) المراسيل، لابنِ أبي حاتم، ص: 172.

(1164) جامع التحصيل، للعلائِيُّ، ص: 255.

(1165) في تاريخ الإسلام، للذَّهَبِيِّ، (6/440).

(1166) البداية والنهاية، لابنِ كثيرٍ، (12/613، 638).

فلا شك في المعاصرة الزمنية بين قتادة وعلي بن عبد الله الأزدي، ولكن يبقى النظر في ثبوت اللقاء بينهما.

هذا، ولم يثبت أن قتادة التقى بعلي الأزدي، فقتادة بصري، وعلي كوفي، وقتادة كثير الإرسال عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم، فلا بُدَّ من ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة لحمل روايته على الاتصال، وهذا ما لا يمكن إثباته، وبه يُعلم أن رواية قتادة عن علي بن عبد الله الأزدي مرسلّة.

### ولقتادة عن علي الأزدي حديث واحد:

(81) قال الإمام النسائي رحمه الله: "أخبرني إبراهيم بن يعقوب، قال: حدّثنا أبو النعمان سنة سبع ومائتين، قال: حدّثنا الصّعق بن حزن، عن قتادة، عن علي البارقي، قال: أتتني امرأة تستفتيني، فقلت لها: هذا ابن عمر، فاتبعته تسألُهُ، وأتبعته أسمع ما يقول، قالت: أفيتني في الحرير، قال: «مَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(1167)</sup>.

إسناده ضعيف؛ للانقطاع بين قتادة وعلي الأزدي البارقي، وفيه أبو النعمان واسمُهُ: حمّد بن الفضل السدوسي، ويقال له: عارم، قال فيه البخاري: «تغيّر بأخرة»<sup>(1168)</sup>. واختلف العلماء في تحديد سنة اختلاطه؛ فقال أبو حاتم: «اختلط عارم في آخر عمره، وزال عقله... فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيّد»<sup>(1169)</sup>. وقال أبو داود: «بلغنا أن عارمًا أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين»<sup>(1170)</sup>.

وعلى أي قول كان سنة اختلاط أبي النعمان، فسماع إبراهيم بن يعقوب من أبي النعمان كان قبل الاختلاط، إذ ذكر إبراهيم بن يعقوب في سند الحديث أنه سمع منه سنة سبع ومائتين، وكان ذلك قبل اختلاطه يقينًا.

(1167) السنن الصغرى، للنسائي، (201/8)، ح (5308).

(1168) التاريخ الكبير، للبخاري، (208/1).

(1169) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (58/8).

(1170) الضعفاء، للعقيلي، (121/4).

وُخولِفَ قَتَادَةُ فِي عَليِّ البَارِقِيِّ، خَالَفه أَبُو بَشْرٍ جَعْفَرُ بنِ أَبِي وَحْشِيَّةٍ، فَرَوَاهُ من حَدِيثِ ابنِ عَمْرٍ مَوْقُوفاً: أَخْرَجَهُ النِّسَائِيُّ، السُّنَنُ الكُبْرَى، (467 / 5)، ح (9594)، من طَرِيقِ شَعْبَةَ، عَنِ أَبِي بَشْرٍ، عَنِ عَليِّ البَارِقِيِّ، عَنِ ابنِ عَمْرٍ مَوْقُوفاً بِمَعْنَاهُ. وَفِي هَذَا الإِسْنَادِ خُولِفَ شَعْبَةُ أَيْضاً<sup>(1171)</sup>، خَالَفه هُشَيْمُ بنُ بَشِيرٍ، فَرَوَاهُ عَنِ أَبِي بَشْرٍ، عَنِ يوسُفِ بنِ مَاهِكٍ، وَليسَ عَنِ عَليِّ البَارِقِيِّ: أَخْرَجَهُ النِّسَائِيُّ، السُّنَنُ الكُبْرَى، (467 / 5)، ح (9595)، من طَرِيقِ هُشَيْمٍ، عَنِ أَبِي بَشْرٍ، عَنِ يوسُفِ بنِ مَاهِكٍ، عَنِ ابنِ عَمْرٍ مَوْقُوفاً بِمَعْنَاهُ.

وَلَكِن تَبَّتِ الحَدِيثُ صَحيحاً مَرْفُوعاً من طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ قَتَادَةَ: أَخْرَجَهَا النِّسَائِيُّ، السُّنَنُ الصُّغْرَى، (201 / 8)، ح (5307)، من طَرِيقِ شَعْبَةَ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ بَكْرِ بنِ عبدِ اللهِ المَزْنِيِّ وَبَشْرِ بنِ المُحْتَفِزِ، عَنِ ابنِ عَمْرٍ مَرْفُوعاً بَلْفِظٍ: (إِنَّمَا يَلْبَسُ الحَرِيرَ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ). وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مُسْتَوْفَاةً فِي مَبْحَثِ سَمَاعِ قَتَادَةَ مِنْ بَشْرِ بنِ المُحْتَفِزِ<sup>(1172)</sup>، وَذَكَرَ البَاحِثُ هُنَاكَ أَنَّ لِلْحَدِيثِ شَاهِدًا فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وَفِيهِ قِصَّةٌ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الحَدِيثَ اخْتَلَفَ فِي وَفْقِهِ وَرَفْعِهِ عَلَى عَليِّ البَارِقِيِّ الأَزْدِيِّ، وَلَكِنَّهُ تَبَّتَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ عَنِ ابنِ عَمْرٍ مَرْفُوعاً، حَيْثُ رَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنِ بَكْرِ بنِ عبدِ اللهِ المَزْنِيِّ وَبَشْرِ بنِ المُحْتَفِزِ، عَنِ ابنِ عَمْرٍ مَرْفُوعاً، وَهُوَ مَا يُقَوِّى رِوَايَةَ الرَّفْعِ فِي حَدِيثِ عَليِّ البَارِقِيِّ. وَلَمَعْنَاهُ شَاهِدٌ صَحيحٌ عَنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ مَرْفُوعاً.

(1171) أَشَارَ إِلَيَّ هَذَا الإِخْتِلَافِ وَالَّذِي قَبْلَهُ النِّسَائِيُّ نَفْسُهُ بَعْدَ أَنْ خَرَّجَ رِوَايَةَ ابنِ عَمْرٍ المَرْفُوعَةَ ثُمَّ المَوْقُوفَةَ فِي السُّنَنِ الكُبْرَى، (467 / 5).

(1172) ص: 56.



## [ 24 ] عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ<sup>(1173)</sup>

قال المزيُّ وهو يُعدُّ تلاميذَ عِمْرَانَ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْهُ: «وَقَتَادَةَ، وَلَمْ يُدْرِكْهُ»<sup>(1174)</sup>. وقال في ترجمة قتادة وهو يُعدُّ شيوخه: «وَعِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ»<sup>(1175)</sup>. وهو كما قال، فلا شكَّ في عدم سماع قتادة من عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، بل لم يُدْرِكْهُ، وذلك أنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ تُوفِّيَ عام (52هـ)<sup>(1176)</sup>، وقيل: (53هـ)<sup>(1177)</sup>، ووُلِدَ قَتَادَةَ عام (60هـ)<sup>(1178)</sup>، وبه يظهر أنَّ عِمْرَانَ تُوِّفِيَ قَبْلَ أَنْ يُولِدَ قَتَادَةَ بِسَبْعِ أَوْ ثَمَانِ سِنِينَ تَقْرِيْبًا. ولِقَتَادَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ:

(82) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدَّثنا أبو زُرْعَةَ، وَالفَضْلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِمْرَانَ

---

(1173) ابن عبيد بن خلف، الخُزَاعِيُّ، أَبُو نُجَيْدٍ، صَحَابِيُّ جَلِيلٍ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، كَانَ إِسْلَامُهُ عامَ خَيْبَرَ، وَغَزَا عِدَّةَ غَزَوَاتٍ، وَكَانَ صَاحِبُ رَايَةِ خُرَاعَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَكَانَ عَمْرُ بَعَثَهُ إِلَى الْبَصْرَةِ لِيَفْقَهُ أَهْلَهَا، كَفَّ نَفْسَهُ عَنْ فِتْنَةِ صِفْيَانَ، قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «مَا قَدِمَ مِنَ الْبَصْرَةِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْضُلُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ».

الطبقات الكبرى، لابن سعد، (4/289)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعَيْمٍ، (4/2108)، والإصابة، لابن حجر، (4/705).

(1174) تهذيب الكمال، للمزي، (22/321).

(1175) المصدر السابق، (23/502).

(1176) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (4/291)، والطبقات، لخليفة، ص: 106، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 37.

(1177) انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعَيْمٍ، (4/2108).

(1178) تقدّم: (ص: 12).

ابن حُصَيْنٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾  
[الحج: 2].<sup>(1179)</sup>

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِانْقِطَاعِ بَيْنِ قَتَادَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَأَشَارَ التِّرْمِذِيُّ إِلَى هَذَا  
الانْقِطَاعِ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحَدِيثِ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِقَتَادَةَ سَمَاعًا مِنْ أَحَدٍ مِنْ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ أَنَسٍ وَأَبِي الطُّفَيْلِ». وكذا فيه الحكم بن عبد الملك، وتقدّم أَنَّهُ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ فِي قَتَادَةَ  
خَاصَّةً.<sup>(1180)</sup>

وتحسين التِّرْمِذِيُّ لِلْحَدِيثِ لِكَوْنِهِ رُويَ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى عَنْ قَتَادَةَ بِذِكْرِ  
الْوَاسِطَةِ بَيْنَ قَتَادَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَهُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ بِسِيَاقَةٍ أَتَمَّ، بَلْ رَوَاهُ  
الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَيْضًا بِذِكْرِ الْوَاسِطَةِ؛ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ،  
(18 / 141)، ح (298)، وَالْحَاكِمُ، الْمُسْتَدْرَكُ، (2 / 268، 418)، ح (2967)،  
(3451)، مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ بَشْرِ الْبَجَلِيِّ بِنَحْوِهِ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، الْمُسْتَدْرَكُ،  
(2 / 254)، ح (2917)، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ مَطْوَلًا، كِلَاهِمَا عَنِ الْحَكَمِ بْنِ  
عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مَرْفُوعًا.  
وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد، ولم يُخرِّجَاهُ». <sup>(1181)</sup>  
وليس كما قال؛ ففيه الحكم بن عبد الملك، وهو ضعيفٌ، وعلّق الذهبيُّ قائلًا:  
«الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَاهٍ». <sup>(1182)</sup>

(1179) الجامع، للتِّرْمِذِيُّ، (5 / 192)، ح (2941).

(1180) ص: 101، 194.

(1181) الْمُسْتَدْرَكُ، لِلْحَاكِمِ، (2 / 418).

(1182) تَعْلِيقُ الذَّهَبِيِّ الْمَطْبُوعُ عَلَى هَامِشِ الْمُسْتَدْرَكِ، لِلْحَاكِمِ، (2 / 254).

ولكنَّ الحَكَمَ بن عبد الملك تُوبِع في قتادة، تابعه: سعيدُ بن أبي عَرُوبَةَ، وهشامُ الدَّستوائي، وشَيَّان بن عبد الرَّحْمَنِ، وأبو عَوَانَةَ، وسعيد بن بَشِيرٍ، فرَوَّه عن قتادة، عن الحسن البصري به.

أما رواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ: أخرجها الحاكم، المستدرک، (2/ 417)، ح (3450)، من طريق رُوْح بن عُبَادَةَ، عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.  
وأما رواية هشامِ الدَّستوائي: أخرجها الطيالسيُّ، المسند، (ص: 112)، ح (835)، وأخرجها أحمد، المسند، (4/ 435)، ح (19915)، والترمذيُّ، الجامع، (5/ 323)، ح (3169)، والنسائيُّ، السنن الكبرى، (6/ 410)، ح (11340)، من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأخرجها الحاكم، المستدرک، (4/ 611)، ح (8695)، من طريق معاذ بن هشام، ثلاثتهم عن هشامِ الدَّستوائي، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.  
وقال الترمذيُّ عقب هذه الرواية: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وأما رواية شَيَّان بن عبد الرَّحْمَنِ: أخرجها الحاكم، المستدرک، (1/ 81)، ح (78) و(2/ 417)، ح (3450)، من طريق شَيَّان بن عبد الرَّحْمَنِ، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.  
وأما رواية أبي عَوَانَةَ الوضَّاح: أخرجها الطبرانيُّ، المعجم الكبير، (18/ 144)، ح (307)، من طريق أبي عَوَانَةَ، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.  
وأما رواية سعيد بن بَشِيرٍ: أخرجها الطبرانيُّ، المعجم الكبير، (18/ 145)، ح (308)، من طريق سعيد بن بَشِيرٍ، عن قتادة به مرفوعاً مطوّلاً.

في الحديث علة عدم سماع الحسن البصري من عمران بن حُصَيْنٍ، قال عليُّ بن المديني: «ولم يسمع من عمران بن حُصَيْنٍ شيئاً، وليس بصحيح، لم يصح عن الحسن عن عمران سماعٌ من وجهٍ صحيحٍ ثابتٍ». <sup>(1183)</sup> وقال أبو حاتم: «لم يسمع الحسن من عمران بن

---

(1183) العلل، لابن المديني، ص: 51.

حُصَيْن، وليس يصحُّ من وجهٍ يثبتُ». <sup>(1184)</sup> وقال بهز بن حكيم: «ولم يسمع من عمران بن حُصَيْن شيئاً». <sup>(1185)</sup>

وأما ما ورد من تصريح الحسن البصريِّ بالسَّماع من عمران بن حُصَيْن عند أحمد، المسند، (4/440)، ح (19964، 19965) من طريق المبارك بن فضالة، عن الحسن قال: (أخبرني، حدثنا) عمران بن حُصَيْن، فقد أنكره الأئمة.

قال عليُّ بن المدينيِّ: سمعتُ يحيى [بن سعيد القطان] وقيل له: كان الحسنُ يقولُ: «سمعتُ عمران بن حُصَيْن». فقال: «أما عن ثقة فلا». <sup>(1186)</sup>

وهو يشير إلى أن التصريح بالسَّماع خطأ أو وهمٌ من المبارك بن فضالة، ويوضحه ما قاله أحمد بن حنبل: «كان مبارك يرفعُ حديثاً كثيراً، ويقولُ في غير حديثٍ عن الحسن: (قال: أخبرنا عمران)... وأصحابُ الحسن لا يقولون ذلك غيره». <sup>(1187)</sup>

إلا أن الحاكم أثبت سماع الحسن البصريِّ من عمران بن حُصَيْن، فقال: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه بطوله، والذي عندي أنّهما قد تحرَّجا من ذلك خشية الإرسال، وقد سمع الحسن من عمران بن حُصَيْن». <sup>(1188)</sup> وقال أيضاً: «وأكثرُ أئمة البصرة على أن الحسن قد سمع من عمران». <sup>(1189)</sup>

ولعلَّ مستند الحاكم في إثبات سماع الحسن من عمران هو المعاصرة بينهما، فالحسن معاصرٌ لعمران زيادةً على ثلاثين عاماً، ساكن الحسنُ خلالها عمران بن حُصَيْن في بلدٍ واحدٍ هو البصرة <sup>(1190)</sup>، ثم إنَّ عمران بن حُصَيْن كان أحدَ فقهاء الصحابة الذين بعثهم عمرُ

(1184) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 38.

(1185) المصدر السابق، ص: 38.

(1186) المصدر السابق، ص: 38.

(1187) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/339)، وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 38.

(1188) المستدرک، للحاكم، (1/81).

(1189) المصدر السابق، (2/417) وانظر منه: (2/254).

(1190) فالحسن البصريُّ وُلد سنة (21هـ)، وتوفيَّ عمران بن حُصَيْن سنة (52هـ أو 53هـ).

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/157)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (2/289).

ابن الخطّاب رضي الله عنه لتعليم النَّاسِ بالبصرة، فكان عِمْران بن حُصَيْنٍ بذلك متصدراً  
للتعليم في بلد الحَسَنِ البصريِّ، ولم يكن منعزلاً أو محجوباً بإمارةٍ أو ولايةٍ.

ولكن يُعكَّر على هذا: أنَّ الحَسَنَ معروفٌ بكثرةِ الإرسالِ عمَّنِ عاصِرهم ولم يسمع  
منهم<sup>(1191)</sup>، فلا بدَّ من ثبوت سماعه ولو مرَّةً واحدةً من عِمْران، وهذا ما نفاه الأئمَّةُ النُّقاد،  
ولم يثبت من طريقٍ صحيحٍ.

والذي يظهر أنَّ الحَسَنَ لم يسمع من عِمْران بن حُصَيْنٍ، والله أعلم.

ولكنَّ الحديث جاء من غير طريق الحَسَنِ البصريِّ: فقد أخرجه الطَّبْرانِيُّ، المعجم  
الكبير، (18/217)، ح(546)، من طريق محمَّد بن بِشْر، عن سعيد، عن قتادة، عن  
العلاء بن زياد، عن عِمْران بن حُصَيْنٍ مرفوعاً مطوّلاً.

وأخرجه عبد بن حميد، المسند، (ص: 358)، ح(1187)، وأبو يعلى، المسند،  
(5/430)، ح(3122)، وابن حبان، الصَّحيح، (16/352)، ح(7354)، والحاكم،  
المستدرک، (1/82)، ح(79) و(4/610)، ح(8692)، من طُرُقٍ عن عبد الرزاق، عن  
مَعْمَر بن راشد، عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعاً مطوّلاً.

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرَطِ الشَّيْخِينَ ولم يُجَرِّجَاهُ».<sup>(1192)</sup>

إلا أنَّه يُمكن أن يُقال: إنَّ مَعْمَرَ خالف من هو أوثق منه في قتادة، حيث جعله مَعْمَرُ  
ابن راشد من مسند أنس بن مالك، ورواه عامَّةُ أصحابِ قتادة من مسند عِمْران بن  
حُصَيْنٍ، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ وهشامُ الدَّستوائِي، وغيرهم، ثُمَّ إنَّ مَعْمَرَ تكلَّم في  
روايته عن العراقيين - ومنهم قتادة - كما تقدَّم.<sup>(1193)</sup>

هذا، وللحديث شاهدٌ من حديث أبي سعيد الخُدريِّ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح،  
(3/1221)، ح(3170) و(4/1767)، ح(4464) و(5/2392)، ح(6165) و(6/2720)،

---

(1191) انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 164، وجامع التحصيل، للعلائي، ص: 162، وطبقات

المدلسين، لابن حجر، ص: 29.

(1192) المستدرک، للحاكم، (4/610).

(1193) ص: 67.

ح(7045)، ومسلم، الصحيح، (1/201)، ح(222/379، 380)، من طُرُقٍ عن الأعمش، عن أبي صالح ذَكْوَانَ السَّيَّانِ، عن أبي سعيدِ الخُدْرِيِّ مرفوعاً مطوّلاً.

والخُلَاصَةُ: أَنَّ الحَدِيثَ ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ لَانْقِطَاعِهِ بَيْنَ قَتَادَةَ وَعِمْرَانَ، وَكَذَا هُوَ ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنِ عِمْرَانَ، لَانْقِطَاعِهِ أَيْضاً بَيْنَ الحَسَنِ وَعِمْرَانَ.

وَأَصْحَحُ الطُّرُقَ عَنِ قَتَادَةَ مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ العَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مرفوعاً، وَكَذَا مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ مَعْمَرٍ عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ أَنَسِ مرفوعاً.

فالحديث حسنٌ بمجموع طُرُقِهِ كما قال الترمذيُّ.

وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي سعيدِ الخُدْرِيِّ عند البخاريِّ ومسلم.

## [ 25 ] مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْمَكِّيُّ <sup>(1194)</sup>

نفى سماع قتادة من مجاهدٍ عددٌ من الأئمة النُّقاد، منهم: أحمد بن حنبل، حيث قال:  
«ولم يسمع من مجاهدٍ، بينها أبو الخليل» <sup>(1195)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «لم يسمع من سعيد بن جبير، ولا من مجاهد... ربّما أدخل  
بينهم رجلاً، وربّما أرسل، وأكثر ذلك لا يدخل، يرسلها» <sup>(1196)</sup>.

وقال البردنجي: «ولم يسمع من مجاهد، وقد روى عنه، وربّما أدخل بينه وبين مجاهدٍ  
أبا الخليل» <sup>(1197)</sup>.

مع العلم أنّ مجاهدًا كان معاصرًا لقتادة من حيث الزمن، ولكن لما كان قتادة كثير  
الإرسال عمّن عاصروهم ولم يسمع منهم، نصّ الأئمة على عدم سماع قتادة من مجاهد،  
وذلك لعدم ثبوت اللقاء بينهما ولو لمرة واحدة، بل يبعد اللقاء بينهما، فقتادة بصريّ،  
ومجاهدٌ مكّيّ.

ومّا يؤكد عدم سماع قتادة من مجاهد الواسطة التي ذُكرت بينهما، حيث كان يدخل  
قتادة بينه وبين مجاهدٍ أبا الخليل، وهذه هي القرينة التي استدلل بها الأئمة على نفي السماع

---

(1194) أبو الحجاج، المخزوميّ، المقرئ، المفسّر، مولى قيس بن السائب، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل  
مكة، كان ثقةً، فقيهاً، عالماً، كثير الحديث، قال مجاهد: «عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين عرضة». وقال  
قتادة: «أعلم من بقي بالتفسير مجاهد». توفي بمكة عام (100هـ) وقيل: بعدها.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (5/466)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (7/411)، والثقات، لابن  
حبان، (5/419)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (57/21، 24، 40-44)، وتهذيب الكمال، للمزي،  
(27/234)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/40).

(1195) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171.

(1196) سوالات ابن الجنيّد لابن معين، ص: 317، وانظر منه: ص: 362، والتاريخ، لابن معين، رواية  
الدوريّ، (4/100، 201).

(1197) تحفة التحصيل، للعلائيّ، ص: 265.

بينهما، وذكرُ الوسطة قرينةٌ دالةٌ على عدم السَّماعِ إذا لم يثبت اللقاء بينهما، ولا بأس أن يعيدَ الباحثُ هنا كلامَ ابنِ رجبٍ لأهميته، حيث قال: «فإن كان الثَّقَةُ يروي عَمَّنِ عاصره أحياناً، ولم يثبت لِقِيَّه له، ثُمَّ يُدْخِلُ أحياناً بينه وبينه واسطةً، فهذا يَسْتَدِلُّ به هؤلاء الأئمةُ على عدم السَّماعِ منه».<sup>(1198)</sup>

### ولقادة عن مجاهد حديث واحد:

(83) قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: "حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ وَجَدَ رِيحاً طَيِّبَةً، فَقَالَ: يَا جَرِيْلُ، مَا هَذِهِ الرِّيْحُ الطَيِّبَةُ؟. قَالَ: هَذِهِ رِيْحُ قَبْرِ المَاشِطَةِ وَابْنَيْهَا وَرَوْجِهَا. قَالَ: وَكَانَ بَدْءُ ذَلِكَ أَنَّ الخَضِرَ كَانَ مِنْ أَشْرَافِ بَنِي إِسْرَائِيْلَ، وَكَانَ مَمْرُهُ بِرَاهِبٍ فِي صَوْمَعَتِهِ، فَيَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّاهِبُ، فَيُعَلِّمُهُ الإِسْلَامَ، فَلَمَّا بَلَغَ الخَضِرُ رَوْجَهُ أَبُوهُ امْرَأَةً، فَعَلَّمَهَا الخَضِرُ، وَأَخَذَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تُعَلِّمَهُ أَحَدًا، وَكَانَ لَا يَقْرُبُ النِّسَاءَ، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ رَوْجَهُ أَبُوهُ أُخْرَى، فَعَلَّمَهَا، وَأَخَذَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تُعَلِّمَهُ أَحَدًا، فَكَتَمَتْ إِحْدَاهُمَا وَأَفْشَتْ عَلَيْهِ الأُخْرَى، فَاَنْطَلَقَ هَارِبًا حَتَّى أَتَى جَزِيرَةً فِي البَحْرِ، فَأَقْبَلَ رَجُلَانِ يَخْتَطِبَانِ فَرَأَيَاهُ، فَكَتَمَ أَحَدُهُمَا وَأَفْشَى الأُخْرَى، وَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ الخَضِرَ، فَقِيلَ: وَمَنْ رَأَهُ مَعَكَ؟. قَالَ: فُلَانٌ. فَسُئِلَ فَكَتَمَ، وَكَانَ فِي دِينِهِمْ أَنْ مَنْ كَذَبَ قُتِلَ، قَالَ: فَتَزَوَّجَ المَرْأَةُ الكَاثِمَةَ، فَبَيَّنَتَا هِيَ تَمَشُّطُ ابْنَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ سَقَطَ المُشْطُ، فَقَالَتْ: تَعَسَّ<sup>(1199)</sup> فِرْعَوْنُ، فَأَخْبَرَتْ أَبَاهَا، وَكَانَ لِلْمَرْأَةِ ابْنَانِ وَرَوْجٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ، فَرَاوَدَ المَرْأَةَ وَرَوْجَهَا أَنْ يَرْجِعَا عَنْ دِينِهِمَا، فَأَبَيَا، فَقَالَ: إِنِّي قَاتِلُكُمْ، فَقَالَا: إِحْسَانًا مِنْكَ إِلَيْنَا إِنْ قَتَلْتَنَا أَنْ تَجْعَلَنَا فِي بَيْتٍ فَفَعَلَ، فَلَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ رِيحاً طَيِّبَةً، فَسَأَلَ جَرِيْلَ فَأَخْبَرَهُ».<sup>(1200)</sup>

(1198) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 593).

(1199) يقال: تَعَسَّ يَتَعَسَّ، إذا عثر وانكبَّ لوجهه، وقد تُفْتَحُ العين، وهو دعاءٌ عليه بالهلاك.

النهاية، لابن الأثير، ص: 108.

(1200) السُّنَنِ، لابن ماجه، (2/ 1337)، ح(4030).



إسناده ضعيفٌ جداً؛ حيث تفرَّد به سعيدُ بن بشيرٍ، وهو ضعيفٌ في قتادة خاصة، بل يروي عن قتادة المنكرات كما تقدَّم. <sup>(1201)</sup>

وأخرجه ابن عدي، الكامل، (372 / 3)، من طريق الوليد بن عُتبة، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن مجاهد، عن أبي بن كعبٍ مرفوعاً بنحوه. فلم يذكر الوليدُ بن عُتبة (ابن عباس)، وجعله (عن مجاهدٍ، عن أبي)، فقصر في إسناده.

وسنده ضعيفٌ جداً كسابقه.

ولكن له شاهدٌ من حديث ابن عباس: أخرجه أحمد، المسند، (309 / 1)، ح (2822)، والطَّبْرانيُّ، المعجم الكبير، (450 / 11)، ح (12279)، وابن حبان، الصَّحيح، (163 / 7)، ح (2903)، من طُرُقٍ عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه، وفيه زياداتٌ.

وإسناده ضعيفٌ جداً؛ ففيه عطاء بن السائب، مختلطٌ، واختلف العلماء في سماع حماد ابن سلمة منه، أكان قبل الاختلاط أم بعده:

فقال بسامع حماد من عطاء بعد الاختلاط: أبو حاتم الرازي <sup>(1202)</sup>، ويحيى بن سعيد القطان <sup>(1203)</sup>، وابن القطان الفاسي ونقله عن العُقيلي <sup>(1204)</sup>.

وقال بسامعه قبل الاختلاط: ابن معين <sup>(1205)</sup>، والفَسَوِيُّ <sup>(1206)</sup>، والطَّحاوي <sup>(1207)</sup>، والدَّارِقُطَنِيُّ <sup>(1208)</sup> ..

---

(1201) ص: 67.

(1202) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (333 / 6).

(1203) انظر: الضعفاء، للعُقيلي، (399 / 3).

(1204) انظر: بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي، (273 / 3)، ولم أقف على قول العُقيلي في كتابه «الضعفاء».

(1205) انظر: سؤالات ابن الجنيدي لابن معين، ص: 478، والكامل، لابن عدي، (362 / 5).

(1206) انظر: المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيُّ، (362 / 3).

(1207) انظر: شرح مشكل الآثار، للطَّحاوي، (293 / 6).

(1208) انظر: سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارِقُطَنِيِّ، ص: 366.

وعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي<sup>(1209)</sup>، ونقله العراقي في «التقييد والإيضاح»<sup>(1210)</sup> عن أبي داود، وحمزة بن محمد الكِنَافِي، و محمد بن عبد الله بن الجارود صاحب «المنتقى». والتحقيق أن حماد بن سلمة دخل البصرة مرتين، فمن سَمِعَ منه في القَدِّمة الأولى صحَّ حديثه عنه، ومن سَمِعَ منه في القَدِّمة الثانية فسماعه ضعيفٌ عنه لأنَّه تغيَّرَ حفظه<sup>(1211)</sup>. قال أبو داود: «قال غير أحمد: قَدِمَ عطاء البصرة قَدِّمتين؛ فالقَدِّمة الأولى سَمِعَهُم صحیحٌ، وسَمِعَ منه في القَدِّمة الأولى حماد بن سلمة... والقَدِّمة الثانية كان متغيِّراً فيها... سَمِعَهُم منه فيه ضعيفٌ»<sup>(1212)</sup>. وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: «دخل عطاء البصرة مرتين، فسماعُ أيوب وحماد بن سلمة في الرِّحلة الأولى صحيحٌ»<sup>(1213)</sup>. قال ابن حجر: «والظَّاهر أنَّه سَمِعَ منه مرتين؛ مرَّةً مع أيوب كما يومي إليه كلام الدَّارِقُطْنِيِّ، ومرَّةً بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسَمِعَ منه مع جرير وذويه، والله أعلم»<sup>(1214)</sup>. وبه يُعَلِّمُ أَنَّ حماد بن سلمة سمع قبل اختلاط عطاء بن السائب وبعده أيضاً، ولم يتميِّز هنا أَسَمِعَ قبل الاختلاط أم بعده؟، والله أعلم. وفيه علَّةٌ أخرى، وهي أنَّ رواية عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَيْرٍ متكلمٌ فيها، قال أحمد بن حنبل: «وكان يَرْفَعُ عن سعيد بن جُبَيْرٍ شيئاً لم يكن يرفَعُها»<sup>(1215)</sup>. والخلاصة: أنَّ الحديث ضعيفٌ جداً من طريق قتادة عن مجاهد، وله شاهدٌ من حديث ابن عباس، وهو أيضاً ضعيفٌ جداً.

(1209) انظر: الأحكام الشرعية الكبرى، لعبد الحق الإشبيلي، (2/223).

(1210) ص: 392.

(1211) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/736).

(1212) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود، ص: 383.

(1213) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارِقُطْنِيِّ، ص: 366.

(1214) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/186).

(1215) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/333).

## [ 26 ] مُسْلِمُ بْنُ يَسَارِ الْبَصْرِيِّ <sup>(1216)</sup>

قال يحيى بن سعيد القطان: «لم يسمع قتادة من مسلم بن يسار» <sup>(1217)</sup>.  
وسأل إسحاق بن منصور يحيى بن معين عن سماع قتادة من مسلم، فقال إسحاق:  
قلت: سمع من مسلم بن يسار؟ قال: «لا» <sup>(1218)</sup>.  
فقد نفى كل من يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين سماع قتادة من مسلم بن  
يسار، مع أن قتادة كان معاصراً لمسلم بن يسار، حيث توفي مسلم عام (100هـ) وقيل:  
(101هـ) في خلافة عمر بن عبد العزيز <sup>(1219)</sup>، فقتادة معاصر لمسلم أكثر من أربعين عاماً في  
بلد واحد هو البصرة، إلا أن قتادة كثير الإرسال عمّن عاصروهم ولم يسمع منهم، فلا بد  
من ثبوت لقاء أو سماع قتادة - ولو لمرة واحدة - من مسلم بن يسار، وهذا ما نفاه ابن  
القطان وابن معين.

(1216) أبو عبد الله، البصري، وقيل: المكي، الفقيه، الأموي، قال قتادة: «وكان مسلم بن يسار يعدّ خامس  
خمسة من فقهاء البصرة»، وهو من القرّاء الذين خرجوا على الحجاج، قال ابن عون: «كان مسلم بن يسار  
أرفع عند أهل البصرة من الحسن، حتى خفّ مع ابن الأشعث، وكفّ الحسن، فلم يزل أبو سعيد في علو  
منها بعد، وسقط الآخر»، وقال ابن سعد: «وكان مسلم ثقة، فاضلاً، عابداً، ورعاً، أرفع عندهم من الحسن  
حتى خرج مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث فوضعه ذلك عند الناس، وارتفع الحسن عنه».  
انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/165، 187)، والمعرفه والتاريخ، للفَسَوِيّ، (2/52)، والكنى  
والأسماء، للدولابي، (2/838)، وتاريخ دمشق، لابن عساکر، (58/129).

(1217) العليل، لأحمد، (3/226).

(1218) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(1219) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/187)، والطبقات، لخليفة، ص: 353، والثقات، لابن حبان،  
(5/390).

ومَّا يُؤكِّدُ عَدْمَ السَّمَاعِ أَنَّ قِتَادَةَ كَانَ يُدْخِلُ - أحياناً - بينه وبين مسلم بن يسار أبا الخليل صالح بن أبي مريم، وذكر الواسطة قرينة قويّة على عدم السَّماع لمن لم يثبت اللقاء بينهما.

### ولقتادة عن مسلم بن يسار أربعة أحاديث: الحديث الأوّل:

(84) قال الإمام النَّسائي رحمه الله: "أخبرني محمد بن آدم، عن عبدة، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن أبي الأشعث الصنعاني [شراحيل بن آدة]، عن عبادة بن الصّامت، وكان بدرياً، وكان بايع النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يخاف في الله لومة لائم، أن عبادة قام خطيباً فقال: «أيها النَّاسُ: إنَّكُمْ قَدْ أَحَدْتُمْ بِيُوعَا لَا أَدْرِي مَا هِيَ! أَلَا إِنَّ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَزُناً بِوَزْنٍ، تَبْرُهَا وَعَيْنُهَا<sup>(1220)</sup>، وَإِنَّ الفِضَّةَ بِالفِضَّةِ وَزُناً بِوَزْنٍ، تَبْرُهَا وَعَيْنُهَا، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الفِضَّةِ بِالذَّهَبِ يَدًا بِيَدٍ، وَالفِضَّةُ أَكْثَرُهُمَا، وَلَا تَصْلُحُ النَّسِيئَةُ<sup>(1221)</sup>، أَلَا إِنَّ البُرَّ بِالبُرِّ<sup>(1222)</sup>، وَالشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، مُذِيًا بِمُذِيٍّ<sup>(1223)</sup>، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّعِيرِ بِالحِنْطَةِ<sup>(1224)</sup> يَدًا

---

(1220) التبر هو الذهب والفضة قبل أن يُضربا دنانير ودراهم، فإذا ضربا كانا عينا، وقد يطلق التبر على غيرهما من المعدنيّات، كالتحاس والحديد والرصاص، وأكثر اختصاصه بالذهب، ومنهم من يجعله في الذهب أصلاً، وفي غيره فرعاً ومجازاً.

النهاية، لابن الأثير، ص: 103.

(1221) هي البيع إلى أجل معلوم، يريد بيع الربويّات بالتأخير من غير تقابض.

النهاية، لابن الأثير، ص: 912.

(1222) البرُّ والقَمْحُ شيءٌ واحدٌ.

غريب الحديث، لابن الجوزي، ص: 264.

(1223) أي: مكيال بمكيال، والمُذِيّ: مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكاً، والمكوك: صاع ونصف، وقيل: أكثر من ذلك، وأما المدُّ فهو ربع الصاع.

غريب الحديث، للخطّابي، ص: 247، 248.

(1224) الحِنْطَةُ: هي البرُّ.

لسان العرب، لابن منظور، (7/ 278).

بِيَدٍ، وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُهُمَا، وَلَا يَضْلُحُ نَسِيئَةً، أَلَا وَإِنَّ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ مُدْيًا بِمُدْيٍ، حَتَّى ذَكَرَ الْمَلْحَ  
مُدًّا بِمُدٍّ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَزْبَى»<sup>(1225)</sup>.

وأخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، الْمُصَنَّفُ، (4/320)، ح(20601)، وَالطَّحَاوِيُّ، شرح  
معاني الآثار، (4/4)، ح(5069)، والبيهقي، السُّنَنُ الكُبْرَى، (5/276)، ح(10258)،  
من طُرُقٍ عن يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ به موقوفاً، ولفظ ابن أبي شَيْبَةَ  
مختصراً.

وتوبع سعيد بن أبي عَرُوبَةَ على هذا الوجه الموقوف، تابعه شعبة بن الحجاج، وهشام  
الدَّسْتَوَائِيُّ:

أما رواية شعبة: أخرجهما، الخطيب، المتفق والمفترق، (3/1913)، ح(1521)، من  
طريق شعبة، عن قتادة به موقوفاً بنحوه.

وأما رواية هشام الدَّسْتَوَائِيِّ: أشار لها أبو داود في «السُّنَنُ» (2/268)، ح(3349)،  
وابن عبد البرِّ في «التمهيد» (4/83).

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (3/634) أَنَّ عمر بن مُغِيرَةَ رواه عن سعيد بن أبي  
عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن قَيْصَةَ بن ذُوَيْبٍ، عن عبادة بن الصَّامِتِ مرفوعاً  
بلفظ: (لَا بَأْسَ بِالْقَمَحِ بِالشَّعِيرِ، اثْنَيْنِ بواحد).

قال أبو حاتم: «هذا حديثٌ منكرٌ»<sup>(1226)</sup>.

وهو كما قال؛ حيث تفرَّد بهذا الوجه عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عمر بن المُغِيرَةَ، وهو  
ضعيفٌ جداً، قال فيه البخاريُّ: «منكرٌ الحديث، مجهولٌ»<sup>(1227)</sup>. وقال أبو حاتم: «شيخٌ»<sup>(1228)</sup>.  
ثم هو مخالفٌ لاثنتين من أوثق أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وهما: عبدة بن سُلَيْمَانَ<sup>(1229)</sup>،

(1225) السُّنَنُ الصُّغْرَى، للنسائي، (7/276)، ح(4563).

(1226) العلل، لابن أبي حاتم، (6/136).

(1227) ميزان الاعتدال، للذهبي، (3/224).

(1228) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/136).

(1229) تقدّم (ص: 101) بيان أن عبدة بن سُلَيْمَانَ من أوثق أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبَةَ.

وزيد بن هارون<sup>(1230)</sup>، حيث رَوِياه عن سعيد، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصّامت موقوفاً كما تقدّم في التخرّيج.

ورواه عن قتادة أيضاً همّام بن يحيى، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: همّام، عن قتادة، عن أبي الخليل صالح، عن مسلم بن يسار، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصّامت مرفوعاً: أخرجه أبو داود، السنن، (268 / 2)، ح(3349)، من طريق بشر بن عمر، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (28 / 4)، ح(6156)، من طريق عمرو بن عاصم، وأخرجه الطحاوي، شرح معاني الآثار، (4 / 4)، ح(5073)، من طريق الحُصَيْبُ بن ناصح، وأخرجه أيضاً (66 / 4)، ح(5322)، والبيهقي، السنن الكبرى، (291 / 5)، ح(10321)، من طريق عفان بن مسلم، وأخرجه الدارقطني، السنن، (408 / 3)، ح(2854)، من طريق هُدْبَة بن خالد، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (277 / 5)، ح(10259)، من طريق هشام بن عليّ بن رجاء، ستّهم عن همّام به مرفوعاً بنحوه، ويزيد وينقص بعضهم على بعض.

وفي هذا الوجه زاد همّام (أبا الخليل) بين قتادة ومسلم بن يسار، وجعله عن عبادة مرفوعاً.

الوجه الثاني: همّام، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصّامت مرفوعاً: أخرجه الطحاوي، شرح معاني الآثار، (5 / 4)، ح(5074)، من طريق الحُصَيْب بن ناصح، عن همّام به مرفوعاً بنحوه.

وتابع همّاماً على هذا الوجه سعيد بن بشير، فقد أخرجه الطبراني، المعجم الأوسط، (165 / 1)، ح(516)، من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به مرفوعاً.

قال الطبراني عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن بشير». وقال الدارقطني: «تفرّد به سعيد بن بشير عن قتادة، عن أبي قلابة عنه». <sup>(1231)</sup>

(1230) انظر لبيان منزلته من بين أصحاب سعيد بن أبي عروبة: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (743 / 2).

(1231) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر المقدسي، (226 / 4).

وليس كما قالوا، بل تابعه همام بن يحيى كما تقدّم، ولكن تفرّد به الحَصِيب من بين أصحاب همام، والحَصِيب بن ناصح ذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(1232)</sup> وقال: «رُبِّمَا أَخْطَأَ». وقال ابن حجر: «صدوقٌ يخطئ»<sup>(1233)</sup>.

وسعيد بن بشير ضعيفٌ في قتادة خاصة<sup>(1234)</sup>.

الوجه الثالث: همام، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرَّحْبِيِّ، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصّامت مرفوعاً بنحوه: أخرجه الدّارقطني، السُّنن، (3/ 408)، ح(2854)، من طريق هُدْبَةَ بن خالد، عن همامٍ به مرفوعاً بنحوه. وذَكَرَ الدّارقطني عَقِبَ هذا الوجه قول عبد الله بن أحمد بن حنبل: «فحدّثتُ بهذا الحديث أبي فاستحسنه».

وأقوى هذه الأوجه الثلاث الوجه الأوّل وهو: قتادة، عن أبي الخليل، عن مسلم بن يسار، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصّامت مرفوعاً؛ لكثرة من رواه عن همام، ولكن هذا الوجه الرَّاجِحُ عن همامٍ معلولٌ بما تقدّم من أنّ سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وهشاماً خالفوا هماماً، وهم أرفع منه في قتادة بدرجات، حيث رَوَوْهُ عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصّامت موقوفاً، وقد أشار ابن عبد البرّ إلى ترجيح هذا الوجه بقوله: «وسعيد، وهشام كلاهما عندهم [أي: عند الحُفَّاظ] أحفظٌ من همام»<sup>(1235)</sup>. وهذا الوجه الرَّاجِحُ ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة ومسلم بن يسار.

ولكن الحديث صحّ مرفوعاً من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصّحيح، (3/ 1210)، ح(81/1587)، من طريق سفيان الثوري، وأخرجه ابن حبان، الصّحيح، (11/ 389)، ح(5015)، من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن خالد الحذاء، وأخرجه مسلم، الصّحيح، (3/ 1210)، ح(80/1587)، من طريقين عن أيوب السّخيتاني،

(1232) (8/ 232).

(1233) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 193.

(1234) تقدّم: ص: 67.

(1235) التمهيد، لابن عبد البرّ، (4/ 83).

كلاهما (خالد وأيوب) عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصّامت مرفوعاً بنحوه باختصار.

**والخلاصة:** أنّ الحديث اختلف في وقفه ورفعهِ على قتادة، وأرجح هذه الطُّرق ما رواه سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وهشام، عن قتادة، عن مسلم بن يسار عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصّامت موقوفاً، إلا أنّه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة ومسلم بن يسار.

ولكنّه صحّ عند مسلم وغيره مرفوعاً بنحوه من غير طريق قتادة.

### الحديثُ الثاني:

(85) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا سعيد، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن هُمران بن أبان، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه: أنّه دعَا بئاءٍ، فتوضّأ ومضمض واستنشق، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً، وذراعَيْه ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه، وظهْر قدمَيْه، ثمّ ضحك، فقال لأصحابه: ألا تسألوني عمّا أضحكني؟. فقالوا: ممّ ضحكت يا أمير المؤمنين؟. قال: «رأيتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعَا بئاءٍ قريياً من هذه البُقعة، فتوضّأ كما توضّأت، ثمّ ضحك، فقال: ألا تسألوني ما أضحكني؟». فقالوا: ما أضحكك يا رسولَ الله؟ فقال: «إنّ العبدَ إذا دعَا بوضوءٍ، فغسلَ وجهه، حطَّ اللهُ عنه كلّ خطيئةٍ أصابها بوجهه، فإذا غسلَ ذراعَيْه كان كذلك، وإنّ مسحَ برأسه كان كذلك، وإذا طهرَ قدمَيْه كان كذلك»<sup>(1236)</sup>.

وأخرجه ابن أبي شيبة، المسند، (16 / 1)، ح (56)، عن محمد بن بشر، وأخرجه أحمد، المسند، (74 / 1)، ح (553)، وأبو نعيم، الحلية، (297 / 2)، من طريق يزيد بن زريع، وأخرجه البزار، المسند، (74 / 2)، ح (420)، من طريق ابن أبي عدي، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عروبة به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

(1236) المسند، لأحمد بن حنبل، (58 / 1)، ح (415).



وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة ومسلم بن يسار.

وذكر الدارقطني في «العلل» (23 / 3) أنَّ مجاعة بن الزبير تابع سعيد بن أبي عروبة على هذا الوجه.

وأخرجه البزار، المسند، (75 / 2)، ح (421)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام الداستوائي، عن قتادة، عن حمران، عن عثمان بن عفان مرفوعاً، دون ذكرٍ لمسلم بن يسار.

وهذا الوجه تفرّد به معاذ بن هشام، ومعاذٌ فيه كلامٌ تقدّم بيأته<sup>(1237)</sup>، وأشار البزار لهذه العلة، فقال عقب الحديث: «ولم يقل معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن مسلم بن يسار».

ولكنّ هشاماً تُبوع على هذا الوجه، تابعه أيوب بن أبي مسكين، فقد أخرج أبو عبيد القاسم، الطهّور، (ص: 75)، ح (80)، من طريق أيوب بن أبي مسكين، عن قتادة به مرفوعاً. دون ذكرٍ لمسلم بن يسار.

وأخرجه الطبراني، المعجم الأوسط، (38 / 7)، ح (6783)، وأبو نعيم، الحلية، (297 / 2)، من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن مسلم بن يسار، عن حمران، عن عثمان بن عفان مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وفيه تفرّد سعيد بن بشير بذكر أبي قلابة بين قتادة ومسلم بن يسار، وسعيد بن بشير ضعيفٌ في قتادة خاصة؛ لذا أعلّاه أبو نعيم بقوله عقب الحديث: «تفرّد به سعيد بن بشير بإدخال أبي قلابة بين قتادة ومسلم بن يسار». وبنحوه قال الطبراني أيضاً عقب الحديث.

قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف على قتادة في هذا الحديث: «والقول قول

سعيد بن أبي عروبة»<sup>(1238)</sup>.

(1237) ص: 100.

(1238) العلل، للدارقطني، (24 / 3).

وهو كما قال؛ فإنَّ سعيد بن أبي عَرُوبَةَ من أوثق أصحاب قتادة مطلقاً، وهو مقدَّم

على هشامٍ وغيره عند الاختلاف. (1239)

ومعنى الحديث ثَبَّتَ صحيحاً من غير طريق قتادة: فقد أخرجه البخاريُّ، الصحيح، (1/71، 72)، ح (158، 162) و(2/682)، ح (1832)، ومسلم، الصحيح، (1/204)، ح (226/3، 4)، من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن عطاء بن يزيد الليثي، وأخرجه البخاريُّ، الصحيح، (5/2363)، ح (6069)، ومسلم، الصحيح، (1/208)، ح (232/13)، من طريق معاذ بن عبد الرَّحمن، وأخرجه مسلم، الصحيح، (1/205)، ح (227/5)، من طريق عُرُوبَةَ بن الزُّبير، و(1/207)، ح (229/8)، من طريق زَيْد بن أسلم، و(1/207)، ح (231/10)، من طريق جامع بن شدَّاد أبي صَخْرَةَ، و(1/208)، ح (232/12)، من طريق بُكَيْر بن عبد الله بن الأشجِّ، و(1/216)، ح (245/33)، من طريق مُحَمَّد بن المنكدر، سبعتهم عن حُمُران، عن عثمان بن عفَّان مرفوعاً بمعناه، يَزِيد وَيَنْقُصُ بعضهم على بعضٍ.

والخلاصة: أنَّ الحديث اختلف فيه على قتادة، أرجحها ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن حُمُران، عن عثمان مرفوعاً، إلا أنَّ سنده ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة ومسلم بن يسار.

ولكنَّ الحديث ثَبَّتَ صحيحاً عند البخاريِّ ومسلم من غير طريق قتادة، والله أعلم.

### الحديث الثالث:

(86) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عبد الوهَّاب الخفاف، حدَّثنا سعيد، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن حُمُران بن أبان، أنَّ عثمان بن عفَّان رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ حَقًّا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حُرِّمَ عَلَى النَّارِ». فقال له عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه: أنا أحدثك ما هي، هي

(1239) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/694).

كلمة الإخلاص، التي أعزَّ الله تبارك وتعالى بها مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ، وهي كلمة التَّقْوَى، التي أَلَاَصَ (1240) عَلَيْهَا نَبِيُّ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّهُ أَبَا طَالِبٍ عِنْدَ الْمَوْتِ، شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ (1241).

وأخرجه الحارث، المسند، كما في بغية الباحث، (147 / 1)، ح (1)، وأخرجه ابن خزيمة، التوحيد، (774 / 2)، ح (500)، من طريق علي بن عيسى البزار، وأخرجه ابن حبان، الصحيح، (434 / 1)، ح (204)، من طريق محمد بن يحيى الأزدي، وأخرجه الحاكم، المستدرک، (143 / 1)، ح (242)، من طريق يحيى بن أبي طالب، أربعتهم عن عبد الوهَّاب بن عطاء به مرفوعاً بنحوه، وعند الحارث وابن حبان مختصراً.

قال الحاكم عقب الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرِّجَاه بهذا اللفظ، ولا بهذا الإسناد».

وقال العراقي: «وإسناده صحيح، ولكن هذا ونحوه شاذٌ مخالفٌ لما ثبت في الأحاديث الصحيحة من دخول جماعة من الموحدين النار وإخراجهم بالشفاعة، نعم، لا يبقى في النار من في قلبه ذرَّةٌ من إيمانٍ...» (1242).

وليس كما قالاً، بل إسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة ومسلم بن يسار، ومسلم بن يسار لم يُخرِّجْ له ولا أحدهما، وعبد الوهَّاب بن عطاء الخفاف من أفراد مسلم.

وأخرجه الحاكم، المستدرک، (502 / 1)، ح (1298)، من طريقين عن يحيى بن أبي طالب، والحارث بن أبي أسامة، عن عبد الوهَّاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن هُمران بن أبان، عن أبيه، عن عثمان بن مرفوعاً بنحوه. بزيادة (أبيه) بين هُمران وعثمان.

(1240) أي: أدارُهُ عليها، وراودَهُ فيها.

النهاية، لابن الأثير، ص: 845.

(1241) المسند، لأحمد بن حنبل، (63 / 1)، ح (447).

(1242) المغني عن أهل الأسفار، للعراقي، (2 / 1058).

وقال الحاكم عَقَبَهُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرَطِ الشَّيْخِينَ، ولم يُخَرِّجَاهُ بهذه السِّيَاقَةَ».

وفيه نَظَرٌ سبق بيَّانُهُ في السَّنَدِ السَّابِقِ.

ولم يَقِفِ الباحثُ على روايةِ حُمُرَانَ بنِ أَبَانَ عن أبيه أَبَانَ، ولا ذكره أحدٌ من العلماء في شيوخ حُمُرَانَ، والمعروفُ أنَّ حُمُرَانَ روى عن أَبَانَ بنِ عَثْمَانَ بنِ عَفَّانٍ لا عن أبيه أَبَانَ، فالذي يظهر - والله أعلم - أنَّ لفظة (أبيه) خطأً مَطْبَعِيًّا أو تصحَّفت من أحد الرُّوَاة.

وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (7/2) أنَّ خالد بن الحارث رواه عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن حُمُرَانَ، دون ذِكْرِ مُسْلِمِ بنِ يَسَّارٍ، وقال: «حديث عبد الوهَّاب بن عطاءٍ أحسنها إسناداً، وأشبهه بالصَّواب».

وأخرجه أبو نُعَيْمٍ، الحليَّة، (7/174)، من طريق شعبة، عن قتادة، عن مسلم بن يَسَّارٍ به مرفوعاً بنحوه.

وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (7/2) و(3/29) أنَّ أبا العلاء أَيُّوبَ بنَ أَبِي مسكين رواه عن قتادة عن حُمُرَانَ، دون ذِكْرِ مُسْلِمِ بنِ يَسَّارٍ، وقال: «والصَّوابُ قول من ذكر مسلم ابن يَسَّارٍ». وهو كما قال؛ فقد اتفق اثنان من أوثق أصحاب قتادة، وهما: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، على وجهٍ عنده، وشعبةُ بن الحجاج، على ذِكْرِ مُسْلِمِ بنِ يَسَّارٍ، وتفرد أَيُّوبُ بنُ أَبِي مسكين من بين أصحاب قتادة بعدم ذِكْرِ مُسْلِمِ بنِ يَسَّارٍ.

ومعنى الحديث صحيحٌ ثابتٌ من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصحيح، (1/55)، ح (26/43)، من طريق أبي بَشْرٍ الوليد بن مسلم العنبريِّ، عن حُمُرَانَ، عن عَثْمَانَ بنِ عَفَّانٍ مرفوعاً بلفظ: (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ). ليس فيه ذِكْرٌ لعمر بن الخطَّابِ.

والخلاصةُ: أنَّ الحديثَ اختلف فيه على قتادة في ذكر مسلم بن يَسَّارٍ، وأرجحها ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ وشعبة - وهما من أوثق أصحاب قتادة - عن قتادة، عن مسلم بن

يَسَار، عن هُمَران، عن عثمان بن عفان، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً، وهذه الراوية  
الراجحة ضعيفة؛ لأن قتادة لم يسمع من مسلم بن يسار.

ولكن معنى الحديث ثبت صحيحاً من غير طريق (قتادة عن هُمَران) عند مسلم في  
«الصحيح»، دون ذكرٍ لعمر بن الخطاب.

### الحديث الرابع:

(87) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا سعيد بن أبي  
عروبة، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن راشد بن حبيش:  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عبادة بن الصامت يعودُهُ في مرضه، فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتعلمون من الشهيد من أمتي؟». فأرَمَ<sup>(1243)</sup> القوم، فقال  
عبادة: ساندوني، فأسندوه، فقال: يا رسول الله، الصابر المحتسب. فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم: «إن شهداء أمتي إذا لقيل، القتل في سبيل الله عز وجل شهادة، والطاعون  
شهادة، والغرق شهادة، والبطن<sup>(1244)</sup> شهادة، والنفساء يجرها ولدها بسرره<sup>(1245)</sup> إلى الجنة»  
قال: وزاد فيها أبو العوام سادين<sup>(1246)</sup> بيت المقدس: «والحرق، والسيل»<sup>(1247)</sup>.  
وإسناده ضعيف؛ للانقطاع بين قتادة ومسلم بن يسار.

(1243) أي: سكتوا ولم يجيبوا.

النهاية، لابن الأثير، ص: 378.

(1244) أي: الذي يموت بمرض بطنه، كاستسقاء ونحوه.

النهاية، لابن الأثير، ص: 81.

(1245) أي: السرّة، وهي: ما يبقى بعد القطع مما تقطعه القابلة، والسرر ما تقطعه، وهو السرر بالضم أيضاً.

النهاية، لابن الأثير، ص: 426.

(1246) أي: خادم البيت، يتولى أمره، وفتح الباب وإغلاقه.

النهاية، لابن الأثير، ص: 424.

(1247) المسند، لأحمد بن حنبل، (3/ 489)، ح (16041).

وأخرجه ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، (5/ 263)، ح (2788)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن راشد بن حبيش به مرفوعاً بنحوه، دون ذكرٍ لأبي الأشعث الصنعاني.

وأخرجه أحمد، المسند، (3/ 489)، ح (16042)، من طريق همام بن يحيى، عن قتادة عن صاحبٍ له، عن راشد بن حبيش به مرفوعاً بنحوه. دون ذكرٍ لأبي الأشعث الصنعاني.

وإسناده ضعيفٌ؛ لإبهام شيخ قتادة.

وأخرجه أبو داود الطيالسي، المسند، (ص: 79)، ح (578)، من طريق هشام الدستوائي، والشاشي، المسند، (3/ 219)، ح (1319)، من طريق عمران القطان، كلاهما عن قتادة، عن راشد بن حبيش، عن عبادة بن الصّامت مرفوعاً بنحوه. دون ذكرٍ لمسلم بن يسار، ولا لأبي الأشعث الصنعاني.

واقصر هشامُ الدستوائي على ذكر النفساء فقط.

وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع البين الظاهر بين قتادة وراشد بن حبيش<sup>(1248)</sup>، بل قد يكون مُعضلاً لاحتمال أن يكون الساقطُ اثنين فأكثر على التوالي.

وأخرجه الطبراني، المعجم الأوسط، (9/ 125)، ح (9314)، من طريق شيبان بن عبد الرحمن، ومسند الشاميين، (4/ 73)، ح (2763)، من طريق سعيد بن بشير، كلاهما عن قتادة، عن عذرة بن عبد الرحمن الخزاعي، عن راشد بن حبيش به مرفوعاً بنحوه. فذكر (عذرة) بدل (مسلم بن يسار).

وأشار الطبراني إلى تعليل الحديث بالتفرد على هذا الوجه، فقال عقب الحديث في

«المعجم الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا شيبان وسعيد بن بشير».

---

(1248) فرashed بن حبيش قال بصحبه أحمد، وابن خزيمة، والطبراني، وغيرهم، وذكره في التابعين البخاري وأبو حاتم وغيرهم، وأياً كان الأمر فلا يُعلم لقتادة سماعٌ من راشد بن حبيش.

انظر: الإصابة، لابن حجر، (2/ 433).

وشَيَّان بن عبد الرَّحْمَنِ ثَقَّةٌ، صاحب كتاب<sup>(1249)</sup>، وسعيد بن بَشِيرٍ ضَعِيفٌ في قتادة خاصة كما تقدّم.<sup>(1250)</sup>

ويظهر بما تقدّم أنّ أقوى الأوجه ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، ولكن اختلف عليه: فرواه مُحَمَّد بن بكر وهو البُرْسَانِيُّ، عن سعيد، عن قتادة بِذِكْرِ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، ورواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة دون ذِكْرِ لَأبي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ.

ولعلّ الأقرب للصواب رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى، فهو أوثق من مُحَمَّد بن بكر، يُعْلَم ذلك بالنظر في ترجمتهما.<sup>(1251)</sup>

ويقوي رواية عبد الأعلى في عدم ذِكْرِ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ أَنَّ هَمَّام بن يحيى تابع سعيد بن أبي عَرُوبَةَ في قتادة، حيث رواه عن قتادة، عن صاحب له، عن راشد بن حُبَيْشٍ، ليس فيه ذِكْرٌ لِأبي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ.

ولكن ذكر ابن حَجَرٍ عن ابن مَنْدَه أَنَّهُ قال بعد أن ذكر الحديث من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ بِذِكْرِ أَبِي الْأَشْعَثِ: «تابعه معاذُ بن هَشَامٍ، عن أبيه، عن قتادة، ورواه سُفْيَان بن عبد الرَّحْمَنِ، عن قتادة، فقال: عن راشد، عن عبادة، وهو الصَّوَابُ».<sup>(1252)</sup>

فظاهر هذا الكلام أنّ هَشَاماً الدَّسْتَوَائِيَّ تابع سعيد بن أبي عَرُوبَةَ في قتادة في ذِكْرِ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، فإن كان هذا مقصوده فلا شكَّ في تقديم روايتها على رواية غيرهما ممّن لم يكن فيها ذِكْرٌ لِأبي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ.

ولعلّ (سفيان بن عبد الرَّحْمَنِ) تحرّفت من (شَيَّان بن عبد الرَّحْمَنِ)؛ إذ لم يقف الباحث على من اسمه سفيان بن عبد الرَّحْمَنِ يروي عن قتادة، وأمّا شَيَّان بن عبد الرَّحْمَنِ فقد تقدمت روايته للحديث عند الطَّبْرَانِيِّ في «المعجم الأوسط».

(1249) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 269.

(1250) ص: 67.

(1251) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (6/87) و(9/67).

(1252) الإصابة، لابن حجر، (2/433).

وأما تصويب ابن منده لرواية (شيبان بن عبد الرحمن) فلا يُدْرَى ما وَجَّهَهُ؛ إذ هي معارضة برواية سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي كما ذكره هو نفسه في كلامه السابق، وهما أوثق من شيبان في قتادة، فلا شك في تقدّم روايتها على رواية شيبان، والله أعلم.

وللحديث شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/233)، ح(624) و(1041/3)، ح(2674) و(2165/5)، ح(4501)، ومسلم، الصحيح، (3/1521)، ح(164/1914)، من طُرُقٍ عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر، وأخرجه مسلم، الصحيح، (3/1521)، ح(165/1914)، من طريق سُهَيْل بن أبي صالح، كلاهما عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة بمعناه.

**وَالْخُلَاصَةُ:** أَنَّ الْحَدِيثَ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى قَتَادَةَ، وَأَقْوَى الطَّرِيقِ عَنْهُ مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ - عَلَى وَجْهِهِ عَنْهُ -، وَهَشَامُ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ حُبَيْشٍ، ثُمَّ مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ - عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرَ عَنْهُ -، وَهَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ دُونَ ذِكْرِ لِأَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ. وللحديث شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هريرة عند مسلم في «الصحيح».



## [ 27 ] النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ (1253)

قال الترمذي: «وَقَتَادَةَ لَمْ يُدْرِكِ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ، وَمَاتَ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ فِي خِلَافَةِ

عُمَرَ». (1254)

وقال العلاءي: «وَهُوَ أَيْضًا يُكْثِرُ مِنَ الْإِرْسَالِ عَنْ مِثْلِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ». (1255)

وهو كما قالوا؛ فَإِنَّ النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرَّرٍ تَوَفِّيَ بِنَهَاوَنْدَ عَامَ (21هـ) فِي عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَقَتَادَةَ وَلِدَ عَامَ (60هـ) أَي: بَعْدَ وَفَاةِ النُّعْمَانِ بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ سَعِيدُ

ابْنِ الْمُسَيَّبِ: «إِنِّي لِأَذْكُرُ يَوْمَ نَعَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرَّرٍ الْمُزَنِّيَّ عَلَى الْمَنْبَرِ». (1256)

ولقتادة عن النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ:

(88) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ

هَشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ مُقَرَّرٍ قَالَ: «عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتَلَ، فَإِذَا

انْتَصَفَ النَّهَارُ أَمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَاتَلَ حَتَّى الْعَصْرِ، ثُمَّ

---

(1253) ابن عائذ، المُزَنِّي، أبو عمرو، ويقال: أبو حكيم، صحابيٌّ جليل، له ذِكْرٌ كَثِيرٌ فِي فَتُوحِ الْعِرَاقِ، قَدِمَ بِشِيرًا

عَلَى عَمْرِ بْنِ قَتَادَةَ الْقَادِسِيَّةَ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَتَحَّ أَصْبَهَانَ، وَاسْتَشْهَدَ بِنَهَاوَنْدَ، عَامَ: (21هـ).

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/444)، والثقات، لابن حبان، (3/409)، ومعرفة الصحابة،

لأبي نُعَيْمٍ، (5/2653)، والإصابة، لابن حجر، (6/453).

(1254) الجامع، للترمذي، (4/159).

(1255) جامع التحصيل، للعلاءي، ص: 254.

(1256) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/18)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (3/511). وانظر: المراسيل،

لابن أبي حاتم، ص: 73.

أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ يُقَاتِلُ، قَالَ: وَكَانَ يُقَالُ: عِنْدَ ذَلِكَ تَهِيحُ رِيَا حُ النَّصْرِ، وَيَدْعُو  
الْمُؤْمِنُونَ لِجِيُوشِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ»<sup>(1257)</sup>.

إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة والنُّعْمَانِ بنِ مُقَرَّرِن، وقال الترمذي عَقِبَ  
الحديث: «وقد رُوِيَ هذا الحديثُ عن النُّعْمَانِ بنِ مُقَرَّرِن بإسنادٍ أوصل من هذا».

وكأنه يشيرُ إلى ما أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، المُصَنَّفُ، (478 / 6)، ح (33081)، ومن  
طريقه ابن حبان، الصَّحِيحُ، (70 / 11)، ح (4757)، وأخرجه أحمد، المسند، (444 / 5)،  
ح (23795)، والترمذي، الجامع، (4 / 160)، ح (1613)، وأبو داود، السُّنَنِ، (2 / 56)،  
ح (2655)، والنسائي، السُّنَنِ الكُبرى، (5 / 191)، ح (8637)، والحاكم، المستدرک،  
(2 / 127)، ح (2546)، وغيرهم من طُرُقٍ عن حماد بن سَلَمَةَ، عن أبي عَمْرَانَ الجَوْنِيِّ  
عبد الملك بن حَبِيب، عن عَلْقَمَةَ بن عبد الله المُزَنِيِّ، عن مَعْقِل بن يَسَار، عن النُّعْمَانِ بن  
مُقَرَّرِن مرفوعاً بلفظ: (شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ  
انْتَظَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهْبُ الرِّيحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ). هكذا مختصراً، واللفظ للترمذي،  
وقال عَقِبَ الحديث: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ». وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ  
على شَرَطِ مُسْلِمٍ، ولم يُجَرِّجَاهُ»<sup>(1258)</sup> ووصَّحَهُ الألباني<sup>(1259)</sup>، وهو صحيحٌ بهذا اللفظ  
المختصر كما قال الأئمةُ المُحدِّثون.

وأخرجه البخاري، الصَّحِيحُ، (3 / 1152)، ح (2989)، من طريق بكر بن عبد الله  
المُزَنِيِّ وزياد بن جُبَيْر، عن جُبَيْر بن حَيَّة، عن النُّعْمَانِ بنِ مُقَرَّرِن مرفوعاً بنحوه مطوّلاً، وفيه  
قِصَّة.

**وَالْخُلَاصَةُ:** أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ ضَعِيفٌ لِانْقِطَاعِهِ بَيْنَ قَتَادَةَ وَالنُّعْمَانَ بْنَ  
مُقَرَّرِن، وَلَكِنَّهُ صَحَّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ قَتَادَةَ بَلْفِظٍ مُخْتَصِرٍ، وَكَذَا صَحَّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مَطْوَّلاً،  
وَفِيهِ قِصَّة.

(1257) الجامع، للترمذي، (4 / 159)، ح (1612).

(1258) المستدرک، للحاكم، (2 / 127).

(1259) صحيح سنن الترمذي، للألباني، (2 / 215).

## [ 28 ] يحيى بن يعمر البصري<sup>(1260)</sup>

قال أبو بكر أحمد بن محمد الأثرم: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: قتادة سَمِعَ من يحيى بن يعمر؟ قال: «لا أدري، قد رَوَى عنه، وقد رَوَى عن رَجُلٍ<sup>(1261)</sup> عنه»<sup>(1262)</sup>.

ففي هذا النص توقَّف أحمد بن حنبل في سماع قتادة من يحيى بن يعمر، ومقتضى ما ذَكَرَ من الدليل هنا، أن ينفِي الإمام أحمد سماعه منه، لوجود الوسطة في الرواية بينهما؛ ولأجل ذَكَرَ الوسطة بينهما فقد جزم أحمد بن حنبل بنفي السماع، فروى الفضل بن زياد عن أحمد أنه قال: «ولم يسمع قتادة من يحيى بن يعمر شيئاً»<sup>(1263)</sup>.

ويؤيد ذلك أن قتادة كثيرُ الإرسال عمَّن عاصره، فروايته بواسطة عمَّن يروي عنه أحياناً بدون واسطة تدل على احتمال إرساله عنه احتمالاً قوياً.

وأما توقُّفُ أحمد بن حنبل عن نفي السماع، فقد يرجع إلى قوة احتمال اللقاء بينهما، الأمر الذي يُقوِّي احتمال السماع، وذلك أن يحيى بن يعمر بصريٌّ، وإنما خرج منها لما نفاه الحجاج بن يوسف إلى خراسان<sup>(1264)</sup>، وأغلب الظن أن يكون ذلك بعد سنة (78هـ)، وهي

(1260) أبو سُلَيْمان، وقيل: أبو سعيد، العُدَوَاتِي، وقيل: أبو عَدِي، النَّحْوِي، صاحبُ علمٍ بالعربية والقرآن، أحدُ الفُصَحَاءِ، متَّفَقٌ على حديثه وثقته، قال هارون بن موسى: «أول من نَقَطَ المصاحف يحيى بن يعمر». ولي قضاء مرو أيام قتيبة بن مسلم، وكان شيعياً من الشيعة الأولى، القائلين بتفضيل أهل البيت من غير تنقيص لذي فضلٍ من غيرهم، تُوفِّي قبل عام (100هـ) وقيل: بعدها.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (368 / 7)، ووفيات الأعيان، لابن خلكان، (6 / 173)، وتهذيب الكمال، للمزي، (54 / 32)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (76 / 1)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص:

.598

(1261) مثل: عبد الله بن بُريدة وغيره.

(1262) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 170.

(1263) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِي، (2 / 141).

(1264) انظر: السير، للذهبي، (4 / 442).

السنة التي أضاف عبد الملك بن مروان إمرة خراسان إلى الحجج<sup>(1265)</sup>، فأقل ما يكون عمر قتادة إذ ذاك (18) سنة، فاحتمال لقائه بيحيى بن يعمر قبل خروجه إلى خراسان قوي، والعمل بقريضة ذكر الوسطة قد يضعف إذا ثبت اللقاء بين الراويين أو قوي احتمال وقوعه.

ولأجل الاحتمال القوي للقاء بينهما فقد أثبت البخاري سماع قتادة من يحيى بن يعمر، حيث قال: «يحيى بن يعمر... سَمِعَ مِنْهُ قَتَادَةَ».<sup>(1266)</sup>

قال الباحث: وقد ورد تصريح قتادة بالسماع من يحيى بن يعمر عند البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(1267)</sup> في حديث أبي بن كعب في القراءات الآتي تخريجُه في الصفحة التالية. وبه يُعلم ثبوت سماع قتادة من يحيى بن يعمر، والله أعلم.

ولقتادة عن يحيى بن يعمر حديثان:

### الحديثُ الأوَّلُ:

(89) قال أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا حَنُص بنُ عُمَرَ النَّمَرِيِّ، حَدَّثَنَا هَمَّام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَهَشَ مِنْ كَتِفٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»".<sup>(1269)</sup> إسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/279)، ح(2524)، عن عفان بن مسلم، و(1/361)، ح(34031)، عن بهز بن أسد، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (12/169)، ح(12789)، من طريق عمر بن مَرْزُوق، ثلاثتهم عن همام بن يحيى به مرفوعاً بلفظه.

(1265) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/280).

(1266) التاريخ الكبير، للبخاري، (8/311).

(1267) (2/384).

(1268) التَّهَشُّ: أَخَذَ اللَّحْمَ بِالْأَصْرَاسِ، وَالتَّهَسُّ: بِمُقَدِّمِ الْفَمِ.

عون المعبود، للعظيم آبادي، (1/225).

(1269) السنن، لأبي داود، (1/98)، ح(190).

وللحديث طُرُقٌ أُخرى في الصَّحيحين وغيرهما، تقدّم تخريجها عند دراسة رواية

قتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث. (1270)

## الحديثُ الثاني:

(90) قال أبو داود رحمه الله: "حدّثنا أبو الوليد الطيالسي، حدّثنا همام بن يحيى، عن قتادة، عن يحيى بن يعمر، عن سُليمان بن صُرَدِ الحِزَاعِي، عن أُبيِّ بن كَعْب، قال: قال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أُبَيُّ، إِنِّي أُقْرِئُ الْقُرْآنَ، فَقِيلَ لِي: عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ؟. فَقَالَ الْمَلِكُ الَّذِي مَعِيَ: قُلْ عَلَى حَرْفَيْنِ. قُلْتُ: عَلَى حَرْفَيْنِ. فَقِيلَ لِي: عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ؟. فَقَالَ الْمَلِكُ الَّذِي مَعِيَ: قُلْ عَلَى ثَلَاثَةٍ. قُلْتُ: عَلَى ثَلَاثَةٍ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ، كَافٍ، إِنْ قُلْتَ: سَمِيعاً، عَلِيّاً، عَزِيزاً، حَكِيماً، مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ»". (1271)

إسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (5/ 124)، ح (21187)، عن عبد الرحمن بن مهدي، وح (21188)، عن بهز بن أسد، وأخرجه عبد الله بن أحمد، زوائد المسند، (5/ 124)، ح (21189)، عن هُدْبَةَ بن خالد، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (2/ 384)، ح (3802)، من طريق عفان بن مسلم، أربعتهم عن همام بن يحيى به مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادات.

وأخرجه معمر، الجامع، المطبوع آخر مصنف عبد الرزاق، (11/ 219)، ح (20371)، عن قتادة، عن أُبيِّ بن كعب مرفوعاً بنحوه.

وأشار البيهقي إلى تعليل هذا الوجه، فقال بعد أن خرّجه من طريق همام: «رواه

معمر عن قتادة فأرسله». (1272)

(1270) ص: 45.

(1271) السنن، لأبي داود، (1/ 466)، ح (1477).

(1272) السنن الكبرى، للبيهقي، (2/ 384)، ح (3802).

ولا شك في ترجيح رواية همام بن يحيى على معمر بن راشد، وذلك أن معمرًا مُتَكَلِّمٌ  
في روايته عن البصريين كما تقدّم<sup>(1273)</sup>، وقال الدارقطني: «ومعمر سيئ الحفظ لحديث قتادة  
والأعمش». (1274)

وأصل الحديث أخرجه مسلم، الصحيح، (1/561، 562)، ح(273/820)،  
274/821)، من طُرُقٍ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب مرفوعاً بمعناه.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ صَحِيحٌ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ  
سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ.

وكذا صحَّ معناه من غير طريق قتادة عند مسلم في الصحيح.

---

(1273) ص: 67.

(1274) العلل، للدارقطني، (12/221)، وانظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/767، 694، 698).

## [ 29 ] أبو إسحاق السَّبَّيْعِيُّ الكُوفِيُّ (1275)

قال البردنجي: «وحدَّث عن أبي إسحاق، ولا أدري أسمع منه أم لا؟. والذي يَقْرُ في القلب أنه لم يسمع منه، والله أعلم» (1276).

وهو كما قال؛ وذلك أن قتادة بصري، وأبو إسحاق السَّبَّيْعِيُّ كوفي، ولا يُعْلَمُ أنَّهما التقيا ولو مرَّةً واحدةً، ولم يقف الباحث على طريقٍ صرَّح فيها قتادة بالسَّماع من أبي إسحاق، فالذي يظهر أن قتادة لم يسمع منه، ويقويُّه أن قتادة كثير الإرسال عمَّن عاصروهم ولم يسمع منهم، والله أعلم.

### ولقتادة عن أبي إسحاق السَّبَّيْعِيِّ حديثٌ واحدٌ:

(91) قال الإمام النَّسَائِيُّ رحمه الله: "أخبرنا محمد بن المنثي، قال: حدَّثنا معاذ بن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن أبي إسحاق الكُوفِيِّ، عن البراء بن عازب: أن نبيَّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمَقْدَمِ، وَالْمَوْذُنُ يُغْفَرُ لَهُ بِمَدِّ صَوْتِهِ، وَيُصَدِّقُهُ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى مَعَهُ»" (1277).

إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وأبي إسحاق السَّبَّيْعِيِّ.

(1275) هو عمرو بن عبد الله الهَمْدَانِيُّ، الكُوفِيُّ، وَسَبَّيْعٌ بَطْنٌ مِنْ هَمْدَانَ، وُلِدَ سَنَةَ (29هـ) فِي خِلَافَةِ عِثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ مِنْ تَابِعِي أَهْلِ الْكُوفَةِ، بَيْنَمَا ذَكَرَهُ خَلِيفَةُ فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ تَابِعِي أَهْلِ الْكُوفَةِ، ثِقَّةً، حَافِظًا، مَدْلَسًا، تَغَيَّرَ بِأَخْرَةِ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «وَيُشَبَّهُ بِالزُّهْرِيِّ فِي كَثْرَةِ الرِّوَايَةِ وَاتِّسَاعِهِ فِي الرِّجَالِ». تُوفِّيَ سَنَةَ (126 أو 127هـ) وَقِيلَ: بَعْدَ ذَلِكَ.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/313)، والطبقات، لخليفة، ص: 162، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/242)، والثقات، لابن حبان، (5/177)، وتاريخ دمشق، لابن عساکر، (46/207، 208، 212، 231 - 240).

(1276) جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(1277) السنن الصُّغْرَى، للنسائي، (2/13)، ح (646).

ولكنه جاء من غير طريق قتادة: فقد أخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 100)،  
ح(741)، وعبد الرزاق، المصنف، (484/2)، ح(4175)، وابن أبي شيبة، المصنف،  
ح(308/1)، ح(3526)، وأحمد، المسند، (296/4)، ح(18639، 18641)، وابن  
ماجه، السنن، (318/1)، ح(997)، وابن الجارود، المنتقى، (817)، ح(316)، وابن  
خزيمة، الصحيح، (24/3)، ح(551)، وابن حبان، الصحيح، (26/3)، ح(1556)،  
والطبراني، الأوسط، (224/1)، ح(739)، والحاكم، المستدرک، (337/1)، ح(786)،  
و(762-768)، ح(2099-2124)، وغيرهم من طرق عن طلحة بن مصرف، عن  
عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء بن عازب مرفوعاً بنحوه، ويزيد بعضهم على بعض  
ويُنقُص.

وإسناده صحيح.

وله شاهد من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر.

أما حديث أبي هريرة: أخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 331)، ح(2542)، وعبد  
الرزاق، المصنف، (484/1)، ح(1863)، وإسحاق، المسند، (198/1)، ح(152)،  
وأحمد، المسند، (266/2)، ح(461، 458، 429، 411، 266)، ح(9537، 9317، 7600)،  
و(9908، 9937)، وعبد بن حميد، المسند، (ص: 419)، ح(1437)، وابن ماجه، السنن،  
ح(240/1)، ح(724)، والنسائي، السنن الصغرى، (12/2)، ح(645)، وغيرهم من  
طرق عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (المؤذن يُغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب  
ويابس). وزاد بعض الرواة فيه: (وشاهد الصلاة تُكتب له خمسة وعشرون حسنة، وتُكفر  
عنه ما بينهما).

وأما حديث ابن عمر: أخرجه أحمد، المسند، (136/2)، ح(6201، 6202)، من  
طريق مجاهد، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: (يغفر الله للمؤذن مدَّ صوته، ويشهد له كل  
رطب ويابس سمع صوته).



وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ

لِلانْقِطَاعِ بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ صَحَّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ قَتَادَةَ مُخْتَصراً وَمَطْوِلاً.

وَلِجُمْلَةِ (المُؤَدَّنُ يُغْفَرُ لَهُ...) شَاهِدَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَمْرٍ.

وَبِمَا تَقَدَّمَ يَصِحُّ الْحَدِيثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## [30] أبو الأحوص الكوفي<sup>(1278)</sup>

قال أبو حاتم: «قتادة عن أبي الأحوص مرسلاً، بينها موروّق<sup>(1279)</sup>». <sup>(1280)</sup>  
وقال ابن خزيمة: «كأنّي لا أشكُّ أن قتادة لم يسمع من أبي الأحوص، لأنّه أدخل -  
في بعض أخبار أبي الأحوص - بينه وبين أبي الأحوص موروّقاً». <sup>(1281)</sup>  
فقد نفى أبو حاتم وابن خزيمة سماع قتادة من أبي الأحوص بدليل ذكر الوسطة  
بينهما، وهو موروّق، وتقدّم أنّ ذكر الوسطة دليلٌ على عدم السماع إذا لم يثبت اللقاء بين  
الراويين اللذين ذكّرت بينهما الوسطة، أو لم يُعلم اللقاء بينهما، وهذا الشرط متحقّق في  
رواية قتادة عن أبي الأحوص؛ إذ لا يُعلم أنّ قتادة التقى بأبي الأحوص، فهذا كوفيٌّ، وقتادة  
بصريٌّ، مع التنبيه إلى أنّهما تعاصرا في زمنٍ واحدٍ، فأبو الأحوص قتل على يد الخوارج في  
ولاية الحجّاج بن يوسف الثَّقَفِيّ على الحجاز والعراق، والتي كانت من عام (73هـ) إلى  
أن تُوفيّ الحجّاج عام (94هـ) <sup>(1282)</sup>، وقتادة كثير الإرسال عمّن عاصره ولم يسمع منهم.

---

(1278) هو عوف بن مالك بن نضلة، الجُشميُّ، من جِلّة الكوفيّين ومتقنيهم، وحضّر النّهروان مع عليّ بن أبي طالب، وكان ثقةً، قتله الخوارج أيام الحجّاج بن يوسف.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاريّ، (7/56)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/14)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 105، وتاريخ بغداد، للخطيب، (12/290).

(1279) هو ابن مُشَمَّر بن عبد الله، العجليُّ، البصريُّ، ثقةٌ، عابد، تُوفيّ بعد (100هـ).

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 549.

(1280) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 174.

(1281) الصّحيح، لابن خزيمة، (3/92).

(1282) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، (12/512).

ولقتادة عن أبي الأُخوص حديثان:

الحديث الأوّل:

(92) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي الأُخوص، عن عبد الله بن مسعود: أنّ نبيّ الله صلّى الله عليه وسلّم قال: «صلاةُ الجميع تفضّل على صلاةِ الرّجلِ وحدهُ خمسةً وعشرين ضعفاً، كلّها مثلُ صلاتِهِ»".<sup>(1283)</sup>  
وأخرجه أحمد، المسند، (1/465)، ح(4433)، عن محمّد بن جعفر، عن سعيد به مرفوعاً بنحوه.

وتابع سعيد بن أبي عروبة على هذا الوجه هشامُ الدّستوائي، وأبان بن يزيد العطار: فقد أخرجه الشّاشي، المسند، (2/153)، ح(701)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام، وح(702)، من طريق موسى بن إسماعيل، عن أبان بن يزيد، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وتابعهم أيضاً سليمان التيمي، أشار إلى روايته الدّارقطني في «العلل» (9/45) من طريق معتّم بن سليمان التيمي، عن أبيه سليمان التيمي، عن قتادة به مرفوعاً.  
إلا أنّ الدّارقطني ذكر في الموضع ذاته أنّ أزهري بن سعد السّمان رواه عن سليمان التيمي عن قتادة به موقوفاً.

ورواه أيضاً عن قتادة شعبة بن الحجّاج، وهمام بن يحيى، وسعيد بن بشير، وعمّران القطان.

أمّا رواية شعبة: أخرجه إسحاق، المسند، (1/286)، ح(260)، عن النّضر بن شميل، وأخرجه أحمد، المسند، (1/437)، ح(4158)، وابن خزيمة، الصّحيح، (2/363)، ح(1470)، والطّبراني، المعجم الكبير، (10/128)، ح(10100)، من طريق محمّد بن جعفر غنّدر، وأخرجه ابن خزيمة، الصّحيح، (2/363)، ح(1470)،

(1283) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/376)، ح(3567).

من طريق يحيى بن سعيد القطان، ثلاثتهم عن شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وسّاج، عن أبي الأَحوص، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً بنحوه.

وذكر الدارقطني في «العلل» (44 / 9) أنّ رُوِّحَ بن عُبَّادة، وخالد بن الحارث رَوِيَاهُ عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً.

وأخرجه أحمد، المسند، (437 / 1)، ح (4158)، عن حجاج بن محمد الأَعور، عن شعبة، عن قتادة به موقوفاً.

وذكر الدارقطني في «العلل» (44 / 9) أنّ عمر بن مَرْزُوق رواه عن شعبة، عن قتادة به موقوفاً.

وأما رواية همام بن يحيى: أخرجه أحمد، المسند، (452 / 1)، ح (4159)، والبزار، المسند، (426 / 5)، ح (2059)، وأبو يعلى، المسند، (418 / 8)، ح (5000)، من طُرُقٍ عن همام، عن قتادة، عن مُورِّق العَجَلِيّ، عن أبي الأَحوص، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

وقال عفان بن مسلم: «بَلَّغَنِي أَنَّ أَبَا الْعَوَّامِ - يَعْنِي عِمْرَانَ الْقَطَّانَ - وَافَقَ هَمَّامًا عَلَى مُورِّقٍ». (1284)

وأشار ابن أبي حاتم في «العلل» (65 / 2)، أنّ سعيد بن بشير رواه عن قتادة، عن مُورِّق العَجَلِيّ به مرفوعاً.

وحاصل ما تقدّم أنّ الحديث اختلف فيه على قتادة من جهتين:

الجهة الأولى: الاختلاف في وقفه ورفعته: فرواه مرفوعاً عن قتادة: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وهشام الدستوائي، وأبان بن يزيد العطار، وحمّام بن يحيى، وسعيد بن بشير، وعمران القطان.

ورواه عن قتادة أيضاً شعبة بن الحجاج، واختلف عليه في وقفه ورفعته: فرواه عنه مرفوعاً: يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن جعفر، والنضر بن شميل، ورُوِّحَ بن عُبَّادة،

(1284) العلل، لأحمد، (427 / 2).

وخالد بن الحارث، وخالفهم حجّاج بن محمّد الأعور وعمر بن مَرُوزِقُ فروياه عن شعبة موقوفاً.

والذي يترجّح عن شعبة الرّفْع؛ لأنّها رواية الأكثر والأحفظ، إلا أنّه ورد عن شعبة ما يدلُّ على تردُّده في رَفْع الحديث ووقفه، حيث قال حجّاج الأعور عَقِبَ روايته: «ولم يرفعه شعبة لي، وقد رفعه لغيري. قال [أي: شعبة]: أنا أَهَابُ أن أرفعه؛ لأنّ عبد الله قلماً كان يَرَفَعُ إلى النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».<sup>(1285)</sup>

فالذي يظهر أنّ الاضطراب من شعبة لا من الرواة عنه.

ورواه عن قتادة أيضاً سُلَيْمان التيميّ، واختلّف عليه في وقفه ورفعه: فرواه مرفوعاً عنه ابنه معتمر بن سُلَيْمان وهو ثقة<sup>(1286)</sup>، وخالفه أزهري بن سعد السمان وهو ثقة<sup>(1287)</sup>، فرواه عن سليمان التيميّ موقوفاً.

والذي يترجّح عن سُلَيْمان التيميّ الرّفْع؛ لأنّها رواية ابن عن أبيه، وهي أقوى غالباً، ولأنّ رواية أزهري عن سُلَيْمان التيميّ قليلة جداً، فلم يُخرِّج له من أصحاب الكتب الستة عنه إلا الترمذيّ، بينما رواية مُعْتَمِر عن أبيه أخرج بها البخاريّ ومسلم عَشْرَاتِ الأحاديث.

وبما تقدّم يظهر أنّ الرّاجح عن قتادة هو رَفْعُ الحديث للكثرة والحفظ، والله أعلم.

الجهة الثانية: الاختلاف في ذكر الوسطة بين قتادة وأبي الأخصوص: فمنهم من لم يذكُر واسطة بينهما، وهم: سعيد بن أبي عروبة، وهشامُ الدّستوائيّ، وأبان بن يزيد العطار، وسُلَيْمان التيميّ.

(1285) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/437).

(1286) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/402)، والثقات، للعجلي، (2/286)، والثقات، لابن

حبان، (7/521)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/204).

(1287) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (1/177).

ومنهم من جعل الواسطة عقبه بن وسّاج، وهو ثقة<sup>(1288)</sup>، تفرّد بذكره عن قتادة شعبة ابن الحجّاج.

وهذا الوجه رجّحه أبو حاتم فقال بعد أن ذكر رواية شعبة وهمام وأبان: «حديث شعبة أصحُّ؛ لأنّه أحفظ»<sup>(1289)</sup>.

ولعل ترجيحه هذا بالنظر في قوّة شعبة في قتادة مقارنة بقوّة همام وأبان في قتادة، فمما لا شكّ فيه أنّ شعبة مقدّم في قتادة على همام وأبان<sup>(1290)</sup>، إلا أنّ أبا حاتم لم يتعرّض للرواية التي اتفق عليها سعيد بن أبي عروبة وهشام الدّستوائي عن قتادة في عدم ذكر أيّ واسطة بين قتادة وأبي الأحوص، وهي الموافقة لرواية أبان العطار وسليمان التيمي.

وبه يظهر أنّ رواية سعيد بن أبي عروبة وهشام الدّستوائي ومن دُكر معها هي الأرجح في عدم ذكر الواسطة لتقدّمهم في الكثرة والحفظ، قال البرديجي: «إذا اتفق هؤلاء الثلاثة [أي: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدّستوائي، وشعبة بن الحجّاج] على الحديث فهو صحيح، وإذا اختلفوا في حديث واحد، فإنّ القول فيه قول رجلين من ثلاثة»<sup>(1291)</sup>.

ومنهم من جعل الواسطة مؤرّقا العجلي، وتقدّم<sup>(1292)</sup> أنّه ثقة، رواه عن قتادة همام بن يحيى، وسعيد بن بشير، وعمران القطان.

وسعيد بن بشير ضعيف في قتادة<sup>(1293)</sup>، وعمران القطان صدوق له أوهام<sup>(1294)</sup>، فلا يقوى هذا الوجه لمعارضة رواية سعيد بن أبي عروبة وهشام الدّستوائي ومن معها. هذا، وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر.

---

(1288) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/318)، والثقات، للعجلي، (2/143)، والثقات، لابن

حبان، (5/226)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/224).

(1289) العلل، لابن أبي حاتم، (2/232)، وانظر منه: (2/65).

(1290) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/695).

(1291) المصدر السّابق، (2/697).

(1292) ص: 370.

(1293) انظر: (ص: 67).

(1294) انظر: (ص: 143-145).

أمّا حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/232)، ح(621) و(4/1748)، ح(4440)، ومسلم، الصحيح، (1/449)، ح(649/245، 246)، من طريق سعيد بن المسيّب، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1/232)، ح(621) و(4/1748)، ح(4440)، ومسلم، الصحيح، (1/449)، ح(649)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1/181، 232)، ح(465، 620) و(2/746)، ح(2013)، من طريق أبي صالح السّمان، وأخرجه مسلم، الصحيح، (1/449)، ح(649/247، 248)، من طريقين عن سلمان الأغرّ أبي عبد الله المدني، ونافع بن جبير، خمستهم عن أبي هريرة مرفوعاً بمعناه.

وأمّا حديث ابن عمر: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/231)، ح(619)، ومسلم، الصحيح، (1/450)، ح(650/249، 250)، من طريق نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه.

والخلاصة: أنّ الحديث اختلف فيه على قتادة اختلافاً كثيراً في وقفه ورّفعه، وفي ذكر الوساطة بين قتادة وأبي الأُحوص، وأقوى هذه الطُرق ما رواه سعيد بن أبي عروبة وهشامٌ الدّستوائيٌّ ومن معها عن قتادة، عن أبي الأُحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً. دون ذكرٍ للوساطة.

وهو ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وأبي الأُحوص.

ولكن لمعناه شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هريرة وابن عمر عند البخاريّ ومسلم، والله أعلم.

### الحديث الثّاني:

(93) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدّثنا محمد بن بشر، حدّثنا سعيدٌ، حدّثنا قتادة، وعبد الوهّاب، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأُحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: بينما نحنُ مع رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض أسفاره، سمِعنا منادياً ينادي:

الله أكبر، الله أكبر، فقال نبيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى الْفِطْرَةِ». فقال: أشهد أن لا إله إلا الله. فقال نبيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَرَجَ مِنَ النَّارِ». قال: فابْتَدَرْنَا، فإذا هو صاحبُ ماشيةٍ أدرَكْتُهُ الصَّلَاةُ، فنادى بها".<sup>(1295)</sup>

وأخرجه النَّسَائِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى، (6/207)، ح(10665)، من طريق يزيد بن زريع، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (9/276)، ح(5400)، من طريق عَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عمرو بن عُبيد<sup>(1296)</sup>، وأخرجه أبو حاتم، العلل، (2/440)، من طريق عبدة بن سليمان، وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (10/94)، ح(10063)، من طريق أبي زيد النَّخْوِيِّ سعيد بن أَوْسٍ<sup>(1297)</sup>، أربعتهم عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ به مرفوعاً. وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (5/116) أَنَّ شَعِيبَ بْنَ إِسْحَاقَ<sup>(1298)</sup>، وعمرو بن حمران<sup>(1299)</sup>، وكذا السُّبُكِيُّ في «طبقات الشافعية» (1/45) أَنَّ دَاوُدَ بْنَ الزُّبَيْرِ قَانَ<sup>(1300)</sup>، ثلاثتهم رَوَوْهُ عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ به مرفوعاً.

---

(1295) المسند، لأحمد بن حنبل، (1/406)، ح(3861).

(1296) البصريُّ، نزيلُ المَوْصِلِ وقاضيها في زمنِ الرَّشِيدِ، متروكٌ، واتَّهَمَهُ أَبُو زُرْعَةَ، وحديثُه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين.

انظر: المجروحين، لابن حبان، (2/189)، والتقريب، لابن حجر، ص: 293.

(1297) ابن ثابت، أبو زيد، الأنصاريُّ، البصريُّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، ورُويَ بالقَدَرِ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 233.

(1298) ابن عبد الرَّحْمَنِ، الأمويُّ مولاهم، البصريُّ، ثُمَّ الدَّمَشَقِيُّ، ثقةٌ، رُويَ بالإرجاء، وسامعه من ابن أبي عَرُوبَةَ بِأَخْرَةٍ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 266.

(1299) البصريُّ، قال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال أبو زرعة: «أحاديثه ليس فيها شيء».

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6/227).

والذي يظهرُ أَنَّهُ صدوقٌ، وإلى الثقة أقرب.

(1300) الرَّقَاشِيُّ، البصريُّ، نزيلُ بغداد، متروكٌ، وكذَّبه الأزدِيُّ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 198.



وذكر الدارقطني في «العلل» (5/ 116)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (1/ 45) أن مطراً الوراق من رواية داود بن الزبرقان عنه، وعمران القطان تابعا سعيد بن أبي عروبة في روايته عن قتادة به مرفوعاً.

وأخرجه الطحاوي، شرح معاني الآثار، (1/ 146)، ح (817)، والطبراني، المعجم الكبير، (10/ 94)، ح (10064)، من طريق عبيد الله بن معاذ، عن أبيه معاذ بن معاذ العنبري<sup>(1301)</sup>، وأخرجه الطبراني، الدعاء، (2/ 1013)، ح (466)، من طريق عبد العزيز ابن الحُصَيْن<sup>(1302)</sup>، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً، فذكروا علقمة. وسقط من إسناده الطبراني (عن أبيه).

إلا أن الدارقطني ذكر في «العلل» (12/ 154) الحديث من طريق معاذ بن معاذ وعبد العزيز بن حُصَيْن وقال: «لم يذكروا علقمة». ولكنه ذكر الحديث قبل في (5/ 116) من كلا الطريقتين بذكر (علقمة)، وهو الصواب الموافق لما وقف عليه الباحث من أسانيد الحديث من هذين الطريقتين.

وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (6/ 207)، ح (10664)، من طريقين عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى<sup>(1303)</sup>، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً بنحوه. وتُوبع سعيد بن أبي عروبة على هذا الوجه؛ فقد أخرج ابن خزيمة، الصحيح، (1/ 208)، ح (399)، وابن حبان، الصحيح، (4/ 550)، ح (1665)، والطبراني، المعجم الأوسط، (6/ 109)، ح (5953)، من طرق عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن

---

(1301) البصري، ثقة، مُتَقَن، قال أحمد بن حنبل: «إليه المنتهى بالبصرة في الثبوت».

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/ 248)، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 536.

(1302) ابن التُّرْجَمَان، المُرُوزِيُّ، ضعيفٌ جداً، وقال النسائي: «متروك الحديث».

انظر: الضعفاء الصَّغِير، للبخاري، ص: 75، والضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 72، والكامل، لابن

عدي، (5/ 286)، ولسان الميزان، لابن حجر، (5/ 202).

(1303) البصري، السَّامِيُّ، ثقة.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 331.

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ الطَّوِيلِ<sup>(1304)</sup>، وأخرج تمام، الفوائد، (1/ 135)، ح (311)، والطَّبْرَانِيُّ،  
الدُّعَاءَ، (ص: 162)، ح (473)، وابن عدي، الكامل، (3/ 48)، من طريقين عن خَلِيدِ  
ابن دَعْلَجِ<sup>(1305)</sup>، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأشار الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (12/ 154) أَنَّ يَوْسُفَ بْنَ عَطِيَّةِ الصَّفَّارِ<sup>(1306)</sup> رواه عن  
قتادة به مرفوعاً.

وحاصل ما تقدّم أَنَّ الحديث اختلف فيه على سعيد بن أبي عَرُوبَةَ على ثلاثة أوجه:  
الوجه الأوّل: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن أبي الأَحْوَصِ، عن ابن مسعود  
مرفوعاً: رواه عامّة أصحاب سعيد عنه، منهم: عبدة بن سُلَيْمَانَ، ويزيد بن زُرَيْعِ،  
وعبد الوهاب بن عطاء وغيرهم، وهؤلاء من أوثق النَّاسِ في سعيد بن أبي عَرُوبَةَ.  
وتابع سعيداً على هذا الوجه عِمْرَانُ القَطَّانِ، ومطرُ الوَرَّاقِ.

ورجّح هذا الوجه عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيّ، فقال بعد أن ذكر  
بعض الاختلاف في الحديث: «يزيد بن زُرَيْعِ أَحْفَظُ».<sup>(1307)</sup>

الوجه الثاني: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن أبي الأَحْوَصِ، عن عَلْقَمَةَ، عن  
ابن مسعود مرفوعاً: رواه عن سعيد معاذ بن معاذ العنبري، وعبد العزيز بن الحُصَيْنِ.  
ورجّح هذا الوجه عن سعيد أبو حاتم<sup>(1308)</sup>، والدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(1309)</sup>.

---

(1304) البصريّ، اختلف في اسم أبيه على نحو عَشْرَةِ أقوالٍ، ثقةٌ، مدلسٌ، وعابه زائدة لدُخُولِهِ في شيءٍ من أمر  
الأُمراء.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 181.

(1305) السَّدُوسِيُّ، البصريّ، نزل المَوْصِلُ، ثُمَّ بَيْتُ المقدسِ، ضعيفٌ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 195.

(1306) البصريّ، ضعيفٌ جداً، تقدّم ص: 332.

(1307) العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 441).

(1308) المصدر السَّابِقِ، (2/ 440).

(1309) العلل، للدَّارِقُطْنِيِّ، (5/ 118)، و(12/ 154).

وقال الطبراني: «لم يجود<sup>(1310)</sup> هذا الحديث أحدٌ ممن رواه عن سعيد إلا معاذ بن معاذ  
وعبد العزيز بن الحُصَيْن».<sup>(1311)</sup>

الوجه الثالث: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً: تفرد  
بروايته عن سعيد عبد الأعلى بن عبد الأعلى.  
ولكن سعيداً توبع على هذا الوجه، تابعه حميد الطويل، وخليد بن دعلج، ويوسف  
ابن عطية الصفار.

ورجح هذا الوجه السبكي، حيث تعقب الدارقطني في ترجيحهِ للوجه الثاني،  
فقال: «قلت: ولم يذكر الدارقطني متابعة سعيد بن أبي عروبة حميد الطويل، وروايته  
إياهم عن قتادة عن أنس، وهي متابعة جيدة، تقوي كون الحديث من حديث قتادة عن  
أنس رضي الله عنه... فهي الأشبه عندي بالصواب».<sup>(1312)</sup>

والذي يظهر بما تقدم أن أقوى الأوجه عن سعيد هو الوجه الأول: قتادة، عن أبي  
الأحوص، عن ابن مسعود، دون ذكر لعقمة؛ للأكثرية والحفظ، بل منهم عبدة بن  
سليمان، وهو من أوثق الناس في سعيد.

وهذا لا يمنع من كون الحديث ثابتاً من طريق قتادة عن أنس من غير طريق سعيد  
ابن أبي عروبة؛ إذ رواه حميد الطويل ومن معه عن قتادة عن أنس، والله أعلم.

والحديث أخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (93 / 10)، ح (10062)، من طريق  
سلام بن مسكين<sup>(1313)</sup>، عن قتادة، عن صاحب له، عن عقمة بن قيس، عن ابن مسعود  
مرفوعاً.

---

(1310) أي: لم يُقيم الإسناد ويتقنه إلا من ذكر.

انظر: التمهيد، لابن عبد البر، (1 / 385).

(1311) الدعاء، للطبراني، ص: 1013.

(1312) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (1 / 45).

(1313) الأزد، البصري، ثقة، صالح الحديث.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4 / 258)، والثقات، لابن حبان، (6 / 416).

وهذا الوجه تفرّد به سلام بن مسكين من بين أصحاب قتادة، وسنّده ضعيفٌ للإبهام في قوله: (عن صاحبٍ له).

وأشار الدّارقطنيُّ في «العلل» (5/ 116) أنّ عدي بن أبي عمارة رواه عن قتادة، قال: حدّثني علقمة، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً.

وهذا الوجه تفرّد به عدي بن أبي عمارة، قال فيه العُقيليُّ: «في حديثه اضطرابٌ».<sup>(1314)</sup> لذا قال الدّارقطنيُّ بعد أن أشار لهذا الوجه: «وَوَهْمٌ».<sup>(1315)</sup> أي: عدي بن أبي عمارة.

وأشار السُّبكيُّ في «طبقات الشّافعية» (1/ 45) أنّ أبا العلاء أيّوب بن أبي مسكين رواه عن قتادة، عن الحسن البصريِّ، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً.

وهذا الوجه تفرّد به أبو العلاء أيّوب بن أبي مسكين، من بين أصحاب قتادة، وهو مع ثقته<sup>(1316)</sup> فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(1317)</sup> وقال: «كان يُخطيء». وقال أيضاً: «وكان يهْمٌ ويُخالف».<sup>(1318)</sup> وسيأتي له مزيد ترجمة.<sup>(1319)</sup>

**وَالْخُلَاصَةُ:** أنّ أقوى الطُّرق ما رواه عامّةُ أصحاب سعيد بن أبي عروبة، عنه، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعودٍ مرفوعاً، رجّح هذا الوجه أبو زُرعة الرّازيُّ، ولكنّه ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وأبي الأحوص.

إلا أنّه صحّ من طُرُقٍ عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن حميد الطّويل، عن قتادة، عن أنس بن مالك، صحّحها ابن خزيمة وابن حبان، واختارها السُّبكيُّ، والله أعلم.

---

(1314) الضعفاء، للعُقيليِّ، (3/ 370)، وانظر: لسان الميزان، لابن حجر، (5/ 422).

(1315) العلل، للدّارقطنيِّ، (5/ 116).

(1316) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (1/ 359).

(1317) (6/ 60).

(1318) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 177.

(1319) ص: 448.

## [31] أبو الطفيل المكي<sup>ؓ</sup> (1320)

نقل حرب بن إسماعيل عن أحمد بن حنبل أنه قال: «ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أنس رضي الله عنه». قيل: فابن سرجس؟ فكأنه لم يره سماعاً. (1321)

ونفى الحاكم أن يكون قتادة سمع من أحد من الصحابة غير أنس بن مالك، فقال: «لم يسمع من صحابي غير أنس». (1322)

وهو متعقب بما تقدم من إثبات أن قتادة سمع من الصحابي عبد الله بن سرجس، وكذا ورد عن علي بن المديني أنه صحح سماع قتادة من أبي الطفيل. (1323)

قال الباحث: وقد ورد تصريح قتادة بالسماع من أبي الطفيل عند مسلم الآتي تخريجه في الصفحة التالية، وعند أحمد بن حنبل. (1324)

وكذا أخرج ابن عدي، الكامل، (87/5)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، (129/26)، من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة وشعبة، عن قتادة أنه قال: سألت أبا الطفيل عن حديث، وهو يطوف بالكعبة، فقال: «إن لكل مقام مقالاً».

---

(1320) هو عامر بن وإثلة بن عبد الله، الكِنَازِيُّ، الليثِيُّ، المَكِّيُّ، المؤدِّن، نزل الكوفة، ثم أقام بمكة حتى مات، له صحبة على الرَّاجِح، قال عن نفسه: «أدركتُ ثمانَ سنينَ من حياة النبي صلى الله عليه وسلم»، وكان الخوارج يرمونهُ باتِّصاله بعلي بن أبي طالب، وقوله بفضلِه وفضل أهل بيته، قال ابن حجر: «خاتمة الصحابة بلا خلافٍ عند أهل الحديث، وقد مات سنة: (110هـ) على الأصح، وقيل: قبل ذلك».

انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 30، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 36، وهدي الساري، لابن حجر، ص: 412، والإصابة، (230/7)، ولسان الميزان، (447/4).

(1321) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 168.

(1322) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص: 111.

(1323) انظر: جامع التحصيل، للعلائي، ص: 255.

(1324) المسند، لأحمد بن حنبل، (94/4).

وإسناده صحيح.

ففيه ما يدلُّ صراحةً على أنَّ قتادة التقى بأبي الطفيل في موسم الحجِّ، وبذلك يثبتُ سماع قتادة من أبي الطفيل في الجملة، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي الطفيل ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول:

(94) قال الإمام مسلم رحمه الله: "حدثني أبو الطاهر [السَّمْح، أحمد بن عمرو]، أخبرنا [عبد الله] بن وهب، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن قتادة بن دعامة حدثه، أن أبا الطفيل البكريَّ حدثه أنَّه سَمِعَ ابن عباس يقول: «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الِیَمَانِيَّيْنِ»<sup>(1325)</sup>.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/372)، ح(3532)، من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء، وروَّح بن عبَّادة، وأخرجه الطَّبْرانیُّ، المعجم الكبير، (10/272)، ح(10636)، والبيهقيُّ، السنن الكبرى، (5/76)، ح(9023)، من طريق خالد بن الحارث، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعاً بلفظ: (كَانَ مُعَاوِيَةُ لَا يَأْتِي عَلَى رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْبَيْتِ إِلَّا اسْتَلَمَهُ، فقال ابن عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ». فقال معاوية: ليس من أركانه شيءٌ مَهْجُورٌ.

قال عبد الوهَّاب: الرُّكْنَيْنِ: الِیَمَانِيُّ وَالْحِجْر. واللفظ لأحمد.

ورواه شعبة عن قتادة، واختلَّف عليه:

فقد أخرجه أحمد، المسند، (4/94)، ح(16904)، عن مُحَمَّد بن جَعْفَر غُنْدَر وحبَّاج بن مُحَمَّد الأعور، و(4/98)، ح(16943)، عن يحيى بن سعيد القطَّان، ثلاثتهم عن شعبة، عن قتادة به مرفوعاً، وفيه أنَّ الذي قال: (لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَرْكَانِهِ مَهْجُورٌ) هو ابن عَبَّاس، والذي رفع استلام الرُّكْنَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو معاوية بن أبي سُفْيَانَ.

(1325) الصَّحِيح، لمسلم، (2/925)، ح(247/1269).

وذكر الدَّارِقُطَنِيُّ في «العلل» (55 / 7) أنَّ معاذ بن معاذ العَنْبَرِيَّ، وأبو أسامة حمَّاد ابن أسامة روياه عن شعبة عن قتادة به مرفوعاً من حديث معاوية.

قال شعبة: «النَّاسُ يَخْتَلِفُونَ في هذا الحديث، يقولون: معاويةُ هو الذي قال: (ليسَ مِنَ البَيْتِ شَيْءٌ مَهْجُورٌ، ولكنِّي حَفِظْتُهُ من قتادة هكذا)».<sup>(1326)</sup>

وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (10 / 329)، ح (10634)، من طريق يحيى بن سعيد القَطَّان، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيْل، عن ابن عباسٍ مرفوعاً، بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ.

وذكر الدَّارِقُطَنِيُّ في «العلل» (55 / 7) أنَّ خالد بن الحارث رواه عن شعبة، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيْل، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بنحوه.

وذكر أيضاً في الموضوع ذاته أنَّ وهب بن جرير تفرَّد بروايته عن شعبة عن قتادة، عن أبي الطُّفَيْل، عن معاوية موقوفاً.

ثمَّ قال: «والصَّواب قول من قال: عن ابن عباسٍ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».<sup>(1327)</sup> وقال ابن حجر: «قال عبدُ اللهِ بن أحمد في «العلل»<sup>(1328)</sup> سألتُ أبي عنه. فقال: قَلْبُهُ شُعْبَةٌ، وقد كان شعبةٌ يقول: "النَّاسُ يُخَالِفُونِي في هذا، ولكنِّي سَمِعْتُهُ من قتادة هكذا). انتهى، وقد رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قتادة على الصَّواب».<sup>(1329)</sup>

وهو كما قالوا؛ فإنَّ شعبة اختلِفَ عليه في رواية هذا الحديث مرَّةً مرفوعاً عن ابن عباسٍ، ومرَّةً عن معاوية مرفوعاً، ومرَّةً عن معاوية موقوفاً، والصَّواب من ذلك عن ابن عباسٍ مرفوعاً، وهي الموافقةُ لرواية اثنين من أصحاب قتادة، وهما: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وهو أوثق النَّاسِ في قتادة، وعمرو بن الحارث.

(1326) المسند، لأحمد بن حنبل، (4 / 94).

(1327) العلل، للدَّارِقُطَنِيِّ، (7 / 55).

(1328) لم يقف الباحث عليه بنصِّه في «العلل»، ولكن أشار أحمد بن حنبل في «العلل» (3 / 316) إلى علَّة القَلْبِ دون التصريح بها.

(1329) فتح الباري، لابن حجر، (3 / 474).

ويؤكده أن البخاري أخرجه في الصحيح معلقاً (2/ 582)، عن محمد بن بكر، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء [جابر بن زيد] أنه قال: ومن يتقي شيئاً من البيت؟. وكان معاوية يستلم الأركان، فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: إنه لا يستلم هذان الركنان<sup>(1330)</sup>. فقال: ليس شيء من البيت مهجور. وكان ابن الزبير رضي الله عنهما يستلمهن كلهن.

وكذا أخرجه عبد الرزاق، المصنف، (5/ 45)، ح (8944)، وأحمد، المسند، (1/ 372)، ح (3533)، والترمذي، الجامع، (3/ 213)، ح (858)، والطبراني، المعجم الكبير، (10/ 270)، ح (10631)، والحاكم، المستدرک، (3/ 624)، ح (6305)، من طرُق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس مرفوعاً، بنحو رواية سعيد بن أبي عروبة.

وقال الترمذي عقبه: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح». وقال الحاكم عقب الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه». وهو كما قالوا.

وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 217)، ح (1817)، من طريق مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً بنحو رواية سعيد بن أبي عروبة.

والخلاصة: أن أقوى طرق الحديث ما رواه سعيد بن أبي عروبة، وعمرو بن الحارث، عن قتادة، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس مرفوعاً، وفي رواية سعيد ذكر معاوية وأنه هو الذي قال: «ليس شيء في البيت مهجور» لا ابن عباس، وهو الصواب الموافق لرواية عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الطفيل، ولرواية مجاهد عن ابن عباس، والله أعلم.

---

(1330) أي: الشاميين.

فتح الباري، لابن حجر، (3/ 474).



## الحديث الثاني:

(95) قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: "حدَّثنا محمد بن المثنى، حدَّثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ، عن المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد: أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ بِهِمْ فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَيَّ أَخِي لَكُمْ، مَاتَ بِغَيْرِ أَرْضِكُمْ». قالوا من هُوَ؟ قال: «النَّجَاشِيُّ»".<sup>(1331)</sup>

وأخرجه أبو داود الطيالسي، المسند، (ص: 144)، ح(1068)، ومن طريقه الطبراني، المعجم الكبير، (3/178)، ح(3046)، وأخرجه أحمد، المسند، (4/7)، ح(16192)، عن أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله، مولى بني هاشم، وأخرجه البخاري، التاريخ الكبير، (8/432)، عن أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك، ثلاثتهم عن المثنى بن سعيد به مرفوعاً بنحوه. وإسناده صحيح.

وتُوبِع المثنى بن سعيد في قتادة، تابعه سعيد بن أبي عروبة وعمران القطان: فقد أخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (3/178)، ح(3047)، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (14/445)، من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (3/179)، ح(3048)، من طريق عمران القطان، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعمران بن حصين. أمّا حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/420، 443، 446، 447)، ح(1188، 1255، 1263، 1268) و(3/1408)، ح(3667، 3668)، ومسلم، الصحيح، (2/656)، ح(951/62، 63)، من طريق عن سعيد بن المسيب، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1/446)، ح(1263) و(3/1408)، ح(3667، 3668)، ومسلم، الصحيح، (2/656)، ح(951/63)، من طريق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

(1331) السنن، لابن ماجه، (1/491)، ح(1537).

وأما حديث جابر بن عبد الله: أخرجه أحمد، المسند، (3/ 369، 400)،  
 ح (15005، 15327)، والبخاري، الصحيح، (1/ 443)، ح (1254)، وأبو يعلى،  
 المسند، (3/ 307)، ح (1773)، من طُرُقٍ عن قتادة، وأخرجه البخاري، الصحيح،  
 (1/ 443)، ح (1257) و(3/ 1407)، ح (3664)، ومسلم، الصحيح، (2/ 657)،  
 ح (65/ 952)، من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، كلاهما عن عطاء بن أبي  
 رباح، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1/ 447)، ح (1269) و(3/ 1408)،  
 ح (3666)، ومسلم، الصحيح، (2/ 657)، ح (64/ 952)، من طريق سليم بن حيّان،  
 عن سعيد بن ميناء، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/ 657)، ح (66/ 952)، من طريق  
 أيوب السخيتاني، عن أبي الزبير المكي، ثلاثتهم (عطاء، وسعيد، وأبو الزبير) عن جابر بن  
 عبد الله مرفوعاً بنحوه.

وأما حديث عمران بن حصّين: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/ 657)، ح (953)،  
 من طريق أبي المهلب الجرمي، عن عمران مرفوعاً بنحوه.

والخلاصة: أن الحديث ثابتٌ من طريق قتادة عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد  
 مرفوعاً، وكذا ثبت عند البخاري وغيره من حديث قتادة، عن عطاء بن أبي رباح، عن  
 جابر بن عبد الله مرفوعاً بمعناه.

وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي هريرة وعمران بن حصّين عند البخاري ومسلم.

### الحديث الثالث:

(96) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدّثنا أبو داود [الطيالسي]، حدّثنا هشام، عن  
 قتادة، عن أبي الطفيل، قال: انطلقتُ أنا وعمرو بن صليح حتى أتينا حذيفة، قال: سمعتُ  
 رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ مُضَرَ<sup>(1332)</sup> لَا تَدْعُ اللهُ فِي الْأَرْضِ

(1332) يريد قريشاً.

عَبْدًا صَالِحًا إِلَّا افْتَتَتْهُ وَأَهْلَكَتُهُ، حَتَّى يُدْرِكَهَا اللَّهُ بِجُنُودٍ مِنْ عِبَادِهِ فَيُذِلُّهَا، حَتَّى لَا تَمْنَعَ ذَنْبَ تَلْعَةٍ <sup>(1333)</sup>» <sup>(1334)</sup>.

وهو في مسند الطيالسي، (ص: 56)، ح(420). وإسناده صحيح.  
وأخرجه البزار، المسند، (7/225)، ح(2797)، من طريق معاذ بن هشام،  
والحاكم، المستدرک، (4/516)، ح(8449)، من طريق موسى بن إسماعيل، كلاهما عن  
هشام الدستوائي به مرفوعاً مطوّلاً، وفيه قصّة.  
قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يُخرِّجَاهُ». وقال الهيثمي:  
«رجاله رجال الصَّحيح» <sup>(1335)</sup> وصحَّحه الألباني <sup>(1336)</sup>.  
وهو كما قالوا.

---

(1333) والتلعة: مسيل الماء من علوِّ إلى أسفل، وقيل: من الأضداد، يقع على ما انحدر من الأرض وأشرف  
منها، وأذئاب المسائل: أسافل الأودية، وهذا غاية لإذلالهم ووصف لهم بالذلِّ والضعف وقلة المنعة، كأنه  
قال: حتى لا يملكوا أسفل وادٍ، فضلاً عن البلاد والحكم بين العباد.  
حاشية السندي على مسند أحمد نقلاً عن تعليق شعيب الأرناؤوط على المسند، (38/343). وانظر: النهاية،  
لابن الأثير، ص: 110.

(1334) المسند، لأحمد بن حنبل، (5/390)، ح(23364).

(1335) مجمع الزوائد المطبوع مع بغية الرائد، للهيثمي، (7/609).

(1336) الصَّحيحة، للألباني، (6/576).

## [ 32 ] أبو العالية الرِّياحيُّ (1337)

قال عليُّ بن المدينيِّ: سمعتُ يحيى بن سعيدَ القَطَّانَ قال: قال شعبةٌ: «لم يسمع قتادةٌ من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء». قلتُ ليحيى: «عِدَّها». قال: «قَوْلُ عليٍّ رضي الله عنه: (القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ)» (1338)، وحديثُ (لا صلاةَ بعد العَصْرِ) (1339) ..

(1337) زُفَيْع بن مَهْران، التَّمِيمِيُّ، البَصْرِيُّ، كان عبداً لامرأةٍ من بني رِيَّاح فَأَعْتَقَتْهُ، أدرك الجاهلية والإسلام، مُخَضَّرَمٌ، وذكره ابن سعدٍ في الطبقة الأولى من أهل البصرة، أسلم بعد وفاة النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعامٍ أو عامين أو ثلاثة، قَدِمَ الشَّامَ مجاهداً، وقيل: إنَّه وفد على عمر بن عبد العزيز، جُمِعَ على ثِقَّتِهِ، كثيرُ الإرسال، تُوفِّيَ عام (90هـ)، وقيل: (93هـ)، وقيل: بعدها.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/112)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/510)، والثقات، لابن حبان، (4/239)، وتاريخ دمشق، لابن عساکر، (18/159، 163، 165-167، 188، 190-192)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (3/246).

ولا يُشْكَلُ على ثِقَّتِهِ ما ذَكَرَهُ ابن أبي حاتمٍ في «آداب الشَّافِعِيِّ ومناقبه» (ص: 170) عن الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قال: «حديثُ أبي العالية الرِّياحيِّ رِيَّاحٌ»؛ قال أبو حاتمٍ: يعني الذي يُروى عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الضَّحِكِ في الصَّلَاةِ: أَنَّ على الضَّاحِكِ الوُضُوءَ.

فأنت ترى أن كلام الشافعيِّ مقيَّدٌ بحديثٍ معيَّنٍ، لا حُكْمًا عامًا في جميع أحاديث أبي العالية. ومع ذلك فقد تعقَّبَ ابنُ جِبَّانِ الشَّافِعِيِّ فقال في «مشاهير علماء الأمصار» (ص: 95): «ولم يُنصَفْ مَنْ زَعَمَ أن حديثَ أبي العالية الرِّياحيِّ رِيَّاحٌ، ولم يجعل حديثَ إبراهيم بن أبي يحيى وذوويه رِيَّاحاً تَهَبُّ!». والله أعلم.

(1338) أخرجهُ ابنُ الجَعْدِ، المَسْنَدُ، (ص: 155)، ح (989)، وابنُ أبي شَيْبَةَ، المَصْنُفُ، (4/540)، ح (22963)، والبخاريُّ، التاريخ الأوسط، (1/259). وابن عساکر، تاريخ دمشق، (18/164)، من طُرُقٍ عن شُعْبَةَ، عن قتادة قال: سمعتُ أبا العالية قال: قال عليُّ رضي الله عنه: «القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: قاضيان في النَّارِ، وقاضٍ في الجَنَّةِ؛ فأما اللَّذانِ في النَّارِ: فرجلٌ جارٍ متعمِّداً فهو في النَّارِ، ورجلٌ اجتهد فأخطأ فهو في النَّارِ، وأما الذي في الجَنَّةِ: فرجلٌ اجتهد فأصاب الحقَّ فهو في الجَنَّةِ». قال قتادة: فقلتُ لأبي العالية: ما ذنُّبُ هذا الذي اجتهد فأخطأ؟ قال: ذنُّبُهُ أن لا يكون قاضياً إذا لم يعلم.

وفيه تصريحُ قتادة بالسَّعْيِ من أبي العالية.

(1339) سيأتي تحريجه ص: 391-392، وفيه صرَّحَ قتادة بالسَّعْيِ من أبي العالية.

وحديث (يونس بن مَتَّى) (1340). (1341)

وقال أيضاً: «لم يَسْمَعْ منه إلا أربعة أحاديث: حديث (يونس بن مَتَّى)، وحديث ابن عمر (1342) (في الصَّلَاة)، وحديث (القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ)، وحديث ابن عَبَّاسٍ: (شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرَضِيُونَ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ) الحديث». (1343)

قال الباحث: حديث عمر في الصَّلَاة: (لا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ) وحديث (شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرَضِيُونَ) كلاهما حديثٌ واحدٌ، وأخطأ من ظنَّهما حديثين كما سيَتَّضِحُ ذلك جَلِيًّا عند تخريج الحديث، فهي إذاً ثلاثة أحاديث لا أربعة. والله أعلم.

وقال ابن الجُنَيْد: قلت ليعحي بن معين: قتادة عن أبي العالية عن ابن عَبَّاسٍ: (أَخْبَرَنِي رِجَالٌ مَرَضِيُونَ) (1344)، تَرَى قَتَادَةَ سَمِعَ هَذَا مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، قَدْ سَمِعَ هَذَا قَتَادَةُ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ». (1345)

والذي يظهر من كلام شعبة ويعحي بن معين أَنَّ الأَصْلَ فِي رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَدَمُ السَّمَاعِ، إِلَّا مَا اسْتَشْنَى، وَهِيَ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا شُعْبَةُ، وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ: أَنَّ سِوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يَسْمَعْهَا قَتَادَةُ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَلَكِنْ هَلْ مَفْهُومُ الْحَصْرِ مَرَادٌ عِنْدَ شُعْبَةَ؟ وَالْأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ أَنَّ شُعْبَةَ أَرَادَ حَصْرَ سَمَاعِ قَتَادَةَ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ، وَإِلَّا لَمَا كَانَ فِي التَّنْصِيصِ عَلَيْهَا فَائِدَةٌ، إِذْ ثَبَّتَ سَمَاعُ قَتَادَةَ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ

(1340) سيأتي تخريجه ص: 393-394، وفيه صرَّح قَتَادَةُ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ.

(1341) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ فِي تَقْدِيمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (1/127): «بَلَّغَ مِنْ عِلْمِ شُعْبَةَ بِقَتَادَةَ أَنْ عَرَفَ مَا سَمِعَ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَمَا لَمْ يَسْمَعْ».

وانظر: الجامع، للترمذي، (1/343).

(1342) سيأتي في تخريج الحديث ص: 391-392 أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ لَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، فَلَعَلَّهَا تَصَحَّفَتْ مِنَ النَّسَاحِ.

(1343) السُّنَنِ، لِأَبِي دَاوُدَ، (1/101).

وانظر: الثقات، لِلْعَجَلِيِّ، (2/412)، وَتَارِيخَ دِمَشْقَ، لِابْنِ عَسَاكِرَ، (18/173).

(1344) هُوَ مَطْلَعُ حَدِيثِ (لا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ) الْمُتَقَدِّمِ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ فِي كَلَامِ شُعْبَةَ.

(1345) سؤالات ابن الجُنَيْدِ لِابْنِ مَعِينٍ، ص: 344.

في الجملة، وهذا ما فهمه ابن القطان الفاسي من كلام شعبة، حيث ذكر حديث (دعاء الكرب) - وهو ليس واحداً من الأحاديث الثلاثة التي ذكرها شعبة - ثم قال مُعقَّباً على قول شعبة: «فعلى هذا، سماع قتادة من أبي العالية لهذا الحديث مشكوك فيه، فالله أعلم».<sup>(1346)</sup>

ولكن يرد على قول ابن القطان أن الحديث قد ثبت فيه سماع قتادة من أبي العالية عند مسلم، الصحيح، (4/2092)، ح(83/2730)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة: أن أبا العالية الرياحي حدثهم عن ابن عباس وذكر الحديث. ويمكن أن يقال: إن غاية ما يدل عليه قول شعبة أن ذلك مما عرفه شعبة، ولا ينفي أن يكون سمع قتادة من أبي العالية غيرها، كهذا الحديث وغيره.

وهذا ما فهمه الأئمة النقاد، فقد قال البيهقي بعد أن ذكر قول شعبة مُتَعَبِّباً إِيَّاهُ: «وسَمِعَ أيضاً حديث ابن عباس (فيما يقول عند الكرب)، وحديثه في (رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أُسري به موسى)<sup>(1347)</sup> وغيره».<sup>(1348)</sup> وبنحو كلامه قال ابن رجب في باب (ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها إلا شيء يسير، مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك).<sup>(1349)</sup>

وقال ابن حجر عقب حديث (دعاء الكرب) الآتي تخريجه<sup>(1350)</sup>: «وكأن البخاري لم يعتبر بهذا الحضر، لأن شعبة ما كان يُحدث عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة، وهذا هو السر في إيراده له مُعلِّقاً في آخر الترجمة من رواية شعبة، وأخرج مسلم الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة: أن أبا العالية حدثه، وهذا صريح في سماعه له منه».<sup>(1351)</sup>

(1346) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي، (2/565).

(1347) سيأتي تخريجه ص: 393، وفيه صرح قتادة بالسماع من أبي العالية.

(1348) السنن الكبرى، للبيهقي، (1/121).

(1349) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/851)، وانظر له: فتح الباري (5/28).

(1350) ص: 395.

(1351) فتح الباري، لابن حجر، (11/146).

وقال العيني عقب حديث (دُعَاءِ الْكَرْبِ) أيضاً: «وقد ذكرنا عن قريب أن البخاري إنما أورد هذا دفعا لما قيل من الحضر أن شعبة قال: "لم يسمع قتادة عن أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث"». (1352)

وقال أبو نعيم عقب الحديث أيضاً: «وحديث قتادة عن أبي العالية من صحاح أحاديثه، رواه عامة أصحاب قتادة عنه». (1353)

ومقتضى تصحيحه للحديث يدلُّ على عدم الحضر في الأحاديث الثلاثة التي ذكرها شعبة.

وبمجموع كلام الأئمة يظهر أن قتادة سمع خمسة<sup>(1354)</sup> أحاديث من أبي العالية، أي: أن الحضر في كلام شعبة غير مراد، وبما أن قتادة ثبت سماعه من أبي العالية في الجملة، وعلى القول بأن نوع تدليس قتادة هو من رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه - وهو ما يسمَّى بالمرسل الخفي عند بعض الأئمة - الذي يشترط له ثبوت السماع أو اللقاء الجملي ولو مرة واحدة كما تقدم تحقيقه<sup>(1355)</sup>، فيتحصَّل من ذلك أن ما رواه قتادة بالنعنة عن أبي العالية محمولٌ على الاتصال، وإن لم يصرح قتادة بالسماع في ذلك الحديث المعنعن بعينه، إلا أن الوقوف على ما نصَّ عليه الأئمة من الأحاديث الخمسة التي سمعها قتادة من أبي العالية أولى، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي العالية خمسة أحاديث:

#### الحديث الأول:

(97) قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي رَجَالٌ مَرَضِيُونَ وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي

(1352) عمدة القاري، للعيني، (471 / 22).

(1353) حلية الأولياء، لأبي نعيم، (223 / 2).

(1354) على قول من فرَّق بين حديث (الإسراء والمعراج) وحديث (يونس بن متى)، ولكن الذي يظهر أنَّهما

حديثٌ واحد كما سيأتي في تخريج حديث الإسراء والمعراج ص: 393.

(1355) ص: 30.

عُمَرُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ،  
وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةَ، عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي نَاسٌ بِهَذَا<sup>(1356)</sup>.

و «إِنَّمَا أَعَادَهُ [البُخَارِيُّ] مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ لِتَصْرِيحِ قَتَادَةَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَبِي  
الْعَالِيَةَ»<sup>(1357)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ، الْمُسْنَدُ، (ص: 7)، ح (29)، وَأَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (1/ 20، 39)،  
ح (130، 270)، وَالذَّارِمِيُّ، الْمُسْنَدُ، (1/ 393)، ح (1433)، مِنْ طَرِيقِ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى،  
وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (1/ 18)، ح (110)، وَأَبُو دَاوُدَ، السُّنَنِ، (1/ 408)، ح (1276)،  
مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَانَ بْنِ يَزِيدَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، الصَّحِيحَ، (1/ 566)، ح (287/ 826)، مِنْ  
طَرِيقَيْنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَح (286/ 826)، مِنْ طَرِيقِ  
مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ، خَمْسَتُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحَ، (1/ 212)، ح (558)، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ  
الْقَطَّانِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِ مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ.  
وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ.

أَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحَ، (1/ 213)، ح (563)  
و (5/ 2190)، ح (5481)، وَمُسْلِمٌ، الصَّحِيحَ، (1/ 566)، ح (285/ 825)، مِنْ طَرِيقِ  
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً بِمَعْنَاهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحَ، (1/ 212)، ح (560)  
و (2/ 588)، ح (1549)، وَمُسْلِمٌ، الصَّحِيحَ، (1/ 567)، ح (289/ 827)، مِنْ طَرِيقِ  
عَنْ نَافِعٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحَ، (1/ 212)، ح (558) و (3/ 1193)،

(1356) الصَّحِيحَ، لِلْبُخَارِيِّ، (1/ 211)، ح (556).

(1357) فَتْحُ الْبَارِيِّ، لِابْنِ رَجَبٍ، (1/ 27).



ح(3099)، ومسلم، الصَّحِيح، (567/1)، ح(290/828، 291)، من طريق هشام بن عُروَةَ، عن أبيه عُروَةَ بن الزُّبير، كلاهما عن ابن عمر مرفوعاً بمعناه.  
 وأما حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيح، (1/212، 400)،  
 ح(561، 1139)، ومسلم، الصَّحِيح، (567/1)، ح(288/827)، من طُرُقٍ عن عطاء  
 ابن يزيد الليثيِّ، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ مرفوعاً بمعناه.

### الحديث الثاني:

(98) قال الإمام البخاريُّ رحمه: "حدَّثنا مُحَمَّد بن بَشَّار، حدَّثنا غُنْدَر، حدَّثنا شعبة، عن قتادة. وقال لي خليفة: حدَّثنا يزيد بن زُرَّيع، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أبي العالية، حدَّثنا ابنُ عمِّ نَبِيِّكُمْ - يعني ابنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما -، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي مُوسَى رَجُلًا أَدَمَ<sup>(1358)</sup> طَوَالًا جَعْدًا<sup>(1359)</sup>، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَاءة<sup>(1360)</sup>، وَرَأَيْتُ عَيْسَى رَجُلًا مَرْبُوعًا مَرْبُوعَ الْخَلْقِ، إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبِيَاضِ، سَبِطَ الرَّأْسِ<sup>(1361)</sup>، وَرَأَيْتُ مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ، وَالِدَّجَالَ». في آياتٍ أَرَاهُنَّ اللهُ إِيَّاهُ، فلا تكن في مِرْيَةٍ من لقائِهِ"<sup>(1362)</sup>.

وأخرجه البخاري، الصَّحِيح، (3/1244)، ح(3215) وفيه صرَّح قتادة بالسَّماع من أبي العالِيَّة، و(6/2741)، ح(7101)، ومسلم، الصَّحِيح، (1/151)،

(1358) الأذمة في النَّاس: السُّمْرَةُ الشَّدِيدَةُ، وقيل: هو من أذمة الأرض وهو لونها، وبه سُمِّي آدم عليه السَّلَام.

النهاية، لابن الأثير، ص: 30.

(1359) تقدَّم معناها ص: 325.

(1360) حيٌّ من اليمين يُنسَبون إلى شَنْوَاءة، وهو عبدُ اللهِ بن كَعْب بن عبد الله بن مالك، قال الدَّوْدِيُّ: «رجالُ الأَزْد، معروفون بالطُّول».

فتح الباري، لابن حجر، (6/429).

(1361) السَّبِط من الشَّعَر: المُبْسِط المُسْتَرَسِل.

النهاية، لابن الأثير، ص: 414.

(1362) الصَّحِيح، للبخاريِّ، (3/1182)، ح(3067).

ح(266 / 165)، من طريق محمد بن جعفر غندر به مرفوعاً بنحوه، وزاد فيه بعض الرواة قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

وأخرجه أحمد، المسند، (259 / 1)، ح(2347)، عن عبد الوهاب بن عطاء، وأخرجه البخاري، الصحيح، (2741 / 6)، ح(7101)، عن يزيد بن زريع، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه أحمد، المسند، (342 / 1)، ح(3179)، عن حجاج بن محمد الأعمور، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1254 / 3)، ح(3232)، عن حفص بن عمر، و(4 / 1694)، ح(4354)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ثلاثتهم عن شعبة، كلاهما (سعيد وشعبة)، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه، واقتصر فيه بعض الرواة على ذكر يونس بن متى.

وأخرجه أحمد، المسند، (245 / 1)، ح(2197)، ومسلم، الصحيح، (151 / 1)، ح(267 / 165)، من طريق شيبان بن عبد الرحمن، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه. وهذا الحديث هو جزء من حديث الإسراء والمعراج الطويل الثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة<sup>(1363)</sup>، وأنس بن مالك<sup>(1364)</sup>، وجابر بن عبد الله<sup>(1365)</sup>، وأبي ذر الغفاري<sup>(1366)</sup> ..

---

(1363) أخرجه البخاري، الصحيح، (3 / 1243، 1269)، ح(3214، 3254) و(4 / 1743)، ح(4432) و(5 / 2119، 2126)، ح(5254، 5281)، ومسلم، الصحيح، (1 / 154)، ح(272 / 168)، من طريق يونس بن يعقوب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(1364) أخرجه البخاري، الصحيح، (3 / 1308)، ح(3377) و(6 / 2730)، ح(7079)، ومسلم، الصحيح، (1 / 145)، ح(262 / 162)، من طريق شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وأخرجه مسلم، الصحيح، (1 / 145)، ح(259 - 261 / 162)، من طريق ثابت البناني، كلاهما عن أنس بن مالك مرفوعاً.

(1365) أخرجه مسلم، الصحيح، (1 / 153)، ح(271 / 167)، من طريق أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

(1366) أخرجه البخاري، الصحيح، (1 / 135)، ح(342) و(2 / 589)، ح(1555) و(3 / 1217)، ح(3164)، ومسلم، الصحيح، (1 / 148)، ح(263 / 163)، من طريق عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي ذر الغفاري مرفوعاً.

### الحديث الثالث:

(99) قال الإمام البخاري رحمه الله: "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا هشام، حدَّثنا قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو عند الكرب يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»". (1368)

وأخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 346)، ح (2651)، ومن طريقه أبو نعيم، الحلية، (223 / 2)، وأخرجه ابن أبي شيبة، المصنف، (20 / 6)، ح (29155)، ومن طريقه مسلم، الصحيح، (2092 / 4)، ح (83 / 2730)، عن وكيع بن الجراح، وأخرجه أحمد، المسند، (258 / 1، 284)، ح (2344، 2568)، عن عبد الوهاب بن عطاء، ورؤف بن عبادة، وأخرجه البخاري، الصحيح، (2336 / 5)، ح (5986)، من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأخرجه مسلم، الصحيح، (2092 / 4)، ح (83 / 2730)، من طريق معاذ بن هشام، وأخرجه الترمذي، الجامع، (495 / 5)، ح (3435)، من طريق محمد بن أبي عدي، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (397 / 4)، ح (7674، 7675) و (167 / 6)، ح (10489)، من طريقين عن يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، تسعتهما عن هشام الدستوائي به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (339 / 1)، ح (3147)، وعبد بن حميد، المسند، (ص: 220)، ح (657)، والطبراني، المعجم الكبير، (158 / 12)، ح (12750)، وأبو نعيم،

---

(1367) أخرجه البخاري، الصحيح، (1173 / 3)، ح (3035)، ومسلم، الصحيح، (149 / 1)، ح (264، 265 / 164)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1173 / 3)، ح (3035)، من طريق هشام بن يحيى، ثلاثتهم عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة مرفوعاً بنحوه.

(1368) الصحيح، للبخاري، (2336 / 5)، ح (5985).

الحلية، (223 / 2)، من طريق يزيد بن هارون، وأخرجه أحمد، المسند، (1 / 284، 339)،  
ح (2568، 3147)، من طريقين عن محمد بن جعفر غندر، وروح بن عبادة، وأخرجه  
البخاري، الصحيح، (6 / 2701، 2702)، ح (6990، 6994)، من طريقين عن يزيد بن  
زريع، وهيب بن خالد بن عجلان، وأخرجه مسلم، الصحيح، (4 / 2092)،  
ح (2730 / 83)، من طريق محمد بن بشر العبدي، وفيه صرح قتادة بالتحديث من أبي  
العالية، ستتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (1 / 254)، ح (2297)، وأبو يعلى، المسند، (4 / 415)،  
ح (2541)، من طريق عفان بن مسلم، وأخرجه أحمد، المسند، (1 / 280)، ح (2537)،  
من طريق بهز بن أسد، كلاهما عن أبان بن يزيد العطار، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

#### الحديث الرابع:

(100) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدثنا إسماعيل بن موسى [الفزاري الكوفي]،  
وهناد [بن السري التميمي الكوفي]، ومحمد بن عبيد المحاربي، المعنى واحد، قالوا: حدثنا عبد  
السلام بن حرب الملائني<sup>(1369)</sup>، عن أبي خالد الدالاني<sup>(1370)</sup>، عن قتادة، عن أبي العالوية، عن ابن  
عباس: «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غط<sup>(1371)</sup> أو نفخ، ثم قام  
يُصلي». فقلت: يا رسول الله، إنك قد نمت؟! قال: «إن الوضوء لا يجب إلا على من نام  
مضطجعاً، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله»<sup>(1372)</sup>.

(1369) قال السمعاني: «هذه النسبة إلى الملاء والملاءة، وهو المِرْط الذي تستر به المرأة إذا خرجت، وظني أن هذه النسبة إلى بيعة».

الأنساب، للسمعاني، (5 / 423).

(1370) هذه النسبة إلى بني دالان، وهي قبيلة من همدان.

الأنساب، للسمعاني، (2 / 450).

(1371) الغطيط: هو الصوت الذي يخرج مع نفس النائم، وهو ترديدُه، حيث لا يجد مساعاً.

النهاية، لابن الأثير، ص: 673.

(1372) الجامع، للترمذي، (1 / 111)، ح (77).

هذا الحديث ضَعَفَهُ جَمْعٌ مِنَ الْأُمَّةِ النَّقَّادِ، مِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَابْنُ خَرَّابٍ، وَابْنُ دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَهَذِهِ أَقْوَالُهُمْ فِي تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ:

— قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَذَكَرْتُ حَدِيثَ يَزِيدِ الدَّلَائِيِّ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَانْتَهَرَنِي؛ اسْتِعْظَامًا لَهُ، وَقَالَ: "مَا لِي زِيدَ الدَّلَائِيُّ يَدْخُلُ عَلَى أَصْحَابِ قَتَادَةَ؟! وَلَمْ يَعْبَأْ بِالْحَدِيثِ"». (1373)

— وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: "هَذَا لَا شَيْءَ، رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا الْعَالِيَةِ، وَلَا أَعْرَفُ لِأَبِي خَالِدٍ الدَّلَائِيِّ سَمَاعًا مِنْ قَتَادَةَ"».

قُلْتُ: أَبُو خَالِدٍ، كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: "صَدُوقٌ، وَإِنَّمَا يَمِمْ فِي الشَّيْءِ"». (1374)

— وَقَالَ أَيْضًا: «وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا الْعَالِيَةِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ»». (1375)

— وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «قَوْلُهُ: "الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا" هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا يَزِيدُ أَبُو خَالِدٍ الدَّلَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ، وَرَوَى أَوْلَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا مِنْ هَذَا»». (1376)

— وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو خَالِدٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَلَا يَصِحُّ»». (1377)

— وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَهُوَ عِنْدَهُمْ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ قَتَادَةَ الثَّقَاتِ، وَإِنَّمَا انْفَرَدَ بِهِ أَبُو خَالِدٍ الدَّلَائِيُّ، وَأُنْكَرَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيهَا نَقْلًا»». (1378)

(1373) السُّنَنِ، لِأَبِي دَاوُدَ، (1/101).

(1374) العِلَلُ الْكَبِيرُ، لِلتِّرْمِذِيِّ، ص: 45.

(1375) الْجَامِعُ، لِلتِّرْمِذِيِّ، (1/113).

(1376) السُّنَنِ، لِأَبِي دَاوُدَ، (1/101).

(1377) السُّنَنِ، لِلدَّارَقُطْنِيِّ، (1/159).

(1378) التَّمْهِيدُ، لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، (18/243).

— وقال البيهقيُّ: «تفرَّد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن، أبو خالدٍ

الدَّالانيُّ». (1379)

— وقال أيضاً: «مُحَرَّجٌ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ دُونَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا

أَبُو خَالِدِ الدَّالَانِيِّ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعِدَّةٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثِ الْمَبِيتِ،

دُونَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ». (1380)

وَوَافَقَ هَؤُلَاءِ الْأَثْمَةَ فِي تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ: ابْنُ الْمُنْذِرِ (1381)، وَابْنُ عَدِي (1382)، وَابْنُ

شَاهِينَ (1383)، وَابْنُ بَطَّالٍ (1384)، وَابْنُ حَزْمٍ (1385)، وَابْنُ طَاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ (1386)، وَالذَّهَبِيُّ (1387)،

وَالزَّيْلَعِيُّ (1388)، وَمُعَلِّطَايَ (1389)، وَابْنُ الْمُلقِّنِ (1390)، وَالْعَظِيمُ أَبَادِي (1391)، وَالْمُبَارِكْفُورِيُّ (1392)،

وَالأَلْبَانِيُّ. (1393)

وَنَقَلَ غَيْرُهُ وَاحِدٌ اتِّفَاقَ الحُقَافِظِ عَلَى تَضْعِيفِهِ، مِنْهُمْ: البِيهَقِيُّ (1394)، وَالنَّوَوِيُّ (1395).

---

(1379) السُّنَنِ الكُبْرَى، لِلْبِيهَقِيِّ، (121 / 1).

(1380) المَصْدَرُ السَّابِقُ، (122 / 1).

(1381) انظُر: الأَوْسَطُ، لِابْنِ المُنْذِرِ، (149 / 1).

(1382) انظُر: الكَامِلُ، لِابْنِ عَدِي، (277 / 7).

(1383) انظُر: نَاسِخُ الحَدِيثِ، لِابْنِ شَاهِينَ، ص: 189.

(1384) انظُر: شَرَحُ صَحِيحِ البِخَارِيِّ، لِابْنِ بَطَّالٍ، (320 / 1).

(1385) انظُر: المُحَلَّى، لِابْنِ حَزْمٍ، (226 / 1).

(1386) انظُر: ذَخِيرَةُ الحُقَافِظِ، لِابْنِ طَاهِرِ المُقَدَّسِيِّ، (883 / 2).

(1387) انظُر: ذَكَرَهُ مِنْ مَنَاقِبِهِ فِي «مِيزَانِ العِئْتَدَالِ» (432 / 4).

(1388) انظُر: نَصَبُ الرِّايَةِ، لِلزَّيْلَعِيِّ، (45-44 / 1)، وَقَالَ: «غَرِيبٌ هَذَا اللَّفْظُ».

(1389) انظُر: شَرَحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجِهِ، لِمُعَلِّطَايَ، (397-399 / 1).

(1390) انظُر: البَدْرِ المُنِيرِ، لِابْنِ المَلقِّنِ، (434 / 2).

(1391) انظُر: عَوْنُ المَعْبُودِ، لِلْعَظِيمِ أَبَادِي، (239-237 / 1).

(1392) انظُر: مِرْعَاةُ المَفَاتِيحِ، لِلْمُبَارِكْفُورِيِّ، (34-33 / 2).

(1393) انظُر: ضَعِيفُ أَبِي دَاوُدَ، لِلأَلْبَانِيِّ، (61 / 1)، وَالضَّعِيفَةُ، (371 / 9).

(1394) انظُر: مَعْرِفَةُ السُّنَنِ وَالآثَارِ، لِلْبِيهَقِيِّ، (364 / 1).

(1395) انظُر: المَجْمُوعُ، لِلنَّوَوِيِّ، (23 / 2).

وحاصل ما أعلّنه به الأئمة خمسة وجوه:

**الوجه الأول:** تفرّد أبي خالد الدّالاني برواية الحديث من بين أصحاب قتادة، وأبي خالد الدّالاني هذا، هو يزيد بن عبد الرّحمن، وثقّه أبو حاتم<sup>(1396)</sup>، وقال يحيى بن معين: «ليس به بأس»<sup>(1397)</sup>. وكذا قال النسائي<sup>(1398)</sup>. وتقدّم قول البخاري: «صدوق، يهتم في الشيء». وقال ابن عدي: «له أحاديثٌ صالحة، وفي حديثه لينٌ، إلا أنّه مع لينة يُكتب حديثه»<sup>(1399)</sup>. وقال الحاكم أبو أحمد: «لا يتابع في بعض حديثه»<sup>(1400)</sup>. وقال ابن حجر: «صدوقٌ يخطيء كثيراً، وكان يُدلس»<sup>(1401)</sup>. وشدّد ابن حبان فقال: «كان كثيراً خطأً، فاحش الوهم، يخالف الثقات في الروايات، حتى إذا سمعها مبتدئ في هذه الصّناعة علم أنّها معمولّة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات»<sup>(1402)</sup>.

قال الباحث: والذي يظهر أنّه صدوقٌ، كثير الخطأ كما قال ابن حجر، فمثله لا يُتملّ تفرّده من بين أصحاب قتادة الثقات الملازمين له كسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدّستوائي، وشعبة، ولو فرض استقامة حال الدّالاني هذا، لكان فيما يأتي من عللٍ أخرى ما يعضد قول من ضعّفه من الأئمة رضوان الله عليهم أجمعين<sup>(1403)</sup>.

**الوجه الثاني:** أنّه ثبت ما ينافي حديث أبي خالد الدّالاني، وهو ما أخرجه أحمد، المسند، (1/ 234)، ح(2084)، من طريق سفيان الثوري عن سلّمة بن كهيل، وأخرجه البخاري، الصّحيح، (1/ 64)، ح(138)، من طريق سفيان الثوري عن عمرو بن دينار،

(1396) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (9/ 277).

(1397) المصدر السابق، (9/ 277).

(1398) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، (33/ 275).

(1399) الكامل، لابن عدي، (7/ 277).

(1400) تهذيب الكمال، للمزي، (33/ 275).

(1401) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 636.

(1402) المجروحين، لابن حبان، (3/ 105).

(1403) انظر: مختصر سنن أبي داود، للمُنذري، (1/ 145).

كلاهما عن كُريب بن أبي مسلم مولى ابن عباس، وأخرجه أحمد، المسند، (1/ 244)،  
ح (2194)، وعبد بن حميد، المسند، (ص: 209)، ح (616)، والطبراني، المعجم الكبير،  
(11/ 262، 333)، ح (11681، 11920)، من طريق حماد بن سلمة، عن حميد الطويل  
وأيوب السختياني، عن عكرمة مولى ابن عباس، كلاهما (كريب وعكرمة) عن ابن عباس  
مرفوعاً، وفيه قصة مبيت النبي صلى الله عليه وسلم عند زوجته ميمونة وصلاته بابن  
عباس من الليل، وفيه: (ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ آتَاهُ الْمُنَادِي، فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ  
مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ). قلنا لعمرؤ: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ». قال عمرو: سمعتُ عبید بن عمير يقول: «رُؤْيَا  
الْأَنْبِيَاءِ وَحَيٍّ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾. واللفظ للبخاري، وليس فيه جملة  
«إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ...». التي تفرد بها أبو خالد الدالاني.

**الوجه الثالث:** الاختلاف في سنده، وهو ما أشار إليه البخاري والترمذي أن سعيد  
ابن أبي عروبة قد خالف أبو خالد الدالاني، وهو من أثبت الناس في قتادة، فرواه عن قتادة،  
عن ابن عباس قوله، فخالف سعيد بن أبي عروبة خالد الدالاني في موضعين:  
الأول: أنه أسقط ذكر (أبا العالية).

والثاني: أنه أوقفه على ابن عباس، ولم يرفعه، وسعيد بن أبي عروبة أوثق من الدالاني  
بغير شك، فمخالفة الدالاني هنا من قبيل الشاذ.

**الوجه الرابع:** الانقطاع بين أبي خالد الدالاني وقتادة، وهو ما أشار إليه أحمد بن  
حنبل بقوله المتقدم: «ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة؟!»، وصرح بنفي السماع  
البخاري فقال: «ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة».

**الوجه الخامس:** أن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية، وهو ما أشار إليه أبو  
داود حين ذكر عقب هذا الحديث قول شعبة المتقدم<sup>(1404)</sup>: «لم يسمع منه إلا أربعة



أحاديث...». ثم ذكر الأحاديث الأربعة ليس منها هذا الحديث، فدلّ على عدم سماع قتادة لهذا الحديث من أبي العالية.

قال الباحث: وهذا الوجه فيه نقاشٌ تقدّم.

وخالف الحفاظ كلهم ابنُ الجوزي، وابنُ التُّركماني<sup>(1405)</sup> ونقله عن ابن جرير الطُّبري، وتبع ابنُ التُّركماني العيني<sup>(1406)</sup> فرجّحوا صحته، قال ابن الجوزي: «وقول الدارقطني: "لا يصحُّ" دعوى بلا دليل، وقد قال أحمد: "يزيد لا بأس به".

ورواية من وقفه لا يمنع كونه مرفوعاً؛ فإن الراوي قد يُسند، وقد يُفتي

بالحديث». (1407)

«هذا كلامه، وفيه من التعسف ما لا يخفى، وقد ذكر هو في «ضعفائه»<sup>(1408)</sup> يزيد بن خالد، ونقل فيه مقالة ابن حبان وأحمد فقط... وهذا الحديث نفسه ضعّفه في كتابه «الإعلام بناسخ الحديث ومنسوخه»<sup>(1409)</sup> فقال: "هذا حديثٌ ضعيفٌ". (1410)

**والخلاصة:** أنّ الحديث ضعيفٌ؛ لتفرّد أبي خالد الدلاني به، ولمّا تقدّم ذكره من عللٍ أخرى للحديث.

## الحديث الخامس:

**(101)** قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدّثنا زيد بن أحمز الطائي البصري، حدّثنا بشر بن عمر، حدّثنا أبان بن يزيد، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس: أنّ

(1405) الجوهر النقي المطبوع في حاشية السنن الكبرى للبيهقي، (1/121).

(1406) شرح أبي داود، للعيني، (1/464-466).

(1407) التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي، (1/169).

(1408) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، (3/210).

(1409) واسم كتابه: «إعلام العابد بعد رُسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه»، انظر منه: (ص: 117).

(1410) البدر المنير، لابن الملقن، (2/440-442)، وانظر: تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، (1/248-

رَجُلًا لَعَنَ الرِّيحَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَا تَلْعَنُ الرِّيحَ؛ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ»<sup>(1411)</sup>.

وأخرجه من هذه الطريق أيضاً: أبو داود، السنن، (2/695)، ح(4908)، والطبراني، المعجم الكبير، (12/160)، ح(12757)، والمعجم الصغير، (2/161)، ح(957)، من طريق زيد بن أحمز به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه ابن حبان، الصحيح، (13/55)، ح(5745)، والبيهقي، شعب الإيمان، (4/315)، ح(5235)، من طريق أبي قدامة عبيد الله بن سعيد، عن بشر بن عمر به مرفوعاً بنحوه.

وخالف مسلم بن إبراهيم بشر بن عمر في أبان بن يزيد، فقد أخرجه أبو داود، السنن، (2/695)، ح(4908)، ومن طريقه البيهقي، شعب الإيمان، (4/316)، ح(5236)، عن مسلم بن إبراهيم، عن أبان بن يزيد، عن قتادة، عن أبي العالية مرفوعاً مرسلًا بنحوه.

وأشار الترمذي إلى تفرد بشر بن عمر بروايته متصلًا، فقال: «هذا حديث حسن غريب، لا نعلم أحداً أسنده غير بشر بن عمر»<sup>(1412)</sup>. وكذا قال الطبراني: «لم يروه عن قتادة إلا أبان، ولا عن أبان إلا بشر، تفرد به زيد بن أحمز»<sup>(1413)</sup>. وبشر بن عمر: هو الزهراني، ثقة<sup>(1414)</sup>، احتج به البخاري ومسلم.

(1411) الجامع، للترمذي، (4/350)، ح(1978).

(1412) المصدر السابق، (4/350).

(1413) المعجم الصغير (الروض الداني)، للطبراني، (2/161).

(1414) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/300)، ومعرفة الثقات، للعجلي، (1/246)، والجرح

والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/361)، والثقات، لابن حبان، (8/141).

وأما مسلم بن إبراهيم: هو الأزدِيُّ، الفَراهيديُّ، فهو مع ثقتهِ أجلُّ منزلةً من بشر بن عمر فقد قال فيه ابن معين: «ثقةٌ مأمونٌ»<sup>(1415)</sup>، وقال ابن حبان: «وكان من المتقين»<sup>(1416)</sup>. بل هو من أصحاب أبان بن يزيد المُقدِّمين فيه، قال أبو داود: «وكان يحفظُ حديثَ قُرة بن خالد، وحديثَ هشامِ الدَّستوائيِّ، وحديثَ أبان بن يزيد، يَهْدُهُ هَذَا»<sup>(1417)</sup>.<sup>(1418)</sup>

وبما تقدَّم يظهرُ رُجحانُ رواية مسلم بن إبراهيم، عن أبان، عن قتادة، عن أبي العالِيَةِ مرسلًا، على رواية بشر بن عمر، عن أبان، عن قتادة، عن أبي العالِيَةِ، عن ابن عباسٍ متصلًا؛ لِتَقَدُّمِ مسلم بن إبراهيم على بشر بن عمر في الحفظِ والإتقانِ عموماً، وفي أبان بن يزيدٍ خصوصاً.

والخُلَاصَةُ: أَنَّ الرَّاجِحُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي  
العَالِيَةِ مَرْسَلًا.

---

(1415) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/180).

(1416) الثقات، لابن حبان، (9/157).

(1417) سرعة القطع، وسرعة القراءة، هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدُهُ هَذَا، أَي: يَسْرُدُهُ.

لسان العرب، لابن منظور، (3/517).

(1418) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/110).

### [ 33 ] أبو بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري<sup>(1419)</sup>

قال يحيى بن معين: «قتادةٌ لا أعلمُهُ سَمِعَ من أبي بُرْدَةَ»<sup>(1420)</sup>.

وفي هذا النصُّ عن يحيى بن معين نفيُّ علمه بسماع قتادة من أبي بُرْدَةَ، ونفي العلم بالشيء لا يدلُّ على عدمه في واقع الأمر، فقد جاء ما يدلُّ على لقاء قتادة بأبي بُرْدَةَ، قال النَّضْر بن محمَّد: «دخل قتادة الكوفةَ، ونزل في دار أبي بُرْدَةَ، فخرج يوماً وقد اجتمع إليه خلقٌ كثيرٌ، فقال قتادة: "والله الذي لا إله إلا هو ما يسألني اليومَ أحدٌ عن الحلالِ والحرامِ إلا أجبتُهُ"»<sup>(1421)</sup>.

فاللقاء بينهما ممكنٌ، بل قد يكون واقِعاً، فحيثُذ تحمل روايته على الاتصال وإن لم يُصرَّح بالسَّماع أو التحديث في حديثٍ بعينه اكتفاءً بشبوت اللِّقاء الجُمليِّ بينهما الذي به يُؤمن جانب الإرسال الخفيِّ عند قتادة، وهو روايته عمَّن عاصروهم ولم يسمع منهم أو لم يلتق بهم.

وممَّا يُؤكِّد سماع قتادة من أبي بُرْدَةَ أن الترمذيَّ صحَّ حديثاً يأتي تخرُّجه في الصفحة التالية، من رواية قتادة عن أبي بُرْدَةَ، ولم يأت من طريقٍ غيرها، وفي هذا تصحيحٌ من الترمذيِّ للسَّماع بينهما.

**ولقتادة عن أبي بُرْدَةَ ثلاثة أحاديث:**

(1419) هو عامر بن عبد الله بن قيس، وقيل: الحارث، الكوفيُّ، تابعيُّ، فقيهٌ، ثقةٌ، قاضي الكوفة بعد شريح،

عزله الحجاج وجعل أخاه أبا بكر بن أبي موسى مكانه، ت: (103هـ) أو (104هـ)، وقيل: بعد ذلك.

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/268)، والتاريخ الكبير، للبخاري، (6/447)، والثقات،

للعلجلي، (2/387)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (26/43، 49، 50، 53، 59-61).

(1420) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 169.

(1421) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (13/349).

## الحديثُ الأوَّلُ:

(102) قال الإمام الترمذِيُّ رحمه الله: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «يَا بُنَيَّ، لَوْ رَأَيْتَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصَابَتْنَا السَّمَاءُ، لَحَسِبْتَ أَنَّ رِيحًا رِيحَ الضَّأْنِ»".<sup>(1422)</sup>  
إسناده صحيح.

وأخرجه الطيالسيُّ، المسند، (ص: 71)، ح(525)، ومن طريقه أحمد، المسند، (4/419)، ح(19774)، وأخرجه أبو داود، السنن، (2/442)، ح(4033)، عن عمرو بن عَوْن، وأخرجه أبو يعلى، المسند، (13/200)، ح(7266)، عن عبد الواحد بن غِيَاث، وأخرجه الحاكم، المستدرک، (4/208)، ح(7388)، من طريق يحيى بن حمّاد، أربعتهم عن أبي عَوَانَةَ به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، المُصَنَّف، (5/174)، ح(24906)، وابن ماجه، السنن، (2/1180)، ح(3562)، وأبو نُعَيْم، الحلية، (1/259)، من طُرُقٍ عن شَيْبَانَ بن عبد الرَّحْمَنِ، وأخرجه أحمد، المسند، (4/419)، ح(19773)، والبيهقيُّ، السنن الكبرى، (2/419)، ح(3987)، من طريقين عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وأخرجه ابن حبان، (4/36)، ح(235)، من طريق خالد بن قَيْس، وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الأوسط، (2/268)، ح(1946)، والحاكم، المستدرک، (4/208)، ح(7389)، من طريق أبي سلمة مُحَمَّد بن مَيْسَرَةَ، أربعتهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

والحديث صحَّحه الترمذِيُّ، فقال عَقِبَ الحديث: «هذا حديثٌ صحيحٌ».<sup>(1423)</sup> وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرَطِ مسلم، ولم يُجَرِّجْهُ».<sup>(1424)</sup> ولكن في إسناده الحاكم أبو قِلَابَةَ الرَّقَاشِيُّ عبد الملك بن مُحَمَّد ليس من رجال مسلم.

---

(1422) الجامع، للترمذِي، (4/650)، ح(2479)، وقال: «ومعنى هذا الحديث: أنه كان ثيابهم الصُّوفَ، فإذا

أصابهم المطرُ يَجِيءُ من ثيابهم رِيحُ الضَّأْنِ».

(1423) المصدر السابق، (4/650).

(1424) المستدرک، للحاكم، (4/208).

والخلاصة: أن الحديث ثابتٌ من طُرُقٍ عن قتادة، عن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه مرفوعاً، والله أعلم.

### الحديثُ الثاني:

(103) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا محمد بن المثنى، حدَّثنا معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن أبي بُردة بن عبد الله: أن أباه حدّثه: أن النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم كان إذا خاف قوماً قال: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ فِي نُحُورِهِمْ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ»<sup>(1425)</sup>.

إسناده صحيحٌ.

وأخرجه أبو عَوَانة، المسند، (217 / 4)، ح (6566)، وابن حجر، الأمالي المطلقة، (ص: 127)، من طريق الحجّاج بن الحجّاج، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 71)، ح (524)، ومن طريقه أحمد، المسند، (4 / 414)، ح (19734)، والطبراني، الأوسط، (3 / 74)، ح (2531)، من طُرُقٍ عن أبي العوَّامِ عِمْران القَطَّان، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه الطبراني، المعجم الصغير، (2 / 184)، ح (996)، من طريق النُّعْمَان بن عبد السَّلَام، عن أبي العوَّامِ عِمْران القَطَّان، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بُردة، عن أبي موسى مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين سعيد بن أبي بُردة وجدّه أبي موسى، قال أبو حاتم: «سعيد بن أبي بُردة لم يسمع من جدّه شيئاً»<sup>(1426)</sup>.

واضطرب أبو العوَّام في هذا الحديث، فرواه مرّةً كرواية هشام الدّستوائي والحجّاج ابن الحجّاج، وهي: قتادة عن أبي بُردة، على الصّواب، وانفرد مرّةً أخرى بروايته عن قتادة،

(1425) السُّنن، لأبي داود، (1 / 480)، ح (1537).

(1426) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 76.

عن سعيد بن أبي بُرْدَةَ، وهو وَهْمٌ منه، وتقدّم أن لأبي العوّام أو هاماً لا يُتّابع عليها<sup>(1427)</sup>، وقد أشار الطبراني إلى هذه العلة فقال: «لم يروه عن سعيد إلا أبو العوّام عمران القطان، تفرّد ابن النعمان بن عبد السلام»<sup>(1428)</sup>.

وأخرجه أبو عوانة، المسند، (4/ 217)، ح (6567)، من طريق همام بن يحيى، عن قتادة مرسلًا.

ولكن قال همام عقبه: «فحدّثني مطرّ [الورّاق]، عن قتادة، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسى، عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بذلك». وبه يظهر أن رواية همام بن يحيى متصلةٌ برواية هشام الدستوائي والحجاج بن الحجاج.

والحديث صحّحه الحاكم، فقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين، وأكبر ظنّي أنّهما لم يُخرّجاه». <sup>(1429)</sup> وقال ابن حجر: «هذا حديثٌ حسنٌ، غريبٌ من حديث أبي بُرْدَةَ ابن أبي موسى، لم يروه عنه إلا قتادة»<sup>(1430)</sup>.

والخلاصة: أن الحديث ثابتٌ من طريقٍ عن قتادة، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه أبي موسى الأشعري، ومن رواه بذكر (سعيد بن أبي بُرْدَةَ) أو عن قتادة مرسلًا فقد وهم، والله أعلم.

### الحديث الثالث:

(104) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدّثنا مسلم بن إبراهيم، حدّثنا هشام، ح وحدّثنا عبّيد الله بن عمر، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا هشام، حدّثنا قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عبّاد قال: «كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُونَ الصَّوْتَ عِنْدَ الْقِتَالِ».

(1427) ص: 143-145.

(1428) المعجم الصغير، للطبراني، (2/ 184).

(1429) المستدرک، للحاكم، (2/ 154).

(1430) الأمالي المطلقة، لابن حجر، ص: 127.

حدَّثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ، قال: حدَّثنا عبد الرَّحْمَنِ، عن هَمَّامٍ، قال: حدَّثنا مَطَرٌ، عن قتادة، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِيهِ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ ذَلِكَ".<sup>(1431)</sup>

وأخرجه من الطريق الموقوفة أيضاً: الخطيب، تاريخ بغداد، (8/91)، والبيهقي، السنن الكبرى، (4/74)، ح(6974)، من طريق وكيع بن الجراح، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (9/153)، ح(18247)، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، كلاهما عن هشام الدستوائي به مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادة النهي عن رفع الصوت عند الجنائز، وعند الذُّكْرِ.

وإسناده صحيح.

وأما الطريق المرفوعة ففيها مطر بن طهّان الوراق، وهو مُتَكَلِّمٌ في حفظه، قال أحمد ابن حنبل: «كان يحيى بن سعيد يُشَبِّه مَطَرًا الوراق بابن أبي ليلى في سُوءِ الحِفْظِ». <sup>(1432)</sup> وابن أبي ليلى مُضْطَرَبُ الحديث <sup>(1433)</sup>، ولين أمر مَطَرٍ أَبُو زُرْعَةَ <sup>(1434)</sup>، وقال النَّسَائِيُّ: «ليس بالقوي» <sup>(1435)</sup>، وقال ابن معين وأبو حاتم: «صالح الحديث». <sup>(1436)</sup> وذكره ابن حبان في «الثقات» <sup>(1437)</sup> وقال: «ربّما أخطأ». وقال أيضاً: «وكان رَدِيءُ الحِفْظِ». <sup>(1438)</sup>

وهو مَعَ ضَعْفِهِ فقد خالف هشاماً الدّستوائيّ في روايته الحديث عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً، وهشام ثقة ثبت في قتادة، وبه يظهر أنّ المحفوظ ما رواه هشام

---

(1431) السنن، لأبي داود، (2/56)، ح(2657).

(1432) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/287).

(1433) انظر: الكامل، لابن عدي، (6/396).

(1434) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/287).

(1435) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 97.

(1436) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/287).

(1437) (5/435).

(1438) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 95.



الدستوائي موقوفاً على قيس بن عبّاد، قال الحاكم عن رواية هشام: «وهو أولى بالمحفوظ»<sup>(1439)</sup>.

ومما يقوي رواية الوقف ما أخرجه عبد الرزاق، المصنّف، (3/ 453)، ح (6281)، عن معمر، عن قتادة، عن الحسن البصري موقوفاً بنحوه، وفيه زيادة ذكر الجنائز والذكر.

والخلاصة: أنّ الحديث اختلف فيه على قتادة في رفع الحديث ووقفه، والمحفوظ ما رواه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي بردة، عن الحسن البصري، عن قيس بن عبّاد موقوفاً، والله أعلم.

---

(1439) المستدرک، للحاکم، (2/ 127).

## [ 34 ] أبو ثُمَامَةَ الثَّقَفِيِّ <sup>(1440)</sup>

قال عليُّ بن المدينيِّ: «ما أرى قتادة سَمِعَ من أبي ثُمَامَةَ الثَّقَفِيِّ» <sup>(1441)</sup>.  
ولم يقف الباحثُ على أيِّ معلومَاتٍ تتعلَّق بتاريخ ميلاد ووفاة أبي ثُمَامَةَ أو ما يدلُّ  
عليهما، وعليُّ بن المدينيِّ إمامٌ ناقدٌ في علم الحديث يؤخذ بقوله إلا إذا وُجِدَ دليلٌ صحيحٌ  
يعارضُ كلامَهُ، وعليه: فالذي يظهر أن قتادة لم يسمع من أبي ثُمَامَةَ لقول عليِّ بن المدينيِّ مع  
عدم وجود الدليل المعارض، والله أعلم.  
ولقتادة عن أبي ثُمَامَةَ حديثٌ واحدٌ:

(105) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا بهزُّ وعفان، قالوا: حدَّثنا حماد بن سَلَمَةَ،  
أخبرنا قتادة، عن أبي ثُمَامَةَ الثَّقَفِيِّ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسولُ الله  
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تُوَضَّعُ الرَّحِمُ يَوْمَ الْفِيَامَةِ لَهَا حُجْنَةٌ كَحُجْنَةِ الْمُغْزَلِ» <sup>(1442)</sup>، تَكَلَّمَ بِلسَانِ

---

(1440) ويقال: الحَنَفِيُّ، قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص: 470): «قال الحسينيُّ: "وثقه ابن حبان".  
وكأنه اشتبه عليه، فإنَّ الذي ذكره ابن حبان في آخر الطبقة في الكنى، هو أبو ثُمَامَةَ الحنَّاط... وأمَّا هذا، فقد  
قال البخاريُّ: "حديثه في البصريين". ولم يتردّد في أنه ثقفيُّ، وتبعه الحاكم أبو أحمد، وكذا هو في المسند [أي:  
مسند أحمد]».

هكذا قال، والذي يظهر أن الأمر لم يشته على الحسينيِّ؛ فإن ابن حبان ذكر كلاً من أبي ثُمَامَةَ الحنفيِّ وأبي ثُمَامَةَ  
الحنَّاط في «الثقات» (5/ 566، 567)، وأمَّا ما ذكره عن البخاريِّ فلم يجد الباحث سوى ذكْرِهِ لأبي ثُمَامَةَ  
الحنَّاط وأبي ثُمَامَةَ الصَّائِدِيِّ. كما في «التاريخ الكبير» (9/ 17).

ولم يقف الباحث على مَنْ تكلَّم في أبي ثُمَامَةَ الثَّقَفِيِّ جرحاً أو تعديلاً، سوى ذكْر ابن حبان له في «الثقات»، مع  
تفرُّد قتادة بالرِّواية عنه، وبه يظهر - والله أعلم - أنه مجهول الحال.

(1441) سؤالات ابن أبي شَيْبَةَ لعليِّ بن المدينيِّ، ص: 165.

(1442) أي: صِنَارَتَهُ، وهي المَعْوَجَّة التي في رأسه.

النهاية، لابن الأثير، ص: 190.

طَلِقَ ذَلِيقًا<sup>(1443)</sup>، فَتَصِلُ مَنْ وَصَلَهَا، وَتَقْطَعُ مَنْ قَطَعَهَا». وقال عَفَّان: «الْمُغْزَلُ». وقال:  
«بِالْأَسِنَّةِ لَهَا»<sup>(1444)</sup>.

وأخرجه أحمد، المسند، (209 / 2)، ح (6950)، عن رَوْحِ بْنِ عِبَادَةَ، وأخرجه البخاري، التاريخ الكبير، (147 / 1)، عن الْحَجَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ، وأخرجه الدُّوْلَابِيُّ، الكنى والأسماء، (412 / 1)، ح (740)، من طريق مُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وأخرجه الحاكم، المستدرک، (179 / 4)، ح (7288)، من طريق حَبَّانِ بْنِ هَلَالٍ، أربعتهم عن حماد بن سلمة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

ولكن عند الحاكم في المستدرک: (أبو أمامة الثَّقَفِيُّ) بدلاً من: (أبي ثُمَامَةَ الثَّقَفِيُّ) ولعله تصحيفٌ أو تحريفٌ من أحد النَّاسِخِينَ أو الطَّابِعِينَ.

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (307 / 5) أنَّ يزيد بن هارون ومحمد بن عبد الله الخُزَاعِي روياه عن حماد بن سلمة به مرفوعاً.

وخالفهم النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ فرواه موقوفاً: فقد أخرجه الخرائطي، مساويء الأخلاق، (ص: 127)، ح (269)، من طريق النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أبي أمامة الثَّقَفِيِّ، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً بنحوه.

وهذا الوجه تفرَّد به النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ من بين أصحاب حماد بن سلمة، وأما قول أبي حاتم بعد أن ذكره من طريق يزيد بن هارون ومحمد بن عبد الله الخُزَاعِي: «ما أعلم أحداً رَفَعَ هذا الحديث غير هذين، والناس يُوقِفُونَهُ... الموقوفُ أصحُّ»<sup>(1445)</sup> ففيه نظر؛ فقد تقدّم أنَّ عَفَّانَ بنَ مسلم، وبهز بن أسد، ورَّوْحَ بنَ عِبَادَةَ، والمؤمَّل بن إسماعيل، وعيسى بن موسى، وحَبَّان بن هلال والحجَّاج بن منهل جميعهم تابعوا يزيد بن هارون ومحمد بن عبد

---

(1443) أي: فصيحٌ بليغٌ، وذُلُّ كُلِّ شَيْءٍ حَدُّهُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 329.

(1444) المسند، لأحمد بن حنبل، (189 / 2)، ح (6774).

(1445) العلل، لابن أبي حاتم، (306-307 / 5).

الله الخزاعي، فرووه عن حماد بن سلمة مرفوعاً، وبه يظهر أن الرّاجح رَفَعُ الحديث، ولكنّ الحديث إسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي ثُمّامة، ولجهالة أبي ثُمّامة الثَّقَفِيّ.

ويغني عنه ما أخرجه البخاري، الصّحيح، (4/1828)، ح(4552)، و(5/2232)، ح(5641)، و(6/2725)، ح(7063)، ومسلم، الصّحيح، (4/1980)، ح(16/2554)، من طريق سعيد بن يسار، وأخرجه البخاري، الصّحيح، (5/2232)، ح(5642)، من طريق أبي صالح السّمّان، كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ<sup>(1446)</sup> مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللهُ: مَنْ وَصَلَكَ وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكَ قَطَعْتُهُ). واللفظ لأبي صالح.

وما أخرجه البخاري، الصّحيح، (5/2232)، ح(5643)، ومسلم، الصّحيح، (4/1981)، ح(17/2555)، من طريق عروة بن الزبير، عن عائشة مرفوعاً بنحو لفظ حديث أبي هريرة.

والخلاصة: أنّ الحديث اختلف فيه على حماد بن سلمة في رَفَعُ الحديث ووقفه، والرّاجح ما رواه الكثرة من أصحاب حماد عنه، عن قتادة، عن أبي ثُمّامة، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وإسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي ثُمّامة، ولجهالة أبي ثُمّامة. ولكنّ معناه صحّ من حديث أبي هريرة وعائشة عند البخاريّ ومسلم.

---

(1446) أي: قرابةٌ مُشْتَبِكَةٌ كاشْتِيَاكِ العُرُوقِ، شَبَّهَ بِذَلِكَ مجازاً واتساعاً، وأصلُ الشّجنة - بالكسر والنّضم -

شعبةٌ في عُصْنٍ من عُصُونِ الشّجرة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 468.

## [35] أبو رافع الصَّائغ<sup>(1447)</sup>

نفى سماع قتادة من أبي رافع عدد من الأئمة النقاد، وهالك أقوالهم:  
— قال أحمد بن حنبل: قال شعبة: «لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً». قال أحمد  
مستدلاً لكلام شعبة: «أدخل بينه وبين أبي رافع خلاصاً [أي: ابن عمرو الهجري] والحسن  
[البصري]».<sup>(1448)</sup>

— وقال شعبة أيضاً: «لم يلق قتادة أبا رافع، إنما كتب عن خلاص عنه».<sup>(1449)</sup>  
— وقال أبو داود: سئل أحمد: سمع قتادة من أبي رافع؟ قال: «لا يشبه؛ لأنه يدخل  
بينهما رجلين: الحسن وخلاص».<sup>(1450)</sup>

— وقال أحمد أيضاً: «ولم يسمع قتادة من أبي رافع».<sup>(1451)</sup>  
— وذكر نفي السماع أيضاً إسحاق بن منصور الكوسج عن يحيى بن معين.<sup>(1452)</sup>  
— وقال أبو علي اللؤلؤي: سمعت أبا داود يقول: «قتادة لم يسمع من أبي رافع  
شيئاً».<sup>(1453)</sup>

(1447) اسمه: نفي، وقيل: اسمه كنيته، مدني، نزل البصرة، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة،  
وذكر أنه خرج قديماً من المدينة، ثقة، من كبار التابعين، أدرك الجاهلية، وموته قريب من موت أنس بن  
مالك، وتوفي أنس عام (92هـ) أو (93هـ).

انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/122)، ومعرفة الثقات، للعجلي، (2/319، 401)، والجرح  
والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/489)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/69)، والإصابة، القسم الثالث، لابن  
حجر، (7/148).

(1448) العلل، لأحمد، (1/528)، وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 169.

(1449) العلل، لأحمد، رواية المرؤذي وغيره، ص: 197.

(1450) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود، ص: 452.

(1451) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(1452) انظر: المصدر السابق، ص: 172.

– وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: «وقتادة لم يسمع من أبي رافع، وإنما سَمِعَ حديث أبي رافع، عن الحسن البصريِّ، عن <sup>(1454)</sup> خِلاَس بن عمرو عنه». <sup>(1455)</sup>

فهذه نصوصُ الأئمة تدلُّ صراحةً على نفي سماع قتادة من أبي رافع، وقد استدللَّ أحمدُ بن حنبل وشعبة بن الحجَّاج على ذلك بذكر الواسطة الثابتة في أكثر الأحاديث المُخرَّجة في الكتب الستة وغيرها من كتب السُّنَّة، وهي: الحَسَنُ البصريُّ، وخِلاَس بن عمرو، وذكر الواسطة دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع في حقِّ من لم يثبت اللِّقاء بينهما.

ولكن رَدَّ القول بعدم السَّماع المِزِّيَّ <sup>(1456)</sup>، والدَّهَبِيُّ <sup>(1457)</sup>، وابنُ حجر <sup>(1458)</sup>، واستدلُّوا بما جاء في صحيح البخاريِّ من تصريح قتادة بالسَّماع من أبي رافع، فقد أخرج في «الصَّحيح» (2745/6)، ح(7114)، قال: "وقال لي خليفة بن خيَّاط، حدَّثنا مُعْتَمِر، سمعتُ أبي، عن قتادة، عن أبي رافع عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ كتاباً عنده: غَلَبْتُ - أو قال: سَبَقْتُ - رَحْمَتِي غَضَبِي، فهو عنده فوق العرش»". ثم أخرج بعدة مباشرة ح(7115) من طريق محمد بن إسماعيل، حدَّثنا مُعْتَمِر، سمعتُ أبي يقول: حدَّثنا قتادة: أنَّ أبا رافعٍ حدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أبا هريرة بنحوه.

ففيه تصريح قتادة بالسَّماع من أبي رافع، ممَّا جعل ابنُ حجر يحمل كلام أبي داود على حديث بعينه، فإنَّه أورد مقالة أبي داود ثمَّ قال: «كأنَّه يعني حديثاً مخصوصاً، وإلا ففي صحيح البخاريِّ تصريحٌ بالسَّماع منه». <sup>(1459)</sup>

قال الباحث: تقدَّم قولُ أبي داود في «سننه»: «قتادة لم يسمع من أبي رافع شيئاً»، من رواية أبي عليٍّ اللؤلؤيِّ عنه ..

(1453) السُّنن، لأبي داود، (2/769).

(1454) لعلَّها: (وعن)، لأنَّ قتادة إنَّما يروي عن الحسن البصريِّ، وعن خِلاَس بن عمرو.

(1455) العلل، للدَّارِقُطْنِيِّ، (11/209).

(1456) انظر: تهذيب الكمال، للمزِّي، (23/514)، وتحفة الأشراف، (10/392).

(1457) انظر: السِّير، للدَّهَبِيِّ، (5/283).

(1458) انظر: تعليق التعليق، لابن حجر، (5/123)، وفتح الباري، (11/31)، (13/526).

(1459) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (8/318).

وقد وقعت كلمة (شَيْئاً) في «السُّنن» بين قوسين<sup>(1460)</sup>، لذا نَبَّه ابن حجر على أن هذه اللفظة ثابتة في رواية أبي الحسن بن العبد دون رواية أبي عليِّ اللؤلؤي<sup>(1461)</sup>، وهو الذي حدا<sup>(1462)</sup> به أن يجعل مراد أبي داود نفي السَّماع في حديثٍ بعينه.

وأجيب عن استدلال المزيِّ والذهبي وابن حجر لإثبات السَّماع: بأنَّ الحديث اختلف فيه على مُعْتَمِر بن سُلَيْمان التِّمِّيِّ في ذِكْر سماع قتادة من أبي رافعٍ وعدمه، فالذين لم يذكروه: خليفة بن خياط عند البخاريِّ، الصَّحيح، (6/ 2745)، ح (7114)، وعليُّ بن بحر عند أحمد، المسند، (2/ 381)، ح (8945)، وعاصم بن النَّضر عند الطَّبْرانيِّ، المعجم الأوسط، (3/ 189)، ح (2889)، ويحيى بن خَلْف عند ابن أبي عاصم، السُّنَّة، (ص: 280)، ح (608).

وتفرَّد محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَةَ عند البخاريِّ، الصَّحيح، (6/ 2745)، ح (7115)، بذكر سماع قتادة من أبي رافعٍ.

ونقل ابن رجب عن أحمد ما يدلُّ على أنَّ التصريح بالسَّماع في هذا الموضع خطأً من سليمان التِّمِّيِّ، فقال: «قال أبو بكر الأثرم في كتاب «النَّاسخ والمنسوخ»<sup>(1463)</sup>: "كان التِّمِّيُّ من الثَّقَات، ولكن كان لا يقومُ بحديث قتادة". وقال أيضاً: "لم يكن التِّمِّيُّ من الحفَّاظ من أصحاب قتادة". وذكر له أحاديثٌ وهم فيها عن قتادة...

منها: أنَّه روى عن قتادة: أنَّ أبا رافعٍ حدَّثه. ولم يسمع قتادة من أبي رافعٍ شيئاً.

وقد ذكر الأثرم في «العلل»<sup>(1464)</sup> أنَّه عَرَضَ هذا الكلام كُله على أحمد، قال: فقال

أحمد: "هذا اضْطِرَابٌ". هكذا حَفِظْتُ<sup>(1465)</sup>.

---

(1460) انظر: السُّنن، لأبي داود، (5/ 236).

(1461) فتح الباري، لابن حجر، (11/ 31).

(1462) أي: الذي ساقه إلى ما قال.

انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (2/ 27).

(1463) لم يقف الباحث على هذا النَّقل في المطبوع من كتاب: «ناسخ الحديث ومنسوخه»، لأبي بكر الأثرم.

(1464) لم يقف الباحث على هذا النَّقل في المطبوع من كتاب: «سُؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل».

(1465) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 788، 789).

وقد ورد تصريح آخر لقتادة بالسَّماع من أبي رافع، وهو ما أخرجه ابن ماجه، السنن، (2/ 1364)، ح(4080)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى [بن عبد الأعلى]، حَدَّثَنَا سَعِيدُ [ابن أبي عَرُوبَةَ]، عن قتادة، قال: حَدَّثَنَا أَبُو رَافِعٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ يُخْفَرُونَ كُلَّ يَوْمٍ...» الحديث.

وردّه المعلِّمي ردّاً قوياً متيناً، فقال: «وأما سعيد فرواه عنه فيما وقفت عليه ثلاثة:

الأول: يزيد بن زريع عند ابن جرير<sup>(1466)</sup>، وفيه أيضاً (قتادة، عن أبي رافع).

الثاني: عبد الأعلى بن عبد الأعلى عند ابن ماجه، وفيه (قتادة قال: حَدَّثَنَا أَبُو رَافِعٍ)، هكذا نقله ابن كثير في تفسيره طبعة بولاق (6/ 173)، وطبعة المنار (5/ 333)، ومخطوط مكتبة الحرم المكي، وهكذا في سنن ابن ماجه نُسخ مكتبة الحرم المكي المخطوطة، وهي أربع، وطبعة عمدة المطابع بدھلي في الهند سنة (1273هـ).

ووقع في أربع نُسخ مطبوعة هندیّتين ومصريّتين (قتادة قال: حَدَّثَنَا أَبُو رَافِعٍ) مع أن سياق السند من أوله فيها هكذا: (حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ، ثنا عبد الأعلى، ثنا سعيد، عن قتادة).

فلو كان في الأصل (قال: حَدَّثَنَا) لاختصر في الأصول المخطوطة لهذه النسخ الأربع إلى (ثنا) كسابقه في أثناء السند، ولكنه جهل الطابعين، حسبوا أنه لا يقال: (حدّث فلان)، وإنما يقال: (حدّثنا فلان) فأصلحوه بزعمهم، وتبع متأخروهم متقدّمهم، والله المستعان.

الثالث: رَوَحُ بْنُ عُبَادَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ<sup>(1467)</sup> وفيه: (قتادة، ثنا أبو رافع)، وأحسب هذا خطأ من ابن المذهب [الحسن بن علي بن محمد التميمي] راوي المسند عن القطيعي [أحمد بن جعفر بن حمدان]، عن عبد الله بن أحمد، وفي ترجمته من «الميزان»<sup>(1468)</sup> و«اللسان»<sup>(1469)</sup> قول

(1466) انظر: جامع البيان، لابن جرير، (15/ 398).

(1467) انظر: المسند، لأحمد، (2/ 510)، ح(10640).

(1468) (1/ 512).

(1469) (2/ 236).



الذَّهَبِيُّ: "الظَّاهِرُ مِنْ ابْنِ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ شَيْخٌ لَيْسَ بِالْمُتَّقِنِ، وَكَذَلِكَ شَيْخُهُ ابْنُ مَالِكٍ [أَي: الْقَطِيعِيِّ]، وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ فِي الْمَسْنَدِ أَشْيَاءٌ غَيْرَ مُحْكَمَةِ الْمَتْنِ وَلَا الْإِسْنَادِ".

وَمِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ الْخَطَأُ مِنْ رَوْحٍ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ يَزِيدٍ وَعَبْدِ الْأَعْلَى أَثْبَتَ مِنْهُ

(1470). (...)

وَيَبْدُو تَقَدُّمَ يَظْهَرُ أَنَّ الرَّاجِحَ عَدْمُ سَمَاعِ قَتَادَةَ مِنْ أَبِي رَافِعٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِقَتَادَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ سَبْعَةَ أَحَادِيثَ:

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ:

(106) قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ بَنِ خِيَّاطٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ،

سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ، غَلَبَتْ - أَوْ قَالَ: سَبَقَتْ - رَحْمَتِي غَضَبِي، فَهُوَ عِنْدَهُ

فَوْقَ الْعَرْشِ» (1471).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، الْمَسْنَدُ، (2/381)، ح (8945)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَخْرٍ، وَأَخْرَجَهُ

الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحُ، (6/2745)، ح (7115)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي

سَمِينَةَ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ، الصَّحِيحُ، (14/13)، ح (6144)، مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ

الْمُقَدَّامِ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، (3/189)، ح (2889)، مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ

بَنِ النَّضْرِ، أَرْبَعَتُهُمْ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بِهِ مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحُ، (3/1166)، ح (3022)، وَ(6/2700، 2712)،

ح (6986، 7015)، وَمُسْلِمٌ، الصَّحِيحُ، (4/2107)، ح (2751/14، 15)، مِنْ طَرِيقِ

أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحُ، (6/2694)، ح (6969)، مِنْ

طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، الصَّحِيحُ، (4/2107)،

(1470) الأنوار الكاشفة، للمُعَلِّمِي، ص: 195.

(1471) الصَّحِيحُ، لِلْبُخَارِيِّ، (6/2745)، ح (7114).

ح(16 / 2751)، من طريق الحارث بن عبد الرحمن، عن عطاء بن مينا، ثلاثتهم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

## الحديث الثاني:

(107) قال الإمام الترمذي رحمه الله: «حدَّثنا محمد بن بشار، وغير واحد، واللفظ لابن بشار، قالوا: حدَّثنا هشام بن عبد الملك، حدَّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أبي رافع من حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في السدِّ<sup>(1472)</sup> قال: «يَخْفِرُونَهُ كُلَّ يَوْمٍ، حَتَّى إِذَا كَادُوا يَخْرِقُونَهُ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسَتَخْرِقُونَهُ غَدًا، فَيُعِيدُهُ اللهُ كَأَشَدَّ مَا كَانَ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ مُدَّتَّهُمْ وَأَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى النَّاسِ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسَتَخْرِقُونَهُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ، وَاسْتَنْتَنِي، قَالَ: فَيَرْجِعُونَ فَيَجِدُونَهُ كَهَيْئَتِهِ حِينَ تَرَكَوهُ، فَيَخْرِقُونَهُ، فَيَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، فَيَسْتَقُونَ الْمِيَاءَ، وَيَفِرُّ النَّاسُ مِنْهُمْ، فَيَرْمُونَ بِسِهَامِهِمْ فِي السَّمَاءِ، فَتَرْجِعُ مُحْضَبَةً<sup>(1473)</sup> بِالِدَّمَاءِ، فَيَقُولُونَ: قَهَرْنَا مَنْ فِي الْأَرْضِ، وَعَلَوْنَا مَنْ فِي السَّمَاءِ قَسْوَةً وَعُلُوًّا، فَيَبْعَثُ اللهُ عَلَيْهِمْ نَعْفًا<sup>(1474)</sup> فِي أَقْفَائِهِمْ<sup>(1475)</sup> فَيَهْلِكُونَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ دَوَابَّ الْأَرْضِ تَسْمَنُ وَتَبْطِرُ<sup>(1476)</sup> وَتَشْكُرُ شُكْرًا<sup>(1477)</sup> مِنْ حُومِهِمْ<sup>(1478)</sup>».

(1472) أي: في السدِّ الذي يخفِّره قومٌ بأجوج ومأجوج.

(1473) أي: مُبْتَلَّةٌ بِالِدَّمَاءِ.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 267.

(1474) النَّعْفُ: دودٌ يكون في أنوف الإبل والغنم.

النهاية، لابن الأثير، ص: 929.

(1475) الْقَفَا: مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ وَالْعُنُقِ، كَأَنَّهُ شَيْءٌ يَقْفُو الْوَجْهَ.

معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (5/ 112).

(1476) الْبَطْرُ: الطُّغْيَانُ عِنْدَ النَّعْمَةِ، وَطُولُ الْغِنَى.

النهاية، لابن الأثير، ص: 81.

(1477) أي: تَسْمَنُ وَتَمْتَلِيءُ شَحًّا.

النهاية، لابن الأثير، ص: 488.

(1478) الجامع، للترمذي، (5/ 313)، ح(3153).

وأخرجه أحمد، المسند، (2/ 510)، ح(10640)، وابن ماجه، السنن،  
(2/ 1364)، ح(4080)، من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه أحمد، المسند،  
(2/ 511)، ح(10641)، من طريق شيبان بن عبد الرحمن، وأخرجه أبو يعلى، المسند،  
(11/ 321)، ح(6436)، وابن حبان، الصحيح، (15/ 242)، ح(6829)، من طريق  
المعتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، ثلاثتهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

والحديث إسناده ضعيف؛ لأنَّ مخرجه يدور على رواية قتادة عن أبي رافع، وهي  
منقطعة لعدم سماع قتادة من أبي رافع على الصحيح، وأشار الترمذي إلى غرابة الحديث،  
فقال: «هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه مثل هذا». (1479)

ولكنَّ الحديث صحَّحه الحاكم<sup>(1480)</sup>، والبوصيري<sup>(1481)</sup>، والألباني<sup>(1482)</sup>، وهو مبنيُّ على  
تصحيح سماع قتادة من أبي رافع، والله أعلم.

### الحديث الثالث:

(108) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدَّثنا يوسف بن حماد البصريُّ، حدَّثنا  
عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ  
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةٌ غَيْرَ وَاحِدٍ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ  
الْجَنَّةَ»". (1483)

(1479) الجامع، للترمذي، (5/ 313).

(1480) انظر: المستدرک، للحاكم، (4/ 534).

(1481) انظر: مصباح الزُّجاجة، للبوصيري، (4/ 200).

(1482) انظر: الصحيح، للألباني، (4/ 313).

(1483) الجامع، للترمذي، (5/ 530)، ح(3506).

إسناده ضعيفٌ؛ للانقطاع بين قتادة وأبي رافع، ولكنه صحَّ من طُرُقٍ أخرى، فقد قال الترمذيُّ عقب الحديث: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وقد رُوِيَ من غير وجهٍ عن أبي هريرة عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم». (1484)

فالحديث أخرجه البخاريُّ، الصحيح، (2/981)، ح(2585) و(5/2354)، ح(6047) و(6/2691)، ح(6957)، ومسلم، الصحيح، (4/2062)، ح(5/2677)، من طُرُقٍ عن أبي الزناد [عبد الله بن ذكوان]، عن الأعرج [عبد الرحمن بن هُرْمُز]، وأخرجه مسلم، الصحيح، (4/2062)، ح(6/2677)، من طريقين عن محمد بن سيرين وهمام بن منبّه، ثلاثتهم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه، وفي بعض طُرُقِهِ زيادة: (وَإِنَّ اللَّهَ وَتَرْتُحِبُّ الْوِثْرَ).

### الحديث الرَّابِعُ:

(109) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدَّثنا حسين بن معاذ، حدَّثنا عبد الأعلى، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ، فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ إِذْنٌ». (1485)

إسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي رافع، وبذلك أعله أبو داود عقب الحديث. ويغني عنه حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ): أخرجه البخاريُّ، الأدب المفرد، (ص: 369)، ح(1076)، وأبو داود، السنن، (2/769)، ح(5189)، وابن حبان، الصحيح، (13/128)، ح(5811)، من طُرُقٍ عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً. وإسناده صحيحٌ.

---

(1484) الجامع، للترمذي، المطبوع مع تحفة الأخوذبي، للمباركفوري، (9/481)، دار الفكر.

(1485) السنن، لأبي داود، (2/769)، ح(5190).

والمقصود: إذا دُعِيَ أحدنا إلى طعامٍ، وجاء مع رسول الداعي، فإن ذلك له إذنٌ، أي: قائمٌ مقام إذنه، فلا احتياج إلى تجديد إذن.

انظر: عون المعبود، للفيروزآبادي، (14/63).

## الحديث الخامس:

(110) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ [ابن أبي عَرُوبَةَ]، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ [بن عطاء الخفاف] عن سعيد المعني، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَمْسُوا إِلَيْهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا»<sup>(1486)</sup>.

إسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي رافع، ولكنه صحَّ من طُرُقٍ أُخْرَى، فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيحُ، (1/228، 308)، ح(610، 866)، ومسلم، الصَّحِيحُ، (1/420)، ح(151/602)، من طُرُقٍ عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيَّب، وأبي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ، وأخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (1/420)، ح(152/602-154)، من طُرُقٍ عن مُحَمَّدِ بن سيرين، وهَمَّامِ بن مُنْبَهٍ، وعبد الرَّحْمَنِ بن يعقوب مولى الحُرَقَةِ، خَمْسَتُهُمْ عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي قتادة الأنصاريِّ: أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيحُ، (1/228، 308)، ح(609، 611، 612، 867)، ومسلم، الصَّحِيحُ، (1/421)، ح(155/603)، من طُرُقٍ عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أبي قتادة مرفوعاً بمعناه.

## الحديث السادس:

(111) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَرَوْحُ [بن عُبَادَةَ] قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ [بن الحجاج] أو سعيد [بن أبي عَرُوبَةَ]، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»<sup>(1487)</sup>.

إسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي رافع، ولكنه صحَّ من طُرُقٍ أُخْرَى: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحِيحُ، (1/316)، ح(893)، ومسلم، الصَّحِيحُ، (2/583)، ح(13/852)، من

(1486) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/489)، ح(10345).

(1487) المصدر السابق، (2/489)، ح(10348).

طريق أبي الزناد، عن الأعرج، وأخرجه البخاري، الصحيح، (5/ 2029، 2350)، ح(4988)،  
 (6037)، ومسلم، الصحيح، (2/ 583)، ح(14/ 852)، من طرقي عن محمد بن سيرين، وأخرجه  
 مسلم، الصحيح، (2/ 583)، ح(15/ 852)، من طريقين عن همام بن منبّه، ومحمد بن زياد،  
 أربعتهم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.  
 وله شاهدٌ من حديث أبي موسى الأشعري: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/ 584)،  
 ح(16/ 853)، من طريق أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه مرفوعاً بنحوه.

### الحديث السابع:

(112) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا سعيد، عن  
 قتادة: أن أبا رافعٍ حدث عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَكَلَ  
 أَوْ شَرِبَ فِي صَوْمِهِ نَاسِيًا فَلَيْتَمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ»".<sup>(1488)</sup>  
 وأخرجه إسحاق، المسند، (1/ 107)، ح(18)، عن عبدة بن سليمان، وأخرجه ابن  
 الجارود، المتقى، (ص: 105)، ح(390)، من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، كلاهما  
 عن سعيد بن أبي عروبة به مرفوعاً بنحوه.  
 وإسناده ضعيفٌ لانقطاع بين قتادة وأبي رافع.  
 وأخرجه الترمذي، الجامع، (3/ 100)، ح(721)، وأبو يعلى، المسند،  
 (10/ 425)، ح(6038)، من طريق الحجاج بن أرطاة، وأخرجه الطبراني، مسند  
 الشاميين، (4/ 41)، ح(2677)، من طريق سعيد بن بشير، كلاهما عن قتادة، عن محمد  
 ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه مخالفٌ لرواية سعيد بن أبي عروبة المتقدمة، حيث جعله (أي: الحجاج  
 ابن أرطاة وسعيد بن بشير) من رواية قتادة، عن ابن سيرين، بينما رواه سعيد بن أبي  
 عروبة، عن قتادة، عن أبي رافع، والذي يظهر رجحان رواية سعيد بن أبي عروبة، فهو من

(1488) المسند، لأحمد بن حنبل، (2/ 489)، ح(10353).

أوثق النَّاسِ في قتادة، فروايته مُقدَّمةٌ على رواية غيره ممَّن هو دونَه في الحفظ والإتقان عند الاختلاف، فكيف إذا كان المخالفُ ضعيفاً؛ فالحجاج بن أَرْطاة ضعيفٌ مُضطربٌ الحديث<sup>(1489)</sup>، وكذا سعيد بن بَشِيرٍ ضعيفٌ في قتادة خاصةً<sup>(1490)</sup>، فلعلَّهما سلكا الجادة؛ إذ روايةُ قتادة عن ابن سيرين مشتهرةٌ في الكتب الستة وغيرها من كتب السُّنة.

ولكن صحَّ الحديثُ من غير طريق قتادة عن ابن سيرين: فقد أخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (2/682)، ح(1831)، ومسلم، الصَّحيح، (2/809)، ح(1155/171)، من طريق هشام بن حَسَّان القُرْدُوبِيِّ، وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/2455)، ح(6292)، من طريق عَوْف بن أبي جميلة الأعرابيِّ، كلاهما، عن محمد بن سيرين، عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح، (6/2455)، ح(6292)، من طريق عَوْف الأعرابيِّ، عن خِلاس بن عَمْرٍو، عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً بنحوه.

---

(1489) تقدَّم: (ص: 68).

(1490) تقدَّم: (ص: 67).

## [ 36 ] أبو سعيد الخُدريّ<sup>(1491)</sup>

قال المزيّ وهو يُعدّد شيوخ قتادة: «وأبي سعيد الخُدريّ، ولم يسمع منه»<sup>(1492)</sup> وقال أيضاً وهو يُعدّد تلاميذ أبي سعيد الخُدريّ: «وقتادة، مرسل»<sup>(1493)</sup>.  
وهو كما قال، ويؤكدُه أمران:

الأمر الأوّل: أنّ أبا حاتم قال: «ولم يلتق قتادة من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إلا أنساً وعبد الله بن سرجس»<sup>(1494)</sup>.

وتقدّم قول أحمد بن حنبل: «ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إلا عن أنس رضي الله عنه». قيل: فابن سرجس؟ فكأنّه لم يره سماعاً<sup>(1495)</sup>.  
ففيها ما يدلُّ على عدم سماع قتادة من أحد من الصحابة سوى أنس بن مالك وعبد الله بن سرجس على خلاف في سماع قتادة منه، وتقدّم زيادة سماع قتادة من أبي الطُّفيل

---

(1491) هو الصحابيُّ الجليل سعد بن مالك بن سنان، الأنصاريّ، الخزرجيّ، مشهورٌ بكُنيتِه، استُصغر يوم أُحد، شهّد بيعة الشجرة، أحد المكثريين من رواية الحديث عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، من فقهاء الصحابة وعلماؤهم، كان يسكنُ المدينةَ وبها توفّي عام (74هـ)، وقيل: (63، أو 64، أو 65هـ).  
و(الخُدريّ) نسبةٌ إلى جدّه الخامس خُدرة بن عوف من اليمن.

انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 96، والتاريخ الكبير، للبخاريّ، (4/44)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 11، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم، (3/1260)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (1/44)، والإصابة، لابن حجر، (3/79).

(1492) تهذيب الكمال، للمزيّ، (23/503).

(1493) المصدر السابق، (10/298).

(1494) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 175.

(1495) المصدر السابق، ص: 168.



أيضاً<sup>(1496)</sup>، فتحصل أن ثلاثة من الصحابة سمع منهم قتادة، وأما غير هؤلاء الثلاثة - وأبو سعيد واحد منهم - فقد نفى الأئمة سماع قتادة منهم جملةً.

الأمر الثاني: أن رواية قتادة عن أبي سعيد في كتب السنة بواسطة بينها، وذكر الواسطة دليل على عدم السماع إذا لم يثبت اللقاء بين من ذكرت الواسطة بينهما.  
ولقتادة عن أبي سعيد الخدري حديث واحد:

(113) قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي<sup>(1497)</sup>، حدثنا الوليد ومبشر - يعني ابن إسماعيل الحلبي - بإسناده عن أبي عمرو [الأوزاعي]، قال - يعني الوليد [بن مسلم] -: حدثنا أبو عمرو، قال: حدثني قتادة، عن أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيلَ وَيُسَيِّئُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ<sup>(1498)</sup>، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ عَلَى فُوقِهِ<sup>(1499)</sup>، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ». قالوا: يا رسول الله، ما سيئاهم؟. قال: «التَّحْلِيْقُ»<sup>(1500)</sup>.  
أما حديث أبي سعيد الخدري: فقد أخرجه أيضاً الحاكم، المستدرک، (2/161)، ح(2650)، من طريق بشر بن بكر، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (8/171)،

(1496) ص: 381.

(1497) هذه النسبة إلى بلدة يقال لها أنطاكية.

الأنساب، للسمعاني، (1/220).

(1498) التراقي: جمع ترقة، وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق، وهما ترقتان من الجانيين، والمعنى: أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها، فكأنها لن تتجاوز حلو قلوبهم، وقيل المعنى: أنهم لا يعملون بالقرآن ولا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم غير القراءة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 107.

(1499) موضع الوتر من السهم، وهذا تعليق بالمحال فإن ارتداد السهم على الفوق محال، فرجوعهم إلى الدين أيضاً محال.

عون المعبود، للعظيم آبادي، (13/78).

(1500) السنن، لأبي داود، (2/657)، ح(4766). والمراد بالتحليق: حلق شعر الرأس بالموسى، أما بالمقراض فليس به بأس.

انظر: عون المعبود، للفيروزآبادي، (11/166).

ح(16480)، من طريقين عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، والوليد بن مزيد، ثلاثتهم، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أبي سعيد مرفوعاً بنحوه.

وإسناده ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي سعيد الخُدري، قال الحاكم: «لم يسمع هذا الحديث قتادة من أبي سعيد الخُدري، إنما سمعهُ من أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد». (1501)

ورواية أبي المتوكل الناجي، علي بن داود: أخرجها الطبراني، المعجم الأوسط، (4/337)، ح(4369)، والحاكم، المستدرک، (2/162)، ح(2651)، من طريق سعيد ابن بشير، عن قتادة، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد مرفوعاً بنحوه. وذكرُ أبي المتوكل ضعيفٌ؛ حيثُ تفرّد بذكره سعيد بن بشير، وهو ضعيفٌ في قتادة خاصةً، وخالفه الأوزاعي فلم يذكره.

وهو مخالفٌ أيضاً لما أخرجه مسلم، الصحيح، (2/741)، ح(151/1064)، من طريقين عن أبي عوانة، عن قتادة، عن أبي نضرة المنذر بن مالك، عن أبي سعيد الخُدري مرفوعاً بلفظ: (يَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ، فَيُخْرَجُ مِنْ بَيْنِهِمَا مَارِقَةٌ، يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ). وفيه أن الوساطة بين قتادة وأبي سعيد هو أبو نضرة.

وصحَّ معنى الحديث من طُرُقٍ أخرى عن أبي سعيد الخُدري: فقد أخرجه البخاري، الصحيح، (3/1219)، ح(3166) و(4/1581)، ح(4094)، ومسلم، الصحيح، (2/741)، ح(146-144/1064)، من طريقين عن عبد الرحمن بن أبي نُعم، وأخرجه البخاري، الصحيح، (3/1321)، ح(3414) و(4/1928)، ح(4771) و(5/2281)، ح(5811) و(6/2540)، ح(6534)، ومسلم، الصحيح، (2/741)، ح(148، 147/1064)، من طريقين عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، وأخرجه البخاري، الصحيح، (5/2281)، ح(581)، ومسلم، الصحيح، (2/741)، ح(148، 153)، من طريق الضحّاك بن شراحيل أو شرحبيل، وأخرجه البخاري، الصحيح، (6/2540)، ح(6532)، ومسلم، الصحيح، (2/741)، ح(147/1064)، من

(1501) المستدرک، للحاكم، (2/161).

طريق عطاء بن يسار، أربعتهم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بمعناه، يزيد بعضهم على بعض  
ويُنقُص.

وأما حديث أنس بن مالك: فقد أخرجه أيضاً أحمد، المسند، (224 / 3)،  
ح (13362)، عن أبي المغيرة عبد القدوس، وأخرجه الحاكم، المستدرک، (161 / 2)،  
ح (2649، 2650)، من طريقين عن بشر بن بكر، ومحمد بن كثير المصيصي، وأخرجه  
البيهقي، السنن الكبرى، (8 / 171)، ح (16480)، من طريق الوليد بن مزيد، أربعتهم  
عن أبي عمرو الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً بنحوه.  
وإسناده صحيح.

وأخرجه أحمد، المسند، (3 / 197)، ح (13059)، من طريق رباح بن زيد،  
وأخرجه أبو داود، السنن، (2 / 657)، ح (4766)، من طريق عبد الرزاق بن همام  
الصنعاني، وأخرجه الحاكم، المستدرک، (2 / 160)، ح (2648)، من طريق هشام بن  
يوسف الصنعاني، ثلاثتهم عن معمر بن راشد، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُجرَّجَاهُ، وقد رَوَى هذا  
الحديث الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، وهو صحيح على شرط الشيخين و  
لم يُجرَّجَاهُ»<sup>(1502)</sup>.  
وهو كما قال.

وأخرجه عبد الرزاق، المُصنَّف، (10 / 154)، ح (18669)، عن معمر، عن قتادة  
مرسلاً بنحوه.

ولمعى الحديث شاهد من حديث علي بن أبي طالب، وأبي ذر الغفاري، وجابر بن  
عبد الله، وسهل بن حنيف.

أما حديث علي بن أبي طالب: أخرجه البخاري، الصحيح، (3 / 1321)،  
ح (3415) و (4 / 1927)، ح (4770) و (6 / 2539)، ح (6531)، ومسلم، الصحيح،

---

(1502) المستدرک، للحاكم، (2 / 160).

(2/746)، ح(1066/154)، من طُرُقٍ عن سُويِدِ بنِ غَفَلَةَ، وأخرجه مسلم، الصَّحِيحُ،  
(2/746)، ح(1066/155-157)، من طُرُقٍ عن عُبيدِ اللهِ بنِ أبي رافعٍ مولى رسولِ اللهِ  
صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وَعَبِيدَةُ بنِ عمروِ السَّلْمَانِيِّ، وزيدِ بنِ وهبِ الجُهَنِيِّ، أربعتُهُم عن عليِّ  
ابنِ أبي طالبٍ مرفوعاً بمعناه.

وَأما حَدِيثُ أَبِي ذَرِّ الغِفَارِيِّ: أخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (2/750)،  
ح(1067/158)، من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ الصَّامِتِ، عن أبي ذَرِّ مرفوعاً بمعناه.  
وَأما حَدِيثُ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ: أخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (2/740)،  
ح(1063/142)، من طريقِ أبي الزُّبَيْرِ المَكِّيِّ، عن جابرٍ مرفوعاً بمعناه.  
وَأما حَدِيثُ سَهْلِ بنِ حَنيفٍ: أخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (2/750)،  
ح(1068/159،160)، من طريقِ يسيرِ بنِ عمرو، عن سَهْلِ مرفوعاً بنحوه.

والْخُلَاصَةُ: أَنَّ الحَدِيثَ ثَبَتَ من طريقِ قَتَادَةَ، عن أبي سعيدِ الخُدْرِيِّ مرفوعاً،  
ولكنَّهُ منقطعٌ بين قَتَادَةَ وأبي سعيدٍ.  
إلا أَنَّهُ صحَّ من طُرُقٍ أخرى عن أبي سعيدِ الخُدْرِيِّ، وكذا صحَّ من طريقين عن  
قَتَادَةَ عن أنسِ بنِ مالكٍ مرفوعاً.

ولمعناه شاهدٌ عن عددٍ من الصَّحابةِ عند البخاريِّ ومسلم.

## [ 37 ] أَبُو قِلَابَةَ الْجَرْمِيِّ (1503)

نفى غيرُ واحدٍ من الأئمة النُّقاد سماع قتادة من أبي قِلَابَةَ، وهذه أقوالهم:  
قال أيُّوب السَّخْتِيَانِيُّ: «لم يسمع قتادة من أبي قِلَابَةَ شيئاً، إنَّما وقعت كُتُبُ أَبِي  
قِلَابَةَ إليه، ومات أبو قِلَابَةَ بالشَّام». (1504)

وقال شعبة بن الحجاج: «كُنْتُ أَعْرِفُ إِذَا جَاءَ مَا سَمِعَ قِتَادَةُ مِمَّا لَمْ يَسْمَعْ؛ كَانَ  
إِذَا جَاءَ مَا سَمِعَ يَقُولُ: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) و (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ) و (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ  
الْمُسَيْبِ) و (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ)، وَإِذَا جَاءَ مَا لَمْ يَسْمَعْ يَقُولُ: (قال سعيد بن جبیر) و (قال  
أبو قِلَابَةَ). (1505)

وقال أبو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن قتادة: سَمِعَ مِنْ أَبِي  
قِلَابَةَ؟ فقال: «هو يُحَدِّثُ عَنْهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَالَ: يَعْنِي حَدَّثَنَا». (1506)

وقال أيضاً: «لم يسمع قتادة من أبي قِلَابَةَ شيئاً، إنَّما بَلَغَهُ عَنْهُ». (1507)

---

(1503) هو عبد الله بن زيد بن عمرو، وقيل: ابن عامر، الأزدِيُّ، البصريُّ، وكان مَكْتَبَهُ بالشَّام، من عِبَادِ  
التابعين وُرُهَادِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ، ثَقَّةٌ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ، كَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ شَيْئاً قَطُّ،  
تَوَفَّى بِالشَّامِ عَامَ: (104هـ)، وقيل: بعدها.

الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/183)، والطبقات، لخليفة، ص: 211، والثقات، للعجلي، (2/30)،  
ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 89، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (28/283، 311).

(1504) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (28/310). وانظر: الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين، ص: 275.  
(1505) التمهيد، لابن عبد البر، (1/35)، وبنحوه في: العلل، لأحمد، (3/242)، وتاريخ أبي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ،  
ص: 215، والمحدث الفاصل، للزَّامِرِيُّ، ص: 522، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (28/308).

(1506) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ، ص: 215.

(1507) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 171.

وقال ابن معين: «ولم يسمع من أبي قلابة شيئاً».<sup>(1508)</sup>

وقال أيضاً وهو يُعدّد الذين لم يسمع منهم قتادة: «ولا من أبي قلابة، إنّما حدّث عن

صحيفة أبي قلابة».<sup>(1509)</sup>

وقال عمرو بن عليّ الفلاس: «لم يسمع قتادة من أبي قلابة».<sup>(1510)</sup>

وقال النسائي: «قتادة لا نعلم سمع من أبي قلابة شيئاً».<sup>(1511)</sup>

فهذه النصوص عن الأئمة الأعلام تدلّ دلالة واضحة على أنّ قتادة لم يسمع من أبي قلابة شيئاً من الحديث، لا قليل ولا كثير، واستدلّ أيّوب السخيتاني على عدم السماع بعدم إمكان اللقاء بينهما زعم أنّهما مُعاصرين، وذلك أنّ قتادة بصريّ، وأمّا أبو قلابة فقد وُلِدَ بالبصرة ثمّ قَدِمَ الشّام في عهد عبد الملك بن مروان، وكانت ولايته من (65-86هـ)، وبقي بالشّام إلى أن مات فيها.<sup>(1512)</sup>

إلا أنّه ورد ما يدلّ على أنّ أبا قلابة بقيّ بالبصرة إلى أن مات القاضي عبد الرّحمن بن أذينة العبديّ، فطلب أبو قلابة للقضاء فهرب إلى الشّام<sup>(1513)</sup>، وكانت وفاة عبد الرّحمن بن أذينة بعد (80هـ)<sup>(1514)</sup>، وعليه فيكون قتادة قد عاصر أبا قلابة في مكانٍ واحدٍ وهو البصرة (20) عاماً على أقلّ تقدير، وهي معاصرة قويّة كافية للسمع.

---

(1508) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ، (4/94).

(1509) المصدر السّابق، (4/100)، وانظر أيضاً منه: (4/193)، والمراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 172.

(1510) تاريخ دمشق، لابن عساکر، (28/309).

(1511) السُّنن الكبرى، للنسائيّ، (2/221).

(1512) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساکر، (28/287).

(1513) انظر: المصدر السّابق، (28/302).

(1514) انظر: الطبقات، لخليفة، ص: 198.

وذكر ابن حجر في «الإصابة» (5/224) أنّ عبد الرّحمن مات بعد التسعين.

ولكن - مع هذه المعاصرة القويّة - لم يأت ما يدلُّ على أنّ قتادة التقى بأبي قلابة أو سمع منه، وتقدّم أنّ قتادة كثيرُ الإرسال عمّن عاصروهم ولم يسمع منهم، وإنّما وقعت له كُتُبُ أبي قلابة.

ويُنَبَّه هنا أنّ مسلماً أخرج لـ (قتادة عن أبي قلابة) في مَوْضَعَيْن يَأْتِي تَحْرِيجُهُمَا<sup>(1515)</sup>، إلاّ أنّه لم يُخْرِجْهَا احتجاجاً، وإنّما أخرجها على سبيل المتابعة والاستشهاد في كلا الموضعين، أو لعلّ مسلماً كان يرى صحّة سماع قتادة من أبي قلابة في أحاديث معيّنة؛ اكتفاءً بالمعاصرة القويّة بينهما، مع إمكان اللقاء.

ويُقَوَّى هذا الاحتمال عند مسلم أنّ أبا حاتم نصّ على أنّ قتادة سمع من أبي قلابة أحرفاً، قال أبو حاتم: «وَقَتَادَةُ يُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قَلَابَةَ إِلَّا أَحْرَفًا؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ إِلَيْهِ كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ أَبِي قَلَابَةَ»<sup>(1516)</sup>.

وقول أبي حاتم: (إِلَّا أَحْرَفًا) مُحْتَمَلٌ إِلَّا أَحْرَفًا سَمِعَهَا قَتَادَةُ مِنْ أَبِي قَلَابَةَ<sup>(1517)</sup>، وهذا الاحتمال خِلاف ما نصّ عليه الأئمّة الآخرون الذين تقدّم ذكرُ كلامهم، أو إلاّ أحرفاً وقعت إليه من أحدِ كُتُبِ أَبِي قَلَابَةَ<sup>(1518)</sup>، وهذا ما أثبتته الأئمّة الآخرون، وهذا الاحتمال أقرب؛ فحمل كلام أبي حاتم على الموافق من كلام الأئمّة الآخرين أولى، والله أعلم.

فالذي يظهر - والله أعلم - أنّ قتادة لم يسمع من أبي قلابة شيئاً من الحديث، وإنّما وقعت له بعضُ كُتُبِهِ فأخذها قتادة وروى منها، وهذه صورة الوجادة التي حكّم عليها الأئمّة بالانقطاع كما تقدّم<sup>(1519)</sup>.

**ولقتادة عن أبي قلابة سبعة أحاديث:**

(1515) ص: 432، 433.

(1516) العلل، لابن أبي حاتم، (1/434).

(1517) ويكون الاستثناء حينئذ متصلاً، كقولنا: جاء الرّجال إلاّ زيداً.

(1518) ويكون الاستثناء حينئذ منقطعاً، كقولنا: جاء الرّجال إلاّ حمراً.

(1519) ص: 239.

## الحديث الأول:

(114) قال الإمام مسلم رحمه الله: "حدثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي، حدثنا مروان - يعني ابن محمد الدمشقي -، حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني [عائد الله بن عبد الله]، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالُمُوا، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى اتَّقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ<sup>(1520)</sup> إِذَا أُدْخِلَ الْبُحْرَ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

قال سعيد: «كان أبو إدريس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه».

حدثني أبو بكر بن إسحاق [محمد بن إسحاق الصَّاعاني]، حدثنا أبو مُسَهَّر [عبد الأعلى بن مُسَهَّر]، حدثنا سعيد بن عبد العزيز بهذا الإسناد، غير أن مروان أتمها حديثاً.

(1520) أي: الإبرة.

النَّهْيَاة، لابن الأثير، ص: 292.



قال أبو إسحاق [إبراهيم بن محمد النيسابوري، راوي الصحيح عن مسلم]: حدّثنا بهذا الحديث الحسن والحسين ابنا بشر، ومحمد بن يحيى، قالوا: حدّثنا أبو مُسْهِرٍ، فذكروا الحديث بطوِّله.

حدّثنا إسحاق بن إبراهيم [المعروف بابن راهويه]، ومحمد بن المثنى، كلاهما عن عبد الصّمد بن عبد الوارث، حدّثنا همّام، حدّثنا قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء [الرّحبيّ، عمرو بن مرثد]، عن أبي ذرّ قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربّه تبارك وتعالى: «إِنِّي حَرَّمْتُ عَلَى نَفْسِي الظُّلْمَ وَعَلَى عِبَادِي فَلَا تَظَالُمُوا». وساق الحديث بنحوه، وحديثُ أبي إدريس الذي ذكرناه أنّهم من هذا<sup>(1521)</sup>.

وأخرجه أحمد، المسند، (5/160)، ح(21458)، عن عبد الصّمد بن عبد الوارث به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وأخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 62)، ح(463)، وأحمد، المسند، (5/160)، ح(21458)، عن عبد الرّحمن بن مهدي، كلاهما عن همّام بن يحيى به مرفوعاً بنحوه مختصراً.

وإسناده من طريق قتادة ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي قلابة، وإنّما أخرجه مسلم متابعاً، أو اكتفاءً بالمعاصرة مع إمكان اللقاء بينهما، حيث ذكر طريق قتادة بعد أن خرّجه من طُرُقٍ أخرى صحيحة.

## الحديثُ الثّاني:

(115) قال الإمام مسلم رحمه الله: "حدّثنا أبو الرّبيع العتكيّ، وفُتَيْبَةُ بن سعيد، كلاهما عن حمّاد بن زيد - واللفظ لفتيبة - حدّثنا حمّاد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء [الرّحبيّ]، عن ثوبان قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى<sup>(1522)</sup> لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيَتْ

(1521) الصحيح، لمسلم، (4/1994)، ح(55/2577).

(1522) أي: جَمَعَ الأَرْضَ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 405.

الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ<sup>(1523)</sup>، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةِ عَامَّةٍ<sup>(1524)</sup>، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ<sup>(1525)</sup>، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بِسَنَةِ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، أَوْ قَالَ: مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي<sup>(1526)</sup> بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

وحدَّثني زهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن المثنى، وابن بشار، قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون: حدَّثنا معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرّحبيّ، عن ثوبان: أن نبيّ الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَوَى لِي الْأَرْضَ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَأَعْطَانِي الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ». ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ عَنِ أَبِي قِلَابَةَ<sup>(1527)</sup>.

وأخرجه ابن حبان، الصّحيح، (109/15)، ح(6714)، من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (9/181)، ح(18398)، من طريق عبد الرحمن بن محمد بن منصور، كلاهما عن معاذ بن هشام به مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادة:

(1523) الْأَحْمَرُ: مُلْكُ الشَّامِ، وَالْأَبْيَضُ: مُلْكُ فَارِسَ، وَإِنَّمَا قَالَ لِفَارِسِ الْأَبْيَضِ لِيَبَاضِ أُلُوَانِهِمْ، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى أُمُوَاهِمُ الْفِضَّةُ، كَمَا أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى أُلُوَانِ أَهْلِ الشَّامِ الْحُمْرَةُ، وَعَلَى أُمُوَاهِمُ الذَّهَبُ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 97.

(1524) أَي: بِفَحْطِ عَامٍ يَعْمُ جَمِيعَهُمْ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 642.

(1525) أَي: مَجْتَمَعُهُمْ، وَمَوْضِعُ سُلْطَانِهِمْ، وَمُسْتَقَرُّ دَعْوَتِهِمْ.

وَبَيْضَةُ الدَّارِ: وَسَطُهَا وَمُعْظَمُهَا، أَرَادَ عَدُوًّا يَسْتَأْصِلُهُمْ وَيُهْلِكُهُمْ جَمِيعًا.

وقيل: أَرَادَ إِذَا أَهْلِكَ أَصْلَ الْبَيْضَةِ كَانَ هَلَاكُ كُلِّ مَا فِيهَا مِنْ طَعْمٍ أَوْ فَرْخٍ، وَإِذَا لَمْ يُهْلِكَ أَصْلَ الْبَيْضَةِ رَبَّنَا سَلِمَ بَعْضُ فِرَاحِهَا، وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْبَيْضَةِ الْحُوْدُودَ، فَكَأَنَّهُ شَبَّهَ مَكَانَ اجْتِمَاعِهِمْ وَالتَّائِمَهُمْ بِبَيْضَةِ الْحَدِيدِ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 97.

(1526) السَّبِيُّ: النَّهْبُ وَأَخَذَ النَّاسَ عَيْدًا وَإِمَاءً، وَالسَّبِيَّةُ: الْمَرْأَةُ الْمُنْهَوْبَةُ، وَجَمْعُهَا السَّبَايَا.

النهاية، لابن الأثير، ص: 417.

(1527) الصّحيح، لمسلم، (4/2215)، ح(19/2889).

(وإنه سيرجع قبائل من أمتي إلى الشرك<sup>(1528)</sup> وعبادة الأوثان، وإن من أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضللين، وإنهم إذا وضع السيف فيهم لم يُرفع عنهم إلى يوم القيامة، وإنه سيخرج من أمتي كذابون دجالون قريباً من ثلاثين، وإني خاتم الأنبياء لا نبي بعدي، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوراً حتى يأتي أمر الله).

وأخرجه ابن ماجه، السنن، (2/ 1304)، ح (3952)، من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به مرفوعاً بنحو رواية ابن حبان والبيهقي.

والحديث صحيح من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابه، وسنده ضعيف من طريق قتادة عن أبي قلابه للانقطاع بين قتادة وأبي قلابه، وإنما أخرج مسلم هذه الطريق المنقطعة متابعة لا احتجاجاً، أو لعله يرى صحة رواية قتادة عن أبي قلابه للمعاصرة القويّة بينهما، والله أعلم.

### الحديث الثالث:

(116) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدثنا علي بن عيسى بن يزيد البغدادي، حدثنا عبيد الله بن محمد العيشي، حدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب وقتادة، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء الرّحبي، عن أبي ثعلبة الحُشني، أنه قال: يا رسول الله، إننا بأرض أهل الكتاب، فنطبخ في قُدورهم ونشرب في آنيتهم؟. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن لم تجدوا غيرها فأرحضوها<sup>(1529)</sup> بالماء». ثم قال: يا رسول الله، إننا بأرض صيد، فكيف نصنع؟. قال: «إذا أرسلت كلبك المكّلب<sup>(1530)</sup> وذكّرت اسم الله فقتل فكل، وإن كان غير مكّلب فذلك<sup>(1531)</sup>، وكل..

(1528) صوابها: (الشرك)، كما قال أبو حاتم ابن حبان عقب الحديث.

(1529) أي: اغسلوها، والرّحض: الغسل.

النهاية، لابن الأثير، ص: 351.

(1530) المكّلب: المسلطة على الصيد، والمعوّدة بالاصطياد التي قد صرّت به.

النهاية، لابن الأثير، ص: 810.

(1531) التذكية: الذبح والنحر، والمراد ما أمسك عليه فأذركه قبل زهوق روجه، فذكاه في الحلق أو اللبّة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 328، 329.

وَإِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَفَتَكَ فُكُلٌ»<sup>(1532)</sup>.

وإسناده ضعيفٌ من طريق قتادة عن أبي قلابة للانقطاع بينهما، ولكن إسناده حسنٌ من طريق أيوب عن أبي قلابة؛ فرجاله ثقات سوى علي بن عيسى البغدادي، فقد قال فيه الخطيب: «ما علمت من حاله إلا خيراً»<sup>(1533)</sup>.

وصح من غير طريق قتادة عن أبي قلابة: فقد أخرجه البخاري، الصحيح، (5/2087، 2090، 2094)، ح (5161، 5170، 5177)، ومسلم، الصحيح، (3/1532)، ح (8/1930)، من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة مرفوعاً بنحوه.

لذا قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديث حسن صحيح»<sup>(1534)</sup>.

وله شاهدٌ من حديث عدي بن حاتم: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/76)، ح (173) و(2/725)، ح (1949) و(5/2086، 2089، 2090)، ح (5158 - 5159، 5166 - 5169)، ومسلم، الصحيح، (3/1529)، ح (7-2/1929)، من طريق عن عامر الشعبي، وأخرجه البخاري، الصحيح، (5/2087)، ح (5160) و(6/2692)، ح (6962)، ومسلم، الصحيح، (3/1529)، ح (1/1929)، من طريق همام بن الحارث، كلاهما عن عدي بن حاتم مرفوعاً بنحوه، دون ذكرٍ للأكل في آنية أهل الكتاب.

## الحديث الرابع:

(117) قال الإمام النسائي رحمه الله: «أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا معاذ، وهو ابن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن قبيصة الهلالي: أن الشمس انخسفت فصلى نبي الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين حتى انجلت، ثم قال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّهُمَا خَلْقَانِ مِنْ خَلْقِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحْدِثُ

(1532) الجامع، للترمذي، (4/255)، ح (1797).

(1533) تاريخ بغداد، للخطيب، (12/12).

(1534) الجامع، للترمذي، (4/255).

فِي خَلْقِهِ مَا شَاءَ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا تَجَلَّى لِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ يَخْشَعُ لَهُ، فَأَيُّهَا حَدَّثَ فَصَلُّوا  
حَتَّى يَنْجَلِيَ أَوْ يُحَدِّثَ اللَّهُ أَمْرًا" (1535).

وأخرجه ابن خزيمة، الصحيح، (2/ 329)، ح (1402)، من طريق محمد بن بشر،  
عن معاذ بن هشام به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه النسائي، السنن الصغرى، (3/ 145)، ح (1488)، عن محمد بن المنثري،  
وأخرجه الحاكم، المستدرک، (1/ 481)، ح (1235)، من طريق عبيد الله بن عمر بن  
ميسرة، كلاهما، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن النعمان بن بشير  
مرفوعاً بلفظ: (إِذَا خُسِفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَصَلُّوا كَأَحَدٍ صَلَاةٍ صَلَّى لَهَا). واللفظ  
للنسائي، ولفظ الحاكم بنحو لفظ حديث الباب.

وأخرجه النسائي، السنن الصغرى، (3/ 145)، ح (1490)، عن محمد بن بشر،  
وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى، (3/ 333)، ح (613)، من طريق محمد بن أبي بكر،  
كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن النعمان بن بشير  
مرفوعاً: "أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا مُسْتَعْجِلًا إِلَى الْمَسْجِدِ وَقَدْ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى حَتَّى انْجَلَتْ،  
ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتِ عَظِيمٍ  
مِنْ عِظَمَاءِ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَإِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا  
خَلِيقَتَانِ مِنْ خَلْقِهِ يُحَدِّثُ اللَّهُ فِي خَلْقِهِ مَا يَشَاءُ، فَأَيُّهَا أَنْخَسَفَ فَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ أَوْ يُحَدِّثَ  
اللَّهُ أَمْرًا". ليس فيه ذكر لتجلي الرب عز وجل.

وأخرجه إسحاق، المسند، (3/ 608)، ح (1179)، ومسلم، الصحيح،  
(2/ 620)، ح (7/ 901)، والنسائي، السنن الصغرى، (3/ 130)، ح (1471)، وابن  
خزيمة، الصحيح، (2/ 316)، ح (1382)، وابن حبان، الصحيح، (7/ 70)،  
ح (2830)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عطاء بن أبي رباح، عن

(1535) السنن، للنسائي، (3/ 144)، ح (1487).

عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى سِتًّا رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ».

وأخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، الْمُصَنَّفُ، (218/2)، ح (8314) و(322/7)، ح (36498)، وإسحاق، المسند، (608/3)، ح (1180)، والنَّسَائِيُّ، السُّنَنُ الْكُبْرَى، (1/570)، ح (1856)، من طريق وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وأخرجه النَّسَائِيُّ، السُّنَنُ الْكُبْرَى، (1/185)، ح (505)، من طريق يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وأخرجه الطَّحَاوِيُّ، شرح معاني الآثار، (1/328)، ح (1778)، من طريق مسلم بن إبراهيم، ثلاثتهم عن هشام الدَّسْتَوَائِيِّ، عن قتادة، عن عطاء به موقوفاً بنحو اللفظ السابق.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/76)، ح (24516)، من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عطاء به مرفوعاً.

وحاصل ما تقدّم أن الحديث اختلف فيه على هشام الدَّسْتَوَائِيِّ على أربعة أوجه:

الوجه الأول: هشام، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن قبيصة بن المخارق الهلالي: رواه معاذ بن هشام عن أبيه.

وهذا الوجه مُعَلٌّ بعدم سماع قتادة من أبي قلابة، وكذا عدم سماع أبي قلابة من قبيصة الهلالي، فالسند ضعيفٌ لانتقاعه في كلا الموضعين.

قال البيهقي: «وهذا أيضاً لم يسمعه أبو قلابة عن قبيصة، وإنما رواه عن رَجُلٍ، عن

قبيصة»<sup>(1536)</sup>.

ويشير البيهقي بقوله: «وإنما رواه عن رَجُلٍ» إلى ما أخرجه أبو داود، السُّنَنُ،

(1/380)، ح (1186)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، (18/375)، ح (958)، من طريق

رَجُلَانِ بْنِ سَعِيدٍ، عن عبّاد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن هلال بن عامر، عن

قبيصة الهلالي مرفوعاً بنحوه، بذكر هلال بن عامر بين أبي قلابة وقبيصة الهلالي.

---

(1536) السُّنَنُ الْكُبْرَى، للبيهقي، (3/334).

وأبو قلابة كثيرُ الإرسالِ عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم<sup>(1537)</sup>، وذُكر الواسطة دليلٌ على عدم السَّماعِ إذا لم يثبت اللقاء - وهو كذلك في رواية أبي قلابة عن قبيصة - بين من ذُكرت بينهما الواسطة.

ونصَّ الحاكمُ على أنَّ البخاريَّ ومسلماً لم يُخْرِجَاهُ من طريق أبي قلابة عن قبيصة لأجل هذه العلة، فقال بعد أن رواه من طريق أيوب عن أبي قلابة عن قبيصة: «هذا حديثٌ صحيحٌ على سُرط الشَّيخين، والذي عندي أتمُّها عُلَّاه بحديث رِيحان بن سعيد، عن عبَّاد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن هلال بن عامر، عن قبيصة»<sup>(1538)</sup>. وفي تصحيح الحاكم نظرٌ لما علِمَ من علة الاختلاف في ذُكر الواسطة وعدمها بين أبي قلابة وقبيصة، التي من أجلها تجنَّب البخاريُّ ومسلم إخراج الحديث من هذه الطريق، كما نصَّ الحاكمُ نفسه على ذلك.

وأشار ابن خزيمة إلى علةٍ أخرى، وهي إرسال قبيصة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: «ولا أَقْفُ أَلْقِيصَةَ البَجَلِيِّ صُحْبَةً أم لا؟»<sup>(1539)</sup>. وفيه تشكيك ابن خزيمة في صُحْبَةِ قبيصة ثم نَسَبَهُ إلى (البَجَلِيِّ) لا (الهَلَالِيِّ)، ولكن تَعَقَّبَهُ ابن حجر فقال: «وفي الذي وقع عنده من نسبته نظرٌ، فكأنَّه ظنَّ أنَّه آخر، وليس كذلك، فقد أخرج<sup>(1540)</sup> من هذا الوجه فقال: (عن قبيصة بن المخارق الهَلَالِيِّ) ...»<sup>(1541)</sup>. فقبيصة البَجَلِيُّ والهَلَالِيُّ واحدٌ، وله صُحْبَةٌ<sup>(1542)</sup> ..

---

(1537) انظر: جامع التحصيل، للعلائي، ص: 211.

(1538) المستدرک، للحاكم، (1/482).

(1539) الصَّحيح، لابن خزيمة، (229).

(1540) لم يقف الباحث عليه في المطبوع من صحيح ابن خزيمة، ولا ذكر هذه الطريق ابن حجر في «إتحاف المهر» (12/693).

(1541) الإصابة، لابن حجر، (5/410).

(1542) انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم، (4/2334).

قال البخاريُّ في ترجمة قَيْصَةَ الْهَلَالِيِّ: «ويقال: الْبَجَلِيُّ، له صحبةٌ»<sup>(1543)</sup> وقال ابن حبان: «قَيْصَةَ بِنُ الْمُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ الْبَجَلِيُّ... له صحبةٌ»<sup>(1544)</sup> وقال ابن أبي حاتم: «له صحبةٌ»<sup>(1545)</sup>.

وبه يظهر عدم صحّة كلام ابن خزيمة، وأنّ هذه العلة منفيّة.

الوجه الثاني: هشام، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ مرفوعاً بلفظٍ مغايرٍ للفظ الوجه السابق: رواه معاذ بن هشام عن أبيه، فجعله من مُسْنَدِ (النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ) لا من مُسْنَدِ (قَيْصَةَ الْهَلَالِيِّ).

وهذا الوجه مُعَلٌّ بعدم سماع قتادة من أبي قلابة، وكذا لم يثبت سماع أبي قلابة من النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قال ابن معين: «أبو قلابة، عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ هو مُرْسَلٌ»<sup>(1546)</sup> وقال أبو حاتم: «قد أدرك أبو قلابة النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، ولا أعلمُ سَمِعَ منه»<sup>(1547)</sup> وكذا نفى السَّمْعُ ابن خزيمة<sup>(1548)</sup>، والبيهقي<sup>(1549)</sup>.

وبه يُعْلَمُ أنّ قول الحاكم بعد روايته لهذا الوجه: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيْخَيْنِ، ولم يُجْرِّجْهُ بهذا اللَّفْظِ»<sup>(1550)</sup> غيرٌ صحيحٌ.

الوجه الثالث: هشام، عن قتادة، عن الحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ مرفوعاً بلفظٍ مغايرٍ للفظي الوجهين السابقين: رواه معاذ بن هشام، عن أبيه، وفيه جعل (الحسن البصري) بدلاً من (أبي قلابة).

(1543) التاريخ الكبير، للبخاري، (173/7).

(1544) الثقات، لابن حبان، (345/3).

(1545) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (124/7).

(1546) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّورِيِّ، (214/4).

(1547) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 110.

(1548) انظر: الصَّحِيح، لابن خزيمة، (229).

(1549) انظر: السُّنَنُ الْكُبْرَى، للبيهقي، (333/3).

(1550) المستدرک، للحاكم، (481/1).



وإسناده صحيح في الظاهر؛ فقد قال البيهقي عقب هذا الوجه: «هذا أشبه أن يكون محفوظاً».<sup>(1551)</sup> وسيأتي بيان أن هذا الوجه مُعَلٌّ أيضاً في الصّفحة ذاتها.

الوجه الرَّابِع: هشام، عن قتادة، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير اللّيثي، عن عائشة مرفوعاً بلفظٍ مغايرٍ لألفاظِ الأوجه الثلاثة السابقة: رواه معاذ بن هشام، عن أبيه.

وحوّل معاذ بن هشام في رَفَع الحديث، فرواه يحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، ومسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن قتادة به موقوفاً على عائشة، وبه يظهر أن رواية الرَّفَع شاذة، وأن المحفوظ وَقَفَه على عائشة؛ لمخالفة معاذ بن هشام ثلاثة من الحفّاظ المُتقنين في رَفَع الحديث، وأشار النسائي لترجيح رواية الوقف، فقال بعد أن خرّج رواية الرَّفَع: «وَقَفَهُ وكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد».<sup>(1552)</sup>

وأما متابعة حماد بن سلمة لهشام في رَفَع الحديث فلا تفيده شيئاً؛ وذلك لثبوت خطأ معاذ بن هشام في رَفَع الحديث<sup>(1553)</sup>، فيصبح الشأن وكأن حماد بن سلمة تفرّد برَفَع هذا الوجه من بين أصحاب قتادة، وحماد بن سلمة من الشيوخ من أصحاب قتادة، ممّن تكلم في حفظه، وله أوهام، وعنده نوع اضطراب كما تقدّم.<sup>(1554)</sup>

ويلاحظ ممّا سبق أن معاذ بن هشام اضطرب في الحديث سنّداً ومُتناً على أربعة أوجه، ومعاذ بن هشام تقدّم أنّه ربّما يغلط في الشّيء بعد الشّيء<sup>(1555)</sup>، وله غرائب لا يتابع عليها، فمثله ممّن لا يُحتمل تفرّده، فكيف إذا اضطرب في الرواية.

(1551) السنن الكبرى، للبيهقي، (3/333).

(1552) السنن الكبرى، للنسائي، (1/185).

(1553) انظر تأصيلاً علمياً متيناً لمسألة تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد كتاب «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات»، لطارق عوض الله، وانظر منه على وجه الخصوص ممّاله علاقةً هنا ببحثنا عنوان: (المنكر.. أبداً منكر) ص: 78.

(1554) ص: 123.

(1555) تقدّم: (ص: 100).

هذا، ولحديث صلاة الكسوف شواهد صحيحة من حديث عبد الله بن عباس،  
وعبد الله بن عمر، وأبي موسى الأشعري، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن  
العاص، وعبد الرحمن بن سُمرة، والمغيرة بن شعبة، وأبي مسعود البدري عقبة بن عمرو،  
وأبي بكرة الثقفني نفيح بن الحارث، وعائشة وأسما، ابنتي أبي بكر الصديق رضي الله عنهم  
أجمعين، ليس فيها ذكْرُ نَجَلِي الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ.

أمّا حديث عبد الله بن عباس: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/39، 166)،  
ح(29، 421) مختصراً، و(3/1171)، ح(3030) و(5/1994)، ح(4901)، مطوّلاً،  
ومسلم، الصحيح، (2/626)، ح(17/907) مطوّلاً، من طريق عطاء بن يسار،  
وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/620)، ح(902) من طريق كثير بن العباس بن عبد  
المطلب، و(2/627)، ح(18/908)، بذكر ثمان ركوعات في أربع سجّادات، من  
طريق طاوس بن كيسان، ثلاثتهم عن ابن عباس مرفوعاً.

وأمّا حديث عبد الله بن عمر: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/353)، ح(995)،  
مختصراً، و(3/1171)، ح(3029)، ومسلم، الصحيح، (2/630)، ح(28/914)، من  
طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن ابن عمر مرفوعاً.

وأمّا حديث أبي موسى الأشعري: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/360)،  
ح(1010)، مختصراً، ومسلم، الصحيح، (2/628)، ح(912)، من طريق أبي بريدة بن  
أبي موسى، عن أبيه أبي موسى الأشعري مرفوعاً.

وأمّا حديث جابر بن عبد الله: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/622)، ح(9/904)،  
10)، من طريق أبي الزبير المكي، وعطاء بن أبي رباح، كلاهما عن جابر مرفوعاً، وفي رواية  
ذكر ثلاث ركوعات في الركعة.

وأمّا حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/627)،  
ح(20/910)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً  
مطوّلاً.

وأما حديث عبد الرحمن بن سُمرة: أخرجه مسلم، الصحيح، (2/629)،  
ح(913/25-27)، من طريق أبي العلاء حَيَّان بن عَمير، عن عبد الرحمن بن سُمرة  
مرفوعاً مختصراً.

وأما حديث المغيرة بن شعبة: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/354)، ح(996)، مختصراً،  
و(1/360)، ح(1011) و(5/2290)، ح(5846)، ومسلم، الصحيح، (2/630)،  
ح(915/29)، من طريق زياد بن عَلاقة، عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً.

وأما حديث أبي مسعود البدري: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/353، 359)، ح(994)،  
1008) و(3/1171)، ح(3032)، ومسلم، الصحيح، (2/628)، ح(911/21-23)، من  
طريق قيس بن أبي حازم، عن أبي مسعود مرفوعاً مختصراً.

وأما حديث أبي بكر الثَّقَفِي: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/353، 356، 361)،  
ح(993، 1001، 1014) و(5/2181)، ح(5448)، من طريق الحسن البصري، عن أبي بكر  
مرفوعاً مختصراً.

وأما حديث عائشة: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/354)، ح(997)، مُطَوَّلًا،  
و(1/355، 356، 360، 406)، ح(999، 1000، 1009، 1145)، ومسلم، الصحيح،  
(2/618)، ح(901/1-5)، في الموضع الثالث منها ذكر أربع رُكوعات في الرُّكعة، من طريق عُرْوَة  
ابن الزُّبير، وأخرجه البخاري، الصحيح، (1/361)، ح(1015)، ومسلم، الصحيح، (2/621)،  
ح(903/8)، من طريق عمرة بنت عبد الرحمن، كلاهما عن عائشة مرفوعاً.

وأما حديث أسماء: أخرجه البخاري، الصحيح، (1/361)، ح(1012) مختصراً،  
ومسلم، الصحيح، (2/624)، ح(905/11) مُطَوَّلًا، من طريق فاطمة بنت المنذر،  
وأخرجه مسلم، الصحيح، (2/625)، ح(906/14-16)، مختصراً من طريق صَفِيَّة  
بنت شَيْبة، كلاهما عن أسماء مرفوعاً.

وللألباني رسالة مُستقلَّة في بيان صفة صلاة الكُسوف، واسمها: «صِفَةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لصلَاةِ الكُسوفِ، وفيه تحقيق أنها رُكعتان، في كُلِّ رُكعةٍ رُكعتان، أو

كَيْفَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ»، استوعب فيها جميع طرق الحديث بِذِكْرِ المتابعات والشواهد، مُبَيِّنًا المحفوظَ والشاذَّ من ألفاظ الحديث.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ مُضْطَرِبٌ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ، اضْطَرَبَ فِيهَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ.  
وَلَكِنَّ أَوَّلَ الْحَدِيثِ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَنْقُصُ.

### الحديث الخامس:

(118) قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ [بْنِ أَرْطَاةَ]، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»<sup>(1556)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، (1/241)، ح (789)، مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ هَاشِمِ الْجَنْبِيِّ، عَنْ حَجَّاجٍ بِهِ مَرْفُوعًا بَلْفِظِهِ.

وإسناده ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وأبي قلابَةَ، ولتفرّد الحجاج بن أَرْطَاةَ بِهِ، وَالْحَجَّاجُ ضَعْفُهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَتُكَلِّمُ فِيهِ لِاضْطِرَابِهِ وَكَثْرَةِ خَطْئِهِ، خَاصَّةً فِيهَا تَفَرَّدَ بِهِ<sup>(1557)</sup>، وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ عَقِبَ الْحَدِيثِ: «لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا حَجَّاجًا».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ، (2/209)، ح (6956)، مِنْ طَرِيقِ رُوْحِ بْنِ عُبَادَةَ، وَ(2/215)، ح (7014)، مِنْ طَرِيقِ مُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ.  
وَفِيهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ جَرْحًا وَتَعْدِيلاً:

(1556) الْمُسْنَدُ، لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، (2/163)، ح (6522).

(1557) تَقْدِيمُ: (ص: 68).

فقد وثَّقَهُ: أحمد<sup>(1558)</sup>، وابنُ معين، وقال: «ليس به بأس»<sup>(1559)</sup>. والفَسَوِيُّ<sup>(1560)</sup>،  
والعِجْلِيُّ<sup>(1561)</sup>، وقال البخاريُّ: «حَسَنُ الحديث». وقَوَى أمرَه<sup>(1562)</sup>، وقال أبو زُرْعَةَ: «لا بأس  
به»<sup>(1563)</sup>.

وكان عليُّ بنُ المدينيِّ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ يُحدِّثان عنه<sup>(1564)</sup>.  
ومَنَّ ضَعْفَهُ: أبو حاتمٍ، وقال: «ولا يُتَّجُّ به»<sup>(1565)</sup>. ورماه بسوءِ الحفظ  
والاضْطِرَابِ<sup>(1566)</sup>، ووافقَه على رَمِيهِ بالاضْطِرَابِ ابنُ رجب<sup>(1567)</sup>، بل قال: «كثيرُ  
الاضْطِرَابِ»<sup>(1568)</sup>. وكذا ضَعَفَهُ عبدُ الله بنُ عَوْنٍ، وقال: «تَرَكَوهُ»<sup>(1569)</sup>، وشعبةُ بنُ الحجاجِ  
وكان لا يَعتَدُّ به<sup>(1570)</sup>، والنَّسَائِيُّ<sup>(1571)</sup>، وابنُ حبانٍ، وقال: «كان مَمَّنَّ يَروي عن الثَّقَاتِ  
المُعْضَلَاتِ، وعن الأَثْبَاتِ المَقْلُوبَاتِ»<sup>(1572)</sup>. وابنُ عَدِي<sup>(1573)</sup> ..

- 
- (1558) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (382/4).  
(1559) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدَّقَاق، ص: 54.  
(1560) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ، (247/2).  
(1561) معرفة الثقات، للعِجْلِيِّ، (461/1).  
(1562) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (224/23).  
(1563) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (382/4).  
(1564) انظر: الكامل، لابن عدي، (37/4)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، (325/4).  
(1565) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (382/4).  
(1566) انظر: العلل، لابن أبي حاتم، (230/5).  
(1567) انظر: شرح علل الترمذِيِّ، لابن رجب، (422/1).  
(1568) فتح الباري، لابن رجب، (261/5).  
(1569) المجروحين، لابن حبان، (361/1)، والضُّعْفَاءُ، للعُقَيْلِيِّ، (191/2)، والكامل، لابن عدي،  
(37/4).  
(1570) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (382/4)، والضُّعْفَاءُ، للعُقَيْلِيِّ، (191/2)، والكامل، لابن  
عدي، (37/4).  
(1571) الضُّعْفَاءُ والمُتْرُوكِينَ، للنَّسَائِيِّ، ص: 56.  
(1572) المجروحين، لابن حبان، (361/1).  
(1573) انظر: الكامل، لابن عدي، (39/4).

وقال: «ضعيفٌ جداً»<sup>(1574)</sup> وموسى بنُ هارونَ<sup>(1575)</sup>، والدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(1576)</sup>، و(السَّاجِيُّ،  
وأبو أحمد الحاكم)<sup>(1577)</sup>، والبيهقي<sup>(1578)</sup>.

وكان يحيى بن سعيد القطان لا يُحدِّثُ عنه.<sup>(1579)</sup>

ودافع عنه ابن القطان الفاسيُّ فقال: «لم أسمع لمُضعِّفه حُجَّةً». ثم ذكر أموراً  
أخذت عليه، وقال: «فإما لا يصحُّ، أو هو خارجٌ على مخرجٍ لا يضرُّه، وشُرُّ ما قيل فيه أنه  
يروى مُنكراتٍ عن ثقات، وهذا إذا كثر منه سَقَطَتْ منه الثَّقةُ به»<sup>(1580)</sup>.

قال الباحث: وفيما قال نظر؛ فإن حُجَّةً من ضعِّفه هي سوءُ حفظه واضطرابه،  
ومخالفته للثقات، وهذا ما لم يستطع ابن القطان الفاسيُّ نفسه الإجابة عنه.  
والذي يظهر أنَّه إلى الضَّعف أقرب، والله أعلم.

وفي الإسناد أيضاً مؤمَّل بن إسماعيل، وثقه ابن معين<sup>(1581)</sup>، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ،  
شديدٌ في السنَّة، كثيرُ الخطأ، يُكتبُ حديثه»<sup>(1582)</sup>. وقال أبو زُرعة: «في حديثه خطأٌ كثيرٌ»<sup>(1583)</sup>.  
وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(1584)</sup>، وقال: «ربَّما أخطأ». وقال البخاريُّ: «منكر  
الحديث»<sup>(1585)</sup>. وقال الفسويُّ: «سمعتُ سُليمان بن حَرَبٍ يُحسِنُ الثَّناءَ عليه، يقول: كان

---

(1574) الكامل، لابن عدي، (320 / 5).

(1575) انظر: السنن، للدَّارقطني، (183 / 1).

(1576) انظر: العلل، للدَّارقطني، (27 / 11).

(1577) انظر أقوال من ذُكر بين القوسين: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4 / 324، 325).

(1578) انظر: السنن الكبرى، للبيهقي، (66 / 1).

(1579) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4 / 382)، والمجروحين، لابن حبان، (1 / 362)، والكامل،

لابن عدي، (4 / 37).

(1580) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي، (3 / 321، 322).

(1581) انظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوري، (3 / 60).

(1582) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8 / 374).

(1583) ميزان الاعتدال، للذهبي، (4 / 228).

(1584) (9 / 187).

(1585) ميزان الاعتدال، للذهبي، (4 / 228).

مَشِيخَتْنَا يَعْرِفُونَ لَهُ [كَذَا] وَيُوصُونَ بِهِ، إِلَّا أَنَّ حَدِيثَهُ لَا يُشْبِهُ حَدِيثَ أَصْحَابِهِ، حَتَّى رَبَّمَا قَالَ: كَانَ لَا يَسَعُهُ أَنْ يُحَدِّثَ، وَقَدْ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقْفُوا عَنْ حَدِيثِهِ، وَيَتَخَفَّفُوا مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَرُوي الْمَنَاكِيْرَ عَنِ ثِقَاتِ سُيُوخِنَا، وَهَذَا أَشَدُّ، فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَنَاكِيْرُ عَنِ ضِعَافٍ لَكُنَّا نَجْعَلُ لَهُ عُذْرًا<sup>(1586)</sup>.

قال الباحث: والذي يظهر أنَّ فيه ضَعْفًا لِكثْرَةِ خَطِئِهِ، وَلَكِنَّهُ تُوبِعَ، تَابِعَهُ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، فَيَنْتَفِي بِذَلِكَ اِحْتِمَالُ خَطِئِهِ.

ولكنَّ في السَّنَدِ ضَعْفًا مِنْ أَجْلِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ.

والحديثُ صحَّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ قَتَادَةَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيحُ، (2/877)، ح(2348)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنِ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، الصَّحِيحُ، (1/124)، ح(226/141)، مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنِ ثَابِتِ بْنِ عِيَّاضٍ، كِلَاهُمَا عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ قِصَّةٌ.

وله شاهدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، الصَّحِيحُ، (1/124)، ح(225/140)، مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ أَبِي قِلَابَةَ، مِنْ أَجْلِ الْحَجَّاجِ، وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، مِنْ أَجْلِ شَهْرِ ابْنِ حَوْشَبٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُحَسَّنَ بِمَجْمُوعِ الطَّرِيقَيْنِ.

وصحَّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ قَتَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَكَذَلِكَ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

(1586) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ، (3/52).

## الحديث السادس:

(119) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا محمد بن يزيد، حدَّثنا أبو العلاء - يعني القصاب -، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: وَذَلِكَ لثَمَانِ عَشْرَةَ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَبْصَرَ رَجُلًا يَخْتَجِمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»<sup>(1587)</sup>.

[1] وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (7/286)، ح(7153)، من طريق عمرو

ابن عاصم، عن همام بن يحيى، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأبو العلاء القصاب المذكور في سند حديث الباب هو أيوب بن أبي مسكين الواسطي، وقيل: ابن مسكين، وثقه أحمد<sup>(1588)</sup>، وقال أيضاً: «لا بأس به»<sup>(1589)</sup>. وقال أبو حاتم: «لا بأس به، شيخ صالح، يكتب حديثه، ولا يحتج به»<sup>(1590)</sup>. وقال يزيد بن هارون: «كان لا يحفظ الإسناد»<sup>(1591)</sup>. وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(1592)</sup>، وقال: «كان يُحطَى». وقال أيضاً: «وكان يهْمُ وَيُخَالِفُ»<sup>(1593)</sup>. وقال ابن عدي: «أحاديثه ليست بالمناكير، وهو ممن يكتب حديثه»<sup>(1594)</sup>. وقال الذهبي: «وثقه جماعة، وقد لُين»<sup>(1595)</sup>، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»<sup>(1596)</sup>، والذي يظهر أنه صدوق له أوهام كما قال ابن حجر.

ولكنَّ أبا العلاء القصاب تُوبِعَ، تابعه همام بن يحيى، وبذلك يُؤمن احتمال خطأ

أبي العلاء الذي أشار إليه الأئمة.

إلا أنَّ أبا العلاء القصاب ومام بن يحيى اختلف عليهما على أوجه يأتي ذكرها.

(1587) المسند، لأحمد بن حنبل، (4/124)، ح(17166).

(1588) انظر: العلل، لأحمد، (1/518).

(1589) الكامل، لابن عدي، (1/354).

(1590) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/259).

(1591) الكامل، لابن عدي، (1/354).

(1592) (6/60).

(1593) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص: 177.

(1594) الكامل، لابن عدي، (1/354).

(1595) الكاشف، للذهبي، (1/262).

(1596) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص: 119.



وهذا الوجهُ سندهُ ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي قلابة، وبه أعله النسائي<sup>(1597)</sup>، ولكن قتادة توبع على هذا الوجه، تابعه خالد الحذاء، فقد أخرجه النسائي، السنن الكبرى، (221 / 2)، ح (3154)، من طريق إسماعيل بن عبد الله، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة به مرفوعاً بنحوه.

وقال النسائي عقبه: «إسماعيل رجل مجتهد، لا نعرفه، والصحيح من حديث خالد ما تقدم ذكره».

قال الباحث: وهو كما قال، وما أشار إليه النسائي بقوله: (والصحيح من حديث خالد) سيأتي تخرجه<sup>(1598)</sup>.

[2] وأخرجه ابن أبي شيبة، المصنف، (307 / 2)، ح (9302)، ومن طريقه الطبراني، المعجم الكبير، (365 / 1)، ح (1122)، وأحمد، المسند، (6 / 12)، ح (23934)، عن يزيد بن هارون، وأخرجه أحمد أيضاً في الموضع السابق عن محمد بن يزيد، كلاهما عن أبي العلاء القصاب، عن قتادة، عن شهر بن حوشب عن بلال مرفوعاً بنحوه.

قال ابن عدي بعد أن خرّج جملةً من أحاديث أبي العلاء القصاب، منها هذا الحديث من هذا الطريق: «هي أحاديث معروفة، ولم أجد في سائر أحاديثه غير ما ذكرت أيضاً شيئاً منكراً»<sup>(1599)</sup>.

قال الباحث: يريد ابن عدي أن هذا الحديث معروفٌ فلا تنكر روايته على أبي العلاء القصاب، وإن كان هذا السند بعينه ضعيفاً من أجل ضعف شهر بن حوشب، والله أعلم.

[3] وأخرجه عبد الرزاق، المصنف، (210 / 4)، ح (7524)، عن معمر بن راشد، وأخرجه البخاري، التاريخ الكبير، معلقاً، (2 / 180)، عن همام بن يحيى، وسعيد بن بشير، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (2 / 223)، ح (3162) من طريق محمد بن

(1597) السنن الكبرى، للنسائي، (221 / 2).

(1598) ص: 455.

(1599) الكامل، لابن عدي، (1 / 354).

يزيد، عن أبي العلاء القَصَّاب، وح (3163)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، خَمْسَتُهُمْ عن قتادة، عن الحسن البصري، عن عليٍّ موقوفاً.

وخالفهُم عمر بن إبراهيم العبدي، فرواه عن قتادة مرفوعاً: أخرجه النَّسَائِيُّ، السُّنَن الكبری، (2/222)، ح (3161)، من طريق عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن عليٍّ مرفوعاً.

ورواية من وَقَفَ الحديث أولى بالصَّواب من رواية من رَفَعَ، وببأنه أنَّ قتادة اختُلِفَ عليه هنا في وَقَفَ الحديث ورَفَعِهِ:

فتفرَّد برفعه عمر بن إبراهيم العبدي، قال أحمد: «وهو يروي عن قتادة أحاديث مناكير ويُخالف». <sup>(1600)</sup> وقال ابن عدي: «يروي عن قتادة أشياء لا يُوافق عليها... وحديثه خاصَّةً عن قتادة مُضْطَرَب». <sup>(1601)</sup> وذكر له حديثاً أخطأ في رَفَعِهِ عن قتادة، ووقفه غيره. وبنحو كلامها قال ابن حبان. <sup>(1602)</sup>

ووقفه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وهو من أوثق النَّاس في قتادة، وتابعه عليٌّ ووقفه همام بن يحيى، ومَعمر بن راشد، وأبو العلاء القَصَّاب، وسعيد بن بشير، فبأن جليلاً رُجِحَانَ رواية من وَقَفَ الحديث.

إلا أنَّ سند الحديث ضعيفٌ لانقطاعه؛ فالحسن لم يسمع من عليٍّ بن أبي طالب، فقد نفى سماع الحسن من عليٍّ بن أبي طالب عدداً من الأئمة، منهم: عليُّ بن المديني <sup>(1603)</sup>، وأبو زُرْعَةَ الرَّازِي. <sup>(1604)</sup>

[4] وأخرجه النَّسَائِيُّ، السُّنَن الكبری، (2/221)، ح (3157)، من طريق همام ابن يحيى، عن قتادة، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن ثوبان مرفوعاً بنحوه.

(1600) الضُّعْفَاء، للْعُقَيْلِي، (3/146).

(1601) الكامل، لابن عدي، (5/42، 43).

(1602) انظر: المجروحين، لابن حبان، (2/89).

(1603) انظر: العلل، لابن المديني، ص: 54.

(1604) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 31.

وخالفه سعيد بن أبي عروبة وشعبة بن الحجاج، فقد أخرجه أحمد، المسند، (5/ 276)، ح(22425)، من طريق شعبة بن الحجاج، وأخرجه أحمد أيضاً، المسند (5/ 282)، ح(22482)، والنسائي، السنن الكبرى، (2/ 222)، ح(3158)، من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن ابن غنم، عن ثوبان مرفوعاً بنحوه.

حيث أدخل سعيد وشعبة بين شهر وثوبان عبد الرحمن بن غنم، ولا شك أن روايتها مقدمة على رواية همام بن يحيى، إذ هي رواية اثنين من أوثق الناس في قتادة. وسنده ضعيف من أجل شهر بن حوشب.

[5] وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (7/ 218)، ح(6909)، من طريق يعلى بن عباد، عن همام، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن سمرة مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه تفرّد به يعلى بن عباد عن همام بن يحيى، ويعلى هذا قال فيه الخطيب البغدادي: «ضعيف»<sup>(1605)</sup> وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(1606)</sup>، وقال: «يخطئ». فهو ممّا لا يُتملّ تفرّده.

وفي سماع الحسن من سمرة خلاف كبير بين أئمة النقد، والجمهور على نفي السماع مطلقاً، وإنما روى عن كُتُبِ سمرة وجادة، قاله: يحيى بن سعيد القطان<sup>(1607)</sup>، وشعبة بن الحجاج<sup>(1608)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(1609)</sup>، ويحيى بن معين<sup>(1610)</sup>، وابن حبان<sup>(1611)</sup>، وغيرهم.

---

(1605) تاريخ بغداد، للخطيب، (14/ 354).

(1606) (9/ 291).

(1607) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 157)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَوِي، (3/ 11).

(1608) انظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، (4/ 220).

(1609) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمُغلطاي، (4/ 82).

(1610) انظر: معرفة الرجال، لابن معين، رواية ابن محرز، (1/ 130)، ومن كلام أبي زكريا يحيى بن معين في

الرجال، رواية أبي خالد الدقاق، ص: 119، وتاريخ الدارمي، ص: 100.

(1611) انظر: الصحيح، لابن حبان، (5/ 112)، والمجروحين، (2/ 163).

وقيل: بثبوت السماع مطلقاً، قاله: علي بن المديني<sup>(1612)</sup>، والبخاري<sup>(1613)</sup>،  
والترمذي<sup>(1614)</sup>، وغيرهم.

وقيل: إن الحسن سَمِعَ حديثاً واحداً، وهو حديث «العقيقة»<sup>(1615)</sup>، والباقي عن كتاب  
سَمُرَةَ، قاله البزار<sup>(1616)</sup>، والنسائي<sup>(1617)</sup>، وابن عبد البر<sup>(1618)</sup>، والدارقطني<sup>(1619)</sup>، وغيرهم.  
والذي يظهر أن الحسن البصري لم يسمع من سَمُرَةَ بن جُنْدَب، وإنما وقع له كتاب  
سَمُرَةَ وَجَادَةَ<sup>(1620)</sup>، الذي يرويه أبناء سَمُرَةَ عن أبيهم، ويستثنى من ذلك ما ثبت فيه بعينه  
سَمِعَ الْحَسَنَ مِنْ سَمُرَةَ كحديث «العقيقة»، والله أعلم.<sup>(1621)</sup>

وهذا الحديث لم يثبت فيه سماع الحسن من سَمُرَةَ، فيكون منقطعاً.

[6] وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (2/222)، ح(3160)، وابن خزيمة،  
الصحيح، (3/236)، ح(1984)، والطبراني، المعجم الأوسط، (5/77)، ح(4720)،  
من طريق الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن ثوبان مرفوعاً.

---

(1612) انظر: الجامع، للترمذي، (1/340)، والمعرفة والتاريخ، للفَسَوِي، (2/52).

(1613) انظر: العلل الكبير، للترمذي، ص: 153، 215، 386.

(1614) انظر: الجامع، للترمذي، (2/30، 369)، و(3/538).

(1615) أخرجه البخاري، الصحيح، (5/2083)، ح(5155)، من طريق قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ، عن حَبِيبِ بْنِ  
الشَّهِيد، قال: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن، ممن سمع حديث العقيقة؟ فسألته، فقال: من سَمُرَةَ بن  
جُنْدَب.

ولفظ حديث العقيقة: (كُلُّ غُلَامٍ رَهِينٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، وَيُسَمَّى)، أخرجه  
النسائي، السنن الكبرى، (3/77)، ح(4547)، من طريق قتادة، عن الحسن، عن سَمُرَةَ مرفوعاً.

(1616) انظر: المسند، للبزار، (10/401).

(1617) انظر: السنن الصغرى، للنسائي، (3/94).

(1618) انظر: التمهيد، لابن عبد البر، (22/286).

(1619) انظر: السنن، للدارقطني، (2/135).

(1620) وهي من قبيل المنقطع، وقيل: من قبيل المتصل، وتقدم الكلام عن حكم الوجادة: (ص: 239).

(1621) انظر تحقيقاً بديعاً طويلاً في مسألة سماع الحسن من سَمُرَةَ: بذكر الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها، بما لا  
مزيد عليه، كتاب: «المُرسل الحفي»، لحاتم العوني، (3/1174-1300).

وهذا الوجه تفرّد به الليث بن سعد من بين أصحاب قتادة، قال الطبراني عقيب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان إلا الليث بن سعد». وسبقه إلى إعلاله بالتفرّد النسائي<sup>(1622)</sup>.

وقال أبو حاتم عن هذا الوجه: «هذا خطأ»<sup>(1623)</sup>.

وأعله ابن خزيمة بالانقطاع فقال عقيب الحديث: «الحسن لم يسمع من ثوبان». وسبقه إلى نفي سماع الحسن من ثوبان علي بن المديني<sup>(1624)</sup>.

[7] وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (7/277)، ح(7131)، من طريق أبي حاتم سويد بن إبراهيم الجحدري، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شدّاد ابن أوس مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه تفرّد به سويد بن إبراهيم، قال ابن معين: «صالح». وقال أيضاً: «ليس به بأس»<sup>(1625)</sup> وقيل ليحيى بن معين ما حاله في قتادة؟ قال: «أرجو أن لا يكون به بأس»<sup>(1626)</sup> وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي، يشبه حديثه حديث أهل الصدق»<sup>(1627)</sup> وقال ابن عدي: «حديثه عن قتادة ليس بذلك... فيه ضعف... وإنما يخلط على قتادة، ويأتي بأحاديث عنه لا يأتي بها أحدٌ عنه غيره، وهو إلى الضعف أقرب»<sup>(1628)</sup> وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(1629)</sup> وشدّد ابن حبان فقال: «يروى الموضوعات عن الأثبات»<sup>(1630)</sup>.

والذي يظهر أنه إلى الضعف أقرب، فلا يُتمل تفرّده، بل تفرّد من هذا حاله شاذّ.

(1622) انظر: السنن الكبرى، للنسائي، (2/222).

(1623) العلل، لابن أبي حاتم، (3/13).

(1624) انظر: تحفة الأشراف، للمزني، (8/462).

(1625) انظر قولي ابن معين: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/237).

(1626) التاريخ، لابن معين، رواية الدارمي، ص: 50، 127.

(1627) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/237).

(1628) الكامل، لابن عدي، (3/421، 423).

(1629) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص: 51.

(1630) المجروحين، لابن حبان، (1/350).

ولكن قتادة تُوبع على هذا الوجه، تابعه أيوب السخيتاني، وخالد الحذاء، وعاصم الأحول، ومنصور بن زاذان، وسيأتي تحريجها. (1631)

[8] وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (2/222)، ح (3159)، والطبراني، المعجم الكبير، (2/91)، ح (1406)، من طريق بكير بن أبي السميطة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه أعله النسائي - عقب الحديث - بتفرد بكير بن أبي السميطة، وتقدم (1632) أن بكيراً فيه نوع ضعف، فلا يُحتج بما تفرد به.

وحاصل ما تقدم أن الحديث اختلف فيه على قتادة اختلافاً كبيراً، فرؤي عن عددٍ من الصحابة، وهم علي بن أبي طالب، وثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشداد بن أوس، وبلال بن رباح، وسمرة بن جندب.

أمّا حديث علي بن أبي طالب: فأرجح طرقه ما رواه سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى، ومعمّر بن راشد، وأبو العلاء القصاب، وسعيد بن بشير، جميعاً عن قتادة، عن الحسن، عن علي موقوفاً.

وهو ضعيفٌ لانقطاعه، فالحسن لم يسمع من علي بن أبي طالب. وأمّا حديث ثوبان: فأرجح طرقه ما رواه سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن ثوبان مرفوعاً. وهو ضعيفٌ من أجل شهر.

وأمّا حديث شداد بن أوس: فأقوى طرقه ما رواه همام بن يحيى وأبو العلاء القصاب، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد مرفوعاً. وهو ضعيفٌ لانقطاعه بين قتادة وأبي قلابة.

وأمّا حديث بلال بن رباح: تفرد به أبو العلاء القصاب من بين أصحاب قتادة، فرواه عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن بلال مرفوعاً، وهو غير محفوظ.

(1631) ص: 455.

(1632) ص: 219.

وأما حديث سَمُرَةَ بن جُنْدَب: تفرَّد به يعلى بن عباد، عن هَمَّام، عن قتادة، عن الحسن، عن سَمُرَةَ مرفوعاً، وهو غير محفوظ.

والحديث صحَّ من غير طريق قتادة على ثلاثة أوجه، وهي:

[1] ما أخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 133)، ح(989)، وأحمد، المسند، (5/277، 282)، ح(22436، 22485)، والدارمي، المسند، (2/25)، ح(1731)، وأبو داود، السنن، (1/721)، ح(2367)، والنسائي، السنن الكبرى، (2/217)، ح(3137)، من طريق هشام الدستوائي، وأخرجه عبد الرزاق، المصنف، (4/209)، ح(7522)، عن معمر بن راشد، وأخرجه أحمد، المسند، (5/280)، ح(22463)، وابن خزيمة، الصحيح، (3/236)، ح(1983)، وابن حبان، الصحيح، (8/301)، ح(3532)، من طريق الأوزاعي، وأخرجه أحمد، المسند، (5/283)، ح(22503)، وأبو داود، السنن، (1/721)، ح(2367)، وابن ماجه، السنن، (1/537)، ح(1680)، من طريق شيبان بن عبد الرحمن النخوي، أربعتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (2/217)، ح(3140)، من طريق عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة به مرفوعاً بنحوه.

[2] وما أخرجه الطيالسي، المسند، (ص: 152)، ح(1118)، وعبد الرزاق، المصنف، (4/209)، ح(7520)، وأحمد، المسند، (4/123، 124)، ح(17160)، (17167)، والنسائي، السنن الكبرى، (2/220)، ح(3149-3151)، من طريق عن عاصم الأحول، وأخرجه أحمد، المسند، (4/123، 124)، ح(17158، 17165)، وأبو داود، السنن، (1/721)، ح(2369)، والنسائي، السنن الكبرى، (2/218)، ح(3141)، من طريق عن أيوب، وأخرجه أحمد، المسند، (4/122)، ح(17153)، والنسائي، السنن الكبرى، (2/217، 220، 221)، ح(3138، 3150-3153)، وابن حبان، الصحيح، (8/303)، ح(3534)، من طريق عن خالد الحذاء، وأخرجه النسائي، السنن الكبرى، (2/217)، ح(3138)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، (2/99)،

ح(3175)، من طريق منصور بن زاذان، وأخرجه الطبراني، المعجم الكبير، (7/277)،  
ح(7132)، من طريق أبي قحدم النضر بن معبد، خمستهم عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث  
الصنعاني، عن شداد بن أوس مرفوعاً بنحوه.

[3] وأخرجه عبد الرزاق، المصنف، (4/209)، ح(7519)، والطبراني، المعجم  
الكبير، (7/285)، ح(7147)، من طريق أيوب السخيتاني، وأخرجه ابن أبي شيبة،  
المصنف، (2/306)، ح(9298)، وأحمد، المسند، (4/124)، ح(17168)، والنسائي،  
السنن الكبرى، (2/219، 220)، ح(3147، 3148)، وابن حبان، الصحيح،  
(8/302)، ح(3533)، والطبراني، المعجم الكبير، (7/286)، ح(7151، 7152)، من  
طريق عن عاصم الأخول، وأخرجه أحمد، المسند، (4/124)، ح(17170)، والطبراني،  
المعجم الكبير، (7/286)، ح(7150)، من طريق داود بن أبي هند، وأخرجه النسائي،  
السنن الكبرى، (2/219)، ح(3146)، والطبراني، المعجم الكبير، (7/285)،  
ح(7149)، من طريق أبي غفار المثني بن سعد أو سعيد، أربعتهم عن أبي قلابة، عن أبي  
الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس مرفوعاً بنحوه.

فهذه ثلاثة أوجه ثابتة صحيحة عن أبي قلابة، صححها عدد من الأئمة، منهم: علي  
ابن المديني<sup>(1633)</sup>، وإسحاق بن راهويه<sup>(1634)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(1635)</sup>، وعثمان بن سعيد  
الدارمي<sup>(1636)</sup>، وابن حبان<sup>(1637)</sup>، والحاكم<sup>(1638)</sup>.

### والخلاصة: أن الحديث اختلف فيه على قتادة اختلافاً كثيراً، أقواها ثلاثة طرق:

---

(1633) انظر: الجامع، للترمذي، (3/144)، والمستدرک، للحاكم، (1/593)، والسنن الكبرى، للبيهقي،  
(4/267، 266).

(1634) انظر: المستدرک، للحاكم، (1/592)، والسنن الكبرى، للبيهقي، (4/267).

(1635) انظر: المستدرک، للحاكم، (1/590، 594)، والسنن الكبرى، للبيهقي، (4/265-267).

(1636) انظر: المستدرک، للحاكم، (1/594)، والسنن الكبرى، للبيهقي، (4/267).

(1637) انظر: الصحيح، لابن حبان، (8/302).

(1638) انظر: المستدرک، للحاكم، (1/591، 592).



[1] ما رواه هَمَّامُ بنُ يَحْيَى، وأبو العلاء القَصَّابُ، عن قتادة، عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي أسماء، عن شَدَّادِ بنِ أَوْسٍ مرفوعاً، وقاتدة لم يسمع من أبي قِلَابَةَ.

[2] ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وشعبة بن الحجاج عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن ثوبان مرفوعاً، وهو ضعيفٌ من أجل شهر بن حوشب.

[3] ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وهَمَّامُ بنُ يَحْيَى، ومَعْمَرُ بنُ رَاشِدٍ، وأبو العلاء القَصَّابُ، وسعيد بن بَشِيرٍ، جميعاً عن قتادة، عن الحسن، عن عليٍّ موقوفاً، والحسن لم يسمع من عليٍّ بن أبي طالب.

والحديثُ صحَّ من غير طريق قتادة عن أبي قِلَابَةَ على أوجهٍ صحَّحها الأئمةُ، والله أعلم.

### الحديثُ السَّابعُ:

(120) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا عَفَّانُ، حدَّثنا هَمَّامُ، حدَّثنا قتادة، عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي أسماء: أَنَّهُ دخل على أبي ذَرٍّ وهو بالرَّبَذَةِ<sup>(1639)</sup>، وعنده امرأةٌ لَهُ، سَوْدَاءُ مُسْغَبَةٌ<sup>(1640)</sup>، ليس عليها أثرُ المَجَاسِدِ<sup>(1641)</sup> ..

---

(1639) مِنْ قُرَى المدينة، على ثلاثة أَيَّامٍ، فيه أعرابٌ وماءٌ كثير، وفيه منزلُ أبي ذَرٍّ رضي الله عنه وقبره، نفاه إليه عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه، وهي من القُرَى القديمة في الجاهلية.  
معجم البلدان، للحموي، (24 / 3)، والرَّوضُ المِغَطَّارُ، لمحمد الحُميري، ص: 266.  
(1640) أي: جائعة.

النهاية، لابن الأثير، ص: 431.  
وفي طبعة الرسالة: (مُسْبَعَةٌ) وأشار المحقق إلى اللفظ الآخر، والمراد: كثيرة السَّواد.  
(1641) جَمْعُ مَجْسَدٍ، وهو المَصْبُوعُ المُشْبَعُ بالجسد، وهو الزَّعْفَرانُ أو العُصْفُرُ.  
النهاية، لابن الأثير، ص: 153.

ولا الخُلُوق<sup>(1642)</sup>، قال: فقال: «أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى مَا تَأْمُرُنِي بِهِ هَذِهِ السُّوَيْدَاءُ، تَأْمُرُنِي أَنْ آتِيَ الْعِرَاقَ، فَإِذَا آتَيْتُ الْعِرَاقَ مَالُوا عَلَيَّ بِدُنْيَاهُمْ، وَإِنَّ خَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهْدَ إِلَيَّ أَنْ دُونَ جِسْرِ جَهَنَّمَ طَرِيقًا ذَا دَحْضٍ وَمَرَلَةٍ<sup>(1643)</sup>، وَإِنَّا نَأْتِي عَلَيْهِ فِي أَحْمَالِنَا اقْتِدَارًا<sup>(1644)</sup>.  
 وحدث مطرٌ أيضاً بالحديث أجمع، في قول أحدهما: أَنْ نَأْتِي عَلَيْهِ فِي أَحْمَالِنَا اقْتِدَارًا،  
 وقال الآخَرانِ: أَنْ نَأْتِي عَلَيْهِ فِي أَحْمَالِنَا اضْطِرَارًا<sup>(1645)</sup> أحرى أن نَنْجُو، عَنْ أَنْ نَأْتِي عَلَيْهِ وَنَحْنُ  
 مَوَاقِيرُ<sup>(1646)</sup>». <sup>(1647)</sup>

وأخرجه الحاكم، المستدرک، (4/ 652)، ح (8802)، من طريق عفان بن مسلم به مرفوعاً بنحوه. وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، إن كان أبو قلابة سَمِعَ من أبي ذرِّ الغفاريِّ رضي الله تعالى عنه».

كذا قال، وهو ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي قلابة، وأبو قلابة لم يسمع من أبي ذرِّ الغفاريِّ، قاله الدارقطني<sup>(1648)</sup>، ويؤكد عدم سماع أبي قلابة من أبي ذرِّ أن أبا حاتم ذكر أن أبا قلابة لم يدرك زيد بن ثابت<sup>(1649)</sup> ..

---

(1642) هو طيبٌ معروفٌ، مُرَكَّبٌ، يُتَّخَذُ مِنَ الزَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ، وَتَغْلُبُ عَلَيْهِ الحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ، وَقَدْ وَرَدَ تَارَةً بِإِبَاحَتِهِ، وَتَارَةً بِالنَّهْيِ عَنْهُ، وَالنَّهْيُ أَكْثَرُ وَأَثْبَتٌ، وَإِنَّمَا نَهِيَ عَنْهُ لِأَنَّهُ مِنْ طَيْبِ النِّسَاءِ، وَكُنَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً لَهُ مِنَ الرِّجَالِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ نَاسِخَةٌ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 282.

(1643) أي: زَلِقَ، أَرَادَ أَنَّهُ تَزَلَّقَ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثَبَتَ.

النهاية، لابن الأثير، ص: 401. وانظر: ص: 299.

(1644) أي: قُدْرَةٌ وَإِمْكَانٌ عَلَى حِمْلِهِ.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (13/ 398).

(1645) أي: قَلَّةٌ وَخِفَّةٌ، وَهُوَ مِنَ الضُّمُورِ.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 549.

(1646) أي: الحِمْلُ النَّقِيلُ.

انظر: النهاية، لابن الأثير، ص: 984.

(1647) المسند، لأحمد بن حنبل، (5/ 159)، ح (21454).

(1648) انظر: العلل، للدارقطني، (6/ 288).

(1649) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 110.

وزيد بن ثابت تُوفي عام (45هـ) على الأشهر<sup>(1650)</sup>، وتُوفي أبو ذرّ قبل زيد بن ثابت عام (32هـ)<sup>(1651)</sup>، أي قبله بـ: (13) عاماً تقريباً، فإن كان أبو قلابة لم يُدرِك زيد بن ثابت فعدم إدراكه لأبي ذرّ أولى، أضف إلى ذلك أن أبا قلابة بصريّ نزل السّام، وأمّا أبو ذرّ فمدنيّ اعتزل بالرّبذة<sup>(1652)</sup> زمن الخليفة عثمان بن عفّان إلى أن مات فيها<sup>(1653)</sup>، فاللقاء بينهما غير ممكن، والله أعلم.

---

(1650) انظر: الإصابة، لابن حجر، (2/594).

(1651) انظر: المصدر السّابق، (7/129).

(1652) من قرى المدينة على ثلاثة أيّام، قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز.

معجم البلدان، لياقوت الحموي، (3/24).

(1653) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (66/175، 196، 197).

## [ 38 ] مُعَاذَةُ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيَّةِ (1654)

نفى يحيى بن سعيد القطان سماع قتادة من مُعَاذَةَ، فقال: «قتادة لم يَصِح عن مُعَاذَةَ». (1655) أي: لم يَصِح وَيُثَبَّتْ له سماعٌ من مُعَاذَةَ.

ونقل الميموني عن أحمد نفي سماع قتادة من مُعَاذَةَ بلفظٍ فيه نوعٌ من التَّشْكِيكِ في عدم السَّماعِ فقال: «يقولون: إنَّ قتادة لم يَسْمَعْ من مُعَاذَةَ». (1656) وتأمَّلْ قوله: (يقولون) أي: على حدِّ قولهم وزعمهم، فلو كان أحمدُ جازماً بعدم السَّماعِ لما جاء بهذه اللفظة الدالة على الشكِّ في نفي السَّماعِ.

وقال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: وقلتُ له: أبو قلابَةَ عن مُعَاذَةَ، أحبُّ إليك أو قتادة عن مُعَاذَةَ؟. فقال: «جميعاً ثقتانِ، وأبو قلابَةَ لا يُعْرَفُ له تدليسٌ». (1657) ولمعرفة موقف أبي حاتم من سماع قتادة من مُعَاذَةَ، لابد من معرفة المراد من قوله عن أبي قلابَةَ: (لا يُعْرَفُ له تدليسٌ).

---

(1654) أُمُّ الصَّهْبَاءِ، البصريَّةُ، زوجة صلَّة بن أشيم، كانت من العابدات، وكانت تقول: «صَحِبْتُ الدُّنْيَا سَبْعِينَ سَنَةً، فما رأيتُ فيها قُرَّةَ عَيْنٍ قطُّ». ثقةٌ حجةٌ، تُوفِّيت عام: 83 هـ.

انظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدُّورِيِّ، (4/ 294)، ورواية الدَّارِمِيِّ، ص: 214، والثقات، لابن حبان، (5/ 466)، وتهذيب الكمال، للمزي، (35/ 308)، والكاشف، للذهبي، (2/ 517).

(1655) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 174، وانظر: العلل، لأحمد، (3/ 227).

(1656) العلل، لأحمد، رواية المَرْوُذِيِّ وغيره، ص: 198، وانظر: مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود، ص: 453.

(1657) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/ 58).

فقد حمل ابن حجر<sup>(1658)</sup> قول أبي حاتم: (ولا يُعرف له تدليس) على روايته عمّن سمع منه ما لم يسمع منه، وهذا هو التدليس الذي لا يُعرف عند أبي قلابة، واستند في حصر مدلول التدليس على هذا المعنى بما عُرف عن أبي قلابة من إكثاره الرواية عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم، بما ذكره أبو حاتم نفسه حين نفى سماع أبي قلابة عن عددٍ من الرواة عاصرهم ولم يسمع منهم<sup>(1659)</sup>، فدلّ على أنّ التدليس المنفيّ في قول أبي حاتم هو روايته عمّن سمع منه ما لم يسمع منه، لا روايته عمّن عاصره ولم يسمع منه، وحينئذٍ فهذا التدليس المنفيّ عن أبي قلابة ثابتٌ في قتادة.

ولكن ردّ هذا الاستدلال المألّف في تعليقه على «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، فقال: «حمله ابن حجر على معنى أنّه لم يكن يُرسل عمّن قد سمع منه، ويحتمل أن يكون المراد أنّه لم يكن يُرسل على سبيل الإيham، وإنّما يُرسل عمّن قد عرف الناس أنّه لم يلقه».

ولتوضيح كلام المألّف يقول الباحث: إنّ رواية أبي قلابة عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم قد تكون واضحة الانقطاع عند أبي حاتم، ظاهرة الإرسال، إذ إنّ الوضوح والخفاء أمران نسبيان، يختلف فيهما الناس، فتعليل نفي أبي حاتم للتدليس عن أبي قلابة، مع روايته عمّن عاصرهم ولم يلقهم، هو: أنّ عدم سماع أبي قلابة منهم ظاهرٌ عند أبي حاتم لا خفاء فيه، ولذلك لم يصفه بالتدليس، فإن روى أبو قلابة عمّن عاصرهم معاصرةً قويّةً ولم يسمع منهم، مع عدم ظهور الانقطاع بينهما، كانت روايته حينئذٍ تدليسا لما فيها من خفاءٍ وسرّ.

(1658) حيث قال في «تهذيب التهذيب» (5/ 198) في ترجمة أبي قلابة: «وقال أبو حاتم: "لم يسمع من أبي زيد عمرو بن أخطب، ولا يُعرف له تدليس"، وهذا ممّا يقوي من ذهب إلى اشتراط اللّقاء، لا الاكتفاء بالمعاصرة».

وعمر بن أخطب صحابيٌّ جليل نزل البصرة، جاوز عمره المائة، كما في «الإصابة» لابن حجر، (4/ 599) و(7/ 158)، فأبو قلابة كان معاصراً له، ومع ذلك لم يسمع أبو قلابة منه، فدلّ ذلك على اشتراط اللّقاء دون الاكتفاء بالمعاصرة، كذا قال ابن حجر، وفي كلامه مناقشةٌ ليس هذا موضعٌ ذكّرها.

وانظر: المرسل الخفيّ، لحاتم العوني، (1/ 59).

(1659) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 109، والجرح والتعديل، (5/ 58).

(1660) (5/ 58).

ويحتمل أن يكون مقصود أبي حاتم من نفيه التدليس خصوص رواية أبي قلابة عن معاذا، وأنه لا يُعرف له عنها تدليساً، لا أنه ينفي عنه التدليس مطلقاً، ويشهد لذلك أن قتادة الذي سُئل أبو حاتم عنه وعن أبي قلابة في روايتهما عن معاذا، قد نفى سماعه منها غير واحد من الأئمة كما تقدّم<sup>(1661)</sup>، ومعاذا تابعية بصرية، فهي معاصرة وبلدية لكل من قتادة وأبي قلابة، لذلك فإن رواية قتادة عنها مع عدم السماع تعتبر تدليساً بمعنى (رواية الراوي عمّن عاصره ولم يسمع منه)، فنفي أبو حاتم عن أبي قلابة ما وقع من قرينه قتادة الذي سُئل عنه معه، في خصوص روايته عن معاذا.

وعليه فإن مراد أبي حاتم من قوله عن أبي قلابة (ولا يُعرف له تدليس) يحتمل: لا يُعرف له رواية عمّن عاصره ولم يسمع منهم مع ظهور الانقطاع، فلا تدليس، ولا خفاء، ولا ستر حينئذٍ، أو لا يعرف له تدليس عن معاذا على وجه الخصوص، وإنما يُعرف هذا التدليس عن قتادة، بأن يروي عمّن عاصره ولم يسمع منهم على وجه فيه خفاء وستر، أو في رواية قتادة عن معاذا تدليس على وجه الخصوص مع المعاصرة القوية بينهما.<sup>(1662)</sup>

فحينئذٍ لا بد - لنفي هذا النوع من التدليس عن قتادة، وهو: روايته عمّن عاصره ولم يسمع منه، كروايته هنا عن معاذا - من ثبوت اللقاء أو السماع ولو لمرة واحدة بينهما، وهذا ما اشترطه أبو حاتم في رواية قتادة عن معاذا، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي: قلت: قتادة عن معاذا أحب إليك، أو أيوب عن معاذا؟. فقال: «قتادة إذا ذكّر الخبر». أي: إذا ذكّر السماع.

قال الباحث: وقد صرح قتادة بالسماع من معاذا عند البخاري<sup>(1664)</sup>، ومسلم<sup>(1665)</sup>..

(1661) ص: 460.

(1662) انظر: المرسل الخفي، لحاتم العوني، (1/58-67).

(1663) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/135).

(1664) الصحيح، للبخاري، (1/122)، ح (315).

(1665) الصحيح، لمسلم، (1/497)، ح (79/719).

وعند أحمد في مَوْضِعِينَ آخَرِينَ<sup>(1666)</sup>، وفيها قول قتادة: (حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ)، وسيأتي تخريجُ هذه الأحاديث الثلاث عند ذِكرِ مرويات قتادة عن مُعَاذَةَ، ورواية قتادة عنها في الكتب الستة سوى أبي داود.

فالذي يظهر: أن قتادة سَمِعَ من مُعَاذَةَ، والله أعلم.

ولقتادة عن مُعَاذَةَ خَمْسَةُ أَحَادِيثَ:

الحديثُ الأوَّلُ:

(121) قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "حَدَّثَنَا موسى بن إسماعيل، قال: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قال: حَدَّثَنَا قتادة، قال: حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِعَائِشَةَ: أَتُجْزِي إِحْدَانَا صَلَاتُهَا إِذَا طَهَّرَتْ؟. فقالت: «أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟. كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ». أَوْ قَالَتْ: «فَلَا نَفْعَلُهُ»<sup>(1667)</sup>.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/94، 120، 143)، ح(24677، 24930، 24931)، (25152)، عن بهز بن أسد، وعفان بن مسلم، ويزيد بن هارون، ثلاثتهم عن همام بن يحيى به مرفوعاً بنحوه.

وفيه تابع موسى بن إسماعيل: عفانٌ بذكر سماع قتادة من مُعَاذَةَ.

وأخرجه ابن أبي شيبة، المُصَنَّفُ، (2/124)، ح(7238)، وإسحاق، المسند، (3/769)، ح(1387)، وأحمد، المسند، (6/97)، ح(24704)، وابن ماجه، (1/207)، ح(631)، والنسائي، السُّنَنُ الصُّغْرَى، (4/191)، ح(2318)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وكذا ثَبِتَ صحيحاً من غير طريق قتادة: أخرجه مسلم، الصَّحِيحُ، (1/265)، ح(335/67-69)، من طريق أبي قلابة، ويزيد بن أبي يزيد الرُّشَكِ، وعاصم بن سليمان الأَحْوَلِ، ثلاثتهم عن مُعَاذَةَ مرفوعاً بنحوه.

(1666) المسند، لأحمد، (6/130، 168)، ح(25028، 25388).

(1667) الصَّحِيحُ، للبخاري، (1/122)، ح(315).

## الحديثُ الثاني:

(122) قال الإمام مسلم رحمه الله: "وحدَّثني يحيى بن حبيب الحارثي، حدَّثنا خالد ابن الحارث، عن سعيد، حدَّثنا قتادة: أن مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةَ حَدَّثَتْهُمْ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ». وحدَّثنا إسحاق بن إبراهيم وابن بشر جميعاً، عن مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة بهذا الإسناد مثله". (1668)

وأخرجه أحمد، المسند، (6/265)، ح(26330)، عن عبد الوهاب، عن سعيد بن أبي عروبة به مرفوعاً بنحوه.

وقول مسلم: «حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم» هو: ابن رَاهُويَةَ، أخرجه في مسنده، (3/769)، ح(1389) به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/95، 145)، ح(24682، 25166)، والبخاري، التاريخ الأوسط، (ص: 202)، من طُرُقٍ عن هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، وأخرجه أحمد، المسند، (6/168)، ح(25387)، عن عبد الرزاق، عن مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، كلاهما عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

## الحديثُ الثالث:

(123) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدَّثنا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيُّوبِ ابْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ الْبَصْرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مُرْنَا أَرْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ». (1669)

(1668) الصَّحِيح، لمسلم، (1/497)، ح(79/719).

(1669) الجامع، للترمذي، (1/30)، ح(19).



وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، المُصَنَّفُ، (1/140)، ح(1618)، وإسحاق، المسند، (3/764)، ح(1379)، وأحمد، المسند، (6/171، 236)، ح(25417، 26036)، وأبو يعلى، المسند، (8/12)، ح(4514)، والبيهقي، السُّنن الكبرى، (1/105)، ح(516)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وأخرجه أحمد، المسند، (6/95، 171)، ح(24683، 25417)، وأبو يعلى، المسند، (8/272)، ح(4859)، والبيهقي، السُّنن الكبرى، (1/105)، ح(516)، من طُرُقٍ عن هَمَّام بن يحيى، وأخرجه أحمد، المسند، (6/114)، ح(24880)، من طريق أَبَان بن يزيد العَطَّار، ثلاثتهم عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/113)، ح(24870)، من طريق أَبَان بن يزيد، عن قتادة ويزيد الرُّشَك، عن مُعَاذَةَ به مرفوعاً بنحوه.

والحديث صحَّحه الترمذي، فقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ». (1670)

ويشيرُ الباحثُ هنا إلى أنَّ الحديثَ اِخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مُعَاذَةَ رَفْعاً وَوَقْفاً، وليس هذا مَوْضِعُ بَحْثِهِ. (1671)

## الحديثُ الرَّابِعُ:

(124) قال الإمام أحمد رحمه الله: «حدَّثنا بِهِزُّ وَعَفَّان، قالَا: حدَّثنا حماد بن سَلَمَةَ، قال: حدَّثنا قتادة وعاصمُ الأَحول، عن مُعَاذَةَ، عن عائشةَ أَنهَا قالَت: «كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يُبَادِرُنِي مُبَادِرَةً». (1672)

وإسناده صحيح.

(1670) الجامع، للترمذي، (1/30).

(1671) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (4/301)، والعلل، لابن أبي حاتم، (1/536-538)، والعلل، للدَّارِقُطَنِي، (14/428).

(1672) المسند، لأحمد بن حنبل، (6/123)، ح(24959).

وأخرجه، إسحاق، المسند، (3/ 765)، ح (1380)، وأحمد، المسند، (6/ 171)،  
ح (25419)، من طُرُقٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه مسلم، الصَّحِيح، (1/ 256)، ح (46/ 321)، من طريق عاصمِ الأَحول،  
عن مُعَاذَةَ به مرفوعاً بنحوه.

وصَحَّحَ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى عَنْ عَائِشَةَ: فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيح، (1/ 100)،  
ح (247، 260)، ومسلم، الصَّحِيح، (1/ 255)، ح (319/ 40، 41)، من طريق  
عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيح، (1/ 103)، ح (258، 260)، ومسلم،  
الصَّحِيح، (1/ 256)، ح (321/ 45)، من طريق القاسم بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ،  
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيح، (1/ 115)، ح (295)، من طريق الأَسود بن يزيد النَّخَعِيِّ،  
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، الصَّحِيح، (1/ 256)، ح (321/ 43، 44)، من طريقينِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ  
ابن عبد الرَّحْمَنِ، وحفصة بنت عبد الرَّحْمَنِ بن أبي بكر، خمستهم عن عائشة به مرفوعاً،  
ويزيد بعضهم على بعضٍ وَيَنْقُصُ.

ولمعناه شاهدٌ من حديث عبد الله بن عَبَّاسٍ، وأنس بن مالك، وأُمُّ سَلَمَةَ.

أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيح، (1/ 101)، ح (250)،  
ومسلم، الصَّحِيح، (1/ 257)، ح (322/ 47)، من طريق أبي الشَّعْثَاءِ جَابِر بن زيد، عن  
ابن عباسٍ مرفوعاً بمعناه.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، الصَّحِيح، (1/ 103)، ح (261)،  
من طريق عبد الله بن عبد الله بن جَبْرِ، عن أنسٍ مرفوعاً بمعناه.

وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، الصَّحِيح، (1/ 257)، ح (324/ 49)، من  
طريق أبي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ، عن زينب بنت أُمِّ سَلَمَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ مرفوعاً بمعناه.

## الحديث الخامس:

(125) قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدَّثنا بهز، قال: حدَّثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا قتادة، عن مُعَاذَةَ أو صَفِيَّةَ [بنت شَيْبَةَ]، عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ»<sup>(1673)</sup>.

[1] وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (132 / 12) أَنَّ هُدْبَةَ بن خالد، وإبراهيم بن الحجاج، وأبا عمر الصَّرِيرِ رَوَوْهُ عن حماد بن سلمة، عن قتادة على الشَّكِّ: (مُعَاذَةَ أو صَفِيَّةَ) كرواية بهز بن أسد.

وأخرجه القاسم بن سلام، الطَّهُّورُ، (ص: 89)، ح (115)، عن الهيثم بن جميل، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن مُعَاذَةَ به مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه ضعيفٌ لتفرُّد حماد بن سلمة به من بين أصحاب قتادة المشهورين، مثل: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ ومن معه، وسيأتي ذكر روايتهم.

وحماد بن سلمة ضعيفٌ في قتادة، قال الإمام مسلم: «وحماد يُعَدُّ عندهم إذا حدَّث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة وأيوب... فَإِنَّهُ يُخْطِئُ في حديثهم كثيراً»<sup>(1674)</sup>.

وقال البردنجي: «وأما أحاديث قتادة الذي يرويها الشُّيوخ، مثل: حماد بن سلمة... إِنْ كَانَ لَا يُعْرِفُ عن أحدٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا من طريقٍ عن أنسٍ إلا من رواية هذا الذي ذكرتُ لك، كان مُنْكَرًا»<sup>(1675)</sup>.

فلعلَّ حماد بن سلمة سلك الجادة في روايته؛ إذ لرواية قتادة عن مُعَاذَةَ عدَّةٌ أحاديث مخرَّجَةٌ في الصَّحِيحِينَ والسُّنَنِ.

وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (132 / 12) أَنَّ حَجَّاجَ بن مِنْهَالٍ رواه عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن امرأةٍ لم يُسَمِّها، عن عائشة. وإسناده ضعيفٌ لجهالة المرأة التي لم يُسَمِّها.

(1673) المسند، لأحمد بن حنبل، (218 / 6)، ح (25878).

(1674) التمييز، لمسلم، المطبوع مع كتاب «منهج النَّقْدِ عند المُحدِّثِينَ» للأعظمي، ص: 218.

(1675) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (697 / 2).

[2] وأخرجه إسحاق، المسند، (3/ 677)، ح(1270)، وأحمد، المسند، (6/ 243)، ح(26018)، والنسائي، السنن الصغرى، (1/ 179)، ح(346)، من طرقي عن سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه الدارقطني، السنن، (1/ 164)، ح(313)، من طريق هشام الدستوائي، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 121، 238)، ح(24941، 26061)، وأبو داود، السنن، (1/ 71)، ح(92)، وابن ماجه، السنن، (1/ 99)، ح(268)، وأبو يعلى، المسند، (8/ 271)، ح(4858)، من طرقي عن همام بن يحيى، وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 121، 249)، ح(24942، 26163)، من طريق أبان بن يزيد العطار، أربعتهم عن قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة به مرفوعاً بنحوه.

وذكر الدارقطني في «العلل» (12/ 131)، و(14/ 430) أن شعبة، وعمران القطان، والحكم بن عبد الملك، ومجاعة بن الزبير، رَوَوْه عن قتادة، عن صفية به مرفوعاً، كرواية سعيد بن أبي عروبة ومن معه.

ولكنه قال الموضع الثاني: (وقيل: عن شعبة) بصيغة التمريض، بينما جزم في الموضع الأول نسبة هذا الوجه إلى شعبة.

وهذا الوجه أرجح الأوجه عن قتادة؛ لاتفاق الكثرة من أصحاب قتادة المتقين لحديثه ومن دونهم في الإتيان على رواية هذه الوجه.

قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف على قتادة: «وأصحها قول من قال: عن قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة»<sup>(1676)</sup>.

وقال أبو زُرعة: «من حديث قتادة: حديث صفية بنت شيبة، عن عائشة: صَحَّ»<sup>(1677)</sup>.

وأخرجه أحمد، المسند، (6/ 234)، ح(26016)، من طريق يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن صفية أو معاذا به مرفوعاً بنحوه.

---

(1676) العلل، للدارقطني، (14/ 431)، وبنحوه في (12/ 132).

(1677) العلل، لابن أبي حاتم، (1/ 461).

هكذا على الشك: (صَفِيَّةٌ أَوْ مُعَاذَةٌ)، وهذا الوجه تفرَّد به يزيد بن هارون من بين أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، ورواية الجَزْم (قتادة عن صَفِيَّة) أولى بالصواب؛ إذ هي الموافقة لرواية غيره من أصحاب قتادة.

[3] وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (12 / 132)، أنَّ مسلم بن إبراهيم رواه عن هشامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عن قتادة مرسلًا.

وهذا الوجه تفرَّد به هشامُ الدَّسْتَوَائِيِّ من بين أصحاب قتادة، وسبق روايته الموافقة لرواية الجماعة من أصحاب قتادة، وهي أقرب إلى الصواب من روايته هذه.

[4] وأخرجه أحمد، المسند، (6 / 280)، ح (26436)، والنسائي، السنن الصغرى، (1 / 180)، ح (347)، والطبراني، المعجم الأوسط، (9 / 126)، ح (9316)، من طريق شيبان بن عبد الرحمن، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن أمه، عن عائشة مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه ضعيفٌ لتفرَّد شيبان بن عبد الرحمن به من بين أصحاب قتادة الكبار كسعيد بن أبي عَرُوبَةَ وهشامِ الدَّسْتَوَائِيِّ وشعبة، بل مخالفٌ لروايتهم التي سبق ذكرها.

لذا قال أبو حاتم الرَّاظِيُّ: « هذا خطأ، إنَّما هو: قتادة، عن صَفِيَّة بنت شَيْبَةَ، عن عائشة، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا أشبه». <sup>(1678)</sup> وقال الطَّبْرَانِيُّ عَقِبَ الْحَدِيثِ: «لم يروه عن قتادة، عن الحسن، عن أمه، عن عائشة إلا شيبان». وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: «غريبٌ من حديث الحسن عن أمه عنها، تفرَّد به قتادة، وغريبٌ من حديث قتادة، تفرَّد به شيبان بن عبد الرحمن». <sup>(1679)</sup>

[5] وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، المعجم الأوسط، (1 / 282)، ح (922)، من طريق أبي إسماعيل القنَادِ إبراهيم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً بنحوه.

وهذا الوجه ضعيفٌ؛ تفرَّد به أبو إسماعيل القنَادِ من بين أصحاب قتادة الكبار، وأبو إسماعيل هذا، قال عليُّ بن المديني: «ليس بشيء». <sup>(1680)</sup> ونقل السَّاجِيُّ عن ابن معين

(1678) العلل، لابن أبي حاتم، (1 / 461).

(1679) أطراف الغرائب والأفراد للدَّارِقُطْنِيِّ، لابن طاهر المقدسي، (5 / 547).

(1680) الضُّعْفَاءُ، لأبي نُعَيْمٍ، ص: 57.

تضعيفه<sup>(1681)</sup>، وقال النسائي: «لا بأس به»<sup>(1682)</sup> وقال العُقَيْلِيُّ: «يَم في الحديث»<sup>(1683)</sup> وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(1684)</sup> وقال: «يُحْطِيء».

لذا قال أبو زُرْعَةَ: «هذا خطأ، إنَّها هو: قتادة، عن صَفِيَّة بنت شَيْبَةَ، عن عائشة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(1685)</sup> وقال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة عن أنس إلا أبو إسماعيل»<sup>(1686)</sup> وقال العُقَيْلِيُّ: «وحديث هشام وأبان أولى»<sup>(1687)</sup>. ثُمَّ قَالَ بعد أن ذكر هذا الحديث وحديثاً آخر، قال: «وكلاهما غيرُ مُحْفُوظين من حديث قتادة»<sup>(1687)</sup> وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: «رواه أبو إسماعيل القنَاد إبراهيم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس، وَوَهُمَ فيه، وليس هذا الحديث من حديث أنس، وإنَّما رواه قتادة من حديث عائشة»<sup>(1688)</sup>.

[6] وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ في «العلل» (132 / 12) أنَّ عمر بن عامر رواه عن قتادة، عن

ابن المسيَّب، عن عائشة.

إلا أنَّه ذكر في (431 / 14) أنَّ عمر بن عامر رواه عن قتادة، عن سعيد بن جُبَيْر،

عن عائشة.

وهذا الوجه ضعيفٌ لأُمور، منها: تفرَّد عمر بن عامر السُّلَمِيُّ به من بين أصحاب

قتادة، وعمر هذا في روايته عن قتادة شيءٌ، قال أحمد: «كان عبد الصَّمَد بن عبد الوارث

يروى عنه عن قتادة مناكير»<sup>(1689)</sup> ..

---

(1681) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، (123 / 1).

(1682) تهذيب الكمال، للمزني، (140 / 2).

(1683) الضُّعْفَاء، للعُقَيْلِيُّ، (57 / 1).

(1684) (26 / 6).

(1685) العلل، لابن أبي حاتم، (398 / 1).

(1686) المعجم الأوسط، للطبراني، (282 / 1).

(1687) الضُّعْفَاء، للعُقَيْلِيُّ، (57 / 1).

(1688) العلل، للدَّارِقُطْنِيُّ، (131 / 12).

(1689) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (410 / 7)، ولم يقف الباحث على قول الإمام أحمد هذا، إلا ما ذَكَرَ ابنُه

عبد الله في «العلل» (108 / 3) أنَّه سأل أباه عن عمر بن إبراهيم العبدي؟. فقال: «روى عن قتادة، وهو =

وقال أبو حاتم: «سعيدٌ وهشامٌ أحبُّ إليَّ منه، وهو يجري مع همام».<sup>(1690)</sup>

وفي السند انقطاعاً في موضعين؛ فسعيد بن جبير لم يسمع من عائشة، قال أحمد: «لا أراه سمع منها عن الثقة عن عائشة».<sup>(1691)</sup> وقال أبو حاتم: «لم يسمع سعيد بن جبير من عائشة رضي الله عنها».<sup>(1692)</sup> وتقدم<sup>(1693)</sup> أن قتادة لم يسمع من سعيد بن جبير.

[7] وذكر الدارقطني أيضاً في «العلل» (132 / 12) أن معمر بن راشد رواه عن قتادة: سئلت أم سلمة، ولم يرفعه.

وهذا الوجه تفرّد به معمر من بين أصحاب قتادة.

والحديث صحّ من طرقٍ أخرى عن عائشة: فقد أخرجه البخاري، الصحيح، (100 / 1)، ح (247)، ومسلم، الصحيح، (1 / 255)، ح (41 / 319)، من طريق عروة ابن الزبير، و (1 / 256)، ح (44 / 321)، من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، كلاهما عن عائشة به مرفوعاً بلفظ: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل في القَدَحِ، وهو الفرق، وكنت أغتسل أنا وهو في الإناء الواحد). قال سفيان: «والفرق ثلاثة أصع». واللفظ لمسلم.

وله شاهدٌ من حديث أنس بن مالك، وسفيان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أمّا حديث أنس بن مالك: أخرجه البخاري، الصحيح، (1 / 84)، ح (198)، ومسلم، الصحيح، (1 / 257)، ح (50 / 51)، من طريق عبد الله بن عبد الله بن جبر، عن أنس مرفوعاً بمعناه بالفاظٍ متفاوتة.

---

= بصريّ». فقلت له: هو ضعيفٌ؟ فقال: «هاه، له أحاديثٌ مناكير، كان عبد الصّمد يُحدّث عنه». ونقله ابن حجر في «التهذيب» (7 / 373) في ترجمة عمر بن إبراهيم العبديّ.

فأنت كما ترى أن كلام الإمام أحمد في عمر العبديّ لا في عمر السّلمي، ولعلّ ابن حجر وقف على نصّ آخر للإمام أحمد في عمر بن عامر السّلمي يُضعّفه في قتادة، والله أعلم.

(1690) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (6 / 126).

(1691) العلل، لأحمد، (3 / 284).

(1692) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: 74.

(1693) ص: 216-217.

وأما حديث سَفِينَةَ: أخرجه مسلم، الصَّحِيح، (1/258)، ح(326/52، 53)،  
من طريق أَبِي رِيحَانَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطَرٍ الْبَصْرِيِّ، عن سَفِينَةَ مَرْفُوعاً بِنَحْوِهِ.  
وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى قِتَادَةَ عَلَى أَوْجِهِ سَبْعَةً، أَصْحَابُهَا مَا رَوَاهُ جَمْعٌ  
مِنْ أَصْحَابِ قِتَادَةَ كَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَهَشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ وَغَيْرِهِمْ،  
عَنْ قِتَادَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.  
وَصَحَّ أَيْضاً مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى عَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.  
وَلَمَعْنَاهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَسَفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَيْضاً.